

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
التخصص: العلوم الاقتصادية

العنوان

قياس أداء البنوك العمومية الجزائرية. دراسة نظرية وتطبيقية خلال الفترة
2010 - 2000

من إعداد
قادة عبد القادر

المناقشة بتاريخ / / من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة حسيبة بن بوعلی - شلف	أستاذ محاضر قسم أ	حبار عبد الرزاق
مقررا	جامعة حسيبة بن بوعلی - شلف	أستاذ محاضر قسم أ	بطاهر علي
ممتحنا	المدرسة العليا للتجارة	أستاذ	بريش عبد القادر
ممتحنا	جامعة حسيبة بن بوعلی - شلف	أستاذ محاضر قسم أ	طرشي محمد
ممتحنا	جامعة بن خلدون - تيارت	أستاذ محاضر قسم أ	دحو عبد الكريم
ممتحنا	جامعة يحيى فارس - مديّة	أستاذ محاضر قسم أ	سلام عبد الرزاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم:

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى ودي وأن أحمل

صلحا قرضيه." - الآية 15 سورة الأحقاف-

بعد تمام الحمد والشكر للمولى العلي القدير، يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشاء والعرفان

لكل من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر:

-الأستاذ المشرف الدكتور " بطاهر علي " لقبوله تأطير هذا البحث، ولكل الجهد الذي

بذله والمتابعة

والتوجيه الذي أسداه، وحرصه على إثراء هذه الأطروحة.

-السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

الفهرس

فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر وتقدير
II - I	ملخص
VII - III	الفهرس
VIII - IX	قائمة الأشكال
X - XII	قائمة الجداول
ب - ي	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية ص: 01 - 56	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف
03	المطلب الأول: المفاهيم العامة لتقييم الأداء المصرفي و أنواعه
06	المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء المصرفي
07	المطلب الثالث: ركائز ومجالات تقييم الأداء في البنكي
11	المبحث الثاني: مداخل و مراحل تقييم الأداء المصرفي و العوامل المؤثرة فيه
11	المطلب الأول: مداخل تقييم الأداء المصرفي
16	المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء في المصارف التجارية
17	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي
18	المبحث الثالث: الكفاءة في المؤسسة المصرفية
18	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة
27	المطلب الثاني: تحليل محددات الكفاءة في المؤسسة المصرفي
33	المطلب الثالث: مفهوم الكفاءة المصرفية
36	المبحث الرابع: السياسات الاقتصادية وأثرها في أداء المصارف التجاري
37	المطلب الأول: الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

40	المطلب الثاني: تحليل أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية
56	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: كفاءة الأداء المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية ص: 57 - 122	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: الإطار العام للعولمة المالية والمصرفية
59	المطلب الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية في العالم في ظل المستجدات العالمية
60	المطلب الثاني: العولمة المالية وأهم العوامل التي ساهمت في تطورها
69	المطلب الثالث: العولمة المصرفية.
74	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي
76	المبحث الثاني: معايير لجنة بازل ودورها في تقييم كفاءة أداء المصارف
77	المطلب الأول: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال
89	المطلب الثاني: تعديلات لجنة بازل لسنة 2010 وظهر ما يعرف ببازل 3
90	المطلب الثالث: الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل 3
103	المبحث الثالث: المنافسة المصرفية وبعض مظاهر التوسع في النشاط المصرفي
104	المطلب الأول: المنافسة المصرفي
114	المطلب الثاني: تطور بعض مظاهر النشاط المصرفي
122	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية ص: 123 - 192	
124	تمهيد
125	المبحث الأول: طريقة النسب المالية (مؤشرات الأداء المالي)
125	المطلب الأول: تعريف النسب المالية
126	المطلب الثاني: خصائص وأسس المؤشرات المالية
128	المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية
145	المبحث الثاني: بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

146	المطلب الأول: ماهية بطاقة الأداء المتوازن
147	المطلب الثاني: منظورات بطاقة الأداء المتوازن
152	المطلب الثالث: مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن
159	المبحث الثالث: معيار (CAMELS) كنموذج لقياس الأداء المصرفي
160	المطلب الأول: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS نشأته وتطوره
170	المطلب الثاني: مكونات معيار CAMELS
179	المبحث الرابع: الطرق الكمية لقياس كفاءة الأداء البنكي
179	المطلب الأول: دالة الإنتاج (production function)
184	المطلب الثاني: الطرق العلمية والطرق اللامعلمية لقياس الكفاءة
192	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية ص: 193 - 200	
194	تمهيد
195	المبحث الأول: نظريات هيكل السوق والأداء المصرفي.
195	المطلب الأول: نموذج SCP (هيكل - سلوك - أداء)
205	المطلب الثاني: فرضية الكفاءة التقليدية (Marketshare)
206	المطلب الثالث: العناصر المؤثرة على كفاءة الأداء البنكي حسب نموذج (SCP)
215	المبحث الثاني: الحوكمة المؤسسية في المصارف
215	المطلب الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية المصرفية.
225	المطلب الثاني: ركائز الحوكمة البنكية.
230	المطلب الثالث: الحوكمة المؤسسية ورقابة البنوك المركزية.
231	المطلب الرابع: الحوكمة البنكية والأداء المالي
232	المطلب الخامس: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف.
235	المبحث الثالث: مرونة الطلب السعرية والمعدل الحدي للإحلال التقني
235	المطلب الأول: مرونة الطلب السعرية
242	المطلب الثاني: مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج

243	المبحث الرابع: نظرية وفورات الحجم ووفورات النطاق
244	المطلب الأول: وفورات الحجم
247	المطلب الثاني: وفورات النطاق
250	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية ص: 251 - 356	
252	تمهيد
253	المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات (10/90)
253	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري - النشأة و الانطلاق-
256	المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري وإصلاح 1971م.
263	المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري وإصلاحات الثمانينات.
273	المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري تحت وطأة قانون النقد و القرض 10-90
273	المطلب الأول: الرؤية الجديدة للإصلاح.
287	المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض
293	المبحث الثالث: تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004 - 2017)
293	المطلب الأول: مؤشرات نمو القطاع المصرفي الجزائري
295	المطلب الثاني: الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري
305	المطلب الثالث: تقييم أداء كفاءة البنوك العمومية الجزائرية في تعبئة المدخرات وتغطية النشاط الائتماني
317	المطلب الرابع: بعض مؤشرات الأداء في البنوك العمومية الجزائرية
327	المطلب الخامس: دراسة تحليلية مالية لعينة من المصارف العمومية
331	المبحث الرابع: دراسة قياسية لكفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية
331	المطلب الأول: نموذج التقدير الإحصائي
335	المطلب الثاني: عينة ومتغيرات المصارف المستخدمة في النموذج
341	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج
356	خلاصة الفصل

358	الخاتمة
364	قائمة المراجع
387	الملاحق

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1 - 1	منظومة مجالات وعناصر تقييم الأداء	10
2 - 1	الكفاءة الفنية	21
3 - 1	الأداء = الكفاءة + الفاعلية	26
4 - 1	وفرات الحجم في المؤسسة المصرفية	31
1 - 2	مراحل العولة المصرفية	70
2 - 2	محركات العولة المصرفية	72
3 - 2	هيكل رأس المال التنظيمي وفق بازل 3 وبازل 2.	94
1 - 3	العناصر المحددة لمعدل العائد على حقوق الملكية	134
2 - 3	نشوء وتطور مدخل (RAROC)	138
3 - 3	أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة RAROC.	139
4 - 3	منظورات (محاور) بطاقة الأداء المتوازن والعلاقة بينهما.	152
5 - 3	سلسلة القيمة لمنظور العمليات الداخلية للمؤسسة.	156
6 - 3	مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن	159
7 - 3	الجيل الأول لبطاقة الأداء المتوازن.	160
8 - 3	الجيل الثاني لبطاقة الأداء المتوازن.	162
9 - 3	التحليل الحدودي العشوائي	187
10 - 3	منحنى الكفاءة لتحليل مغلف البيانات	189
1 - 4	نموذج هيكل - سلوك - أداء	204
2 - 4	منحنى لورنز	209
3 - 4	مبادئ الحوكمة المؤسسية OECD سنة 1999 والمعدلة سنة 2004	219
4 - 4	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة البنكية	222
5 - 4	الفاعلين الأساسيين في تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية.	223
6 - 4	ركائز الحوكمة المصرفية	226
7 - 4	منحنى عدم المرونة	238

238	منحى لا نهائى المرونة	8 – 4
239	منحى طلب متكافئة المرونة	9 – 4
240	منحى طلب قليل المرونة	10 – 4
241	منحى طلب عالى المرونة	11 – 4
262	مخطط تمويل الاستثمارات المخطط	1 – 5
270	المخطط البنكى وأجهزة الرقابة حسب إصلاح قانون البنك و القرض -1986-	2 – 5
282	هيكال النظام المصرفى الجزائرى بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990	3 – 5
296	البنوك والمؤسسات المالية فى القطاع المصرفى الجزائرى - جانفى 2017.	4 – 5
308	تطور حجم الودائع خلال الفترة (2007 – 2017).	5 – 5
314	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالى القروض الممنوحة خلال الفترة (2007 – 2017).	6 – 5
348	متوسط مرونة الإحلال لبنوك العينة.	7 – 5
350	متوسط مرونة الطلب السعرية لبنوك العينة.	8 - 5
352	متوسط وفورات الحجم لبنوك العينة.	9 – 5
355	مستويات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة (2003 – 2014).	10 - 5

قائمة الجداول

قائمة الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1 - 1	الفئات المختلفة لأصحاب المصالح و مؤشرات الأداء	15
1 - 2	بداية عمليات التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية والبلدان النامية	64
2 - 2	تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية	67
3 - 2	أوزان المخاطرة للأصول حسب نسبة بازل.	79
4 - 2	معاملات تحويل الائتمان لعناصر خارج الميزانية.	80
5 - 2	يوضح كيفية زيادة الأرباح المحتجزة.	95
6 - 2	متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط حسب بازل3.	96
7 - 2	فترة الانتقال إلى متطلبات بازل3 لعام 2010.	97
8 - 2	مخطط تطبيق LCR.	99
9 - 2	حالات الاندماج المصرفي عربيا.	113
10 - 2	تطور معدل تدويل مؤسسات القرض الفرنسية للفترة (1988-1997) (حصة متوسط العمليات الدولية بالنسبة لمجموع النشاط)	116
11 - 2	مصارف الأفشور حسب الأقاليم 2002.	117
1 - 3	أهداف ومقاييس محاور بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية.	158
2 - 3	تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	167
3 - 3	الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.	168
4 - 3	مقارنة بين أهم خصائص التحليل الحدودي العشوائي وتحليل مغلف البيانات.	191
1 - 5	هيكل المديونية الجزائرية لسنتي 1988 م-1989 م	273
2 - 5	مؤشر أصول البنوك الجزائرية إلى PIB	293
3 - 5	بيانات أكبر عشرة مصارف جزائرية.	297
4 - 5	الكثافة المصرفية	298
5 - 5	التعامل بالصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر.	299
6 - 5	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE حسب البنوك خلال الفترة (2010 - 2015)	299
7 - 5	تطور الصرافات الآلية خلال الفترة (2010 - 2015)	300

300	عدد حسابات الإيداع المفتوحة في الجزائر من (2009 - 2016)	8 - 5
302	تطور درجة التركيز السوقي للقروض والودائع المصرفية	9 - 5
303	تطور نسبة الإئتمان الخاص إلى PIB خلال الفترة (1994 - 2017)	10 - 5
304	تطور نسبة أشباه النقود إلى PIB خلال الفترة (1994 - 2017)	11 - 5
305	بيانات أكبر عشر مصارف جزائرية	12 - 5
306	تطور حجم الودائع في النظام المصرفي الجزائري (2007 - 2017)	13 - 5
309	الميل المتوسط للودائع المصرفية وتغيرات الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2017)	14 - 5
310	الميل الحدي للودائع المصرفية وتغيرات الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2017)	15 - 5
312	معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 - 2017)	16 - 5
313	توزيع القروض حسب المصارف العمومية (بما فيها صندوق التوفير) والمصارف الخاصة.	17 - 5
315	توزيع القروض الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2007 - 2017)	18 - 5
317	مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2007 - 2017)	19 - 5
318	نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2015 - 2017)	20 - 5
319	مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 - 2017)	21 - 5
321	معدل العائد على الأصول في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 - 2017)	22 - 5
323	تفصيل مكونات هامش الوساطة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 - 2017)	23 - 5
325	توزيع الناتج الصافي البنكي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 - 2017)	24 - 5
327	العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال الفترة (2008 - 2014)	25 - 5
328	معدل العائد على الأصول العينية لبنوك العينة خلال الفترة (2008 - 2014).	26 - 5
329	مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) لبنوك العينة خلال الفترة (2008 - 2014).	27 - 5
329	معدل منفعة الأصول لعينة البنوك خلال الفترة (2008 - 2014).	28 - 5
330	معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال الفترة (2008 - 2014)	29 - 5
333	مقارنة بين طريقتي مغلف البيانات وحد التكلفة العشوائي.	30 - 5

339	مكونات عينة الدراسة.	31 – 5
340	مكونات متغيرات النموذج.	32 – 5
343	تحليل التباين ANOVA	33 – 5
345	نتائج عملية تقدير النموذج	34 – 5
347	نتائج قياس مرونة الإحلال.	36 – 5
349	مرونة الطلب السعرية.	37 – 5
351	متوسط وفورات الحجم لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2003 – 2014)	38 – 5
354	قيم الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة.	39 - 5

إهداء

إلى روح أبي رحمه الله.

إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى زوجتي الكريمة وأبنائي "مايا و زكرياء".

إلى كل إخوتي.

إلى كل العائلة المحترمة

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الشلف

ملخص:

تعاني البنوك العمومية الجزائرية من مشاكل عدة تتمثل أهمها في ضعف البيئة المحيطة والقوانين والتشريعات التي تعمل في إطارها، والتي من شأنها إضعاف أدائها على أكمل وجه، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم، إذ يتم العمل فيها بشكل عشوائي دون تخطيط مسبق، وإن وجدت فهي عبارة عن إستراتيجية خاصة لا ترقى إلى خدمة الاقتصاد الوطني وما يؤكد ذلك ضعف بنية المصارف، وعدم الكفاءة الإدارية، وعدم إجراء أي تطوير على الخدمات المصرفية، والحفاظ على الطابع التخصيصي التقليدي من خلال منع الإئتمان قصير الأجل، كل هذه المشاكل أثرت بشكل أو بآخر على أدائها لذا حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تمتع البنوك العمومية بكفاءة الأداء المصرفي خلال الفترة (2003 - 2017) من خلال منع الاسترشاد بمعايير رئيسية أكثر عمومية تساعد في معرفة أوضاع تلك المصارف التجارية عينة الدراسة والتي قدرت ب 13 مصرف تجاري (مصارف عمومية ومصارف خاصة وذلك بغية المقارنة) وبناء ثلاثة نماذج مالية إحصائية وقياسية تساعد في بيان الآثار المباشرة للأوضاع والاتجاهات السائدة في أداء تلك المصارف وعملياتها الجارية وقوائمها المالية السنوية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية أحسن من الكفاءة التشغيلية للبنوك الخاصة، حيث أن متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية كان 0,74 مقابل 0,6 في البنوك الخاصة ويمكن رد هذا إلى حجم المخرجات للبنوك العمومية والذي مكّنها من تغطية تكاليفها، على اعتبار أن معاملات البنوك العمومية خاصة مع القطاع العام سمح لها بتحصيل هوامش ربحية كبيرة كما خلصت الدراسة إلى وجود تركيز مرتفع داخل الصناعة المصرفية في الجزائر وهذا ما أثبتته مؤشر هرفندال هيرشمان لتركز الصناعة المصرفية حيث كان في الغالب قريبا من 0,2 مما يدل على بقاء سيطرة البنوك العمومية على جزء كبير من السوق المصرفية في الجزائر، ويعتبر بنك الخارجي الجزائري البنك الأكثر كفاءة مقارنة بالبنوك الموجودة في عينة الدراسة، حيث أبدى هذا البنك تحكما أفضلًا في التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، كما أن كفاءة الحجم لهذا البنك كانت قريبة من الواحد مما يدل على أن حجم التكاليف مقارنة بالمخرجات يعتبر جيد وليس من مصالح البنك التوسيع أكثر في الإنتاج. لذا توصي الدراسة بإعطاء أهمية أكبر نحو الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية وتنوع مصادر الإيرادات بحيث لا تقتصر على الفوائد من التسهيلات، إضافة إلى الارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تجارة الخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: تركز المصرفي، البنوك العمومية الجزائرية، كفاءة التكاليف، حد التكلفة العشوائية، مرونة الطلب السعرية، وفورات الحجم، وفورات النطاق، المعدل الحدي للإحلال.

Abstract

The Algerian public banks suffer from several problems, the most important of which are the weakness of the surrounding environment and the laws and legislations that operate there, which would weaken their performance as much as possible, in addition to the absence of a clear strategy, because it is done randomly without prior planning, and if it exists, it is because it is a special strategy that does not serve the national economy, and this is confirmed by the weakness of the banking structure and administrative inefficiency, The lack of any development of banking services, and the preservation of the traditional character of privatization by preventing short-term credit, all these problems have affected their performance in one way or another Try this study addresses the problematic issue of the extent to which public banks enjoy efficient banking performance over the period (2003 - 2017) by preventing a focus on more general key criteria that help identify the conditions of these commercial banks. The study sample was estimated at 13 commercial banks (public and private banks) for comparison purposes and to construct three statistical and standard financial models that help explain the direct effects of conditions and trends in these banks' performance, current operations and annual financial statements. The study concluded that the operational efficiency of public banks is better than that of private banks, as the average operational efficiency of public banks was 0.74 versus 0.6 in private banks and this can be attributed to the high performance of public banks, which enabled them to cover their costs, on Considering that the operations of public banks, especially with the public sector, enabled them to achieve high profit margins, the study concluded that there is a high concentration within the banking sector in Algeria, and this is evidenced by the Herfindal Hirschmann index of banking sector concentration, where it was often close to 0.2, which indicates the survival of the control of uncle banks On a large part of the banking market in Algeria, the Algerian foreign bank is considered to be the most efficient bank compared to the banks in the study sample, as this bank showed better cost control compared to the other banks, and the efficiency of the size of this bank was close to 1, indicating that the volume of costs in relation to products is considered good and that it is not in the interest of the bank to expand further in production.

Therefore, the study recommends that more emphasis be placed on equity portfolio investments and diversification of income sources so that they are not limited to facility profits, in addition to improving the efficiency of the human factor and providing up-to-date banking services to meet the intense competition in light of trade in banking services.

Keywords: *banking orientation, Algerian public banks, cost efficiency, random cost limit, price elasticity of demand, economies of scale, marginal replacement rate.*

مقدمة عامة

تمهيد:

تلعب البنوك دوراً كبيراً في اقتصاديات جميع دول العالم لا سيما تلك التي تنتهج سياسات الاقتصاد المفتوح، بحيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال نحو الاستثمارات، ولذلك فإن كفاءة البنوك من ضمن أهم المتطلبات للنمو الاقتصادي، ونظراً للتغير السريع الذي تواجهه هذه المؤسسات، فإنها تكون دائماً تحت ضغوط تنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وكرد فعل على هذه الضغوطات فإنها تسعى لإيجاد حلول بديلة لتخفيض تكاليف تقديم خدماتها وذلك بتفعيل كفاءة الإنتاج، والاستفادة من الإنتاج الكمي والكيفي لهذه الخدمات، وبطبيعة عمل البنوك التي هي من ضمن أكثر المؤسسات تعقيداً، فإنه ينبغي الاقتراب من هذه المؤسسات لتقييم أدائها وكفاءتها.

وهكذا فقد أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية إستراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة نظامها المالي ككل خاصة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، ولم يعد بالأمر الاختياري، تلجأ إليه إدارات البنوك بمحض اختيارها، ولكنه أصبح ضرورة لبقائها واستمراريتها، وذلك بهدف إرساء نظام بنكي يتمتع بكفاءة أعلى من حيث التخصيص الأمثل للموارد وانخفاض الأسعار للمستثمر والمستهلك على حد سواء، وحيث تحظى عملية تقييم كفاءة أداء البنوك باهتمام عدة أطراف كالمالكين والمقرضين والعاملين، فهو يعتبر عملية أساسية لتحديد مهارات البنوك في إدارة أصولها، وإظهار مدى قدرتها على تحسين وتطوير عملها، وكذا معرفة نوعية الخدمات التي تقدمها، قصد وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل البنكي، ويتم تقييم الأداء عن طريق مؤشرات كمية وأخرى كمية، حيث تتعلق الأولى بكيفية الإنجاز، وأسلوب التعامل مع الزبائن وإرضاءهم، والطريقة المتبعة في تنفيذ لوائح الإدارة العليا للبنك، وصولاً لتقديم أفضل الخدمات المصرفية قصد تحقيق الأهداف المنشودة، وتتلحق الطريقة الثانية في تقييم الأداء بالمؤشرات الكمية، انطلاقاً من القوائم المالية للبنوك.

إن اعتماد قياس الأداء من قبل إدارة البنك، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، وإيجاد الطرق الملائمة لتصحيح هذه الاختلالات، ورسم السياسات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا يساعد البنك على القدرة على المنافسة والتحكم في التقلبات التي تعترض واقع القطاع المالي ككل، والتي بدون إستراتيجية مناسبة يمكن أن تعصف ببقائه، لذا فتقييم الأداء يعتبر من الأدوات التي يستند عليها البنك في عملية صياغة واتخاذ الإجراءات السليمة التي تضمن نجاح البنك في بيئة تنافسية.

وفي ظل هذه الأوضاع، ونتيجة لما يؤديه القطاع المصرفي من دور كبير في الانتقال إلى اقتصاد السوق، شهد القطاع المصرفي الجزائري جملة من الإصلاحات بعد أن خضع لعقود طويلة لتخطيط المركزي، وتدخل مستمر من قبل الدولة، ومن هذا المنطق ستركز الدراسة على قياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية، للبحث عن الطرق الكفيلة برفع هذا الأداء، وذلك بإيجاد السبل والآليات الحديثة لاستخدامها في البنوك العمومية الجزائرية لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة.

مشكلة البحث

بالرغم من سعي البنوك الدائم إلى تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ضمن إطار البيئة المصرفية التنافسية من خلال بناء مركز استراتيجي متميز معتمد على المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية، إلا أن البنوك التجارية لا تعمل عند مستوى أداء واحد، لذلك بات من الواجب عليها ملاحظة أدائها ومقارنته بأداء البنوك العاملة معه في نفس السوق ومن هنا تنبثق إشكالية بحثنا والتي تتمحور في السؤال الجوهرية التالي:

ما مدى كفاءة أداء البنوك العمومية الجزائرية في تعظيم إنتاجها والحد من تكلفة نشاطها ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل للبنوك العمومية الجزائرية القدرة على خلق مستوى توازني بين العائد والمخاطرة والسيطرة على تكاليفها الإنتاجية؟
- ✓ ما هي طبيعة المنافسة بين البنوك الجزائرية هل هي تنافسية تامة؟ أم احتكار قلة؟ وما أثر ذلك على كفاءة الربح والتكلفة؟
- ✓ هل ربحية البنوك العمومية الجزائرية تعكس مستوى كفاءتها وقدرتها على المنافسة؟
- ✓ هل للبنوك العمومية القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم؟ وما هو الحجم الأمثل للإنتاج في هذه البنوك؟
- ✓ هل تتمتع البنوك العمومية بالكفاءة في تنويع منتجاتها؟ وهل منتجاتها ذات ميزة تنافسية في الأسواق العالمية؟
- ✓ هل تتمتع البنوك الجزائرية بمرونة الإحلال بين مدخلات الإنتاج؟ وأيهما أكثر مرونة طلب سعرية على هذه المدخلات؟

فرضيات البحث

من خلال نشأة وتطور المؤسسات المصرفية الجزائرية وواقعها الاقتصادي الذي يتسم بقلة المنافسة ودعم الدولة لها، يمكننا صياغة فرضيات البحث التالية:

- للبنوك العمومية الجزائرية القدرة على خلق مستوى توازني بين العائد والمخاطرة وتحكم في تكاليف إنتاجها ولكن حسب كفاءة أداء كل بنك.
- قطاع البنوك التجارية يعاني من درجة تركيز عالية ويعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية.
- تربط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية الجزائرية بربحيتها علاقة موجبة ومعنوية.
- تتمتع المصارف العمومية بوفورات حجم موجبة وبذلك يكون لديها ميزة في تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج (CTM) كما توسعت في نشاطها.
- تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات نطاق تتيح لها إمكانية التنويع في منتجاتها.
- تتمتع البنوك الجزائرية بمرونة الإحلال بين المدخلات ومرونة الطلب السعرية على هذه المدخلات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- توضيح الأساسيات المتعلقة بمفهوم الكفاءة المصرفية والمصطلحات ذات الصلة كالأداء، الفاعلية، الكفاءة، إلى جانب عرض مداخل ومراحل تقييم الأداء المصرفي.
- إبراز العناصر المؤثرة على كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.
- إبراز أهم النماذج المفسرة لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية.
- قياس درجة التركيز المصرفي في الصناعة المصرفية باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان وإبراز التباين في الحصة السوقية للبنوك العامة والخاصة.
- قياس الكفاءة المصرفية من خلال تقدير دالة تكاليف اللوغارتمية المتسامية.
- استخدام بعض مؤشرات النسب المالية في توضيح العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة في عينة البنوك المدروسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- موضوع النظام المصرفي يحظى باهتمام كبير في الدراسات والأبحاث الأكاديمية وموضوع إصلاح النظام المصرفي من جانب رفع كفاءة أدائه في التجارب الدولية تشير أن الإصلاحات إذا نجحت تقودها قاطرة إصلاح المنظومة المصرفية لأن البنوك في الاقتصاد هي شريان اقتصادي ودورها مفصلي وبالتالي أي تعثر في أداء وظيفة البنوك خاصة البنوك التجارية في دور الوساطة في تخصيص الأمثل للموارد يؤدي إلى تعطيل وتيرة الاقتصاد.
- قياس الكفاءة المالية والمصرفية للمصارف يهدف إلى رصد أية انحرافات أو معوقات، ومن ثم القيام بتصحيح وتذليل نقاط الضعف التي تواجهها بما يؤدي إلى تطوير أدائها، وبذلك يهدف من هذه الدراسة أن تقدم سبل العلاج المناسبة للإدارة المصرفية والجهات الرقابية للعمل على تصويب الأوضاع القائمة، الأمر الذي يعزز وجود تلك المؤسسات في الاقتصاد ويضعها على مصاف المصارف العالمية القادرة على المنافسة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي أدت بالباحث لاختيار الموضوع فيما يلي:

- **مبررات ذاتية:** يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:
 - الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذه البحوث لأنها تصب في صلب تخصصي،
 - الرغبة في معالجة البحوث والمواضيع الخاصة بالقضايا الراهنة لمواكبة ومسايرة التطورات العالمية،
- **مبررات موضوعية:** يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:
 - يعتبر موضوع قياس أداء البنوك من المواضيع الحديثة التي لم تحظى بالدراسات الكافية خاصة في ظل الظروف والمتغيرات المصرفية الحديثة،
 - السعي لمعرفة مستوى الأداء التي حققتها البنوك العمومية الجزائرية وذلك في ظل الإصلاحات المصرفية التي باشرت بها السلطات لدخول إلى اقتصاد السوق،
 - محاولة إيجاد ركائز ودعائم أساسية تدفع بمستوى أداء البنوك العمومية بما ي أهلها بالاقتصاد الوطني وبما يجعلها في مصاف البنوك العالمية

حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع حددنا مجال دراستنا:

من حيث المكان:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من البنوك العاملة بالجزائر التي تمكنا من الحصول على بياناتها وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك البركة الجزائري (Banque El- Baraka d'Algérie)، وبنك سوسيتي جنرال الجزائر (SG)، بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر (ABC)، بنك الخليج الجزائر (AGB)، ترست بنك الجزائر، بنك المغرب العربي للاستثمار، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، BNPPARIBAS

أما من حيث الفترة الزمنية:

- كانت حدود الدراسة بالنسبة لتطور أهم المؤشرات في السوق المصرفية الجزائرية (حجم الودائع وحجم القروض) من سنة 2003 إلى غاية 2017
- أما حدود الدراسة التطبيقية (الدراسة المالية والدراسة القياسية) فقد حددت كذلك ب 12 سنة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2014، وقد حددت هذه الفترة تبعا للمعطيات المتحصل عليها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بطريقة متكاملة حيث استعمل المنهج الوصفي في إقامة الحجة والبرهان على ما تقدمه من معطيات ومعلومات وفي وصف التحولات التي يشهدها العالم بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي عند التطرق لتقييم المصارف حيث تم استخدامه في تحليل الجداول والنسب والمؤشرات المالية للبنوك كما اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي:

➤ المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظرا لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت.

الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الباحث وفي حدود ما توفر لديه من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

➤ دراسة تغريد عميرة بعنوان "كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي سنة 1992"، حيث اشتملت الدراسة على كافة البنوك المرخصة من تجارية، استثمارية، إسلامية خلال الفترة من (1979 - 1991) هدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة البنوك وأدائها ومدى قدرتها على استخدام وتوظيف الأموال المتاحة لها لخدمة الاقتصاد الأردني.

توصلت الباحثة إلى أن تعثر المصارف التجارية في الأردن قد تزايد خلال الفترة الأخيرة من الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف رقابة المصرف المركزي التي عجزت عن استيعاب التغير في الظروف المحيطة بها، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن العائد على حقوق الملكية كان مرتفعاً لدى غالبية المصارف وأن المصارف الكبيرة، تتمتع بنسبة ملاءة متدنية قياساً بالمصارف الصغيرة.

➤ دراسة ليمام (Limam) بعنوان "قياس الكفاءة الفنية للبنوك الكويتية باستخدام دالة (Cobb_Douglas) سنة 2003"، حيث قام ببناء نموذج لمنحنى حدودي لقياس كفاءة التكاليف للبنوك الكويتية خلال المدة من (1994 - 1999) وقد توصل إلى أن أكبر بنكين وهما البنك الوطني وبنك الخليج قد حققا أعلى وفراً في مدخلاتها لكي تصل إلى درجات أعلى للكفاءة.

➤ دراسة (Berger and Hanan, 1989) بعنوان: "العلاقة بين التركيز والأسعار للبنوك في الولايات المتحدة" هدفت الدراسة إلى بيان صحة الفرضية القائلة بأن تفوق البنوك الكبيرة الحجم في ظل وجود التركيز في السوق يكون ناجماً عن ممارستها لقوتها الاحتكارية، مما يعني انخفاض مستوى المنافسة في السوق، مقابل الفرضية القائلة بأن ارتفاع مستوى أداء البنوك الكبيرة ناجم عن ارتفاع مستوى كفاءتها، استخدم الباحثان سعر الفائدة المدفوع على الودائع كمتغير تابع، ومتغيرات مستقلة منها: درجة التركيز، نسبة نمو الودائع، متوسط الأجور وقد كانت النتائج كما يلي:

وجود علاقة عكسية بين مستوى التركيز وسعر الفائدة على الودائع مما يعني أن ارتفاع أرباح البنوك الكبيرة يعود بالدرجة الأولى إلى ممارستها الإحتكارية مما ينجم تواطؤ يؤدي إلى انخفاض الفائدة المدفوعة للعملاء، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة بين البنوك، أما بخصوص نظرية الكفاءة فإن ارتفاع مستوى الكفاءة يتضمن انخفاض التكلفة الحدية لديها، وبالتالي تقوم برفع أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين.

الفصل الأول

الإطار النظري لتقييم كفاءة
أداء البنوك التجارية

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية

تمهيد :

تكتسب عملية تقييم الأداء performance evaluation في المصارف التجارية أهمية بالغة و متزايدة لما تحظى به المصارف التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية و تأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولاً، و ثانياً لدور عملية تقييم الأداء الرائد في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري و الحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له و التي يجب أن تتسق تماماً مع متطلبات السياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة و لإعطاء صورة واضحة عن عملية تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية فقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف.**
- **المبحث الثاني: مداخل و مراحل تقييم الأداء المصرفي و العوامل المؤثرة فيه.**
- **المبحث الثالث: الكفاءة في المؤسسة المصرفية.**
- **المبحث الرابع: السياسات الاقتصادية وأثرها في أداء المصارف التجارية.**

المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من لدن الكتاب و الباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها و الإدارية و المحاسبية و المالية و المصرفية كذلك، لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات و المؤسسات و الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها. و عليه فقد خصصنا هذا المبحث للتطرق إلى أهم الأساسيات المتعلقة بمفهوم تقييم الأداء البنكي و أنواعه و أهميته و أهدافه و كذلك مجالات و ميادين التقييم البنكي.

المطلب الأول: المفاهيم العامة لتقييم الأداء المصرفي و أنواعه

يذهب عدد من الباحثين و منهم (Atkinfonepdton) إلى القول " ما لا تستطيع قياسه لا تستطيع إدارته " << if you can't measure it, you can't manage it >> و هذا المبدأ معمول به في الأدب الإداري عموماً " و ما لا تستطيع إدارته لا تستطيع تحسينه و تطويره "1

قد يكون من المفيد و قبل الدخول إلى تفاصيل عن أنواع تقييم الأداء لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في تحقيق الكفاءة المصرفية و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المصرف المتاحة.

أولاً: تعريف تقييم الأداء

جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها و بين ما تم تحقيقه فعلاً و بيان الانحرافات و أسبابها و طرائق معالجتها علمياً و عملياً لتحقيق الأهداف بكفاءة و فاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة و التخطيط و رفع كفاءة العاملين.²

كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه « وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم و بأعلى درجة من الكفاءة »³

¹ علاء فرحان طالب " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف "، دار صفاء للنشر والتوزيع - الأردن، 2011، ص 75.
² د. يوحنا عبد آل ادم و دهلیمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسير للنشر، عمان، 2000 ص 199.
³ صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 232.

و في تعبير آخر لمفهوم تقييم الأداء عرف بأنه « الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة »¹

كما أن تقييم الأداء هو « العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية و الجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف و إنجاز معدلات الأداء المستهدفة »²

ويعرف تقييم الأداء أيضا بأنه « مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية و كفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة ، و مدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بال نوعية و الكمية المطلوبة، و بيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها و ابتداع أساليب أكثر تطور في مجال عملها »³.

ويحدد مفهوم تقييم الأداء كذلك بأنه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط وحدة اقتصادية بهدف قياس النتائج المتحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات ، و غالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا و ما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب " ⁴.

ومن المفاهيم الواردة لتقييم الأداء " أنه مجموعة من الإجراءات و النسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي قيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها " ⁵.

وتأسيسا على ما تقدم نرى بأن الأداء " عملية إدارية متكاملة و أداة رقابة فاعلة تعمل للتأكد من أن النتائج المتحققة من عمليات المصرف و أنشطته المختلفة خلال فترة معينة - سنة عادة - مطابقة للأعمال المنجزة و مقارنتها بتلك النتائج و الأهداف المخطط لها و الوقوف على الانحرافات و تشخيص أسبابها من أجل تحسين و تطوير الأداء في المصرف " .

¹ د. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص 250.

² سيد محمد جاد الرب، استراتيجية تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العملية، مطبعة العشري، مصر، 2009، ص 51.

³ د. عيد جعفر الكرخي، تقوم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص 40.

⁴ Peters. Rose. Commercial Bank management. IRWIN MC GRaw-HILL. London. 1999. P179.

⁵ Williams. M.R. performance Appraisal in Management. Heineman. London. 1975. P69.

ثانياً: أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة ، فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة للتحقق من مدى إنجاز الأهداف و أداة للكشف عن الانحرافات ، ينظر إليها ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمتها في الوحدة، و في ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء:

1. تقييم الأداء المخطط:

ونعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، و ذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية على وفق مدات زمنية محددة إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية و توضيح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها¹.

2. تقييم الأداء الفعلي:

ويراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية و ذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت و تأشير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية و دراسة تطورها عبر مدد محددة خلال السنة ، و في ضوء ما تكشفه المؤشرات و النسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية، و يقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية ، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية الماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضاً².

3. تقييم الأداء المعياري و القياسي:

ونعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت مرضية أم لا³. و عادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات و القدرات للوحدة الاقتصادية و الوحدات المشابهة في الداخل و الخارج.

¹ حسن جهاد فليح، تقييم الأداء في الأنشطة الانتاجية، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1980، ص34.

² مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص212.

³ عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص274.

4. تقييم الأداء العام أو الشامل:

ويقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية و استخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقييم ، و التميز بين أهمية نشاط و آخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة و كل وزن يشير إلى مستوى الأهمية لكل نوع من أنواع النشاط¹.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء المصرفي

لعملية تقييم الأداء للمؤسسة أهمية كبيرة جدا ، لذا نجد أن كل مؤسسة بأنواعها تهدف إلى وصول الهدف المبني عليه كما لديه خطوة أساسية يجب تتبعها ، و من هنا يجب معرفة أهمية تقييم الأداء لدى البنوك مع معرفة الخطوة الأساسية و الأولى في تحقيق هدفها.

أولاً: أهمية تقييم الأداء في المصارف التجارية

تحتل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة و كبيرة و في جانب و مستويات عدة و مختلفة يمكن إبرازها في الآتي:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف و تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني و آليات تعزيزه².

- يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف³.

- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

- يقدم إيضاحاً للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، و يعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه و الحكم عليه.

¹المصدر السابق، ص 275.

²د. السيسى صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص242.

³فهد نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 ص 29.

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، و ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المصرف من مدة إلى أخرى ، و مكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى¹.

- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ، و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف².

ثانيا: أهداف تقييم الأداء في المصارف التجارية

لعملية التقييم الأداء في المصارف التجارية أهداف عدة و متنوعة يمكن عرض أبرزها كآتي:

- يساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام المنظمة بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة ، و أن التنفيذ يسير نحو الأهداف المحددة و التي نشأت من أجلها و بذلك يتم التأكد من كفاءة تخصيص و استخدام الموارد الإنتاجية على النحو الأمثل و أفضل استخدام ممكن ، في ضوء الكفاءة و الفاعلية في أداء الأنشطة و الأعمال المختلفة³.

- تساعد عملية تقييم الأداء على التأكد من سلامة الخطط و واقعية الأهداف المحددة مقدما، بما يساعد على إعداد الخطط للفترات التالية.

- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المصرف التجاري و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و العمل على تلاقي الوقوع في الأخطاء مستقبلا⁴.

- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما و نوعا ضمن الخطة المرسومة لها، و يتم ذلك بالاستناد إلى البيانات و المعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

- قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، و توفر المعلومات لمختلف المستويات و للجهات الأخرى خارج المصرف.

¹د. عبد الحليم نصار القوارعة، رقابة الكفاءة والأداء، دوان المحاسبة الأردني، عمان 1982، ص21.

²Robert Simons. Performance Measurement et control systems for implementing strategy. Prentice-Hall. Washington. 2000. P15.

³د. عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2004، ص240.

⁴Jill. L. Wetmore and John. R. Brick. The BasiRisk component of commercial Bank stock Rituns.Journal of economics and business. 1998. P73.

المطلب الثالث: ركائز ومجالات تقييم الأداء في البنكي

حتى يتسنى لعملية تقييم الأداء في تحقيق الأهداف المنوطة به يجب من توفر ركائز ومجالات لنظام التقييم التي نوردها فيما يلي:

أولاً: ركائز تقييم الأداء في المصارف التجارية

هناك ركائز أساسية عدة يستند إليها نظام تقييم الأداء في المصارف التجارية و هذه الركائز هي¹:

- التحديد الدقيق لأهداف المصرف التجاري و في مختلف المجالات: إذ تتطلب عملية تقييم الأداء تحديدا واضحا و دقيقا للأهداف التي يسعى المصرف التجاري إلى تحقيقها، و يتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية و التي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد و أهداف بعيدة الأمد، و أهداف رئيسية و أهداف فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة و مفهومة لجميع الأفراد العاملين في المصرف.
- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينها: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل و دقيق، لابد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق تلك الأهداف بالشكل و الصيغة و المدد المطلوبة مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية و متناسقة مع الأهداف المحددة.
- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: و تتضمننا لقواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء في المصارف التجارية تحديد المراكز المسؤولية، و يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد و لها سلطة لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط و تحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.
- الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء في المصارف التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، و يعد اختيار و تحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء و في الوقت نفسه أكثرها صعوبة و ذلك لتشعب المؤشرات و تنوعها و اختلاف الآراء فيه.

¹د. فهد نصر حمود مزنان، مصدر سبق ذكره، ص32.

- إنشاء نظام متكامل للمعلومات و تطويره: بما يكفل و يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة و تصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم و ضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

ثانيا: مجالات و عناصر تقييم الأداء المصرفي

من مفهوم الأداء المصرفي يمكن بيان مجالات و عناصر تقييم الأداء المصرفي للبنوك من خلال المنظومة الموضحة بالشكل رقم (1-1) و أهم ما تشير إليه هذه المنظومة الآتي¹:

1- المدخلات:

- تمثل أهم مدخلات البنوك في الآتي:
- الموارد الذاتية مثل رأس المال و الاحتياطات.
- الودائع الجارية و ودائع التوفير و لأجل التي يتم اجتذابها من الأفراد و المنشآت و الهيئات العامة و الخاصة.
- الإقتراض المباشر أو إصدار سندات في سوق رأس المال.
- الخبرات و المهارات من العاملين في المجال المصرفي، حيث لدى البنوك خبراء في تخصصات عديدة مثل الاقتصاديون و المحاسبون الماليون.
- الأجهزة الحديثة و المتقدمة تكنولوجيا، التي تساعد على سرعة الإنجاز، و تحقيق الدقة المطلوبة، و تنفيذ حجم كبير من العمليات.
- الهيكل التنظيمي للبنك وتحديد الاختصاصات و المهام و المسؤوليات و النظم و الإجراءات الإدارية.

2- الأنشطة و العمليات المصرفية:

- أهم الأنشطة و العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك الآتي:
- تحديد الحجم الأمثل لتوظيف الأموال.
- ترشيد الإنفاق و تعظيم الإيرادات.
- البحث و التعرف على المشروعات و فرص الاستثمار.
- دراسة و تقييم جدوى المشروعات و منع الإئتمان.

¹د. عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص246.

- تقديم القروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل.
- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- ترويج المشروعات.
- تطبيق تكنولوجيا مصرفية متقدمة.
- تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمرين و الشركات.
- إعداد الدراسات و البحوث المالية و الاقتصادية و المصرفية و الفنية و التسويقية، و القيام بتطوير الأنشطة و الأعمال المصرفية.

3- المخرجات:

- ينتج عن الأنشطة و الأعمال المصرفية للبنوك المخرجات التالية:
- سد الفجوة الاستثمارية داخل المجتمع.
 - تنمية الوعي الادخاري و الاستثماري.
 - خدمات مصرفية متقدمة مثل الخدمات الإلكترونية.
 - تحقيق الربحية الخاصة بالبنك، و في نفس الوقت تحقيق عائد اقتصادي و اجتماعي متمثلا في صافي القيمة المضافة القومية.
 - تمويل عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
 - تطوير الأسواق المالية و القطاعات الاقتصادية.

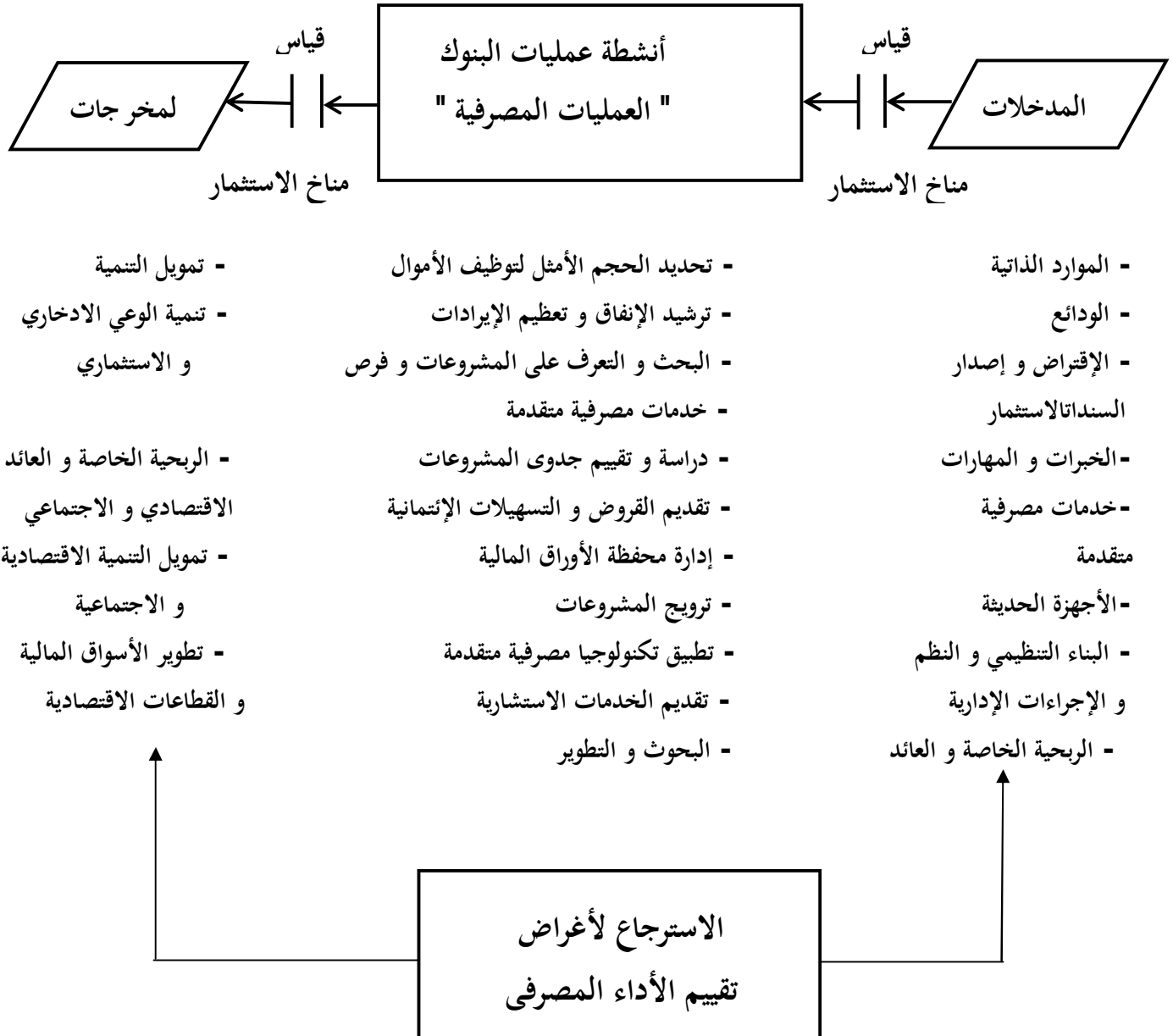
4- استرجاع الأثر:

تمثل عملية استرجاع الأثر Feedback و التي يطلق عليها أيضا المعلومات المرتدة أو التقييم الخطوط العكسية في المنظومة، و هي مهمة جدا لتقييم الأداء المصرفي في البنوك، فإذا كان هناك قصور في المخرجات، فنرجع الأثر إلى المدخلات أو لأنشطة و عمليات البنك، حيث إن المخرجات هي نتائج الأداء في البنوك، و يقتزن تحقيق الأهداف مع نتائج المخرجات عن طريق عملية القياس المستمر لتغذية المدخلات و أنشطة البنك مرة أخرى.

5- قياس مناخ الاستثمار:

لأن البنوك تعمل في ظل مناخ الاستثمار السائد، فإنها تحتاج إلى معلومات مستمرة عن هذا المناخ و العمل على قياسه، حتى تكون المدخلات و الأنشطة و العمليات المصرفية متمشية مع التطورات البيئية و التغيرات المستمرة فيها، و يمكن للبنوك من دراستها لهذا المناخ أن تتعرف على المشكلات و المعوقات التي تؤثر على أدائها، و كذا أوضاع المستثمرين و المتعاملين معها مما يؤهلها لتقديم المقترحات التي من شأنها حل المشكلات و تذليل المعوقات لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب

شكل رقم (1-1): منظومة مجالات و عناصر تقييم الأداء المصرفي



المصدر: د. عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2004 ص 249.

المبحث الثاني: مداخل و مراحل تقييم الأداء المصرفي و العوامل المؤثرة فيه

تستأثر عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية باهتمام بالغ من لدن أطراف عدة، كالمالكين و المودعين و المقترضين و العاملين، كذلك تختلف الزوايا التي يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية يمكن أن ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس رغبات و وجهات النظر المختلفة إزاء عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية.

المطلب الأول: مداخل تقييم الأداء المصرفي

لغرض تقديم صورة واضحة عن مداخل تقييم الأداء في المصارف التجارية فقد تمت هيكلتها وعرضها كالآتي:

أولاً: المداخل المالية لتقييم الأداء

تتناول هذه المداخل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية من زاوية الحركة المالية للأداء، والتي تظهر في القوائم المالية للمصرف، والمداخل المالية نوعان هما:

1- مدخل النسب المالية:

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم و أقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء المصارف التجارية و تقييمها، و النسب المالية Financial Ratios أو " المعدلات المالية " أو " المؤشرات المالية " كلها تعطي المعنى نفسه، و هي علاقة بين بنود الميزانية بعضها البعض الآخر و لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء المصارف التجارية¹.

والنسب المالية هي علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما بسيط و الآخر مقام، و مثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من خلال مقارنتها بذات النسب للمصرف التجاري نفسه و لسنوات سابقة أو لمصرف تجاري آخر أو للقطاع الذي يعمل فيه المصرف التجاري أو مع مستويات نسب محددة مسبقاً كأهداف أو مقارنتها مع مستويات نسب موضوعة من محكمين و خبراء².

¹د. يوحنا آل آدم و د. ضياء حامد الدباغ، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص169.

²David. F. Concepts of Strategie Management. Thed.Prentice-Hall. 2001. P141.

ويبقى استخدام النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في المصارف التجارية مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينة و معان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات و الايجابيات المصاحبة لعمل المصارف التجارية. وتبوء النسب المالية المستخدمة كمؤشرات لتقييم أداء المصارف التجارية في تصنيفات عدة، إذ تتضمن:

- أ. مؤشرات الربحية
- ب. مؤشرات السيولة
- ج. مؤشرات ملاءة رأس المال
- د. مؤشرات توظيف الأموال

2- مدخل القيمة المضافة:

يوفر مدخل القيمة المضافة مؤشرات هامة و أساسية لتقييم الأداء في المصارف التجارية، فهذه المؤشرات تركز بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، و تنطلق أهمية القيمة المضافة أو كما يطلق عليها ب " القياس المالي للإنتاجية " من قدرتها على عكس مساهمة و إضافة المصرف التجاري في كلفة السلع و الخدمات الوسيطة المشتراة من الغير و المستخدمة في عمليات تقديم الخدمات¹.

فالقيمة المضافة تقيس المجهود الإنتاجي الذي يسهم به المصرف التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، و ذلك بتضافر عوامل الإنتاج في مجال النشاط الذي يعمل فيه المصرف².

ثانيا: مداخل الفاعلية لتقييم الأداء

يعني مفهوم الفاعلية التأكد مما إذا كانت الأهداف المتحققة و الأساليب التي اتبعت في تحقيقها تتفق و الأهداف المقررة و ما هو مخطط لها، و يقصد بالفاعلية أيضا، بأنها الحكم الإنساني على

¹د. محمود عبد الحميد مرسي ود. وهير نعيم الصباغ، الإدارة الاستراتيجية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1990، ص377.

²Richard.L. corporate strategy. Pearson education limited, New york, 2000, P60.

مدى ممارسة الوحدة الاقتصادية لعملها بشكل مقبول و سليم، و كذلك يقصد بالفاعلية استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المخطط لها¹.

بذلك يتبين أن الفاعلية توضح مدى النجاح في تحقيق الأهداف عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط و معرفة مدى الانحرافات الموجودة فيه. وتشتمل مداخل الفاعلية لتقييم الأداء في المصارف التجارية على مداخل رئيسية عدة لهذا التقييم، و هي:

1- مدخل الأهداف:

يأتي التركيز على عنصر الهدف على أساس أن الأداء المرضي و السليم يتحقق إذا ما نجح المصرف التجاري في تحقيق الأهداف المحددة له، و بالتالي يمكن القول بأن هذا المدخل يتعامل بالمنطق في نظرته إلى تقييم الأداء، و لكن على الرغم من ذلك فإن هذا المدخل يجابه العديد من الصعوبات من أبرزها²:

✓ إن هناك أهداف متعددة و كثيرة يعمل المصرف التجاري على تحقيقها و بالتالي فإن النجاح في تحقيق بعض الأهداف و الإخفاق في تحقيق البعض الآخر يعني وجود حالة اللاتيقين في تقييم الأداء.

✓ في عدد من المصارف التجارية قد لا يكون هناك وضوح في تحديد الأهداف و قد تكون هذه الأهداف غير قابلة للقياس و بالتالي ستواجه عملية تقييم الأداء مشكلة يصعب تجاوزها.

✓ قد يتعارض تحقيق جانب من الأهداف مع تحقيق أهداف أخرى و بالتالي يجب المفاضلة بينها، و عليه ستكون عملية تقييم الأداء غير دقيقة.

2- مدخل النظم:

يتم تقييم أداء المصارف التجارية وفقا لهذا المدخل من جانب قدرتها على الحصول على الموارد النادرة و القيمة من الوحدات الاقتصادية الأخرى، و تبرز أهمية هذا المدخل من خلال تركيزه على

¹ أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي_المالي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص15.

² سيد محمد علي جبارة، تصميم نظام لتقوم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد لسنوات 1995 – 2000، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص23.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية

المؤشرات و المعايير التي تعمل على رفع إمكانية المصرف التجاري للبقاء أمام منافسة الوحدات الاقتصادية الأخرى.¹

ويركز مدخل النظم بصفة أساسية على الجوانب الآتية في تقييمه لأداء المصارف التجارية:²

- إمكانية المصرف التجاري على توفير الموارد المختلفة و اللازمة لإدامة عملياته و نشاطاته المختلفة.
- مرونة المصرف التجاري في التعامل مع المتغيرات في البيئتين الداخلية و الخارجية.
- إمكانية المصرف التجاري على التطور و مجابهة المنافسة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، المصرفية و غير المصرفية.
- استقرار المصرف التجاري و ثبات الرؤيا الإستراتيجية التي يعمل في ظلها.

3- مدخل العمليات الداخلية:

يهتم هذا المدخل بتقييم العمليات و الأنشطة و الفعاليات الداخلية للمصرف التجاري، و أن مقاييس هذا المدخل تتمثل في مقاييس العمليات الداخلية للمصرف التجاري، و التي تتمثل في:

- **عمليات الإيداع:** الهدف من هذه العمليات تقديم خدمات مصرفية جديدة كما تهدف إلى الاستثمار الأفضل للتكنولوجيا المتوفرة، بالإضافة إلى البحث عن أسواق و زبائن جدد.³
- **عمليات التشغيل:** تركز هذه العمليات على الكفاءة و التنسيق و التوقيت في تسليم الخدمات للزبائن.

➤ **عمليات خدمات ما بعد التسليم:** تتمحور هذه العمليات حول تحديد طبيعة و نوعية الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن ما بعد عملية التسليم و كذلك المدة الزمنية المحددة لتقديم الخدمات المصرفية.⁴

4- مدخل أصحاب المصالح:

يقوم هذا المدخل على افتراض أن أصحاب المصالح و الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على موارد المصرف التجاري، وكل بحسب احتياجاته و رغباته، مما يخلق نوعاً من التعارض، و بذلك

¹Lynch. Richard, corporate strategy. Pearson education limited, New york, 2000, P262.

²سيد محمد علي جبارة، مرجع سابق، ص24.

³HORTz.P, Monetary policy and the Financial system, prentice_Hall, 1985, P193.

⁴ناجي ديب معلا، قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في الأردن، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، 1998، ص48.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية

فإن تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة المصرف التجاري على إرضاء الجهات المستفيدة أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين و مصالحهم.¹

والجدول رقم (1-1) يبين الفئات المختلفة لأصحاب المصالح و مؤشرات الأداء

أصحاب المصالح	مقاييس المدى القصير	مقاييس المدى الطويل
الزبائن	- الزبائن الجدد - الاحتياجات الجديدة للزبائن	- معدل دوران الزبائن - السيطرة على الأسعار
الموردين	- زمن التسليم - قبول الموارد الموردة	- معدل النمو في زمن التسليم - الأفكار الجديدة عند الموردين - معدل النمو في تكاليف المواد الموردة
الممولين	- ربحية السهم - سعر السهم - العائد على حق الملكية	- المقدرة على إقناع سوق الأوراق المالية - بإستراتيجية النمو في العائد على حق الملكية
العاملين	- الرضا عن العمل و الأجور - عدد الشكاوي - الإنتاجية	- عدد الترقيات - معدل دوران العمالة

المصدر: توماس و هيلين و ديفيد هنجر، الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى و د. زهير نعيم الصباغ، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1990، ص 371.

ثالثاً: المدخل العامة لتقييم

يمكن تقسيم المدخل العامة لتقييم إلى:

1- مدخل تقييم المجالات الرئيسية:

يتناول هذا المدخل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية من خلال تركيزه على المجالات الرئيسية للأداء، إذ يستهدف هذا المدخل تحديد المجالات الرئيسية لنشاط المصرف التجاري أولاً، و من ثم تجري عملية تقييم لتلك المجالات ثانياً.²

¹Freeman. R. E, Strategic management, pitman public Inc, Boston, 1984, P178.

²د.فلاح حسين الحسيني و د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص218.

2- مدخل قواعد المقارنة:

ينظر إلى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية من خلال عمليات المقارنة بين أداء المصرف التجاري مع أداء مصارف تجارية أخرى تمتاز بالأداء السليم و المتطور، مما يجعلها نموذجاً للمقارنة و هناك أنواع لقواعد المقارنة عدة، أهمها:

- **قواعد المقارنة الداخلية:** تتم عمليات المقارنة في إطار نشاط المصرف التجاري نفسه و عملياته، أو مقارنة نشاط فرع من فروع المصرف التجاري مع نشاط فرع آخر للمصرف نفسه.
- **قواعد المقارنة الخارجية:** ونعني بها أن تتم عمليات المقارنة بين أداء المصرف التجاري محل التقييم، و أداء المصارف التجارية المنافسة له، و تقسم قواعد المقارنة الخارجية على نوعين هما:
 - أ. **قواعد المقارنة التنافسية:** و يقصد بها مقارنة أداء المصرف التجاري مع أداء المصارف المنافسة له بصورة مباشرة، من خلال تحليل الأداء في تلك المصارف و توضيح مدى التباين في أداء المصرفين و آليات تطويره لتعزيز القدرة التنافسية للمصرف.
 - ب. **قواعد المقارنة الوظيفية:** و تشمل مقارنة مجالات وظيفية معينة في المصرف التجاري مع الوظائف نفسها في مصارف تجارية أخرى لا يشترط أن تكون منافسة له.

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء في المصارف التجارية

تعتمد عملية تقييم الأداء الفعالة على عدة مراحل:¹

- 1- **مرحلة التخطيط:** إذ يتم إعداد الموازنات و القوائم، إن كانت عملية تقييم الأداء تتم عن طريق المعدلات المحددة مقدماً، و يتم في هذه المرحلة إعداد أدوات التقييم و تحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم، و الأهداف المستقبلية المتوقعة و من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء:

- مؤشرات تقييم الأداء مثل (مؤشر الربحية، مجال الإنتاج و نوعيته، التسويق المحلي و الخارجي ... إلخ) و قوائم الدخل المقارنة و الميزانية العمومية المقارنة و الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية و وسائل التحليل المالي (النسب المالية).

¹د. سنان زهير محمد جميل و د. سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على كصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002 – 2004)، مجلة تنمية الرافدين العدد 85، ص 118.

- 2- **مرحلة مقارنة النتائج:** بعد انتهاء الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة التي تم وضعها في مرحلة التخطيط تتم المقارنة بين النتائج، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، و مقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات الفعلية، و الغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة و تحليل الانحرافات و معرفة أسبابها و مساءلة المسؤولين عنها في حالة وجودها.
- 3- **مرحلة تحديد الانحرافات و تفسيرها:** معرفة الفروق و الانحرافات بين الأداء الفعلي و الأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة و حداث تمارس النشاط نفسه و من ثم تحليل هذه الفروق و معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.
- 4- **مرحلة التعامل مع الانحرافات و معالجتها:** و هي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلاقيها في المرحلة القادمة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

يخضع الأداء لتأثير العديد من العوامل و المتغيرات منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها لتعظيم أثارها الإيجابية و تقليص أثارها السلبية، و منها ما هو ذو طبيعة خارجية يصعب التحكم فيها و كثيرا ما تفرض على المؤسسة التكيف معها، و لعل أهم هذه العوامل ما أورده (Donaldson) وهي : الهيكلية، العملية الإنتاجية، الإستراتيجية، المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، القيادة، الثقافة، الخيارات التقنية و أسلوب الإدارة¹ أما (Peters and Waterman) فيريان أن الأداء يتوقف على العوامل التالية: الجاهزية للعمل، الاستماع للزبون، الاستقلالية و روح المبادرة، الإنتاجية بتحفيز العامل، قانون القيم الجماعية (ثقافة المؤسسة و القيم المشتركة)، التوفيق بين المرونة و المعرفة².

¹ سهام سهولي، الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء المنظمة حالة: الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006/2005، ص 56.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحقيق جودة الأداء المؤسسي، مصر، 2009، ص 15، 16.

وعلى خلاف هذا المدخل لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء، اتجه أغلب الباحثين نحو تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة في مجموعات متجانسة، و اعتمد أكثرهم على مصادر العوامل فقسموها إلى عوامل خارجية و داخلية:¹

أولاً: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء

تمثل العوامل الخارجية في مجموعة المتغيرات و القيود التي تخرج عن نطاق التحكم، و بالتالي فإن أثرها قد يكون في شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين الأداء، و قد تكون خطر يؤثر سلبا على الأداء، مما يستدعي ضرورة التحكم فيها لتخفيف أثارها، خاصة إذا تميزت بعدم الثبات و التعقيد، و تنقسم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية و قانونية تتفاوت في درجة تأثيرها على أداء المؤسسة.

ثانياً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء

تمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية و التي تؤثر على أدائها و يتم تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين هما:

✓ **العوامل التقنية:** و تتضمن نوع التكنولوجيا، نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال، الموقع الجغرافي للمؤسسة و تصميمها، نوعية المنتج، مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين ... إلخ

✓ **العوامل البشرية:** و تتمثل في التركيبة البشرية للمؤسسة من حيث السن و الجنس، مستوى تأهيل أفراد المؤسسة و مدى التوافق بين مؤهلات العمال و المناصب التي يشغلونها و التكنولوجيا المستخدمة، أنشطة المكافآت و الحوافز، العلاقة بين العمال و الإدارة، نوعية المعلومات ... إلخ

ويبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعا جدا و لا يمكن تحديده و ضبطه، غير أن الدراسات و الأبحاث بينت أن أهم العوامل التي تحقق الأداء تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها.

¹ السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، دراسة حالة ملبنية الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة (الجزائر)، جامعة ورقلة، 2011 – 2012، ص 29.

المبحث الثالث: الكفاءة في المؤسسة المصرفية

تكتسي الكفاءة المصرفية حالياً أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين و ذلك لسببين رئيسيين على الأقل يتمثل الأول في أن مقاييس الكفاءة تعتبر مؤشرات لنجاح و استمرار البنك أو فشله و إعلان إفلاسه، و عن طريقها يتم تقييم أداء المؤسسات المصرفية الفردية، و أداء الصناعة المصرفية ككل. أما السبب الثاني لاهتمام الاقتصاديين بالكفاءة المصرفية فيتمثل في مدى تأثير السياسات الحكومية و التغيرات القانونية و التشريعية في المجال المصرفي على كفاءة المؤسسات المصرفية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة

يوصف الأداء الجيد للمؤسسة في أغلب الأحيان بعبارة " الكفاءة " هذا المصطلح الذي شاع استخدامه لتحليل قدرة المؤسسات على الإدارة الجيدة لتكاليفها و حسن استخدام مواردها من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال: تعريفه، أنواعه، الاختلاف بينه و بين بعض المفاهيم الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الكفاءة efficiency

- إن مصطلح الكفاءة جاء استعماله بصفة متزايدة فهو يستعمل من طرف الاقتصاديين و الميسرين و المهندسين و كذا صانعي السياسة، و هناك تعاريف عديدة و مختلفة للكفاءة:
- الكفاءة بوجه عام هي نسبة الإنتاج الفعلي RM إلى MR الإنتاج القياسي أو نسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المحققة¹، و بذلك تزيد كفاءة المؤسسة كلما زادت هذه النسبة.
 - يقصد بالكفاءة " الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة و الذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة "² و هو ما يعرف بكفاءة التكلفة أي قدرة المنشآت على تخفيض نفقاتها من أجل حجم معين من المخرجات.
 - الكفاءة حسب المنظمة الاقتصادية للتعاون و التنمية: تعرف الكفاءة على أنها المدى الذي تحول به الموارد (المدخلات) من أموال و خبرة و وقت و غيرها إلى نتائج بطريقة اقتصادية³

¹ نبيل إبراهيم محمود الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية، دار البداية، عمان، 2007، ص 55.

² ثابت عبد الرحمن ادريس، كفاءة وجود الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 145.

³ Organisation de cooperation et développement économiques (OECD), Glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axée sur les résultats, paris, France, 2002, P: 20.

- الكفاءة حسب المكتب الكندي للفحص العام " الكفاءة هي الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات) لإنتاج السلع و الخدمات.
- الكفاءة يعرفها هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات و النشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة.¹
- كما عبر عنها " الكفاءة هي ممارسة الأشياء بالطريقة الصحيحة "
- أو هي " تعبير سعري ينصب على العلاقة بين أسعار المدخلات و أسعار المخرجات حيث تستخدم هذه المدخلات وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي، و تنطوي الكفاءة الاقتصادية أيضا على تجنب الفقد الاقتصادي في استخدام الموارد أي تجنب استنفادها دون الحصول منها على الإشباع الممكن توفيره منها.²

تمثل الكفاءة بالنسبة لفيليب لورينو (Philippe Lorino) بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف، حيث لا يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط، أو في رفع القيمة فقط، و لكن يكون كفؤا من يساهم في تحقيق الهدفين معا³

- حسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، و أي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة inefficiency.⁴

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنشأة تكون كفاءة إذا ما حققت الأهداف المسطرة سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدره، فمفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هو الحال بالنسبة للفعالية، و لكن بكيفية الحصول على هذه النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط و أهداف التحقيق، و بالتالي تضم الكفاءة جانبين هما: جانب الفعالية و جانب استغلال الوسائل المتاحة، و بالتالي يمكن تعريف الكفاءة على أنها الطريقة المثلى لاستعمال الموارد.

¹Vincent plnachet, Mesure et amelioration des performances industrielles, tome 2, UPMF, France, 2006, P : 06.

²محمد ابراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، جامعة عين الشمس، مصر، 2002، ص 43.

³Philippe lorino, Méthodes et pratiques de la performance, édition d'organisation, paris, 1998, P : 18 – 20.

⁴هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبو زيد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص 19 – 20.

ثانياً: أنواع الكفاءة

يمكن شرح و توضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي و دقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث و هي مستوى المؤسسة، ومستوى الصناعة و مستوى الاقتصاد ككل و عليه سنتطرق إلى نوعين رئيسيين من الكفاءة هما: الكفاءة الإنتاجية بالنسبة للمؤسسة و الكفاءة الهيكلية للصناعة، إضافة إلى أقسام الكفاءة الإنتاجية ومعاييرها

1-الكفاءة الإنتاجية: تتمثل الكفاءة الإنتاجية أو الكفاءة التشغيلية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات¹ و بالتالي بفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية و المالية و البشرية المتاحة و تقاس بالنسبة التالية:

المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، و يتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.

ونظراً لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، و الجانب الثاني يتمثل في أسعار المدخلات، و عليه فإن الكفاءة الإنتاجية في أي منشأة تتألف من جزأين:

أ. الكفاءة التقنية²: Technical efficiency

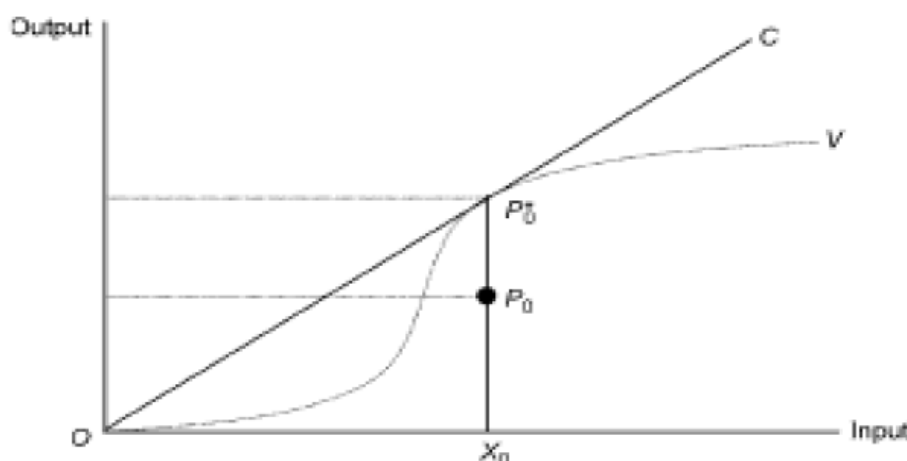
يشير هذا النوع من الكفاءة إلى قدرة المنشأة (الوحدة الإنتاجية) على تحقيق أقصى إنتاج ممكن – أي المخرجات -Outputs- من استخدام كمية معينة من الموارد – و هي المعروفة بعناصر الإنتاج أو المدخلات -Inputs- وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج أسعار بيع الوحدات المنتجة، و تصاغ العلاقة بين المخرجات -Outputs- كمتغير تابع و المدخلات-Inputs- كمتغير مستقل بشروط دالة الإنتاج المادية و توضح هذه الدالة النسب التي يغير بها حجم الإنتاج في حالة تغير المستخدم من عناصر الإنتاج.

¹علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، ط: 3، مكتبة الغريب، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص: 21.

²نبيل إبراهيم محمود الطائي، تحليل التغيرات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

إذا يقال عن الدالة من الناحية التقنية بأنها غير كفؤة، إذا استخدمت مستوى مفرط (متجاوز للحد) من المدخلات نسبتا إلى مستوى المخرجات المنتجة، و مقياس عدم الكفاءة، هو المسافة النسبية بين المخرجات المنتجة فعليا و بين المخرجات المتحققة تقنيا على الحدود.

ويمكن توضيح الشكل (2-1) لتوضيح هذا المفهوم. في هذا الشكل نفترض أن المنشأة تستخدم عنصر إنتاجي واحد و يحقق منتج واحد. الخط OC يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج الحدودي، وأي نقطة على هذا المنحنى تمثل الكفاءة الفنية الكاملة للمنشأة، أما النقاط التي أسفل من المنحنى فهي تمثل حالة عدم الكفاءة، فالنقطة P_0 تمثل منشأة غير كفؤة بينما النقطة P_0^* هي منشأة كفؤة فنيا. شكل رقم (2-1): الكفاءة الفنية.



المصدر: (Rowenajacobs, Peter C. Smith and andrew Street 2006, P5)

ب. الكفاءة التخصيصية¹:

يشير هذا النوع من الكفاءة إلى الحالة التي تصل فيها الوحدة الإنتاجية إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار و التكاليف النسبية لهذه الموارد، أما تخصيص (Resources Allocation) الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدام هذه الموارد، إذا الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج، أي توليفة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة.

لذا يقال أن الكفاءة التخصيصية تشير إلى العناصر الآتية¹:

¹W. Erwin Diewert, "Aiternative approach to measuring productivity and efficiency" New York: North American productivity workshop union college, 2000, p: 01.

- الاستخدام الصحيح لتوليفة المدخلات.
- الاختيار الصحيح لتوليفة المخرجات.
- تمارس الأسعار النسبية دورا مهما في تحديد الكفاءة التخصيصية و من خلال ما تقدم يمكن القول أنه في حالة التوصل إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية، و أفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيصية فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الاقتصادية، و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الكفاءة تعني - وفقا للنظرية الحديثة - تعادل قيمة الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المستخدم مع ثمن استخدام هذا العنصر أو التكلفة الحدية لاستخدامه.

2. الكفاءة على مستوى الصناعة:

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية للصناعة، اقترح هذا النوع لأول مرة سنة 1957 من طرف الأستاذ الأمريكي farrell، و طور في الدراسة كل من Hjalmarsson و forsund، في سنتي 1974 و 1978 و تقوم الكفاءة الهيكلية بقياس مدى تفاعل صناعة ما مع أداء أحسن مؤسساتها، وذلك بأخذ متوسط الوزن للكفاءات التقنية للمؤسسات لصناعة معينة هذا بالنسبة لفاريل أما بالنسبة ل Hjelarsson و forsund فينا في دراستهما أن الكفاءة الهيكلية تقاس بأخذ المتوسط الحسابي لكل من المدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح،² الذي قد يكون كفاء من الناحية الاقتصادية وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الانتاج للمؤسسات داخل الصناعة وتقاس الكفاءة الهيكلية كما يلي:³

الكفاءة الهيكلية = الكفاءة التقنية للمؤسسات * معاملاتهما / عدد المؤسسات

وتنقسم الكفاءة الهيكلية إلى قسمين:

- الكفاءة الهيكلية التقنية: والتي تقيس مستوى الادخار في المدخلات.
- كفاءة الحجم الهيكلية: وتقيس مستوى الزيادة في الانتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة والصناعة.

¹ نبيل ابراهيم محمود الطائي، تحليل التغيرات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² Suny-kli and yukshing, modeling heterogenity in the mrasurement of strucuralrfficiency, working paper, department of economices, baptist university, hongkong , july 2005, p01.

³ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 13.

3. أقسام الكفاءة الإنتاجية:

تنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى عدد من الأقسام تحت اعتبارين أساسيين:
الأول هو الموارد الإنتاجية التي يراد قياس كفاءتها والثاني هو وفقا لوحدة قياس الكفاءة الإنتاجية.
ووفقا للاعتبار الأول (الموارد الإنتاجية) تنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى¹:

أ - الكفاءة الإنتاجية الشاملة أو الإجمالية:

ويستخدم هذا المقياس في قياس مدى تضافر جميع موارد الإنتاج في تحقيق الإنتاج المرغوب وهي تمثل النسبة بين المخرجات والمدخلات ويتطلب تقدير هذا النوع من الكفاءة إيجاد وحدة قياس عامة يمكن استخدامها لقياس الأنواع المختلفة من المدخلات والمخرجات.

ب - الكفاءة الإنتاجية الجزئية:

ويستخدم هذا المقياس في تقدير الكفاءة الإنتاجية لعنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج، وذلك عن طريق النسبة بين الإنتاج وبين المستخدم من ذلك العنصر، وعادة ما يدخل سعر العناصر في الحساب.

أما وفقا للاعتبار الثاني وهو وحدة القياس المستخدمة، فتنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى:

أ - الكفاءة الإنتاجية العينية:

وهي التي تعبر عن النسبة بين مجموع كميات منتج إلى مجموع كميات مدخل معين.

ب - الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية:

والتي تعبر عن النسبة بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات.

وتجدر الإشارة إلى أن مقاييس الربحية هي من أهم المعايير التي يمكن الحكم بها على أداء المنشأة.

4. معايير الكفاءة الاقتصادية:

وهي تمثل كل المعايير التي تحسب كنسبة بين قيم الإنتاج والتكاليف أو العكس، ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية تمثل العلاقة السعرية بين المخرجات والمدخلات، ومن هذه المعايير²:

¹ محمد نسيم علي سويلم، التوأمان الكفاءة والفعالية، دار جونا للنشر والتوزيع، القاهرة 2016، ص: 21، 22.

² محمد نسيم علي سويلم، التوأمان الكفاءة والفعالية، دار جونا للنشر والتوزيع، القاهرة 2016، ص: 23-24.

- أ- نسبة التكاليف المتغيرة إلى الإيراد الكلي: يعتبر من أنجع المؤشرات في الحكم على مدى كفاءة الإدارة، حيث كلما قلت هذه النسبة كلما دل ذلك على تحسن كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
- ب- النسبة بين الإيراد الأساسي ومتوسط الإنتاج: ويستدل من هذا المعيار على الكفاءة التسويقية للفئات الإدارية المختلفة.
- ت- النسبة بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية: يستخدم هذا المؤشر في قياس الكفاءة الإيرادية، وهو يمثل العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج .
- ولابد من الإشارة هنا إلى أن عدم كفاءة الإنتاج وخاصة في المنشآت الحكومية ترجع لعدد من العوامل أهمها:

- أن الإنتاج في القطاع الخاص يتم طبقا لمفهوم محاولة العمل بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، ولكن هذا الهدف ليس له أي وجود في الإنتاج الحكومي.
- أن الحكومة تعمل بطريقة غير مباشرة على زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى عدم الكفاءة.
- أن الأسعار التي تحددها الحكومة للسلع لا تعكس حقيقة تكلفة الموارد.
- أن تصميم برامج اتفاق حكومية تتصف بالكفاءة أمر صعب للغاية، فقد تضطر إلى تكليف القطاع الخاص بإنتاج السلعة المطلوبة وتشتريها الحكومة من المنشآت الخاصة، إلا أن أسلوب الشراء نفسه قد يتسم بعدم الكفاءة أيضا.

ثالثا: الكفاءة و المفاهيم المتعلقة بها

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية و الاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب و الباحثين حول تعريفه، و نجده عموما يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل الإنتاجية، و الفعالية و الأداء، و بالتالي سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات من خلال النقاط التالية:

1- الكفاءة و الإنتاجية: efficiency et productivité

كثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة و لكن هناك اختلاف بين المصطلحين و في هذا السياق سنورد بعض تعاريف الإنتاجية :

- بأنها الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بمستوى جودة وبتشكيلة معينة، و في وقت محدد، و بأقل تكلفة ممكنة و بما يعطي أعلى فائض ممكن من الربحية¹.
- هي مقياس لكفاءة تحويل الموارد أو عناصر الإنتاج إلى السلع و الخدمات التي يعتمد في إنتاجها أو تقديمها على الجهد و الذكاء الإنساني².
- هي علاقة للقياس الكمي بين المنتجات من جهة و العمل المبذول في تأمين تلك المنتجات من جهة أخرى³.
- الإنتاجية ببساطة هي خارج قسمة المخرجات على المدخلات⁴، أو إنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج⁵، أي أن الإنتاجية بالمفهوم البسيط هي كمية الإنتاج الناتجة من استخدام عنصر إنتاجي، خصوصاً العمل أو رأس المال، أو أنها كمية الإنتاج من استخدام عناصر إنتاج عديدة، بينما الكفاءة بمفهومها العام هي تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا و الموارد المتاحة و الكفاءة بشكل أدق هي دراسة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المستهدفة للمخرجات و المدخلات، و يمكن أن تأخذ هذه العلاقة شكل نسبة المخرجات الفعلية إلى أعظم مستوى للمخرجات المستهدفة و المتحققة من مستوى معين من المدخلات، أو أنها توفير أدنى مستوى من المدخلات المستهدفة إلى المدخلات الفعلية التي تحقق مستوى معين من المخرجات. و عليه نخلص إلى القول أن الإنتاجية هي ما أنتجه عنصر الإنتاج فعلاً بينما الكفاءة هي ما يجب أن ينتجه ذلك العنصر.

2- الكفاءة و الفعالية: *efficience et efficacité*

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة و هذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة⁶ ومن بين تعريفاتها:

¹ جمال محمد نواره وآخرون، الإنتاجية، (القاهرة، بيمكو للاستشارات الهندسية)، 1989، ص 08.

² جمال محمد نواره وآخرون، المصدر السابق، ص 08.

³ محمد أزهر السماك و عبد العزيز مصطفى، أساسيات الاقتصاد الصناعي، (الموصل: مديرية دار الكتب)، 1984، ص 30.

⁴ Daraiocinzia and Simarléopold, advanced Robust and Nonparametric, Methods in efficiency Analysis: Methodology and applications, springer, USA, 2007, p 13.

⁵ علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي: مدخل التحليل الكمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص 21.

⁶ Daraiocinzia and Simarléopold, op – it, P 13.

- **الفعالية:** قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المحددة لها بغض النظر عن الموارد المستخدمة و يأخذ شكل القياس هنا مقارنة بين الإنتاج المخطط و الإنتاج الفعلي من ناحية الكم أو القيمة في شكل نسب مئوية، و كلما كانت النسبة قريبة من الواحد الصحيح أو أكبر كلما دل ذلك على تحسن في الإنتاجية و ارتفاعها و العكس صحيح، و تقاس فعالية المؤسسة عادة بدرجة تحقيق للأهداف¹.
- **الفعالية:** قيام المؤسسة بالشيء المطلوب، و تقاس فعالية المؤسسة عادة بتحقيق الأهداف الخاصة بها².
- **كما أنها تعرف بأنها:** القدرة على تحقيق النشاط المخطط، و الوصول إلى النتائج المخططة³.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الفعالية هي مدى تحقيق المنشأة للأهداف المسطرة، طبقا لمعايير يتم تحديدها مسبقا، و يمكن وصف المنشأة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها منشأة فعالة.

إن إظهار الفرق بين الكفاءة و الفعالية من زاوية النتائج التي يصل إليها المسؤولون و من ثم توصف المؤسسة بأنها فعالة إذا حققت الأهداف المسطرة، و بأنها أقل فعالية إذ لم تحققها بالشكل المطلوب، أو حققت جزء منها فقط، بينما توصف بأنها غير فعالة، إذا لم تستطع كلية تحقيقها.

ومنه يمكن التفرقة بين الفعالية و الكفاءة من حيث مدى تحقيق الأهداف، فاختلاف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية يتمثل في أن الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة، و يمكن توضيح الفرق بين الكفاءة و الفعالية

¹ ثابت عبد الرحمن ادريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 147:148.

² حسين عطاء غنيم، دراسات في إدارة الإنتاج والعمليات، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1993، ص 25.

³ Vincent plnachet, op – it, P 07.

من خلال الجدول التالي:

الكفاءة			
عالية	منخفضة		
كفاءة عالية/ فعالية عالية يختار المديرون الأهداف المناسبة لتحقيقها و يستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، و النتيجة منتجات ذات جودة عالية و سعر مناسب تتفق و رغبات العملاء	كفاءة منخفضة/ فعالية عالية يختار المديرون الأهداف المناسبة لتحقيقها و لكن يقومون بوظائفهم بدرجة ضعيفة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف و النتيجة هي تقديم منتجات أو خدمات يرغب فيها العملاء و لكن مرتفعة الثمن	عالية	فعالية
	كفاءة عالية/ فعالية منخفضة يختار المديرون الأهداف غير المناسبة لتحقيقها و يستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف و النتيجة هي منتجات ذات سعر مناسب و لكن لا تتفق و رغبات العملاء	منخفضة	

المصدر: ثابت عبد الرحمن ادريس، مرجع سابق، ص 146.

3- الكفاءة و الأداء: *efficience et performance*

يقصد بالأداء " جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "¹ أما تقييم الأداء فيعرف بأنه " مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام

¹OCDE, Moderniser d'état: la route à suivre, edition OCDE, paris, 2005.

تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة¹.

وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما: الأول يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة ويعرف بتقييم فعالية الأداء، أما الثاني فيتعلق بمدى ملائمة و كفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء.

4- العلاقة بين الكفاءة و الفعالية و الأداء:

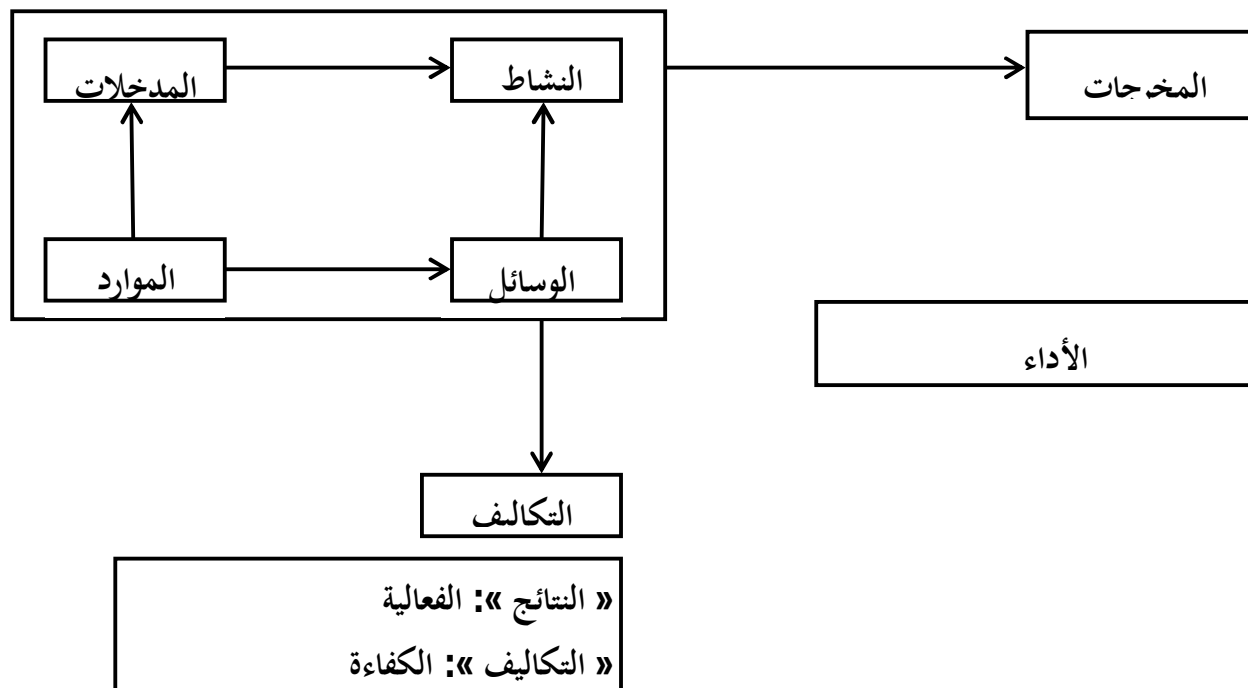
تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة و تحديدها و تعريفها لنتمكن من أدائها، لذلك فإن الفعالية و الكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة و الفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، و ترتبط الكفاءة بالإدارة.

لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة و أهداف و استراتيجيات محددة، و تتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة وعندما يكون هناك فعالية و لا يوجد كفاءة فإن الرؤى و الأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، و في حالة عدم وجود فعالية و وجود كفاءة فإن الأعمال تنجز و لكن بدون وضوح الأهداف²، و يمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة و الأداء من خلال الشكل رقم (1-3)

¹ لطيف زيود وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي ، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، سوريا، 2005، ص 163.

² شوقي بوقبة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

شكل رقم (1-3): الأداء = الكفاءة + الفاعلية.



Source :Selmer c, concevoir le tableau de bord, Duod, paris, 1998, p : 41.

المطلب الثاني: تحليل محددات الكفاءة في المؤسسة المصرفية

تتميز المؤسسة المصرفية عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بتعدد و تنوع منتجاتها، مما يصعب تحديد و قياس مدخلاتها و مخرجاتها، و يبرز اختلاف بين الاقتصاديين حول ذلك، و هو ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: طبيعة المؤسسة المصرفية

يعرف المصرف بأنه مؤسسة متعددة المنتجات و ذلك لأن أنشطته و أعماله كثيراً ما تتصف بالتعدد و التنوع والتداخل.

كما يتميز مجال نشاط المصارف بشكل عام بالتغير و التجدد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي، و ذلك بابتكار صيغ تمويل جديدة أو تقديم خدمات جديدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة ... إلخ، أو على مستوى البيئة و المحيط الخارجي، كاستقطاب متعاملين جدد أو ظهور أسواق مالية ناشئة أو منافسين جدد ... إلخ.

إلا أن الوظيفة الأساسية للمؤسسة المصرفية هي القيام بالوساطة المالية، أي التوسط بين المدخرين (فئة الفائض) و بين مستخدمي الأموال (فئة العجز)، بالإقراض من الفئة الأولى ثم الإقراض إلى الفئة الثانية، فالبنوك تتلقى الودائع النقدية من المودعين ثم تصدر على نفسها وسائل دفع سائلة متدنية المخاطرة تستخدم بديلا عن النقود بينما تتحول تلك الأرصدة النقدية إلى أصول غير سائلة، و تعتمد في توليد جزء من دخلها عن طريق الفرق بين الإقراض بفائدة أدنى في الأجل القصير و الإقراض بفائدة أعلى في آجال أطول¹.

وتتعدد أصناف الأعمال المصرفية من تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية و المصرفية، و التسهيلات الخدمية، و الأعمال الاستثمارية تتنوع هذه الأصناف و تتعدد حسب طاقة و قدرات و تعاملات المصرف مع عملائه، فالقروض و التسهيلات الائتمانية تتنوع من حيث الأجل إلى تسهيلات ائتمانية قصيرة، ومتوسطة، و طويلة، و من حيث الغرض إلى تمويل الاستغلال، و تمويل الاستهلاك، و تمويل الاستثمار، و من حيث الشكل إلى تمويل مباشر، أو سحب على المكشوف، أو خصم على الحساب، أو شراء الديون، أو تمويل تأجيلي ... أو غير ذلك من صيغ الإئتمان المعروفة.

وتتنوع التسهيلات الخدمية المصرفية في تقديم العديد من الخدمات للعملاء، ابتداء من كفالة العميل و ضمانه، و فتح الاعتمادات المستندية، إلى خدمات أمناء الاستثمار، إلى تأجير الخزائن الحديدية كأبسط خدمة يقدمها المصرف لعملائه.

كما تتنوع الأعمال الاستثمارية للمصرف في شراء الأسهم و السندات و المساهمة في إنشاء الشركات و الاستثمار فيما يعرف المشتقات و الخيارات و العقود المستقبلية و غيرها من الأدوات الاستثمارية الحديثة، و القيام بالأعمال التجارية المباشرة، كما هو الحال في المصارف الإسلامية و المصارف الشاملة.

ثانيا: النماذج المفسرة لمدخلات و مخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية

تتمثل المؤسسة المصرفية في عدد من الخصائص مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، فهي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف و أولها تعظيم الربح، حيث تستخدم مجموعة من المدخلات)

¹Fabozzi Frank and G.Zarb, handbook of financial Markets Momewood, Business one Irwin, Illinois, USA, 1986, P 145.

أراضي ، مباني ، رأس المال، مهارات إدارية) للحصول على خدمات و منتجات مالية متنوعة، إلا أن أهم الصعوبات التي تواجه البحث في مجال الكفاءة المصرفية هو تعريف مدخلات و مخرجات العملية البنكية¹.

ففي حين تتحدد مخرجات المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بشكل بسيط و واضح حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات ، فإن المؤسسات المصرفية لا تنتج منتجا ملموسا فالخدمات التي تقدمها للعملاء قد تكون خدمة التأمين، الإدارة المالية، تسهيلات الإقراض و الإيداع، المشورة المالية، و خدمات المحاسبة و إدارة المحافظ الاستثمارية ... إلخ²

كما يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة و ما يمكن اعتباره مخرجة فمثلا يصعب تحديد ما إذا كانت الوديعة مدخلة أو مخرجة للعملية الإنتاجية في المصرف، و بشكل عام هناك منهجيتين في الأدبيات البنكية يحدد من خلالهما طبيعة النشاط البنكي هما منهج الإنتاج و منهج الوساطة.³

1- منهج الإنتاج: production approach

قدم هذا المنهج من طرف Benston سنة 1965 ، و طوره كل من (Sherman & Gold) سنة 1985

تعتمد هذه المقاربة على اعتبار مخرجات البنك أنها مجموعة المنتجات و الخدمات الموجهة إلى العملاء، و حسب هذه المقاربة فإن مخرجات البنوك تشتمل على كل من القروض و الودائع الموجهة إلى العملاء، غير أن تقييم حجم مخرجات بنك معين يكون على أساس عدد القروض و الودائع التي قام البنك بإصدارها، أما مدخلات البنك حسب هذه المقاربة فإنها تشمل كل من رأس المال، العمل و فروع البنك، و لهذا فإن المقاربة بالإنتاج تركز على التكاليف التشغيلية دون غيرها من التكاليف، و هذا ما شكل محل انتقاد لهذه المقاربة، على اعتبار إهمالها للفوائد المدينة⁴.

¹ محمد ابراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت، جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22 العدد 02، السعودية، 2008، ص 37.

² جولي مابري، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زامل، مركز البحوث، السعودية، 2004، ص 221.

³ فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مليمكويس: دراسة حالة البنوك الإسلامية الفترة 2003 – 2009، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2012، ص 180.

⁴ David C . Wheelock & paul W. Wilson, evaluation the efficiency of commercial bank : does our view of what banks do matter ? Federal Reserve bank of ST-Louis, vol 77, jul/Aug 1995, pp 41 – 42.

2- منهج الوساطة:

تعتمد هذه المقاربة أساسا على وظيفة الوساطة المالية للبنك التجاري، حيث ننظر له على أنه وسيط بين أصحاب الفوائض المالية المودعة في البنك و بين الجهات التي تحتاج إلى تمويل في شكل قروض أي وسيط بين الودائع التي تحتاج للاستثمار، و الاستثمار الذي يحتاج إلى تمويل، و بالتالي فإنه يتم اعتبار الودائع على أنها مدخلات للبنوك، و ليس مخرجات لها، كما أن تقييم حجم الإنتاج حسب هذه المقاربة يكون من خلال حساب المبالغ المالية للمعاملات المالية و ليس عددها¹، و لقياس مدخلات و مخرجات البنوك حسب مقاربة الوساطة فإنه تم الاعتماد على ثلاث طرق رئيسية و هي²: طريقة الأصول، طريقة التكلفة المستعملة، و طريقة القيمة المضافة.

أ. **طريقة الأصول: (Assets approach)** تعتمد هذه الطريقة في تحديد مدخلات و مخرجات البنوك على أساس جانبي ميزانية البنك، حيث يرى أصحابها بأن القروض و الأصول الأخرى التي يفرض عليها فوئد بأنها الأنسب لأن تكون مخرجات للبنك، بينما تشكل الودائع و الموارد الأخرى مدخلات للبنك، و بالتالي فإن قيم المخرجات يتم الحصول عليها انطلاقا من بيانات الميزانية.

ب. **طريقة التكلفة المستعملة: (User – Cost approach)** وفق هذه الطريقة فإنه يتم تمييز مخرجات البنوك من خلال المساهمة الصافية في مداخل البنك لكل عناصر أصوله و خصومه³، و ذلك من خلال الاعتماد على التكلفة المستعملة للأصول و الخصوم، فبالنسبة للأصول فإنه يتم حساب الفرق بين تكلفة الفرصة البديلة للأصل مع معدل الفائدة المرتبط به، و إذا كانت قيمة الفارق موجبة فإن هذا يعني أن ذلك الأصل سيساهم في زيادة تكاليف البنك و بالتالي فإنه يتم اعتبار ذلك الأصل على أنه من المخرجات، و بنفس الطريقة يتم معالجة الالتزامات، حيث يتم حساب الفرق موجبا فإنه يتم اعتبار ذلك الالتزام على أنه من المدخلات، و في حالة كون الفرق سالبا يتم اعتباره من المخرجات⁴.

¹Xavier Freixas and Jean – Charles Rochet, Microeconomics of banking, 1 st edition, Massachusetts institute of technology, USA, 1997, P 77.

²فريد بت ختو و محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2013، ص 140.

³Samechcharafeddinekarray and jameleddinechichti, Bank size and efficiency in developing countries: inter-Mediation approach versus value added approach and impact of NON-Traditional activities, a sian economic and financial Review, vol 3, N° 5, 2013, PP 593 – 163.

⁴Panayiotis P. AthanaSoglou, evangelia A. Georgiou and christosc.Staikouras, Assesing output and productivity growth in the banking industry, the quarterly Review of economics and finance, vol 49, N° 4, 2009. PP 1317-1340.

ج. طريقة القيمة المضافة: **Value added approach** يتم تصنيف مدخلات و مخرجات البنك وفق هذه الطريقة على أساس مساهمة ذلك العنصر في خلق قيمة مضافة للبنك، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة مثل القروض، أو بطريقة غير مباشرة مثل الودائع التي ترتبط بها خدمات أخرى يمكن أن يحصل البنك من خلالها على إيرادات، بينما تشكل العناصر ذات الأثر السالب على القيمة المضافة الخاصة بالبنك مدخلات له، مثل بقية خصوم البنك التي ترتبط بها أي خدمات أخرى كودائع البنوك الأخرى و غيرها¹.

ثالثا: اقتصاديات الحجم و النطاق في المؤسسة المصرفية²

أشار Baumol وآخرون (1982) بأن هناك نوعين من الاقتصاديات الإنتاجية التي يمكن أن تحققها أي مؤسسة أو منشأة في أي صناعة، وهي اقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق. حيث ترتبط اقتصاديات الحجم بحجم المؤسسة، وتوجد في حالة انخفاض مع دالة لتكاليف الإنتاج مقارنة بارتفاع مستوى الإنتاج،

أما اقتصاديات النطاق أو المجال فتوجد في حالة كانبمقدور المؤسسة إنتاجا ثانياً وأكثر من المنتجات أو الخدمات عند مستوى من التكلفة أقل من تكلفة إنتاج كل من تجعل بحدى³. وفيما يلي سنحاول التطرق إلى كلا النوعين وأثرهما على تحديد الكفاءة المصرفية:

1- اقتصاديات (وفرات) الحجم: تمثل اقتصاديات الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية ذلك أن التوسع في حجم المؤسسة وحجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة

على قاعدة أوسع. فالمؤسسة في الأصل لا تستطيع تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستخدمها، أي أنها تستطيع أن تزيد من نطاقاتها الإنتاجية بنسب مختلفة، ولهذا فإن تكاليف الإنتاج في الأصل لا تتغير. الطويل تصبح كلها متغيرة وتسمح بزيادة حجم المؤسسة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة.

¹ Allen N. Berger and david B. Humphery, Measurement and efficiency issues in commercial Banking, chapter in: output Measurement in the service sectors, university of Chicago press, USA, January 1992, pp 245-300, chapter URL: <http://www.nber.org/chapters/c7237> consulté le 03/03/2014.

² ساعد إيتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر (2008-2009)، ص ص 66-67.

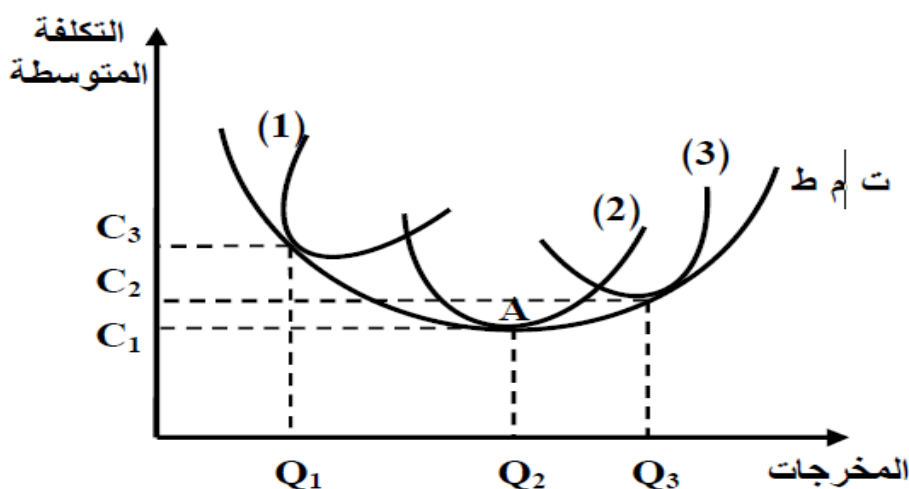
³ David C. Wheelock & paul W. Wilson, evaluation the efficiency of commercial bank : does our view of what banks do matter ? Federal Reserve bank of ST-Louis, vol 77, jul/Aug 1995,

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية

ويطلق عليها الظاهرة "مبدأ أغلة الحجم" أو اقتصاديات الحجم. "إلا أنها الزيادة لا يمكن أن تستمر إلى النهاية بل تبدأ في النهاية لضمحل عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل.

وبالتالي تعرف اقتصاديات الحجم بأنها "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع." ويكتسب اقتصاديات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية حيث يمكن أن يسهل تحديد الحد الأمثل للمستوى الإنتاجي من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): وفورات الحجم في المؤسسة المصرفية.



La source: http://en.wikipedia.org/wiki/Economies_of_scale Categories: Microeconomics/ Economics.htm, consulté le 03/04/2014.

يمثل الشكل منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة من نشاط البنك حيث:

يمثل المنحنى (1) التكلفة المتوسطة للحجم الصغير للطاقة الإنتاجية للبنك، المنحنى (2) يمثل الحجم المتوسط

والمنحنى (3) يمثل الحجم الكبير، وهذا الأجل الممتد لتشكّل منحنى التكلفة المتوسطة للبنك في المدى الطويل

(تمط). كما يوضح الشكل أن البنك في الأجل الطويل يمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يستطيع البنك أن يزيد من حجم نشاطه وذلك بزيادة جميع عناصر الإنتاج المستخدمة

فمثلاً يستطيع فتح المزيد من الفروع وزيادة تركيباً أجهزة الحاسوب وأجهزة السحب الآلي. وبذلك يتقلص

الحجم (1) إلى الحجم (2). وفيما لا أمر تزيد الغلة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج فهذا

راجعاً للمزايا التخصصية واستخدام بعض عناصر الإنتاج بحجم كبير، لذا فإن التكاليف المتوسطة تنخفض

في هذه المرحلة من C_3 إلى C_1 لأن البنك كلما توسع كلما حقق مدخراً تعلم مستوى التكاليف حيث يمكن للبنك الكبير أن يحسن برمجيتها بالطرق التالية¹:

- تخفيض التكاليف الثابتة: يحتاج البنك الكبير التكاليف الإضافية أي أن التكاليف الثابتة سوف تزيد مع زيادة حجم البنك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الحجم.
- تخفيض نسبة حقوق الملكية دون زيادة خطر العسر المالي: يوفر الحجم الكبير للبنك حافزة مالية متنوعة وهذا ما يخفف خطر العسر المالي.

وبلغ الإنتاج حينها لا مثلاً عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة الطويلة المدبوا المثلثة بالنقطة A وبذلك تستطیع المؤسسة المصرفية التوسع فيما نتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع فيما لا إنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل². وفي هذه المرحلة التي تعتبر عن زيادة غلة الحجم نقول أن البنك حقق وفراً حجمية.

المرحلة الثانية: لا يستمر تزايد الغلة نتيجة التوسع الذي يحققه البنك إلى الألفية، إذ أن البنك لا بد وأن يصل إلى حجم معين يستنفذ عنده كلاً لوفرات التقييم كنات تحقيقها الزيادة في عناصر الإنتاج، لذلك إذا ما استمر البنك في توسيع حجمه عملياً تها في العائد يزيد بنفس نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بثبات غلة الحجم، وهنا تثبت التكلفة المتوسطة عند حد ما الأدنى، ويطلق على النقطة A التي لا يوجد بعدها أية مزايا إذا تدلالة مناقضات اقتصاديات الحجم "الكفاءة الأدنى لزيادة الحجم".

المرحلة الثالثة: عند ما يصبح البنك كبراً كبيراً أي عندما يتجاوز الحد الأمثل الإنتاج لا تتقارن المنحنى 2 إلى المنحنى 3 في انهيئاً أفيال تعرض البعض التراجع اقتصاديات الحجم، حيث ترتفع على المزيد من التوسع تراجعاً عما سبوت تخفيض العائد على حقوق الملكية، ينتج هذا التراجع بصفة عامة نتيجة لصعوبة إدارة المنظمات الكبيرة، حيث تكون تكاليف الحجم الكبير تفوق العائد من وفرات الحجم الكبير وحيث ترتفع التكلفة المتوسطة من C_1 إلى C_2 تعرف هذه المرحلة بتناقض غلة الحجم حيث تستحق وفرات الحجم السالبة.

2- اقتصاديات النطاق والمجال: بعد اندماجاً أو اقوالاً المالية التي تها البنوك كمباشرة للدخول لهذه الأسواق أن جلاً لاقتراض، ووجدت نفسها في منافسة قوية لجذب ودائع العملاء مع باقي المؤسسات المالية

¹ ماثير كوهين، النظم المالية والتمويلية: المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، مصر 2007، ص ص 227، 228.

² محمد الجموعي القرشي، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة أداء البنوك التجارية

ومع اشتداد المنافسة لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع محافظتها المالية والقيام بخدمات غير تقليدية، وقد استطاعت بفضل هذا التنوع في المنتجات والخدمات تحقيق ما يعرف "باقتصاديات النطاق" أي لادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنواع من المنتجات¹.

فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطتها الحالية وبما أنه يعمل عملياً الأدوات والخبرات التي تمتلكها في خدمة العملاء الجديدة وبتكلفة أقل مما ينبغي أن نشاطه الجديد من الصفر. ينتج عن مثل هذا التشعب في دائرة العملاء الكثير من الابتكار ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربح².

فمثلاً البنك الذي تخصصه بخدمات مصرفية وحقوق ضريبة وصناعية، يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا والمهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيير قروض استهلاكية أيضاً، وهنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بـ تكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تخصص في إنتاج قرض واحد.

فقد وجد كل من Berger و Humphrey (1991)، و Pulley و Braunstein (1992) أن البنوك متعددة

الإنتاج أو التي تعرف إنتاجاً مخرجاً متنوعاً تملك كفاءةً أعلى من تلك التي تقتصر على إنتاج نوع واحد³.

وعليه فإن البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ويرفع من كفاءته التشغيلية، ويخفض بذلك تكلفته المتوسطة عن طريق تحويلها إلى بنوك كبيرة بدلاً من مجتمعاته، ويرفع حجمه دون الحاجة لضرورة فتح فروع جديدة من الفروع بل من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجدها. وبالتالي إذا كان بإمكان البنك تحقيق ادخار علم مستو بالتكاليف من خلال العملية التنويعية في المنتجات والخدمات المقدمة فإن هذا البنك يحقق وفراً في النطاق⁴.

المطلب الثالث: مفهوم الكفاءة المصرفية

سلك مفهوم الكفاءة المصرفية أبعاداً أخرى للاستخدام الأمثل للموارد أهمها حجم الجهاز المصرفي و هيكل وحداته المصرفية و اقتصادياتها و كفاءة الأداء المصرفي ككل. حيث ركزت أغلب

¹ Robert De Young, Measuring bank cost efficiency : don't count on accounting ratios, financial practice and education review, USA, spring/summer 1997, p: 29.

² ماثيو كوهين، مرجع سابق، ص 227-228.

³ David C.W & Paull W.W, op.cit, p 30.

⁴ محمد الجموعي القريشي، مرجع سابق، ص 70.

دراسات الكفاءة المصرفية على تقييم كفاءة البنوك في إطار التكاليف التشغيلية، و كذا دراسة الكفاءة المصرفية في إطار ربحية البنوك، كما استخدم مفهوم الكفاءة الاقتصادية و تطبيقاتها على البنوك بقياس الكفاءة التقنية أو السعيرية لبنك معين أو عدة بنوك¹.

أولاً: تعريف الكفاءة المصرفية

لا يمكننا وضع تعريف محدد لمفهوم الكفاءة المصرفية إلا أننا سنضع هذا التعريف في إطار محدد، فتعريفها من حيث المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد على أنها « علاقة بين مدخلات البنك و مخرجاتها بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو تحقيق نفس القدر من المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة »² حيث أن هذا التعريف هو نفسه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، أما تعريف الكفاءة المصرفية بطريقة أشمل هو: « تكون المؤسسة المصرفية كفؤة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناتج في طاقاتها المادية و البشرية، هذا من جهة و تحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى »³ و بتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، و هو ما يسمى بكفاءة التكاليف.
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل و هو ما يطلق عليه بكفاءة الحجم.
- الكفاءة في توزيع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، و يعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

ثانياً: أنواع الكفاءة المصرفية

تفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين نوعين من الكفاءة هي كفاءة التكاليف أو ما يسمى بالكفاءة الكلية للتكاليف و كفاءة الأرباح.

¹ الجميل سرمد كوكب، تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1965-1983، تنمية الرافدين، العدد 26، العراق، 1989، ص 75.

² طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 40.

³ ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره ص ص 10 - 11.

1- كفاءة التكاليف: cost efficiency¹

وهي عبارة عن نسبة الحد الأدنى من التكلفة (المقدرة) إلى التكلفة الفعلية ويمكن قياسها من خلال ما يلي:

أ- الحد الأدنى من التكلفة (التكلفة المقدرة) ويمكن الحصول على الحد الأدنى من التكلفة من خلال إيجاد اللوغاريتم الطبيعي للتكلفة وهو دالة في كل من (السعر المدخلات، كمية المخرجات + رأس المال) + اللوغاريتم الطبيعي لنسبة عدم الكفاءة + اللوغاريتم الطبيعي للخطأ العشوائي.

ب- سعر الوحدة الواحدة من المدخلات هو عبارة عن سعر الوحدة الواحدة من الأموال المقترضة، وسعر الوحدة الواحدة من رأس المال الثابت وسعر الوحدة الواحدة من العمل.

ج- سعر الوحدة الواحدة من الأموال المقترضة = مصاريف الفوائد المدفوعة / ودائع العملاء قصيرة الأجل + الأموال المقترضة الأخرى.

د- التكلفة الفعلية للمصرف وهي عبارة عن مجموع التكاليف التشغيلية والرأسمالية، بمعنى أنها تضم كل من التكاليف العمل، وتكاليف رأس المال الثابت وتكاليف الأموال المقترضة.

هـ- كفاءة التكلفة = الحد الأدنى من التكلفة / التكلفة الفعلية $cimin/ci$

كما يمكن تحقيق كفاءة مثلى للتكاليف باعتماد المصارف على تقنيات وتكنولوجيا الحديثة في تدنية تكاليف الوحدة المنتجة وذلك من خلال تقليل العمالة وبيع عامل الوقت.

ويعزى نقص كفاءة التكاليف إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات ، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات،² وصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين : الكفاءة الفنية والكفاءة التخصصية.³

¹ - خالد عبد المصلح عمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2005، ص 09.

² - عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد القيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 3، الأردن، 2007، ص 256.

³ - محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت إلى مركز مالي إقليمي، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية لبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، المجلد 26، العدد 2، السعودية، ص 208.

أ - الكفاءة الفنية أو التقنية: **Technicalefficiency**

تعتبر عن إمكانية المصرف للحصول على أقصى إنتاج ممكن من استخدام قدر محدد من مدخلات الإنتاج من الناحية الفنية و تتحدد قيمتها بين [0 - 1] و بالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق و القدرة الحقيقية للإنتاج.

ب - الكفاءة التخصيصية: **Allocative efficiency**

تعتبر عن إمكانية حصول المصرف على المزيج الأمثل أو الأقل تكلفة لمدخلات الإنتاج المستخدمة في إنتاج قدر معين من الإنتاج و تتحدد قيمتها بين [0 - 1]

2- كفاءة الأرباح: **profit efficiency**¹

وهي عبارة عن نسبة الربح الفعلي إلى الحد الأعلى للربح، ويقصد بالربح الفعلي هو الربح الذي حققه المصرف في زمن معين، أما الحد الأعلى من الربح فهو الربح الذي تم تحقيقه من خلال أفضل البنوك أداءً، وكلما اقترب ربح المصرف من أداء البنوك ذات الأداء الأعلى كانت كفاءة الربح أعلى.

وحيث أن متغيرات الربح p يمكن أن تقل عن التكلفة الكلية C لذلك فإنه لغايات إيجاد قيمة لهذا الربح فإنه يضاف رقم ثابت إلى ربح كل مصرف يقل عن التكلفة الكلية لكي يصبح الربح موجبا وذلك من خلال الشكل التالي:

$$(p+\theta)=f(y,w,z)+e-u$$

حيث θ رقم ثابت يضاف إلى ربح أي مصرف حتى يصبح الربح موجبا

$$\text{Profit efficien}y= \pi / p_{\max} = (u_i) - \theta / (u_{\max}) - \theta$$

الحد الأعلى من الربح ($p_{\max}$) هو عبارة عن مستوى الربح الذي يتساوى عنده التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي.

ويعزى نقص كفاءة الربح إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات، وتصنف كفاءة الأرباح إلى صنفين كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة.

¹ - خالد عبد المصلح عمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

أ - كفاءة الأرباح المعيارية:¹

يفترض حد الربح المعياري وجود منافسة كاملة في أسواق المدخلات والمخرجات، أي عدم وجود قوة السوق في التسعير وتعرف على أنها نسبة الأرباح الفعلية المكتسبة على الأرباح العظمى المتوقعة التي يمكن كسبها لو كان البنك يمثل أفضل كفاءة ربح في العينة، وتكون معادلة كفاءة الربح المعياري على النحو التالي:

$$SP - \text{EFF}_j = \frac{SP_j}{(SP^{\max} = \{ \exp[F^*(W_j, r_j)] \} \times \exp[\ln \{U_-(SP_j)\}] - \theta} / \{ \exp[F^*(W_j, r_j)] \} \times \exp[\ln \{U_-(SP^{\max})\}] - \theta = U_-(SP_j) / U_-(SP^{\max})$$

حيث: $U_{SP^{\max}}$ القيمة العظمى من U_{SP_j} في العينة.

وبهذا فإن كفاءة الربح المعياري هي نسبة الأرباح العظمى المكتسبة، وتعتبر نسبة كفاءة الربح المعياري البالغة 80% مؤشراً على أن البنك ويسبب تكاليف إضافية أو انخفاض في الإيرادات أو كليهما معاً. وعدم كفاءة الربح، يخسر حوالي 20% من الأرباح التي يمكن أن يحققها. ويعكس كفاءة التكلفة يمكن أن تكون كفاءة الربح المعياري سالبة لأن باستطاعة البنوك أن تطرح أكثر من 100% من أرباحها المحققة.

ب - كفاءة الأرباح البديلة (AP-EFF):²

تعتبر كفاءة الربح البديل هي التمثيل الأقرب للواقع، عندما يكون افتراض المنافسة الكاملة في تركيبة الأسعار موضع شك حيث أنها تفترض وجود قوة السوق في تربية الأسعار وتشكك في فريضة المنافسة الكاملة، وعندما يكون هناك مشكلات في المعلومات الخاصة بحساب أسعار المخرجات.

وتعرف كفاءة الربح البديل بواسطة حاصل قسمة الربح المقدّر AP_j وأقصى قيمة ربح يمكن الحصول عليها، والمحددة بواسطة حد الربح البديل لأكثر البنوك كفاءة ضمن العينة $AP^{\max}$ ، والتي تعني أنه من الممكن زيادة ربحية البنك بمقدار $100\% \times (1 - AP - EFF)$ وبمعنى آخر إذا كانت كفاءة الربح البديل تساوي 0.8% فهذا يعني إن البنك يتحصل على ما نسبته 80% من أرباح أفضل

¹ - عزالدين مصطفى الكور ونضال أحمد القيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، الأردن، 2007، ص 258.

² . عزالدين مصطفى الكور ونضال أحمد القيومي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

ممارسة ويخسر ما نسبته 20% من الأرباح الممكن تحقيقها بسبب التكاليف الزائدة عن تكاليف البنك صاحب أفضل ممارسة داخل العينة وتكون معادلة الربح البديل على النحو التالي:

$$AP - \text{EFF} = \frac{AP}{AP^{\max}} = \frac{\{ \exp[F^*(W_j, r_j)] \times \exp[\ln U_-(AP_j)] \} - \theta}{\{ \exp[F^*(W_j, r_j)] \} \times \exp[\ln U_-(AP^{\max})]} - \theta = U_-(AP_j) / U_-(AP^{\max})$$

3- كفاءة الحجم و وفوراتها:

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة ، و بذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم¹.

وتمثل اقتصاديات الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية، ذلك أن التوسع في حجم المؤسسة، و حجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع.

4- كفاءة النطاق²:

تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات، و بذلك تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على التنوع في المنتجات، و نجد أن اقتصاديات النطاق تؤدي دورا مهما في المؤسسة المصرفية، خاصة بعد اندماج الأسواق المالية، و اشتداد المنافسة في جذب العملاء، لذا لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنوع حافظاتها المالية، و القيام بخدمات غير تقليدية.

ثالثا: أهمية الكفاءة المصرفية:

تكمن أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي:

- تنبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بانتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون ان القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

¹ حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004 - 2008) -، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، الأردن، 2012، ص 62.

² حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- تحسين الصناعة المصرفية يعتمد على تحديد مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية وغير المالية ومدى تقليل التكاليف وتوليد الأرباح.
- تحقيق ربحية عالية والحصول على أصول جيدة نظرا للتخلص من القروض المتعثرة.
- تنبع أهمية الكفاءة المصرفية عند اتخاذ القرارات عمليات الاندماج.
- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الاموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال.¹

المبحث الرابع: السياسات الاقتصادية وأثرها في أداء المصارف التجارية

تحتل المصارف التجارية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما لها من تأثير إيجابي في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية من مصادر الادخار المختلفة المتاحة في الاقتصاد الوطني والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على النشاطات الاقتصادية المختلفة، فضلا عما نستطيع خلقه من ائتمان يأخذ مداه بالمضاعف النقدي ويحدث فعله في النشاط الاقتصادي.

غير إن إمكانية المصارف التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة، فبدون سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، وبذلك نفقد إمكانية دعم المصارف التجارية لعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي.

سيتم في هذا المطلب دراسة أهم المدارس التي تعرضت لدور القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الأولى منها المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار.

أما الثانية فهي " لماكونوشو "

¹ - ميموني بلقاسم وآخرون، محددات كفاءة التكاليف للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (2010-2016)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، جوان 2020، ص 389.

التقيد المالي والتي تفترض أن القيود المالية والقانونية على الأدوات المالية والمؤسسات المالية هي المعوق الرئيسي للتنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة والدخل في الدول الأقل نمواً، أما المدرسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل والنتائج مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة.

أولاً: المدرسة الهيكلية للتمويل

منذ الستينات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والقومي¹، هذه الأهمية للقطاع المصرفي ومؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني بزيادة رأس المال المتاح للاستثمار.

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعا لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلدان بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات، وتراكم رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابة في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشر من خلال عمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع.

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقا لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثرا عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الإنتاج، فإذا كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوى الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضا، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضا.²

¹Sinkey J. commercial Bank Financial Management : in the Financial services Industry, University of Georgia Athens, prentice Hall, 1999, P 40.

² - المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 24.

ثانياً: مدرسة التقييد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل، هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من إرتفاع مختلف أنواع التكاليف.¹

أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه صعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات.

بناءً على ذلك فإن تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحرير سعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات ومن انخفاض الدخل، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم.²

ثالثاً: مدرسة نماذج النمو الداخلي

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخلياً، وليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره أيضاً في أسلوب معالجة الوساطة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده لعوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن لتغير التفضيلات والتقنية، وتوزيع الدخل، والتغيرات المؤسسية أثرها الإيجابي في النمو الاقتصادي داخلياً.³

¹Channon.D. Bank strategic Management and Marketing, Manchester University. John and sons ltd, 1992, P 183.

² - المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 25.

³ - المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 26.

فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال غرينوود وجوفانوفيك طبعاً نموذجاً عاماً للتوازن واستخلصا أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على زيادة المدخرات، كما أن بنسفينجا وسميث أوضحا دور المصارف في تأمين السيولة، وتبين أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية وأصول سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي، وفقاً لهذه الرؤية ومن أجل إيضاح قضية أهمية الادخار للنمو الاقتصادي فإن زيادة الادخار لدى وسطاء ماليين ذات أثر فعال على دالة الإنتاج، هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات والمستثمرين بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهم، أما كينغ وليفاين فقد استخدموا نموذجاً داخلياً للنمو لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو، كما استخدم غرينوود وسميث نموذجين مماثلين لسابقتها، لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصيص الأمثل للمدخرات.

ولقد أستخدم كل من بكسي ووانغ النموذج الداخلي للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف والذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما أستنتج هؤلاء الباحثين أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مستوى مرتفعاً من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي، وهكذا فإن جلّ الفكر

التنظيري الاقتصادي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفاء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بحرق تراكم رؤوس الأموال، وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي ومن ثم النمو الاقتصادي.

المطب الثاني: تحليل أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية

للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة في أداء المصارف التجارية، إذ أن تلك السياسات تعمل على خلق مناخ اقتصادي يسهم بشكل أو بآخر على تحقيق الأداء السليم في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، فلا يمكن تصور إمكانية وجود قطاع مصرفي يتضمن مصارف تجارية تعمل بشكل فعال وجيد ما لم تكن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المصارف سليمة ومستقرة، ويتحدد تأثير السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية بالآتي:

أولاً: أثر السياسة النقدية: Monetary policy

اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة ويتحدد مفهوم السياسة النقدية بمجموعة الإجراءات التي تقوم السلطات النقدية بها للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار¹ وتتطلب السياسة النقدية وجود علاقة بين الأدوات النقدية التي تتحكم بها السلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وعادة ما يستخدم الائتمان المحلي وعرض النقد هدفاً وسيطاً لتحقيق الأهداف الكلية المطلوب تحقيقها.²

وتتمحور الأهداف الأساسية للسياسة النقدية حول النقاط الآتية:³

- تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي.

- كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في

¹ - كنعان علي، إقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 247.

² - marcuzzo, mariacaristine, monetary standards and exchange rates, second, ed, london, 1997, p 212.

³ - عقيل جاسم، عبد الله، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، صص 211، 212.

المستوى العام للأسعار، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.

- تهدف إلى تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

- تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

- الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية.

- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل إرتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم أو ركود).¹

وللسياسة النقدية نوعان من الوسائل أو الأدوات، تتمثل في:

1- الوسائل الكمية أو العامة: Général or Quantités Tools

ويطلق على هذه الوسائل أحيانا بالوسائل غير المباشرة، ويتحدد الغرض الأساسي من استخدام هذه الوسائل في التأثير في كمية الائتمان المصرفي وحجمه، أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية والحكومات والأفراد.²

وإن استخدام الوسائل الكمية بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية، وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام الوسائل الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة المصارف على

¹ - محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970- 2000) دار الرضا للنشر، دمشق، 2005، ص ص 17، 18.

² - توماس باليتور وآخرون، استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 1، 1996، ص 15.

منح الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة كمية الائتمان المصرفي أو انخفاضه وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.¹

وتتضمن الوسائل الكمية أو العامة الأدوات الآتية:

أ- سعر إعادة الخصم Rediscount Rate

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد.

ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأفونات الحكومية للمصارف التجارية ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية.²

وقد برزت أهميته خلال الثلاثينات في الولايات المتحدة الأمريكية عندما ازداد اعتماد المصارف على الاقتراض من البنك المركزي، حيث بلغت قروضها نحو 30% من احتياطاتها، لذلك كان سعر الخصم أحد العناصر الرئيسية للتحكم في عملياتها، كما كانت رغبة البنك المركزي الإتحادي في الإقراض عاملاً مهماً في قراراتها المتعلقة بتنظيم أصولها الإيرادية.³

وتستطيع المصارف التجارية أن تقترض من المصرف المركزي إذا وجدت أن احتياطاتها النقدية منخفضة وبذلك يكون بإمكانها زيادة هذه الاحتياطيات الفائضة أو تغطية متطلبات الاحتياطي النقدي إذا كانت احتياطاتها القانونية غير مستوفاة وهي تستطيع أن تفعل ذلك إذا أعادت خصم بعض ما يتوفر لديها من موجودات بشكل أوراق مالية أو تجارية كالكيميالات والسندات وحوالات الخزينة وغيرها، كذلك بإمكانها الحصول على الاحتياطيات النقدية الجديدة عن طريق دفع سعر فائدة أعلى على ودائعها الثابتة وودائع التوفير بالإضافة إلى إمكانية بيع استثماراتها عن طريق إعادة خصمها لدى المصرف المركزي.⁴

¹ - د. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 186.

² - د. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985، ص 247.

³ - سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 254.

⁴ - د. فلاح حسن عداي ود. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 31.

- وتتوقف سياسة سعر إعادة الخصم على الظروف الآتية:¹
- مدى اتساع السوق النقدية وخاصة سوق الخصم.
 - مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي.
 - حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام وأنواع النشاط التي تموّّلها المصارف بشكل خاص.
 - مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية وعلى درجة العلاقة بينهما.
- ويكون لسياسة إعادة الخصم تأثير نفسي ومعنوي في المصارف التجارية لأنها تعكس سياسة المصرف المركزي ونظرته إلى الأوضاع النقدية والائتمانية والاقتصادية في البلد، وكذلك تعكس موقف المصرف المركزي من السياسة الائتمانية للمصارف وما إذا كان يعدّها توسعية أو انكماشية أكثر مما هو ضروري وهل أن اتجاه المصرف يميل نحو التوسع أو يميل نحو الانكماش في الائتمان المصرفي وفي عرض النقد على السواء.

ب- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية² ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مثل الأوراق المالية ذات القيم المضمونة أو أوراق الرهن العقاري، سندات الإنتاج الصناعي، سندات القرض العام، وتعد سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائماً، كما تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو تمتصها في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء النقدية.³

ويلاحظ وجود حالتين في عمليات السوق المفتوحة:⁴

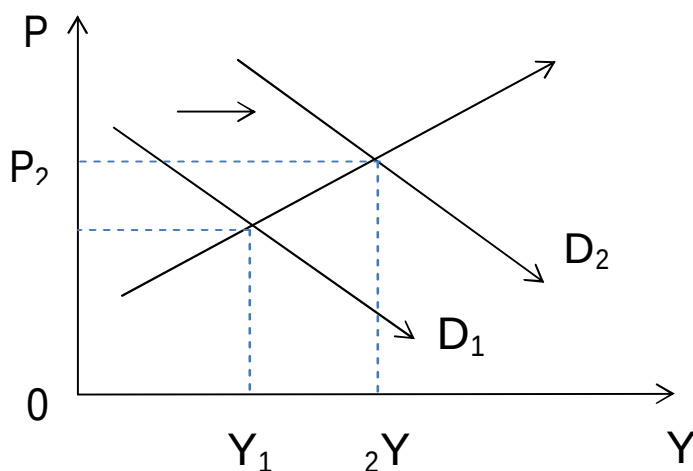
¹ - زياد علواني، نقود ومصارف، منشورات جامعة حلب، حلب، 1982، ص 173.

² - د. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 187.

³ - سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

⁴ - د. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 187.

الحالة الأولى: عندما يدخل البنك المركزي السوق المفتوحة بصفته مشترياً للأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية ويوضح الشكل رقم () هذه الحالة:



الشكل البياني رقم: (5-1)

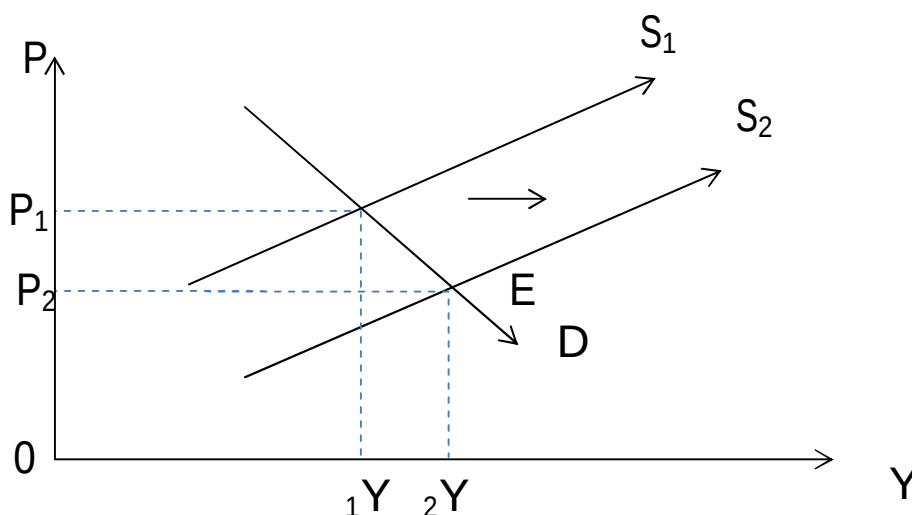
بمجرد دخول البنك المركزي إلى السوق لشراء قسم من هذه الأوراق المالية المعروضة سينتقل منحني الطلب إلى اليمين والأعلى إلى (D_2) لزيادة الطلب على الأوراق المالية، وبالتالي سيكون البنك قد اشترى الكمية (Y_1, Y_2) وبالسعر (OP_2) ، وبهذه العملية وعند ثبات سعر الفائدة الاسمي فإن أسعار الفوائد ستتناقص في السوق المفتوحة لأنه كلما ازدادت الكمية المباعة من الأوراق المالية ستتناقص العوائد منها أي ينخفض سعر الفائدة الذي يكسبه أصحاب السندات، وهذا يعني أن كمية النقد في التداول خارج رصيد البنك المركزي وحساب البنوك التجارية والأفراد خارج رصيد البنك المركزي وحساب البنوك التجارية والأفراد والاقتصاديين قد زادت عما كانت عليه (زيادة عرض النقد في التداول) نتيجة شراء البنك المركزي لهذه الأوراق المالية.

وقد يكون الهدف من زيادة عرض النقد في التداول هو تطبيق سياسة توسعية لمواجهة حالة الكساد عن طريق خلق طلب فعال في الاقتصاد على السلع والخدمات ومن ثم تزايد سرعة المعجّل وبالتالي النمو الاقتصادي وزيادة الثروة القومية.

الحالة الثانية: إذا ما رغبت السلطات المختصة تطبيق سياسة الانكماش بسبب وجود شبح التضخم وبداية ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد، فإن البنك المركزي سيحاول عن طريق السوق

المفتوحة سحب كمية النقود الفائضة في التداول وهنا يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المفتوحة.

والشكل (6-1) يوضح عملية البيع تلك



الشكل البياني رقم: (6-1)

يعرض البنك المركزي كمية معينة من الأوراق المالية (السندات الحكومية) والتي يمثلها منحنى العرض S_1 ، وبما أن هذه الكمية غير مرنة بالنسبة لسعر العرض سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر العرض للأوراق المالية من OP_1 إلى OP_2 ، كما يرتفع في الوقت نفسه سعر الفائدة في السوق النقدية (أي العائد من الأوراق المالية) وذلك لزيادة حجم المعروض من الأوراق المالية من OY_1 إلى OY_2 ويكون الانخفاض في السعر أكبر من الزيادة في حجم المعروض من الأوراق المالية، ومن يرغب بشراء هذه الأوراق عليه أن يدفع ثمنها نقداً للبنك المركزي الذي سيزداد رصيده النقدي على حساب أرصدة البنوك التجارية أو أرصدة الأفراد الاقتصاديين الذين اشتروا قسماً من هذه الأوراق المالية، المعروضة للبيع في السوق المفتوحة ذات سعر الفائدة المغري على شرائها، وبالتالي يكون البنك المركزي قد امتص كمية من النقود الموجودة في التداول.

ويمكن القول إن فعالية هذه السياسة قد تتأثر:¹

أ. بعلاقة البنوك التجارية مع البنك المركزي فإذا كان التعاون وثيقاً بين المصرف المركزي والمصارف التجارية وقام البنك المركزي ببيع أوراق مالية في السوق المفتوحة، فإن حجم الكتلة النقدية

¹ - كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 255.

في السوق سوف ينخفض وتنخفض بنفس النسبة أرصدة المصارف التجارية وينخفض على الأثر حجم الأعمال والاستثمار إلى المستوى الذي يرغب فيه المصرف المركزي والسياسة الاقتصادية المتبعة (إذا كان مصدر أموال البنوك التجارية من البنك المركزي فقط)

ب. بحجم الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية فإذا كان لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة فإن هذه السياسة تكون محدودة التأثير وذات فعالية قليلة، فعلى سبيل المثال إن قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية على نطاق واسع قد يهدد ربحية البنوك التجارية التي تحتفظ بمقادير كبيرة منها، وهذا ما يدفع البنوك التجارية إلى اتخاذ خطوات مضادة لعمليات السوق المفتوحة لكي تتخلص من الآثار السلبية للسياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي بتكليف من السلطات المختصة، وذلك خوفاً من التقلبات الحادة في مستويات الأسعار ومستويات الفائدة وكذلك في عوائد الأوراق المالية المتعامل بها بكثرة في السوق المفتوحة.

ويمكن القول في النهاية إنه كثيراً ما تتضارب سياستا سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة للوصول إلى هدف معين أو حل مشكلة ما ففي أوقات الرواج والنشاط التضخمي يقوم المصرف المركزي ببيع أوراق مالية في السوق المفتوحة في نفس الوقت الذي ترتفع فيه أسعار إعادة الخصم، وذلك بغرض تخفيض الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به المصارف أو على الأقل عرقلة الحصول على احتياطات إضافية.

وفي أوقات الكساد والركود الاقتصادي يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية في نفس الوقت الذي ينخفض فيه سعر إعادة الخصم، وذلك لزيادة الأرصدة النقدية للمصارف التجارية وذلك لتشجيع هذه المصارف على التوسع في قروضها.

ج- سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني

وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة¹، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى

¹ - د. محمد عبد العزيز عجمية ود. مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص 110.

مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة تغيير إعادة الخصم وذلك لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلاد وعدم تطورها.

أما بالنسبة لكيفية عملها أو استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فيتم كمايلي:¹
أ- يقوم المصرف المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان، وذلك في حال التنبؤ بوجود تضخم مستقبلاً، أو في حال تجاوز حجم الائتمان المستوى المرغوب فيه.

ب- يقوم المصرف المركزي بزيادة حجم الائتمان عن طريق تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي من أجل زيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى المصارف التجارية، وبالتالي زيادة حجم التبادل، وتحريك وتائر النمو الاقتصادي.

من خلال الحالتين السابقتين يمكن القول إن فعالية هذه الوسيلة في مكافحة التضخم أكبر منها في مكافحة الركود لأنها في أوقات التضخم تضع قيداً كمياً مباشراً على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان، أما في أوقات الكساد فتساعد هذه الوسيلة على مجرد زيادة فائض الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، ويمكن القول إن فاعلية رفع نسب الاحتياطي تتوقف على ما لدى المصارف من فائض في احتياطياتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

2- الوسائل النوعية: Selective Tools

يمارس المصرف المركزي هذه السياسة للتأثير في توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية أو بين القطاعات الجغرافية، فيقوم مثلاً بزيادة حصة الزراعة والصناعة على حساب حصة التجارة أو بزيادة حصة المناطق النامية على حساب المناطق الأكثر تقدماً.²

وقد يستخدم المصرف المركزي أدوات كمية تساعده على تحقيق الرقابة على الائتمان مثل سياسة إعادة سعر الخصم وذلك لتشجيع على شراء بعض الأوراق المالية التي تنتمي لقطاع معين دون غيرها.

وتتزايد أهمية هذه الوسائل في البلدان النامية حين تتضاءل فعالية الوسائل الكمية أو العامة، فيمكن استخدام تلك الوسائل للحد من القروض التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية، وتوجيه

¹ - د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك دار لحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 607.

² - د. عبد المنعم محمد مبارك، النقد والصيرفة والسياسات النقدية، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 127.

الائتمان المصرفي نحو القطاعات الأساسية التي تستند إليها عملية التنمية الاقتصادية وتفرز السياسة النقدية عددا من المتغيرات التي يكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في أداء المصارف التجارية ومن بين المتغيرات تلك:

أ - سعر الصرف: exchange Rate

تؤثر طبيعة سعر صرف العملة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء المصارف التجارية من خلال تأثيره في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد إلى المصارف التجارية، ففي حالة عدم وجود نظام واضح ومستقر لسعر صرف العملة المحلية فإن ذلك سيسهم في هز ثقة الأفراد في إمكانية المحافظة على قيم مبالغهم المودعة في المصارف التجارية، خصوصا في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بصورة أكبر في المستقبل¹. وبذلك سيكون هذا السلوك لسعر صرف العملة المحلية غير المستقر والمتدهور عاملا مهما في منع الأفراد من إيداع المبالغ التي بحوزتهم في المصارف التجارية وتفضيلهم الأساليب الأخرى من الاستثمار وبالعكس في حالة وجود سعر صرف مستقر للعملة المحلية فإن ذلك سيسهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ لإيداعها في المصارف التجارية مما يسمح بتحقيق أداء سليم لها.

ب - عرض النقد: MoneySupply²

يعد عرض النقد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية، ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه، وبالتالي فإن لهذا المتغير تأثيرا مباشرا على أداء المصارف التجارية بما له من تأثيرات إيجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتأثيرات سلبية عند المبالغة في التوسع بعرض النقد مما سيعمل على التفريط بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي سيترك آثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد.

ج - التضخم: Inflation

تسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على مجمل فقرات الاقتصاد الوطني وعلى أداء المصارف التجارية، فارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار

¹ - د. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 48.

² - د. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

الأخرى ك شراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للمصارف التجارية، بوصفه هدف للمحافظة على قيمة ما يجوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتضمن معدلات مرتفعة للتضخم ستكون معيقة أو محددة لأداء المصارف التجارية، وبالعكس في حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء مرض ومتميز للمصارف التجارية.

ثانياً: أثر السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتنشيط الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي. ويتحدد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.¹

وتعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية نظراً لتعدد الآثار التي تتركها تلك السياسة في العديد من المجالات والنواحي الاقتصادية، كالتأثير في تكوين رأس المال، والتأثير في الإنتاج والتأثير في الاستهلاك والتأثير في التضخم.²

وللسياسة المالية أدوات ووسائل يمكن إدراجها بشكل بسيط كما فعل بعض الاقتصاديين، كالتالي:

1- الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب إلى قسمين القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال³، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

¹ - كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسنين، دمشق، 1997، ص 219.

² - د. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 159.

³ - فهد محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، 1990، ص 178.

تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:-

- توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.

- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة، واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكثر عن مقدرة المكلف وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

2- القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنمية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطيتها نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد، وينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.¹

3- الإنفاق العام: بدأت أهمية النفقات العامة بالتزايد مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات العامة وزيادة الاستثمارات، ولكن توسع البلدان النامية في الإنفاق العام هو الآخر تحكمه عدة محددات منها، أن تخفيض الإنفاق العام قد يتعارض مع السياسات التنموية وضرورات التنمية المحلية في البلدان النامية، ولاسيما عندما يتم التركيز على تخفيض النفقات الاستثمارية، كما أن تخفيض النفقات العامة في المجال الاجتماعي قد يؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية غير مرغوب فيها.

¹ - د. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نخع صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 19.

وللسياسة المالية آثار كبيرة وفعالة في أداء المصارف التجارية، ويمكن تلمس تلك الآثار من خلال مجموعة المتغيرات التي تعكس واقع السياسة المالية في البلد والتي يمكن حصرها في:-

أ- الإيرادات العامة:

تمارس الإيرادات العامة تأثيرا مهما وكبيرا في أداء المصارف التجارية بوصفها جزءا أساسيا من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، فوجود حصيلة للإيرادات بالقدر الكافي الذي يغطي النفقات العامة اللازمة وبشكل مستقر سيعمل حتما على توفير بيئة اقتصادية صالحة وملائمة لتحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، إذ أن تلك البيئة ستولد نوعا من الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه ستوفر مقدرة مالية لدى الحكومة يمكن توجيهها أو قسم منها باتجاه المصارف التجارية مما سيعمل هذا على توفير الموارد المالية اللازمة لقيام المصارف التجارية بالاستثمار اللازم لتحقيق أداء متميز، وفي الوقت نفسه فإن تلك البيئة الاقتصادية ستوفر حتما مناخا مناسباً للاستثمار وهذا الشيء سينعكس بالضرورة على رفع مقدرة المصارف التجارية كي تمارس دورها في توفير التمويل اللازم لتغطية تلك الاستثمارات.

ب- النفقات العامة:¹

إن توفر المقدرة المالية اللازمة للقيام بعملية الإنفاق العام بالمقدرة وبالاتجاه الصحيح، ينعكس حتما على توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق البيئة الاقتصادية الصالحة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز، وذلك المناخ سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص، وبالعكس تماما عندما تكون هناك معوقات تواجه عملية الإنفاق العام بالاتجاه والمقدار الصحيحين فإن ذلك سيعقبه تدهور في المتغيرات والسياسات الاقتصادية بشكل عام، مما سيمد بظلاله القاتمة على أداء المصارف التجارية بوصفها جزءا لا يتجزأ من البناء الاقتصادي العام.

ج- الموازنة العامة:²

إن الموازن العامة ما هي إلا انعكاس لحالة الإيرادات والنفقات العامة، وإن ظهور عجز الموازنة العامة واتساعه تشير إلى طبيعة السياسة المالية غير السليمة والقائمة على التوسع في حجم الإنفاق العام، أو الضعف والقصور في موارد الإيرادات العامة للبلد، مما ينعكس على ظهور ذلك العجز، أما

¹ - نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

في حالة ظهور حالة الفائض في الموازنة العامة فإن ذلك يشير في الغالب إلى أن السياسة المالية قادرة على توفير الإيرادات العامة بشكل الذي يغطي قيمة النفقات العامة مما يترك انطباعات جيدة عن حالة السياسة المالية القائمة.

وبذلك فإن وجود حالة العجز المتواصل في الموازنة العامة سيعمل على تدهور الأوضاع الاقتصادية في نواحي متعددة وهذا الشيء سيقود بالنهاية إلى التأثير السلبي على البيئة الاقتصادية، ومن ثم ستظهر آثار ذلك التأثير السلبي على أداء المصارف التجارية، باعتبار أن البيئة الاقتصادية عامل حاسم وأساسي لتحقيق الأداء السليم فيها من عدمه.

ثالثاً: أثر السياسة التجارية.

يتحدد مفهوم السياسة التجارية بمجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من لدن الدولة في نطاق علاقاتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى، في مجالي الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، وتتضمن تلك الإجراءات والتدابير، الإجراءات الحمائية المتمثلة في القيود المباشرة، كنظام الحصص وإجازات الاستيراد وكذلك استخدام التعريفات الجمركية إلى جانب سياسات أخرى كدعم بعض الصناعات لتشجيع سياسة تعويض الاستيراد والتمسك بأسعار الصرف الثابتة.¹ إن تلك الإجراءات الحمائية المذكورة أدت إلى تشوهات إحتلالات متعددة، فضلاً عن زيادة نفقات الدولة نتيجة لتعدد المشاريع التي يتم تقديم الدعم لها، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وذلك لكون تلك المشاريع لا تستطيع الاستمرار من دون دعم فضلاً عن انخفاض الكفاءة التي أدت إلى انعدام الحوافز لتحسين نوعية الإنتاج وتقليل تكاليفه.²

وتبرز أهمية السياسة التجارية في البلدان النامية من الأهمية الاستثنائية لكل من الصادرات والإستيرادات في تلك البلدان³، والتي تكون بالإضافة إلى الميزان التجاري المرتكزات أو المؤشرات الثلاثة الأساسية للسياسة التجارية، ولهذه المتغيرات آثار مباشرة في أداء المصارف التجارية على اعتبار أن تلك المؤشرات تشكل جانباً مهماً من جوانب البيئة الاقتصادية العامة.

¹ - د. محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 132.

² - عبد الله خليف العبد الله، التجارة الخارجية ومستقبل التنمية، مؤتمر الاقتصاد السادس، جامعة اليرموك، أريد، 2001، ص 3.

³ - البنك الدولي، التجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقى، بيروت، 2004، ص 83.

ويمكن تلمس أثر متغيرات السياسة التجارية تلك في أداء المصارف التجارية باستعراض أثر كل منها وعلى النحو الآتي:

1- الصادرات:

تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية في تلك البلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية¹ وفي الوقت الذي تلعب فيه الصادرات دورا متميزا وإيجابيا في رفع مستويات التطور الاقتصادي في البلدان النامية، كونها تمثل نسبا عالية من دخولها القومية، فإنها قد تكون السبب في حدوث تقلبات وأزمات اقتصادية تقود بالنهاية إلى تدهور البيئة الاقتصادية في مجالات متعددة، فمثلا هو واضح أن هيكل الصادرات في البلدان النامية يعاني من الاختلالات نتيجة اعتماد صادرات تلك البلدان على سلعة أولية واحدة أو سلع أولوية محددة العدد، وأن أسعار هذه السلع تخضع لتقلبات عنيفة ومفاجئة، نتيجة للتغيرات في الطلب عليها، أو نتيجة لعوامل أخرى هي في الغالب خارج نطاق تحكم البلدان النامية. مما يجعل إيرادات هذه البلدان من صادراتها على قدر كبير من التقلب وعدم الاستقرار، مما يترك أثارا سلبية واضحة على مستويات النشاط الاقتصادي.²

لذلك فإن استقرار حصيلة الصادرات في بلد ما سينعكس حتما على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب الاقتصادي في الجوانب المختلفة، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، والمصارف التجارية جزء منها، على العكس من حدوث حالة من التدهور وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات، فإن ذلك سيلقي بآثاره السلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام وأداء المصارف التجارية بشكل خاص.

2- الإستيرادات:

تمثل الإستيرادات متغيرا أساسيا آخر للسياسة التجارية، لما لها من دور مؤثر في الاقتصاد بوجه عام، خاصة في البلدان النامية، فمن خلال الإستيرادات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلد لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. غير أن ما يلاحظ على وضع الإستيرادات في البلدان النامية، هو اختلال هيكلها إذ أنها تتركز في استيراد السلع تامة

¹ د. سالم توفيق النحفي، مورثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 117.

² د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986، ص 217.

الصنع الموجهة للاستهلاك، ولا شك أن للمصارف دوراً مهماً تضطلع به في إنجاز عقود الاستيراد عن طريق الاعتمادات المستندية، وكلما أتاحَت الحكومات مجالاً أكبر للقطاع الخاص للقيام بعملية الاستيراد زاد دور المصارف التجارية في إنجاز تلك المهمة، والعكس بالعكس.

3- الميزان التجاري:

يشير الميزان التجاري إلى الفرق القائم بين حصيلة الصادرات وقيم الإستيرادات في بلد ما، وبذلك فإن للميزان التجاري مكانة متميزة في البيئة الاقتصادية العامة، ففي حالة وجود فائض في الميزان التجاري بصورة مستمرة وبمقادير كبيرة فإن ذلك يؤكد أن السياسة التجارية في ذلك البلد تسير بشكل سليم وأنها قادرة على توفير بيئة اقتصادية سليمة يمكن من خلالها تحقيق نشاط وأداء متميز في مجمل الأوجه المختلفة للاقتصاد. وبالعكس في حالة تكرار ظهور العجزات في الميزان التجاري فإن ذلك الأمر يؤدي إلى إحداث ضغوط مستمرة على الاقتصاد في مجالات مختلفة، مما يعني التأثير في البيئة الاقتصادية العامة وجعلها غير صالحة لتحقيق الأداء السليم في مختلف الوحدات الاقتصادية ومنها المصارف التجارية.

رابعاً: أثر السياسة الاستثمارية.

يقصد بالسياسة الاستثمارية تحديد الأولويات التي يتم استناداً إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية الاقتصادي، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة¹. وبأثباتها اهتمام بالسياسة الاستثمارية بالدور الذي يلعبه الاستثمار في خلق طاقات إنتاجية جديدة، واستغلال الموارد المتاحة في البلد، لذلك فإن الاستثمار يعد المفتاح الرئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية².

ويعد حجم الاستثمار أحد العوامل الحاكمة لأداء المصارف التجارية، بوصف أن نشاطها يقوم في جزء منه على تقديم القروض والإئتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية، أي أن انخفاض حجم الاستثمارات يحد من نشاط المصارف التجارية، ومن ثم سيكون عاملاً معيقاً لتحقيق الأداء السليم فيها، وبالعكس ففي حالة توفر المناخ المناسب للاستثمار وزيادة حجمه فإن ذلك سيوفر البيئة

¹ - د. عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 33.

² - د. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 73.

الاقتصادية الصالحة التي توفر إمكانية تحقيق نشاط واسع في مجال تقديم الائتمانات والقروض، مما يسهم في المساعدة على تحقيق الأداء السليم للمصارف التجارية.

كذلك يعد حجم الادخار أحد المحاور الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، لما لهذه السياسة من دور أساس في تمويل تلك العملية، فهذه السياسة قائمة أساساً على تعبئة المدخرات المحلية ورفع مستوياتها، لتكون الرافد الإستراتيجي لتمويل البرامج المرسومة لتطوير الاقتصاد وتنميته.¹

ويتكون الادخار المحلي من الادخار الحكومي والادخار الفردي، والادخار الحكومي يتمثل بالمقدار المتبقي من الدخل القومي بعد استقطاع الجزء المخصص للاستهلاك الإجمالي، وبذلك فإن حجم الادخار الحكومي يتوقف على عاملين الأول يتمثل بحجم الدخل القومي، والثاني بحجم الاستهلاك الإجمالي، وكلما ارتفع الدخل القومي أو انخفض إجمالي الاستهلاك ارتفع تبعاً لذلك حجم الادخار الحكومي، وبالعكس.²

أما الادخار الفردي فإنه يتوقف بصفة أساسية على مستوى الدخل الفردي ونمط توزيعه ومدى استقراره.³ ففي حالة انخفاض متوسط حصة الفرد من الدخل، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار، مما يقود إلى انخفاض حجم الإدخارات المتاحة في البلد.

ولحجم الادخار المحلي تأثير كبير في أداء المصارف التجارية، وبالأخص الادخار الفردي، إذ مثلما هو معلوم أن جانب رئيس من نشاطها يقوم على تعبئة المدخرات الفردية وتجميعها لاستثمارها وتحقيق الأرباح للمصرف التجاري، ففي حالة انعدام الإدخارات المتاحة في الاقتصاد أو انخفاضها فإن ذلك يعني تحديد نشاط المصارف التجارية، ومن ثم عدم قدرتها على تحقيق أداء جيد أو متميز وبالعكس، ففي حالة ارتفاع مستويات الادخار في الاقتصاد فإن ذلك يعني رفع إمكانية المصارف التجارية لاستقطاب تلك المدخرات والتي ستكون عاملاً مساعداً لتحقيق الأداء الذي يضمن تحقيق الأهداف الأساسية لها.

وتتحد المتغيرات الأساسية للسياسة الاستثمارية التي لها تأثير مباشر في أداء المصارف التجارية

بالآتي:

¹ -Dornbusch R.. Fischer S..StartzR..Op..Cit P.216.

² - د. يحيى غني النجار ود. أمال شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص 237.

³ - د.عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون، مصدر سابق، ص 68.

1- إجمالي الاستثمار:

يعد الاستثمار الركن الأبرز لتحقيق التطور الاقتصادي، فلا يمكن تصور حدوث ذلك التطور بعدم وجود أو ضآلة حجم الاستثمارات في البلد، فالاستثمار هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي وبذلك فإن له تأثيرات كبيرة، مباشرة وغير مباشرة في البيئة الاقتصادية ومختلف الوحدات الاقتصادية والمصارف التجارية

منها، فارتفاع حجم الاستثمارات يوفر العوامل التي يمكن أن تعمل في ظلها المصارف التجارية لتحقيق أداء أفضل، وبالعكس في حالة تدني معدلات الاستثمار فإن ذلك سيعمل على تحجيم فرص المصارف التجارية ويولد ضغوطات كبيرة عليها مما يعيق تحقيق الأداء السليم لتلك المصارف.

2- إجمالي الادخار.

لحجم الإدخارات آثار مباشرة في النشاط الاقتصادي بوصفها المصدر الأساسي لتمويل البرامج والمشاريع التنموية، فكلما تم تحقيق حجوم مرتفعة من الإدخارات أصبح بالإمكان إنجاز المشاريع التنموية المستهدفة، ثم أن لحجم الإدخارات دورا بارزا في التأثير في أداء المصارف التجارية فلا يمكن تصور وجود نشاط مصرفي متميز في بلد ينخفض فيه حجم الإدخارات التي تتركز على أبرز أنشطة المصارف التجارية، وهو تجميع المدخرات، وبالعكس في حالة توفر حجم مرتفع من المدخرات فإن ذلك سيعمل على توفير البيئة المناسبة لعمل المصارف التجارية.

3- فجوة الموارد.

يتحدد المقصود بفجوة الموارد بالفرق بين إجمالي الإدخارات وإجمالي الاستثمارات في بلد ما، واتساع حجم الفجوة يعني عجز قدرة المدخرات عن تلبية احتياجات الاستثمار من الموارد المحلية في ذلك البلد، وبالتالي فإن اتساع فجوة الموارد سيعمل على الحد من تطور النشاط الاقتصادي، أو التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل، مما سينعكس سلبا على أداء المصارف التجارية بوصفها الوحدة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل وعاء لتجميع المدخرات، وبالعكس في حالة اختفاء الفجوة وظهور حالة الفائض فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي لكي يتطور بالاتجاه المطلوب وسينعكس ذلك حتما على تحقيق المصارف التجارية لأداء جيد.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول توصلنا إلى:

تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء بأنها مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة، وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع أساليب أكثر تطوراً في مجال عملها.

تتخذ عملية تقييم كفاءة الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة متمثلة في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ إضافة إلى إظهار المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف.

ولقد تم التوصل إلى العلاقة الوطيدة بين الكفاءة والفعالية والأداء حيث تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة بينما تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديد ما وتعريفها لتتمكن من أدائها، لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة.

كما تم التوصل أيضاً إلى أن المؤسسة المصرفية الكفؤة تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى وتفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين نوعين من الكفاءة هي الكفاءة الكلية للتكاليف وكفاءة الأرباح.

تم التوصل أن للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة في كفاءة أداء المصارف التجارية إذ أن تلك السياسات تعمل على خلق مناخ اقتصادي يسهم بشكل أو بآخر على تحقيق الأداء السليم في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، فلا يمكن تصور إمكانية وجود قطاع مصرفي يتضمن مصارف تجارية تعمل بشكل فعال وجيد، ما لم تكن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المصارف سليمة ومستقرة.

الفصل الثاني

كفاءة الأداء المصرفي في
ظل التطورات الاقتصادية
و المالية العالمية

الفصل الثاني: كفاءة الأداء المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية

تمهيد:

لقد شهد عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عدة تحولات على الصعيد المصرفي إذ تتميز خصائص النشاط المصرفي في العصر الحالي ب بروز معايير دولية أنشأها بنك التسويات الدولية، وأقرها على المصارف الدولية عن طريق تطبيق تدريجي لتلك المعايير ، حيث جاءت نتيجة لحدوث أزمات مست أكبر المصارف الدولية، ولقد أدى تطور السوق المصرفي والمعاملات والتحرير المتزايد لأسواق المال إلى ظهور مخاطر جديدة دفعت بنك التسويات الدولية إلى إحداث تعديلات على مقرراتها حسب تطور النشاط المصرفي.

لقد ارتفعت درجة المنافسة المصرفية بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المحلية والخارجية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، حيث اتجهت الدول نحو سياسة اندماج المصارف بغرض كسب أكبر قدر ممكن من حصص السوق، بالإضافة إلى تقوية مركزها التنافسي.

ويعتبر التدويل المصرفي أحد مظاهر العولمة المالية، إذ يخلص تدويل العمليات المصرفية للمصارف متعددة الجنسيات ومصارف الأفشور. ومع ازدياد درجة التحرير المالي وارتفاع حجم التعامل ولمواجهة المنافسة القوية من قبل المؤسسات المالية وغير المالية، أخذت المصارف في توسيع نشاطاتها لتمس كل الميادين حتى تصبح بذلك مصارف شاملة. وعلى ضوء ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام للعولمة المالية والمصرفية.

المبحث الثاني: معايير لجنة بازل و دورها في تقييم كفاءة أداء المصارف.

المبحث الثالث: المنافسة المصرفية وتطور مظاهر العمل المصرفي.

المبحث الأول: الإطار العام للعولمة المالية والمصرفية

تشهد الأسواق العالمية والصناعة المصرفية خلال المرحلة الحالية أسرع وأعظم التغيرات التي عرفتتها على مدى تاريخها والتي أثرت بدورها على ملامح النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة تحرير الأنظمة المصرفية والمالية من التدخل والقيود الحكومية، تلك الموجة التي ازدهرت في العقد الماضي وأفرزت تيار من المنافسة والتوسع في أنشطة البنوك العالمية ومن ناحية أخرى اتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر الحدود القطرية والوطنية وعبر القارات دون حواجز أو موانع.

المطلب الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية في العالم في ظل المستجدات العالمية

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للمتغيرات والمستجدات سواء كانت دولية أو محلية وتتمثل أهم مظاهر هذه المستجدات فيما يلي¹:

- التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات عزز من قدرة البنوك والأسواق المالية في استخدام مالفرض المتاحة في ظل مناخ التحرر المالي وأدى أيضا إلى النمو السريع في سوق الأوراق المالية، وساعد التقدم التكنولوجي كذلك على إلغاء القيود بين القطاعات والدول وإلى الحد من القيود الرسمية بتدفقات رؤوس الأموال وإلى ابتداء عدد من المنتجات التمويلية الحديثة.
- تراجع أهمية المصارف لزيادة حركة نشاط الأسواق المالية والبورصات والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- توسع البنوك في تقديم الخدمات غير التقليدية التي تتواءم مع إيقاع العصر الحديث فظهرت المشتقات المالية بأنواعها وتطورت مفاهيم إدارة المخاطر وغيرها من التحولات التي أدت إلى تنوع في أنشطة البنوك العامة.
- أدت التطورات الحديثة إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية السائدة وخاصة فيما يتعلق بالتقسيم التقليدي للبنوك وفق أنشطتها وزاد عدد البنوك التي تعمل في كل من مجالي العمليات التجارية ومحالات الاستثمار والأعمال على حد سواء وذلك بالإضافة إلى قائمة

¹ - رشدي صالح، "العولمة والبنوك"، مجلة البنوك، إتحاد بنوك مصر، العدد الثالث والثلاثون، أبريل-ماي 2002، ص 49-50

طويلة من الخدمات المتطورة المعتمدة على تكنولوجيا الحاسبات في الاتصالات والمعلومات التي يمكن للعميل من خلالها تنفيذ كل معاملاته من منزله أو سيارته عن طريق الحاسبات الشخصية المتصلة بالبنوك .

- تزايد دور المؤسسات ذات الصلة العالمية مثل بنك التسويات الدولية (BIS) في الإشراف على المؤسسات المصرفية العالمية بدءاً من مقررات بازل عام 1988 وما بعدها بإصدار كثير من التوجيهات الخاصة والإشراف والإفصاح والشفافية والحد من المخاطر التمويلية وغيرها.

المطلب الثاني: العولمة المالية وأهم العوامل التي ساهمت في تطورها

ظهرت العولمة المالية كنتيجة أساسية لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وتربط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال مما زاد من سرعة انسيابها من سوق لآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

أولاً: نشأة وتطور العولمة المالية والعوامل المفسرة لها.

1- نشأة العولمة المالية ومفهومها:

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر، أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، فعملها لا يتجاوز أربعين سنة¹، حيث ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وقد ترتب عن ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.

¹ - أحمد بوراس، الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة، المؤتمر العلمي لأول كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،

جامعة العلوم التطبيقية، عمان - 2003، ص 01

إذا فمفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معيناً للعولمة المالية، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

- **التعريف الأول:** "العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر".
- **التعريف الثاني:** "العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية".

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف للعولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخلق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

2- مراحل تطور العولمة المالية: لقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:

أ- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) وتميزت بما يلي¹:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية والوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات الأوروبية، الدولار) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي تمويل بوساطة بنكية.
- اختيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار)

¹ - françois Chesnais, La mondialisation du capital, Nouvelle édition augmentée- SYROS - Paris, (alternatives économiques), P60

■ انخيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم، وظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة وظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

ب- مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بما يلي¹:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة وبريطانيا للرقابة على حركة رؤوس الأموال .
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.

ج- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة بعد 1986، وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والآخر في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

¹ - محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر والعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001،

■ الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية. ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

3- العوامل المفسرة للعولمة المالية:

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو عن ربع قرن من الزمان، ومن أهم العوامل المفسرة لها:

أ- تنامي الرأسمالية المالية:

ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية وتوجه رأس المال إلى توظيف على حساب الاستثمار ، أو ما يسمى بالريع الذي تحققه الأوراق المالية، زيادة على ما يقدمه من قروض واستثمارات مالية بشروطه الخاصة، فقد ارتبط هذا الصعود بظهور ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، الذي أصبحت تحركه الأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية¹.

ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (دواجونز، ناسداك، نيكاي، داكس، كاك40) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية، كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية².

ب- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:

مما لاشك فيه أن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردود أفضل مما لو بقيت

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002، ص: 14.

² - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص: 122-123.

في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال، سواء الاستثمار في الأوراق المالية أو المشروعات الإنتاجية¹.

ج- ظهور الابتكارات المالية الجديدة:

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات (derivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات (swaps)، المستقبلات (futures)، القاعدة (colles) والخيارات (options) الخ. ولقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثير عاملين مهمين هما:

- الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، وتكمن أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى صرف العملات، وأسعار الفائدة، ومع مرور الوقت أصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق².
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية، أدت إلى لجوء هذه المؤسسات وخاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

د- التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين مختلف الأسواق الوطنية، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الأسواق وكذلك القدرة³ على متابعة الأسعار في مختلف الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء.

هـ- التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد أقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف، في بريطانيا تم سنة 1979، وفي اليابان تم ذلك خلال الفترة (1980-1985) أما فرنسا فتم ذلك بداية من التسعينات وهذا بالنسبة

¹ - مجلة الأهرام، العولمة المالية مميزات ومخاطرها الاثنى/13/سبتمبر 2004/ العدد 43015 من موقع:

<http://www.ahram.org.eg/archive/2004/9/13/face5.htm> consulté le 08/04/2008

² - هانس بيتر مارتز، وهارلد شومان، (ترجمة د. عدنان علي)، فخ العولمة، سلسلة عالم المعارف (238) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص: 108

³ - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، 2002، ص: 19-20

الفصل الثاني: كفاءة الأداء المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية

للمقيمين وغير المقيمين ويشير الجدول التالي إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية والبلدان النامية عمليات التحرير المالي.

الجدول رقم (1-2): بداية عمليات التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية والبلدان النامية

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونج	1978	جنوب أفريقيا	1980
اندونيسيا	1981	بنجلادش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	1985
سنغافورة	1978	البرازيل	1989
تاوان	1979	شيلي	1984

Source: j. Williamson and M. MAHARM, a review of financial liberalization south Asia region, internal discussion paper, no.171, World Bank, jan, 1998, p.43

و - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي¹:

تموسّعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيف، وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحدّ من نشاطها.

- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

¹ - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مرجع سابق ذكره، ص: 21-22

- وفي ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها وعلى قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الولايات المتحدة، واليابان والدول الأوروبية.

ثانياً: أسس ومؤشرات العولمة المالية

1- أسس العولمة المالية (قاعدة "3D"): ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية وهي:
أ- عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال (le découlement) إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق رأس المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضاً في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض. أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:
المستوى الداخلي: ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال. من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ.

وتجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال في بريطانيا، ثم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسة كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

المستوى الخارجي: ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية بالإضافة إلى الأصول المالية الحكومية.

ب- تقلص دور الوساطة في التمويل (la désintermédiation) وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض. ونقصد بالتمويل المباشر اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم، سندات... الخ) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

ج- إزالة القيود التنظيمية (la déréglementation): تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات، والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية

خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل (comptes à terme) بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشر من الحساب الجاري (comptes à vue) إلى الحساب للأجل (comptes à terme).

ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

2. مؤشرات العولمة المالية: ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما¹:

أ- المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

ب- المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

ثالثا - منافع ومخاطر العولمة المالية:

إن للعولمة المالية عدة منافع، ولكن بمقابل ذلك كانت للعولمة المالية مخاطر متعددة.

1- المنافع: وتمثلت المنافع أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية بحيث تساعد كلا من البلدان النامية والمتقدمة على السواء في تحقيق مستويات معيشة أعلى²، بالإضافة إلى منافع أخرى متمثلة في³:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 34

² - هايزو هوانج وس، كال واجيد "الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص: 13-14

³ - جيردها وسلر، "عولمة التمويل" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص: 12

■ يؤدي التنوع في موارد التمويل إلى تقليل خطر أزمات الائتمان، فإذا ما عانت المصارف من صعوبات يتجه المقرضون نحو الحصول على أموال بإصدار أسهم أو صكوك تأمين في أسواق الأوراق المالية المحلية أو الدولية.

■ يستطيع المقرضون والمستثمرون الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار و الحصول على شروط أفضل لتمويلهم، وفي وسع الشركات تمويل الاستثمارات المادية على نحو أرخص، وأن تنوع بسهولة وهذا ما يشجع الاستثمار والادخار مما يحسن الرفاه الاقتصادي.

■ تستطيع المصارف والشركات ذات الجدارة الائتمانية في بلدان الأسواق الناشئة أن تخفض تكاليف ما تحصل عليه من قروض بعد أن أصبحت قادرة على الحصول على قدر أكبر من رأس المال من مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين.

■ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية حيث أدى الربط بين الأسواق المالية للدول النامية والدول المتقدمة إلى الزيادة في التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية¹.

و الجدول التالي يوضح تطور التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية، حيث بلغت سنة 1996 نحو 275.8 مليار دولار أي تضاعفت نحو 06 مرات عما كانت عليه في التسعينات

جدول رقم (2-2): تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية (الوحدة مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
استثمارات مباشرة	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
استثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
استثمارات أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	44	60.6	98.3	167.1	178	201.5	275.5	298.9	227

Source: World Bank debtor system

رغم أهمية التدفقات الرأسمالية المتجهة نحو الدول النامية، إلا أنه يعاب عليها ميزة التركيز فمعظم هذه التدفقات اتجهت نحو عدد محدود من البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استحوذت 5 أو 6 دول فقط من مجموع الدول النامية بمعظم الاستثمارات لسنة 1992 وهي: الصين، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا، وتايلاند².

¹ - هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، بنك الكويت الصناعي، 1999 ص:20
² http:// www.wto.org/english/nws-e/pr472-ehm consulté le 25/05/2008.

2- مخاطر العولمة المالية:

خلفت العولمة المالية عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات المتخلفة، فمن أهم هذه المخاطر نذكر ما يلي¹:

أ- **المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال**: لقد قدر حجم انسياب رؤوس الأموال سنة 1997 إلى الدول النامية بحوالي 280 مليار دولار ، كان أغلبها من جهات خاصة، بحيث شكلت الاستثمارات في المحافظة المالية ثلث (3/1) هذا الانسياب والباقي مقسم بين استثمارات مباشرة وقروض.

يمس خطر التقلبات الفجائية لرأس المال الاستثمارات في المحافظة المالية إذ تحكم التقلبات عوامل قصيرة الأجل، والسعي الدؤوب نحو الأرباح السريعة كما يتأثر أيضا بالتوقعات والمعلومات التي تتوفر لدى المتعاملين.

وتكمن خطورة التقلبات الفجائية لرأس المال في آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني حيث:

● في حالة الدخول بكميات كبيرة فغالبا ما يحدث:

- ارتفاع أسعار العملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، وبالتالي ينجر عنه عجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع اسعار الأصول، وخاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلي.

● أما في حالة الخروج بكميات كبيرة، فيحدث ما يلي:

- انخفاض سعر صرف العملة.
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية.
- هبوط الأسعار، وكذا تدهور معدلات الربح.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.

¹ - كمال ديب، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

- استنزاف الاحتياطيات الأجنبية للبلد خاصة ما إذا حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية في مستوى غير مستواها.

ب- **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:** لقد خلق نظام تعويم أسعار الصرف بعد انهيار نظام "بريتون وودز" الجو الملائم للمضاربة في الأسواق المالية، حيث أنه كان يتم تحويل مبلغ مالي من بلد إلى بلد آخر بعد الحصول على الموافقة من السلطات النقدية لذلك البلد، غير أنه مع انتشار العولمة المالية وابتعاد السلطات النقدية عن التدخل في المعاملات المالية، وإعلان قابلية التحويل للحساب الجاري وحساب رأس المال تحولت مئات المليارات من الدولارات بسرعة وبحرية مطلقة من سوق لأخر فما إن تغلق بورصة لندن أبوابها حتى تنتقل الأموال إلى بورصة نيويورك، ومنها إلى طوكيو وبهذا تجد الأموال طوال 24 ساعة سوقاً رحباً لتداولها.

ج- **مخاطر تعرض المصارف للأزمات:** تتعرض الأسواق الناشئة ذات المصارف الضعيفة أو سيئة التنظيم بوجه خاص للأزمات، بالإضافة إلى سوء التسيير واتخاذ القرارات.

د- **مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:** تساهم البلدان النامية بنسبة 14.4% من جملة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المناسبة للخارج عام 1997، أي ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي، وهناك بلدان نامية تعاني من هروب رؤوس أموالها الوطنية بنسبة بلغت 100% كحالة فنزويلا في أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث: العولمة المصرفية.

أصبحت العولمة من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات، فهي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة، بحيث اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت من البنوك تتجه إلى عمليات مصرفية وأنشطة واسعة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب، وبالتالي يرجع اتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة المصرفية إلى الرغبة في التوسع والنمو والانتشار عالمياً.

أولاً: مفهوم العولمة المصرفية وأسباب ظهورها

1 - مفهوم العولمة المصرفية

يمكن تعريف العولمة المصرفية على أنها¹:

حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية، وتدججه نشاطياً ودولياً في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، إذا كان البنك يرغب في النمو والتوسع والاستمرار فله أن يتبع العولمة، وإذا كان يرغب في غير ذلك فإنه يخضع للتراجع والتهميش أو الابتلاع.

ويتجلى لنا من خلال التعريف السابق أن العولمة المصرفية لا تعني أبداً التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة وكبيرة، والانتقال بمحيط النشاط إلى أرجاء الكون الفسيح والاندماج في الاقتصاد والسوق العالمي، مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بأكثر فعالية وقدرة وأكثر نشاط لضمان الامتداد والتوسع المصرفي، ولضمان كذلك الاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف.

2 - أسباب العولمة المصرفية:

هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور العولمة المصرفية من أهمها²:

■ مشاركة المصارف في تشجيع وتطوير سوق رأس المال، عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة، وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ، وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب، والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر.

■ ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة تجاهل هذه الموارد، والتقاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة وموظفة توظيفاً جيداً وفاعلاً.

¹ - محسن أحمد الخصري، "مفهوم العولمة المصرفية" مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 222، المجلد 19، حزيران 1999، ص: 173

² - عزت عبد الحليم، أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 236، المجلد 20، آب 2000، ص: 6

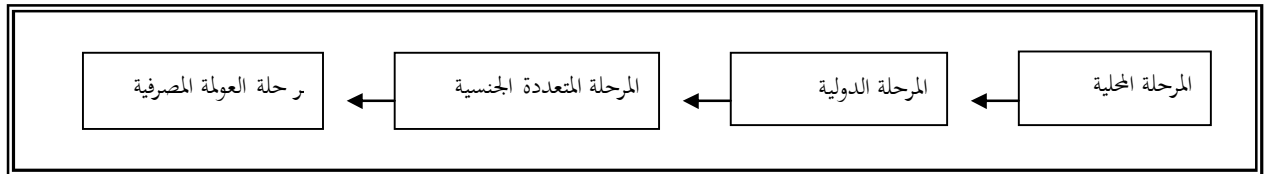
■ تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود بنك كوني يتيح لها خدماته المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون.

■ اتجاه المصارف إلى تطوير إطارها المؤسسي مما يدعم التحول نحو نشاطات مصرفية شاملة حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة كالتمويل التأجيري، وصيرفة الأعمال وأنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها، وذلك سواء عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة الأعمال والأنشطة غير التقليدية.

ثانيا: مراحل تطور العولمة المصرفية:

يوضح الشكل رقم (1-2) المراحل الهامة التي سلكتها العولمة المصرفية خلال مسيرة حياتها

الشكل رقم (1-2): مراحل العولمة المصرفية



Source: hodgetts, Richard m; & fred luthans (1997) : international management, (3th éd), the MCGRAW-HILL companies, INC Singapore, p170

وقد اقتضت المرحلة المحلية (domestic stage): على عمل المنظمات ضمن منطقة جغرافية داخل حدود دولة معينة تماما كما هو الحال في الأعمال المصرفية، أما المرحلة الدولية فقد اتجهت فيها المنظمات والمصارف أيضا إلى المناطق الدولية للعمل فيها، وفي هذه المرحلة ظهر التبادل الدولي القائم على الجهود المنفردة لكل منظمة، واعتمدت الكثير منها على مديرين أجنب لمساعدتها في إدارة عملياتها وهنا يصبح المصرف موجها للسوق¹.

وفي المرحلة الثالثة المتعددة الجنسية (multinational stage)، أنشأت المنظمات والمصارف فروعاً ووحدات لها في دول مختلفة، فظهرت الشركات المتعددة الجنسية ومصطلح الدولة الأم للمصرف والفروع المنتشرة في دول متعددة، بينما المرحلة الأخيرة، فهي العولمة (globalization)، وتمثلت في إزالة الحدود بين الأسواق العالمية، حيث أصبحت هذه الأسواق مفتوحة ومتنافسة

¹ - أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 229

ومتداخلة، وقد انتشر في هذه المرحلة مفهوم الإدارة الدولية (international managment)، فعلى سبيل المثال أصبح مصرف طوكيو من أكبر المصارف العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية متفوقا بذلك على المصارف الأمريكية الوطنية¹.

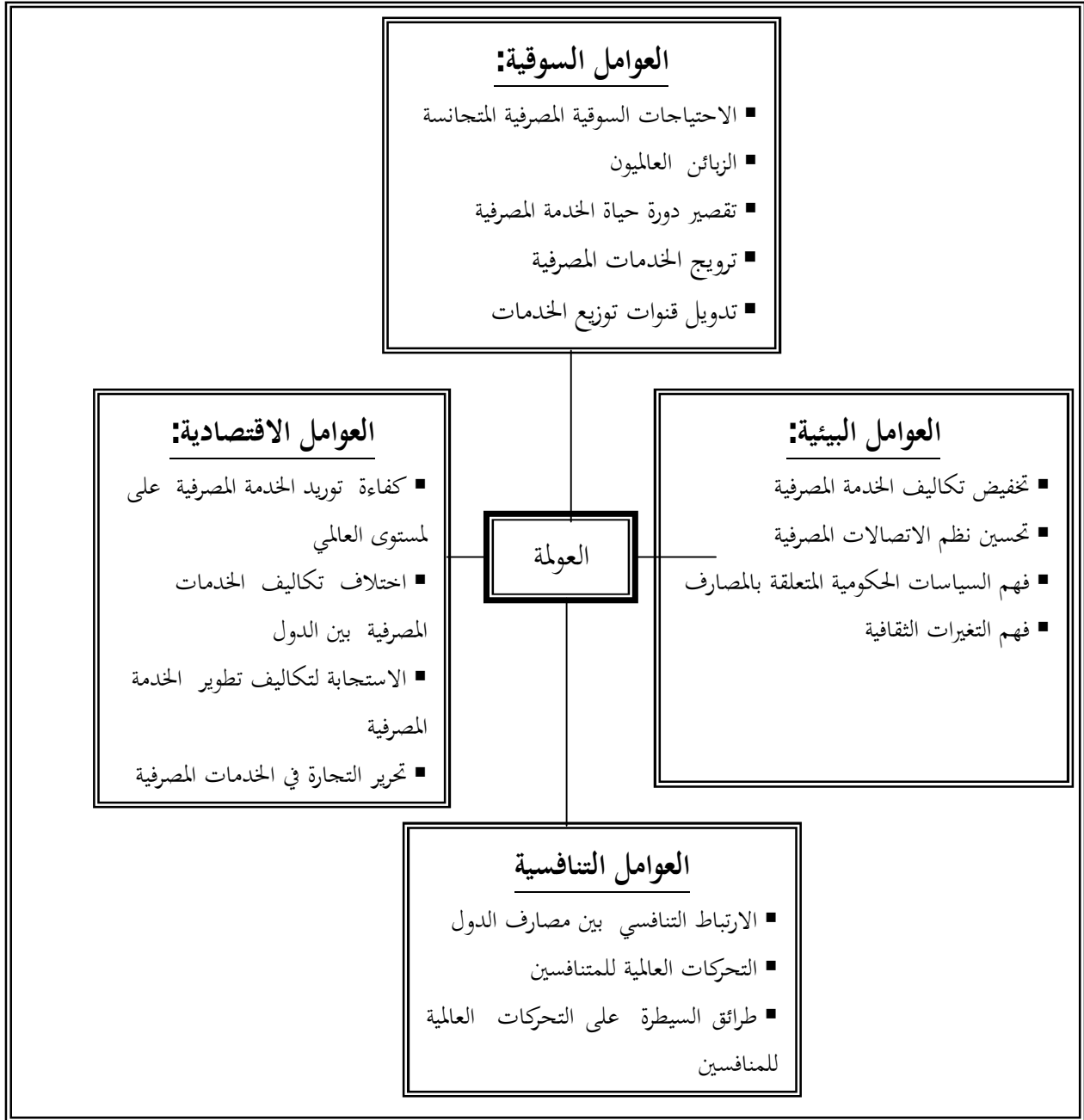
ثالثا: العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

إن العوامل التي تحرك العولمة نحو الظهور والتمركز في المصارف تقع ضمن فئة العوامل السوقية والاقتصادية والبيئية والتنافسية.

- العوامل السوقية: تحدد تلقي الزبون وقبوله للخدمة المصرفية العالمية
- العوامل الاقتصادية: تحدد فيما إذا كانت الإستراتيجية المصرفية العالمية تقدم أدنى تكاليف ممكنة للخدمة المصرفية.
- العوامل البيئية: تبحث العوامل البيئية في كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية.
- العوامل التنافسية: وتتطلب العوامل التنافسية مصارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول أخرى.

¹ - طه طارق، الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 174

الشكل رقم (2-2): محركات العولمة المصرفية



Source: HUTT, Michael d & Thomas w, speh(1995): business marketing management: strategic view of industrial, and organizational markets(5th ed) the Dryden press H.p257.

ولقد كان من نتائج ذلك إيجاد كيانات مصرفية عملاقة لها قدرة هائلة على التواجد الواسع الانتشار، وعلى صناعة الفرص الاستثمارية، وقد أصبحت هذه الكيانات أكبر من الدول من حيث الحجم والتوسع، وأصبحت قادرة على تحييد الحكومات وجعلها تتنازل كثيرا عن سيادتها، فأى دولة

تفرض قيودا اقتصادية على حركة هذه المصارف سوف تقوم بتحويل الاستثمارات والمعلومات إلى أماكن أخرى، وبذلك تفقد هذه الدولة ذات النظم الجامدة فرصا حقيقية للنمو والتقدم ومن ثم تزداد تخلفاً و فقراً وعلى العكس فإن الدول التي تفتح أسواقها تجذب الاستثمارات وتصنع الفرص الاستثمارية وتزداد تقدماً وقوة واستمرارا¹.

رابعاً: العوامل التي تساعد على توسيع النشاط المصرفي الخارجي

تمتد صناعة الخدمات المالية إلى الأسواق العالمية، إما عن طريق بيع الخدمات المالية من الفروع المحلية إلى الزبائن في الأسواق العالمية، أو بيع الخدمات المالية عن طريق فرع أو وكالة أو مكتب تمثيلي في البلد الأجنبي للزبون، أو من خلال بيع الخدمات المالية للزبائن الأجانب عن طريق شركات مساعدة (ثانوية) في البلد الأجنبي للزبون، وإن التوسع في صناعة الخدمات المالية لا يقتصر على إحدى الطرائق السابقة، وإنما يمكن استعمالها معاً للتوسع في حجم ومجال تطبيق الأعمال المصرفية.

وتتمثل العوامل التي تشجع على توسيع النشاط المصرفي في الخارج: الخطر السياسي المحيط بالدولة الأم وتقييد النشاط المصرفي فيها، والتحسين في وسائل الاتصال والتقانة، وتتمثل الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التوسع في تنوع المخاطر، وتحقيق اقتصاديات الحجم، وترويج الابتكارات المصرفية، وتنوع مصادر التمويل، وتعزيز علاقات الزبون، أما مساوئ هذا التوسع فتتجلى في ارتفاع تكاليف المتابعة والحصول على المعلومات، والتأمين، والمصادرة، وارتفاع تكاليف الثابتة².

وتقوم معظم المصارف بإنشاء وتوطيد علاقاتها الخارجية مع مجموعة من المصارف المراسلة وذلك لكون جميع المصارف في العالم تحتاج لخدمات بعضها البعض لتسهيل قيام كل منها بتقديم خدماته لزيائته المحليين فيما يخص تمويل المستوردات والصادرات والخدمات والاستثمارات الخارجية وغير ذلك³ وهنا يقع على عاتق المصارف العربية مواجهة التحديات المصرفية الرئيسية العالمية، لاسيما التطوير المتواصل لأساليب وأسس الرقابة المصرفية التي تديرها لجنة بازل والنواتج المتسارعة في حقل الرقابة عبر الحدود وكفاية رأس المال وإمكانية تطوير المعايير العالمية التي ترعى العمل المصرفي، وبشكل خاص التجمعات المالية وتنوع منتجات المشتقات وتزايد مخاطر السوق.

¹ - محسن الحضيري، العولمة الاحتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص:41.

² - رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، عمان، 2007، ص: 276.

³ - رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

خامسا: عوامل التوجه العالمي لصناعة الخدمات المصرفية

إن تعدد المؤسسات المالية المصرفية واختلاف أنواعها وأشكالها أدى لظهور التنوع في خدماتها، وتمثلت فوائد هذا التنوع في تقديم خدمات متعددة وأكثر تنوعا، بحيث يمكن للمصارف أن تخفض اعتمادها على الطلب المتوفر للخدمة واحدة فقط، مما يؤدي لتقليل المخاطرة في الأعمال المصرفية عالميا¹، وبناءا عليه اعتبر (1994 Kohn Meir) أن العوامل التي ساعدت في التوجيه العالمي لصناعة الخدمات المصرفية تقع ضمن ثلاثة عوامل هامة هي²:

العامل الأول: اقتصاديات الحجم (economics of scale) كون المصارف الكبيرة قادرة على تشغيل وتقديم خدماتها بأقل تكلفة ممكنة، وبأفضل الشروط الملائمة للزبائن، الأمر الذي يتحقق معه سمعة المصرف، وإمكانية الحصول على نتائج جيدة على المستوى العالمي.

العامل الثاني: تقنية الاتصالات (technology of communication) التي مهدت الطرق وقربت المسافات وساعدت في التغلب على صعوبات الرقابة، والتنسيق على الأعمال المصرفية التابعة للمصرف خارج حدود دولته الأم.

العامل الثالث: فينصب على المحددات القانونية (regulatory barriers) التي تم التغلب عليها مؤخراً من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتحرير التجارة في الخدمات المالية، ووضع نظم ومواصفات قياسية لأداء وتشغيل الخدمات المصرفية عالميا.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي

توجد آثار عديدة للعولمة المالية على الجهاز المصرفي تتمثل في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، التحول إلى البنوك الشاملة، تنوع النشاط المصرفي، اشتداد المنافسة في السوق المصرفية بالإضافة إلى تزايد أنشطة تبييض الأموال.

¹ - madura jeff, financial markets and institution, (6th), south western, ohio, 2003, p491

² - رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، مرجع سابق ذكره، ص: 273

أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغيير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها، حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، فانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، حيث اتضح أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي-الإقراض- بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك كما أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك، نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية، ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

ثانياً: التحول إلى البنوك الشاملة

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك، وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة، وتمثل تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، إلى توظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد مصرفي¹، كما أصبحت البنوك تبتكر وتخلق لعملائها المتميزين وتقدم لهم مستقبلاً أكثر عائداً على المستوى الخدمات المصرفية.

ثالثاً: تنويع النشاط المصرفي

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي على مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق - أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية- والإقدام على مجالات استثمار

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 52

جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والإيجار بالعملية وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمار لصالح العملاء².

رابعاً: اشتداد المنافسة في السوق المصرفية

أدى تسارع وتيرة العولمة المالية إلى تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها الاتفاقية "الجات" في جولة أورغواي 1994 واتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية
- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

أدت هذه الاتجاهات إلى احتدام المنافسة في السوق لمصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية خاصة في أسواق الخدمات المالية، ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية، وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي¹.

² - عبد المنعم محمد الطيب أحمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الشلف: 14-15/12/2004، ص: 6.

¹ - مرابط آسيا، العولمة و أثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الشلف: 14-15/12/2004، ص: 242.

خامسا: أنشطة تبييض الأموال

زادت عملية غسيل الأموال مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحريك المالي حتى وصل غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 دولار أمريكي وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي² ومصدر هذه الأموال يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، وأهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات وفي السلاح المحظورة، التعامل في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة، ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، فمرحلة التعطيم، ثم مرحلة التكامل، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي، وعليه بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

المبحث الثاني: معايير لجنة بازل ودورها في تقييم كفاءة أداء المصارف.

لقد واجه العالم أزمات حادة هزت كيان المصارف، وأحدثت انهيارات للأنظمة المالية، وكذا موجة من الإفلاسات، ومع زيادة درجة التحريك المالي وارتفاع حجم التعامل وحدة المنافسة المصرفية وتوسيع المصارف لنشاطاتها في كل الميادين، كل هذا دفع الدول الصناعية إلى التفكير في وضع معايير واتفاقيات دولية قصد توقيع نطاق الإشراف المصرفي في كل الدول ولتقويته بوجه خاص في الدول الأعضاء.

المطلب الأول: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

جاءت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية لتقوم بصفة مستمرة بمراقبة التطورات المالية والمصرفية والعمل على تطوير الأداء المصرفي لضمان سلامة وأمان النظام المصرفي الدولي وتجنب حدوث

² - عبد المنعم محمد الطيب أحمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، مرجع سابق، ص: 07.

الأزمات المصرفية والمالية، حيث عملت على تحديد معيار دولي موحد لتحديد متطلبات رأس المال تلتزم به البنوك على مستوى العالم.

أولاً: التعريف بلجنة بازل وأبعاد هذه الاتفاقية.

1- التعريف بلجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر وهي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول*، وتجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب¹:

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وقد كان من أهم منجزات لجنة بازل للاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي².

* تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "الإصلاح المصرفي"، العدد السابع عشر، مايو 2003 السنة الثانية، ص: 13 من موقع الانترنت: www.arab-api.org/develop-bridge17.pdf .consulté le 05/05/2008

² - سيم كارادج ومايكل تايلور، "نحو معيار مصرفي عالمي جديد"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000، ص: 50.

2 - أبعاد اتفاقية بازل 1988:

لقد تأثرت اتفاقية بازل بالنظام المصرفي الأمريكي والأوروبي، لذا أقرت اللجنة بأن تصل نسبة رأس مال المصارف إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى تلتزم به الدول قبل نهاية سنة 1992.

أ - أهداف اتفاقية بازل:

- استهدفت جهود " لجنة بازل" من التقرير الذي أصدرته تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:
- تدعيم واستقرار النظام المصرفي العالمي عن طريق تشجيع سلطات الرقابة المصرفية، أي تدعيم قاعدة رأس المال في المصارف.
 - الحد من آثار المنافسة غير العادلة الناجمة عن تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية.
 - وضع إطار لرأس المال مبني على أساس المخاطرة يحدد بفعالية أكثر عناصر المخاطرة، ويأخذ بعين الاعتبار مخاطر البنود خارج الميزانية. وذلك استجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية و المصرفية في العالم، وثبات لمفهوم عوامة هذه الأسواق، لذا تم العمل على تقوية قاعدة رأس المال سعياً وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر وقادراً على التكيف مع الأوضاع المستجدة التي تتطور بوتيرة متسارعة¹.

ب - الخطوط العريضة للاتفاقية: ركزت اتفاقية بازل على عدة جوانب من أهمها:

- التركيز بشكل رئيسي على المخاطر الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في المخاطر الأخرى التي تؤثر في الوضع المالي للمصرف مثل مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف... الخ. حيث فرضت على المصارف رأس مال أدنى مقدّر بـ 08 %، والمعبر عنها بنسبة الملاءة أو نسبة كوك².
- ربط الأموال الخاصة ومتطلباتها بالمخاطر التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للبنك بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية.

¹ - اتحاد المصارف العربية، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، بيروت، 1993، ص: 92.

² - ARNAUD DE SERVIGNY, le risque de crédit nouveaux enjeux bancaires, édition dunod, paris, 2001 P176

- تقسيم الأموال الخاصة إلى أموال خاصة أساسية، وأموال خاصة تكميلية أو مساندة.
 - تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهي مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والسعودية وسويسرا، والثانية عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.
 - وضعت اللجنة أوزاناً ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول، تختلف باختلاف الأصل والملتزم بالأصل وتنقسم إلى خمسة أوزان ترجيحية وهي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، إذ تتميز طريقة أوزان المخاطرة بأنها¹:
 - ✓ تعطي أساساً عادلاً للمقارنة الدولية بين النظم المصرفية ذات الهياكل المختلفة.
 - ✓ تسمح بإعادة الفقرات خارج الميزانية، والحسابات النظامية إلى صلب الميزانية من أجل إخضاعها للقياس.
 - ✓ تدفع المصارف لامتلاك موجودات سائلة ذات مخاطر متدنية.
- ويظهر الجدول الآتي أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

¹ - مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص: 198

الفصل الثاني: كفاءة الأداء المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية

الجدول (2-3): أوزان المخاطرة للأصول حسب نسبة بازل.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	النقدية+ المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك لمركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات+ المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD
10%-50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD+ النقدية رهن التحصيل.
50%	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+ مطلوبات من قطاع خاص+ مطلوبات من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+ مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية+ مساهمات في شركات أخرى+ جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 65.

عملت اللجنة على إعادة العمليات المصرفية التي أدرجت خارج بنود الميزانية إلى موجودات الميزانية، وربطها بمتطلبات كفاية رأس المال المصرفي، وذلك بموجب معاملات التحويل، حيث يبين الجدول الموالي معاملات تحويل العمليات المصرفية من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية.

الجدول (2-4): معاملات تحويل الائتمان لعناصر خارج الميزانية.

أوزان المخاطر	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتسم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية)

المصدر: سليمان ناصر، نفس المرجع، ص: 66.

ثانيا: معيار كفاية رأس المال.

أولت لجنة بازل اهتمام كبيرا بمعيار كفاية رأس المال، أو ما يسمى بالملاءة المصرفية.

1- مفهوم الملاءة المصرفية¹:

يستخدم المصرفيون عدة اصطلاحات للتعبير عن الملاءة المصرفية، حيث يعبر عنها البعض في شكل " كفاية رأس مال المصرف" ويرى البعض الآخر أنها " ملائمة رأس مال المصرف لأصوله الخطرة أو ودائعه" ويسمونها البعض الآخر، "ملائمة رأس مال المصرف".

وحسب تعريف "HAMPELETAL" للملاءة هي: "الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بين المصرف وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباحا للمصرف." أما "SINKEY" فيحدد الملاءة المصرفية بأنها: " كمية الأموال التي تساهم في تمويل الأصول، والتي تقاس بقسمة الأصول على حق الملكية" حيث يركز "SINKEY" على الدور التمويلي وليس على مواجهة المخاطر.

2- مكونات رأس المال:

يتكون رأس المال من قسمين:

أ- **الأموال الخاصة الأساسية:** وتسمى بالإنجليزية "الشرحية الأولى"، وتعتبر العنصر الوحيد المتفق عليه بين الأنظمة المصرفية المختلفة، ويتم نشره في الحسابات الختامية وتحسب على أساسها عادة هوامش الربح وملاءة البنك وقدرته على المنافسة، وهي محددة إلى قسمين، الأولى العناصر التي تضاف، والثانية مكونة من العناصر التي تطرح من الأولى، وتشمل العناصر التي تضاف كل من:

- حقوق المساهمين.
- الاحتياطات المعلنة.
- الأرباح غير الموزعة.
- الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية.
- الأموال الخاصة بالمخاطر البنكية العامة.

¹ - الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص: 284

كما يستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي:

- الشهرة.
- الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، وذلك لتجنب ازدواج حساب نفس رأس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة.
- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

ب- الأموال الخاصة المساندة: وتسمى بالانجليزية (الشريحة الثانية) وتتكون من:

- الاحتياطات غير المعلنة وهي الاحتياطات السرية التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من السلطات الرقابية، وهي مكونة من الأرباح الصافية بعد الضريبة بغرض مواجهة خسائر غير متوقعة في المستقبل.
- احتياطات إعادة تقييم الأصول الثابتة (مباني البنك) والأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية.
- المخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة.
- الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية والتي تشمل القروض المساندة لأجل بشرط أن لا تقل مدتها عن خمس سنوات.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال¹:

- ✓ ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- ✓ ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ✓ ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.
- ✓ تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).

¹ - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري

بنك الجزائر، مرجع سابق، ص: 64

✓ القروض المساندة يتم سدادها - في حالة إفلاس البنك - بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين ولا يقل أجلها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.

يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2)} \geq 8\% \times \text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}$$

وهذا يعني أن مؤسسة بنكية تقدم قرضا بـ 100 وحدة نقدية وجب عليها أن تحتفظ على الأقل بـ 8 وحدات نقدية من الأموال الخاصة الصافية للمؤسسة.

2- ايجابيات وسلبيات "نسبة كوك":

نسبة كوك هي نسبة منطقية وبسيطة وهي تمثل الايجابيات والسلبيات التالية:
أ- ايجابيات "نسبة كوك": تتمثل أهم ايجابيات معيار كفاية الأموال الخاصة في الأمور التالية:

- طريقة وحيدة ومبسطة.
- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي، وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة (نفس النشاط = نفس المعيار).
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير الأموال الخاصة في البنوك وجعلها أكثر واقعية.
- إعطاء فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول أخرى أو بين بنك وآخر.
- إن عملية ترجيح المخاطر التي جاءت بها الاتفاقية جعل من البنوك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، بل وربما إلى استبدال الأصول الخطرة بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

ب- سلبيات "نسبة كوك": ومن ناحية أخرى، تمثل أهم سلبيات "نسبة كوك" في التالي:

- تعد أهم سلبيات "نسبة كوك" هي إضافة تكلفة على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير البنكية التي تؤدي خدمة شبيهة وهي ليست خاضعة إلى هذه النسبة.
- تعقيد التركيبات المستعملة من اجل الحصول على الأموال الخاصة يجعل بنيتها أقل شفافية.
- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزامات بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة الأمر، الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.
- تمييز جدلي فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول خارج المنظمة، فجميع دول خارج هذه المنظمة تعامل بنفس الطريقة (مثلا: الكويت كموريتانيا)، تمييز المؤسسات عن البنوك ولكن كل البنوك تعامل بنفس الطريقة أيضا، فالبنك القوي كالبنك الضعيف.
- تعتمد نسبة "كوك" على خطر القرض فقط دون الاهتمام بالمخاطر الأخرى، فخطر السوق لم يأخذ بعين الاعتبار إلا سنة 1996 عند تعديل اتفاق بازل I.

ثالثا: تعديلات لجنة بازل

رغم محاولات لجنة بازل لتصحيح بعض النقائص بهدف تجنب الأزمات المصرفية إلا أن تطور العمليات والخدمات المصرفية وسع من دائرة المخاطر، وكان لزاما على اللجنة أخذ التدابير اللازمة للتقليل منها. لقد أدت المضاربة العشوائية على أسواق المشتقات المالية، وغياب الرقابة المصرفية إلى وقوع العديد من الأزمات، وهذا ما حدث لمصرف "Barings" والذي أعلن عن إفلاسه سنة 1995¹.

1- تعديلات التي أجريت سنة 1995:

وضعت لجنة بازل أولى اقتراحاتها بشأن مخاطر السوق سنة 1993، وبعد عدة انتقادات وجهت من طرف المؤسسات النقدية، نشرت وثيقتها الاستشارية الثانية في افريل 1995، حيث تكيفت مع الاقتراح الابتدائي الذي يقضي بالتطوير السريع لوسائل التسيير الداخلي، والتحديث الأهم هو إعطاء فرصة للمصارف لتوظيف أنماطها الداخلية لمتابعة خطر السوق، هذا إضافة إلى

¹- Claud dufloux, Laurent margulici, finance international et marchés de gré a gré, édition economica, Paris, 1997, P 53

التعديلات التي طرأت على رأس المال بإضافة شريحة ¹ثالثة « TIER3 ». وأهم ما نصت عليه هذه التعديلات ما يلي:

أ- قياس رأس المال لتغطية مخاطر السوق: يقصد بمخاطر السوق هنا تلك المخاطر المصرفية السوقية المنظمة التي يصعب التخلص منها من خلال إستراتيجية التنويع التي تستخدم في مجال التحوط من مخاطر محفظة الأوراق المالية على سبيل المثال، في كل الأحوال تعرف مخاطر السوق بأنها عبارة عن مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات والتحركات في أسعار السوق، في هذا الإطار وضعت لجنة بازل خطة بالسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق وهذه النماذج تختلف من بنك لآخر، هذه الخطوة تعتبر ضرورية نحو تقوية النظام المصرفي العالمي والأسواق المالية في العالم إضافة إلى التعديلات التي طرأت على تغطية مخاطر السوق وجدت تعديلات أخرى مست ما يلي:

- تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل، ففي حالة اقتناء هذه العناصر من طرف المصرف بغرض الاتجار يتم تغطيتها بأسلوب يعتمد على درجة ملاءة المدينين.
- تغطية مخاطر أسعار الفائدة* في السوق الناتجة عن تقلبات عناصر الأصول والالتزامات العرضية نتيجة لتحركات وتغيرات أسعار الفائدة.

ب- تحديث طرق لقياس رأس المال: أشارت التعديلات الأخيرة الخاصة بلجنة بازل إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بها قبل هذه التعديلات، وقد جاءت إضافة الشريحة الثالثة لمواجهة المخاطر السوقية، كما أن هذه الشريحة تخضع لعدد من الشروط وهي²:

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

¹ - Hanna Heinichs, Barings ; leçons pour la réglementation prudentielle des banques, éditions de l'université de Bruxelles, Belgique, 1999, P47

* خطر سعر الفائدة هو الخطر الناجم عن تحويل أجال الخصوم المصرفية، أي عندما يحول المصرف ديون قصيرة الأجل إلى حقوق طويلة الأجل فإنه يعرض نفسه إلى تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع معدلات الفائدة.

² - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسات على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 166

■ يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد وهو 250%.

■ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

■ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن تكون في حدود 250% من رأس المال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

ج- قياس القيمة المقدرة للمخاطر: افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لقياس المخاطر ولعل من أهمها:

- المقاييس الكمية: هذه المقاييس تتضمن¹:

- ✓ حساب var (القيمة المقدرة للمخاطر) يوميا، وبمعدل ثقة يعادل على الأقل 99%.
- ✓ متابعة تقلبات الأسعار لفترة تصل على سنة واحدة على الأقل.
- ✓ بين VAR لليوم السابق ومتوسط VAR لـ 60 يوم المقترحة السابقة يجب أن يغطي رأس المال الـ VAR الأعلى.
- ✓ تحديد فترة الاحتفاظ بالمركز مفتوحا لمدة 10 أيام.

- المقاييس النوعية: وتتضمن ما يلي²:

- ✓ وجود وحدة مستقلة لرقابة المخاطر بالمصرف، تصور تقارير دورية ترفع للإدارة العليا.
- ✓ إجراء مقارنة بين التقديرات المحتملة الناتجة من حساب VAR ومقدار الخسائر الفعلية.
- ✓ تكامل الطرق المتبعة مع عملية إدارة المخاطر يوميا.
- ✓ توافر سياسات ونظم وإجراءات مكتوبة لمتابعة إدارة المخاطر.
- ✓ مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر على أساس دوري مرة في السنة على الأقل بمعرفة وحدة المراجعة الداخلية للمصرف.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 102

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 102

2-تعديلات بازل لسنة 2001:

تقدمت لجنة بازل في جانفي من عام 2001 بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيل حول الإطار الجديد المقترح لمعدل الملاءة المصرفية، إن المقترحات الجديدة لحساب معدل الملاءة سمحت للمصارف الدولية الكبرى بتخصيص رأس المال أقل اتجاه عناصر ميزانيتها، نظرا لتمتعها بأنظمة متطورة ودقيقة لإدارة وقياس المخاطر مما سيخفض أكثر من تكاليفها، ويزيد من قدرتها التنافسية، كما أنها ستساعد الشركات والمصارف ذات الوضعية المالية السليمة على الاقتراض بسهولة أكبر من المصارف الكبرى في الدول الصناعية، وفي مقابل ذلك فإن المصارف ستضطر إلى زيادة مبلغ رأس المال المطلوب مقابل القروض التي تمنحها للشركات أو المصارف الأضعف التي ستواجه صعوبة كبيرة في الاقتراض من المصارف والأسواق المالية الدولية¹، وعلى العموم تهدف الاتفاقية الجديدة للملاءة المصرفية إلى تقديم أسلوب أكثر مرونة وأكثر حساسية لمعامل المخاطرة. وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاثة ركائز أساسية تضمن سلامة وأمان النظام المالي والمصرفي تتمثل هذه الركائز في:

أ- الركيزة الأولى: المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة

اعتمدت لجنة بازل في الاتفاقية الجديدة مقارنة مع اتفاقية الملاءة الدولية عام 1988 والمعمول بها حتى الآن منهجية أكثر شمولاً وتوسعا في تحديد المخاطر الفعلية، ومراقبة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولاً إلى تقرير حجم الأموال الخاصة، إذ حافظت الاتفاقية على البنود التي تدخل في احتساب بسط المعادلة، أي على ذات مفهوم الأموال الخاصة (الأساسية والمساندة) وعلى ذات معدل الملاءة (8%)، لكنها غيرت طريقة حساب المقام في هذه المعادلة، كما وسعت نطاق التطبيق ليطال المجموعات المصرفية ككل، بما في ذلك الشركات القابضة لهذه المجموعات. وتقترن الاتفاقية بثلاثة فئات من المخاطر في حساب المقام وهي:

- مخاطر السوق: والتي تم معالجتها في اتفاقية 1995.

- مخاطر الإقراض: بالنسبة لقياس مخاطر الإقراض، وبالتالي تحديد مستلزمات تغطيتها بالأموال الخاصة، تسمح الاتفاقية الجديدة للبنوك أن تختار بين مقاربتين:

«المقاربة المعيارية» (Approche Standardisée): وهي مشابهة كما هو مطبق حاليا، لكنها أكثر حساسية لمعامل المخاطرة، حيث يزيد عدد وفئات الأوزان، كما تتطلب تحديد أوزان كل بند في

¹ - "المصارف أمام استحقاق جديد" مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 254، فيفري 2001 ص: 103

الموجودات والحسابات الجانبية التي تدخل في قياس معدل الملاءة، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (لدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات تصنيف خارجية، مثل وكالات التصنيف الدولية ومؤسسات قروض التصدير.

﴿المقاربة الذاتية لتصنيف المخاطر (Approche fondée sur les notations internes): تستطيع البنوك من خلال هذه الطريقة، استعمال تقديراتها الداخلية الخاصة بملاءة مدينها من أجل قياس خطر القرض وتنقسم هذه المقاربة إلى مستويين، تأسيسي ومتقدم، ففي المقاربة التأسيسية يقدر المصرف احتمالات التوقف عن الدفع لكل زبون فيما تقوم السلطات الرقابية بتحديد الأوزان التي تدخل في نظام قياس المخاطر والتي تحدد حجم الأموال الخاصة المناسبة لتغطيتها، أما في المقاربة المتقدمة، فيترك للبنك حرية تقدير كافة مدخلات النظام أو معظمها، شرط أن تتوفر لدى البنك القدرات والإمكانات الكافية لاحتساب وتقدير مخاطر الإقراض أو التسليف.

- مخاطر التشغيل: يعد إدخال مخاطر التشغيل من بين أكبر ابتكارات "نسبة ماك دنوث" ولتغطية هذه المخاطر ضمنت لجنة بازل ثلاث مقاربات لتحديد الأموال الخاصة المطلوبة لتغطية هذا النوع من المخاطر وهي:

﴿مقاربة المؤشر الأساسي (l'approche indicateur de base): أي تطبيق مؤشر واحد لقياس مخاطر التشغيل لمجمل نشاط البنك .

﴿المقاربة المعيارية (l'approche standardisée): يعتمد البنك في هذه الطريقة مؤشرا مختلفا لكل نوع من أنواع نشاطه وضربه بنسبة ثابتة لكل نوع من هذه النشاطات، وهي محددة أيضا من طرف السلطات الرقابية.

﴿مقاربة القياس الذاتي (l'approche de la mesure interne): تقوم هذه المقاربة كما في مخاطر الإقراض على التقدير الذاتي للمخاطر التشغيلية من قبل إدارة البنوك وذلك استنادا إلى تجربتها والمعطيات التاريخية لديها، وتستخلص منها حسب كل نشاط من أنشطتها مؤشرا أساسيا ومدى توقع حدوث خسائر تشغيلية، وحجم هذه الخسائر عند حدوثها.

ب- الركيزة الثانية: منهج الرقابة الاحترازية

ويهدف هذا المنهج إلى التأكد من أن كل مصرف يتبع مناهج داخلية سليمة في تحديد مخاطره للوصول إلى تقدير مستوى رأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر بشكل كاف، وهذا يؤكد أن مسؤولية الحفاظ على مستوى الملاءة المصرفية تقع على عاتق إدارات المصارف نفسها، كما أكدت لجنة بازل على الحاجة إلى المزيد من الحوار التفصيلي بين المصارف والسلطات الرقابية بالنسبة لكيفية تطبيق الاتفاقية الجديدة، ودائما وفي نفس السياق حددت " لجنة بازل " أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية يتوجب على البنوك العمل بها:

- **المبدأ الأول:** أن يكون للبنوك نظام لتقدير مستوى الأموال الخاصة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها.

- **المبدأ الثاني:** على هيئات المراقبة أن تفحص وتقوم الآليات الداخلية لتقدير الأموال الخاصة للبنوك.

- **المبدأ الثالث:** أن تلتزم هيئات الرقابة على البنوك دوما بتكوين أموال خاصة أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

- **المبدأ الرابع:** أن تبقى هيئات الرقابة على البنوك جاهزة للتدخل المبكر من أجل منع أي تدني في الأموال الخاصة، وبالمقابل تفرض الاتفاقية على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاءة والخبرة وأن يكون عملهم شفافا وأن يكونوا بدورهم خاضعين للمسائلة.

ج- الركيزة الثالثة: سلوكية السوق

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية، ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتحذر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي تتمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك ومدى ملائمة رأس المال لمواجهةها¹. كما أنه

¹ - ERICLAMARQUE, gestion bancaire, person éducation France, paris, 2002, P89.

يتوجب على البنوك الإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلتزم بها لكي تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها وتلك المعلومات لا بد وأن تتوافر في التقارير المالية السنوية، التي يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن البنك وأداءه ووضعه المالي وأنشطته والمخاطر التي تواجهه، وكيفية إدارتها.

وعلى ضوء الأسس الجديدة التي وضعتها لجنة بازل، تم وضع الصيغة الجديدة لحساب معيار كفاية رأس المال على النحو التالي:

$$\text{رأس المال (شريحة}_1\text{ + شريحة}_2\text{ + شريحة}_3\text{)} \leq 8\% \frac{\text{الأصول المرحجة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5}{}$$

حيث تمثل شريحة 03: دين متأخر الرتبة قصير الأجل

وعليه فإن قواعد الحذر الجديدة التي تضمنها اتفاق بازل II يسند مهمة تقدير المخاطر وقواعد الحذر للبنوك الأولية بدلا من دور البنوك المركزية، كما هو الحال بالنسبة للاتفاق بازل I، وإن الشفافية والالتزام بقواعد الحذر هو صمام الأمان للبنوك¹.

المطلب الثاني: تعديلات لجنة بازل لسنة 2010 وظهور ما يعرف ببازل 3

بعد أزمة الرهن العقاري في سنة 2010 نشرت لجنة بازل ما يعرف بمقررات بازل 3، هي مجموعة محدثة من القواعد المتعلقة بمتطلبات رأس المال المفروضة على البنوك، و تعتبر من أهم الإصلاحات الأساسية للحد من احتمال وقوع الأزمات و التخفيف من شدتها في المستقبل.

أولا: الظروف الملزمة بإصدار إتفاقية بازل 3

مع نهاية آجال تطبيق إتفاقية بازل "02" بداية من سنة 2007 في مختلف المصارف العالمية، استيقظت الأسواق المالية الدولية خلال صيف نفس السنة على أكبر أزمة مالية زادت حدتها تدريجيا

¹ Ellinor Johansson, The development of the sweish banking industry during the implementation of basel II, undergraduate business thesis industrial and financial managemente, Goteborg's university handelshogskolan, 2011, P 09.

لتبلغ ذروتها سنة 2008 تسببت في خسائر مالية ضخمة وانحيارات اقتصادية طالت عدد كبيرا من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا والتي أبرزت الدراسات التي تلها مجموعة واسعة من نقاط الخلل والتي كانت سبب لنشوء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزها المبالغة في عمليات التورق المعقدة حيث عمدت الكثير من المصارف قبل الأزمة إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التورق وإعادة التورق للأصول ونقلها من خلال الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع حيث مكن التورق من تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار، وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية محلية وأجنبية حيث وخلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2010م تم تحويل من 60% إلى 80% من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية¹، إلى إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة نجد نشاط المصارف في المشتقات المالية كوسيلة لإدارة المخاطر، نقص السيولة المصرفية، ضعف رقابة السلطات النقدية، إضافة إلى قيام المصارف ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية هذا ما أثبت محدودية إتفاقية بازل "02" في إدارة الأزمة المصرفية وهذا في صياغ بدأت مراكز صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل ودورها القيادي في هذا المجال بإجراء تعديلات واسعة و جوهرية على الدعامات الثلاثة لاتفاقية بازل "02" تمثلت في حزمة جديدة من لمعايير التنظيمية سميت ببازل "03"، تطمح هذه الأخيرة إلى تعزيز صلابة النظام المصرفي العالمي من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوطات الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية والمساهمة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

على أن يتم التنفيذ الفعلي لاتفاقية بازل "03" في جانفي 2013.

¹ . ساعد مرابط "الأزمة المالية العالمية" 2008، الجذور والتداعيات "مداخلة الملتقى العلمي الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر يومي 20 و 21 أكتوبر 2010م، ص11.

ثانيا: الأهداف الأساسية لبازل3

1. هدفها الرئيسي هو تحسين الاستقرار في النظام المالي للحد من احتمال وقوع وشدة الأزمات في المستقبل، وتحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، و الحد من مخاطر امتداده إلى الاقتصاد الحقيقي¹.
2. تجنب الانهيار في النظام المصرفي ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الحالية من أكثر العواقب استمرارية للانكماش العالمي الحالي وإحدى أهم المحاولات الملموسة للتخلص من بعض قضاياها².
3. تعزيز الملاءة المالية للبنوك وتعزيز الأدوات التنظيمية والرقابية.
4. لرفع في الحد الأدنى لاحتياطيات المؤسسات المالية، يمثل الإجراء الأهم في الخطة التي اعتُمدت يوم 12 سبتمبر، ما سيجعل للبنوك الحصول بسرعة على السيولة في الأزمات.
5. القيام برقابة مشددة للمخاطر المرتبطة بالنظام المالي على المستويين الوطني و العالمي، و تطوير مراقبة السيولة.
6. ومن الإجراءات الأخرى، إقرار مبدأ معادلة إجبارية للصناديق الاحتكارية، التي تتجاوز حجما معيناً ومحافظة البنوك على جزء من منتجات الأسهم التي تقوم ببيعها.
7. وضع تدابير احترازية كلية للتصدي للمخاطر النظامية، و التقلبات الاقتصادية الدورية الناجمة عن تذبذب أسعار النفط، إضافة إلى التقلبات الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.
8. تطوير أسواق الدين و أسواق العملات المحلية.
9. جمع ونشر إحصاءات اقتصادية ومالية تعمل كنظام إنذار مبكر.
10. تحرير وتخفيف القيود على حركة الخدمات المصرفية و المالية من خلال إنشاء هوية موحدة للتعاملات البنكية بها.

المطلب الثالث: الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل3

وفيما يلي نذكر أهم التعديلات التي جاءت بها إتفاقية بازل3 :

أولاً: التعديلات المتعلقة برأس المال

وتتمثل أهم هذه التعديلات التي جاءت بها إتفاقية بازل3 في العناصر التالية :

¹ A partir du site du Comité de bacle : http://www.bis.org/bcbs/basel3_fr.htm consulté le 03/04/2016

² A partir du site : http://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html consulté le 03/04/2016

1- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي : ويمكن إجمال هذه التعديلات فيما يلي¹:

ركز المعيار الجديد على تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال كما ركز على إعادة تعريفه و اتصافه بالجودة، وسمي هذا الجزء من رأس المال ب رأس المال الأساسي للأسهم العادية. ويتكون رأس المال التنظيمي وفق هذه الإتفاقية من (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)².

أ. الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي وحده الأدنى 6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون الشريحة مما يلي:

■ رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)، وحده الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

■ رأس المال الأساسي الإضافي.

ب. الشريحة الثانية : رأس المال المساند ويهدف لامتنصاص الخسائر في حال التصفية.

■ رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) = (قيمة الأسهم العادية + علاوة (خضم) الإصدار + الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح (خسائر) الفترة مطروحا منها التوزيعات + الإحتياطيات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرين).

يتم رفع نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تدريجيا، من 2% إلى 3.5% في العام 2013 ، وإلى 4% في العام 2014 ، وعلى أن لا تقل عن 4.5% في العام 2015 ، وهذا ما هدفت إليه لجنة بازل في معيارها الجديد لتعزيز وتحسين نوعية وكمية وجودة رأس المال الأساسي للأسهم العادية خلال فترة زمنية انتقالية.

■ رأس المال الأساسي الإضافي = أدوات مصدرة من المصرف وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + علاوة الإصدار(الخضم) عن إصدار أدوات رأس المال

1 العديد من المراجع: - فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص2

- حسين سعيد ، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية في الواقع وسلامة

التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الاسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص 30 – 32.

- Basel Committee on Banking Supervision. **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems** , Bank for International Settlements Basel, Switzerland, . 2011, p12.

² Dhafer saidane, **L'impact de la réglementation de bale3 sur les métiers des salaries des banques**, 1ere partie : bale3, explication du dispositif, les études de l'observatoire, septembre, 2012, p19,20.

الأساسي الإضافي + الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.

✓ الشروط الواجب توافرها في أدوات رأس المال الأساسي الإضافي¹:

- أن تكون أدوات رأس المال الأساسي الإضافي المصدرة مدفوعة بالكامل.
- ديون مساندة للمصرف وأولوية السداد فيها للدائنين المختلفين في حال التصفية.
- غير مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو شركاته التابعة.
- ليس لها تاريخ استحقاق.
- قد تكون قابلة للاستدعاء بناء على رغبة مصدرها، ولكن بعد فترة خمس سنوات على الأقل وضمن الشروط التالية:

- يجب الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية لتنفيذ حق الاستدعاء.
- يجب استبدالها بأدوات أفضل منها وبنفس القيمة.
- يجب أن يثبت المصرف بأن نسبة كفاية رأس المال ستكون أعلى من الحدود الدنيا بعد تنفيذ حق الاستدعاء.
- يجب على المصرف الحصول على موافقة السلطة الرقابية المسبقة قبل تسديد دفعات الاستدعاء وعدم الإحياء للسوق بأنه يوجد موافقة بذلك.

• التوزيعات والفوائد: وتتمثل في:

- أن يكون للمصرف الحق بإلغاء سداد الفوائد أو التوزيعات في أي وقت.
- أن لا يفهم أن إلغاء سداد الفوائد أو التوزيعات بأنه تعثر للمصرف.
- أن لا تفرض على المصرف أي قيود نتيجة عدم دفع الفوائد أو التوزيعات.
- أن يتم دفع التوزيعات أو الفوائد من المصارف القابلة للتوزيع.
- أن لا يقوم المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر بتمويل الأدوات المصدرة ضمن مكونات رأس المال الإضافي.

¹ حسين سعيد، علي أبو العز، 2014 كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص31.

- رأس المال المساند = الأدوات المصدرة من المصرف وتحمل صفات رأس المال المساند (غير مندرجة ضمن الشريحة الأولى) + علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية + الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي شروط الشريحة الثانية + احتياطي المخاطر المصرفية العامة + التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

✓ شروط الإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة الثانية)¹:

- تكون الأولوية للودائع والدائنين المختلفين في حال التصفية.
- ليست مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو شركاته التابعة.
- تاريخ الإستحقاق:
 - أن لا تقل فترة الإستحقاق الأصلية عن خمس سنوات.
 - لا يوجد حوافز مقدمة من المصرف للتصفية.
- يمكن أن تكون قابلة للاستدعاء بناء على طلب المصرف ولكن بعد فترة خمس سنوات على الأقل وضمن الشروط التالية:
 - يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية لتنفيذ حق الاستدعاء.
 - يجب استبدالها بأدوات أفضل منها بنفس القيمة.
 - أن يثبت المصرف أن نسبة كفاية رأس المال سوف تكون أعلى من الحدود بعد تنفيذ حق الاستدعاء.
- لا يوجد حق للمستثمر في المطالبة بالسداد المبكر لأصل الدين أو الفوائد قبل الإستحقاق إلا في حالات الإفلاس أو التصفية.
- يجب حصول المصرف على موافقة السلطة الرقابية قبل تسديده للدفعات ولا يعطي إشارة للسوق بوجود موافقة بذلك.
- أن لا يقوم المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر بتمويل أدوات رأس المال T2.

فمما سبق نجد أن المقاربة الجديدة لبنية رأس المال هي هيمنة رأس المال الأساسي وبشكل خاص رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة فقط على رأس المال النظامي الأدنى دون سحب

¹ حسين سعيد، علي أبو العز، 2014 كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص31.

هذه البنية على كامل الأموال الخاصة للمصرف مما يترك له حرية في اللجوء إلى أدوات مصدرة من السوق يستسيغها المستثمرون من جهة وإلى إدارة أكثر مرونة لرأس المال من جهة ثانية فالمهم تقوية قابلية مكونات رأس المال على امتصاص الخسائر¹.

ج. إلغاء رأس المال المساند الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين) من رأس المال كما كان في بازل2.²

وتكون معادلة كفاية رأس المال الجديدة وفقا لاتفاقية بازل3 كما يلي³:

$$\text{الشريحة 1 + الشريحة 2} \\ \leq 10,5\% \text{ مخاطر (الائتمان } 75\% \text{ ، السوق } 5\% \text{ ، التشغيل } 25\% \text{)}$$

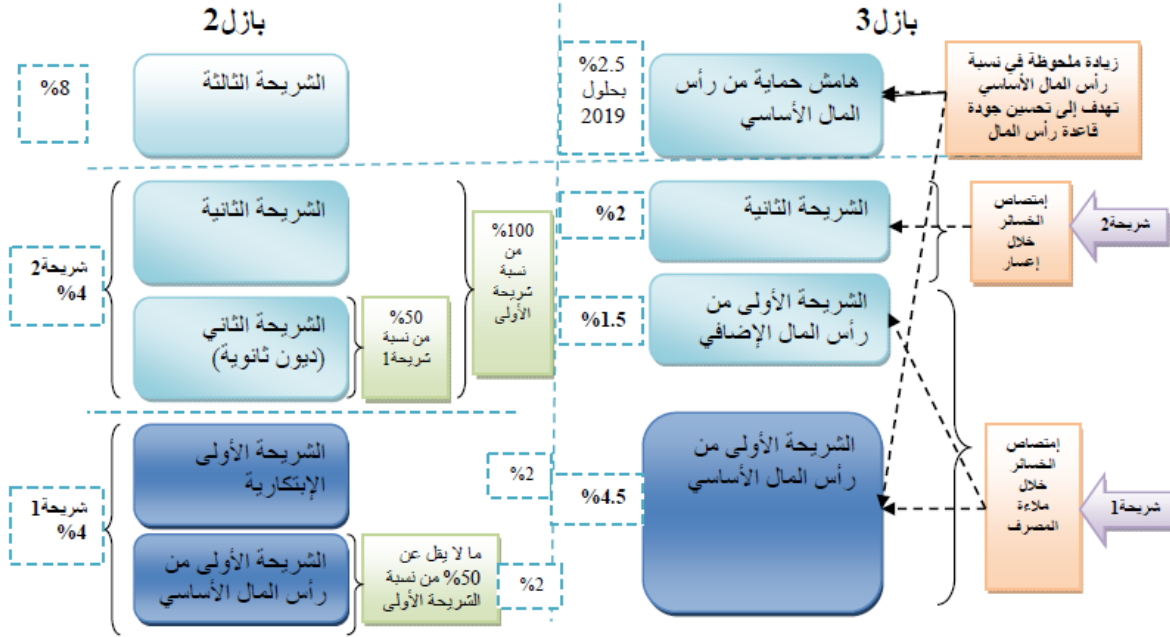
والشكل الموالي يوضح أكثر هيكل رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل3 وبازل2:

¹ سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 20 ، العدد الأول، عمان، الأردن، 2012، ص29.

² فلاح كوكش، 2012، مرجع سبق ذكره، ص2.

³ Abdelilah EL ATTAR , Mohammed Amine ATMANI, L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamique, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Dossier Spécial, Université M. Premier Oujda, Maroc, 2013, p20.

شكل رقم (2-3): هيكل رأس المال التنظيمي وفق بازل3 وبازل2.



المصدر: سلمى سابري وآخرين، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل3 ، مجلة .الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 13 ، جوان 2013 ، ص3.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن مقررات بازل3 فرقت بين نوعين من الحالات والتي يمكن أن يكون فيها المصرف الأولى هي مرحلة ملاءة المصرف والثانية هي مرحلة الإعسار، وبناء عليه فقد تم تحديد نوع الأدوات الرأسمالية التي يقع على عاتقها إمتصاص الخسائر وفق المرحلة التي يمر بها المصرف، فالشريحة الأولى يمكن تعريفها على أنها رأس المال المخصص لمرحلة ملاءة المصرف، وهذا يعني أن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى هي التي تمتص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة ملاءته فور حدوثها، أما الشريحة الثانية فهي التي تقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة إعساره.

د. معالجة الإستثمارات في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين: يتم طرح هذه الإستثمارات من رأس المال عالي الجودة تدريجيا خلال فترة خمس سنوات اعتبارا من العام 2014

وحتى نهاية العام 2018 وبنسبة 20%، بدلا من طرح 50% من رأس المال الأساسي و50% من رأس المال الإضافي كما كان معمولاً به في بازل¹.

هـ. الهوامش: وتتمثل فيما يلي:

- إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي للأسهم العادية: لتغطية الخسائر المستقبلية في حال حدوثها اصطلاح على تسميته بهامش حماية تحوطي وبنسبة 2,5%، ويتم بناء هذا الهامش تدريجيا خلال أربع سنوات بدءا من العام 2016 وبنسبة 0,625% سنويا من الموجودات المرجحة بالمخاطر، الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة للموجودات المرجحة بالمخاطر من 4,5% إلى 7% بحلول عام 2019، وفي حال إنخفاض النسبة عن 7% وعدم زيادة رأس مال المصرف، يجب زيادة نسبة الأرباح المحتجزة، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (2-5): يوضح كيفية زيادة الأرباح المحتجزة.

Individuel Bank minimum capital conservation standards	
Common equity tier1 ratio	Minimum capital conservation ratio (as percentage of earnings)
4.5 % - 5.125 %	100 %
>5.125 %-5.75 %	80 %
>5.75 %-6.375 %	60 %
>6.375 %-7.0 %	40 %
>7.0 %	0 %

Source : Latham & Watkin, Regulatory Capital Reform under Basel III , 2011, p 21.

ومن خلال الجدول أعلاه وعلى سبيل المثال أنه عندما يكون لدى المصرف حقوق الملكية في رأس المال الأساسي في المدى الممتد من 6,375% إلى 7,0% فيجب الحفاظ على 60% من أرباح السنة المالية التالية، أي أنه لا يجب أن يصل إجمالي توزيعاته من أي نوع من الأنواع المنصوص عليها إلى ما هو أكثر من 40% من الأرباح عقب القيام بالخصومات.

- إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي عالي الجودة: بهدف حماية المصارف من مخاطر تقلبات الدورات المالية والاقتصادية تتراوح نسبته بين صفر % - 2,5%¹ ويمثل هذا الهامش

¹ حسين سعيد، علي أبو العز، 2014 كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص31.

خط دفاع لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الإقتصادي، واستخدامه في فترات التراجع الإقتصادي، وتم ربطه بوجود إرتفاع كبير في الائتمان مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وبحيث تقوم المصارف باحتجاز نسبة من أرباحها في حال انخفضت نسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة للموجودات المرجحة بالمخاطر عن 9,5%.²

- إضافة هامش خاص لمواجهة مخاطر النظام العالمي: التي تنشأ نتيجة الترابط الكبير بين المؤسسات المالية العالمية الكبيرة، حيث تنتقل الصدمات إلى القطاع المالي والإقتصادي مما ينشأ عنه ما يعرف بالمخاطر المنتظمة ويطبق هذا الهامش على المصارف كبيرة الحجم ذات النشاط الدولي، وهذا يحتم عليها الإحتفاظ برؤوس أموال أكبر من متطلبات الحد الأدنى، ومازالت الجهود تبذل من قبل لجنة بازل لتحديد مقدار هذا الهامش والمدة الزمنية للتطبيق.

ويمكن توضيح تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل بازل 3 في هذا الجدول:

جدول رقم : (2-6) متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط حسب بازل3.

رأس المال الإجمالي	رأس مال الشريحة 1	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	
8%	6%	4,5 %	الحد الأدنى
		2,5 %	رسمال التحوط
10,5%	8,5%	7%	الحد الأدنى + رأس مال التحوط
		0 - 2,5 %	حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية

المصدر: شركة الراجحي المالية، إتفاقية بازل 3 نخب علمي، أبحاث اقتصادية، الرياض، السعودية، 2010، ص2.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أنه يتعين على المصارف وفق المتطلبات الجديدة (بازل3) الإحتفاظ برأسمال أساسي من المستوى الأول والذي يتكون من رأس المال المدفوع والإحتياطيات بنسبة 4.5% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر بالمقارنة مع 2% حسب

¹ Pierre Georg, **Basel III and Systemic Risk Regulation - What Way Forward?**, Working Papers on Global Financial Markets, University Jena, 2011, p4.

² حسين سعيد، علي أبو العز، 2014 كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص31.

مقررات بازل 2 إضافة إلى ذلك ستلتزم المصارف بالإحتفاظ بنوع من الحماية الإضافية لرأس المال الإجمالي من المستوى الأول عند 6% بالمقارنة مع 4% حسب بازل 2.

ثانيا: فترة الانتقال إلى متطلبات بازل 3

تمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة المصرفية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي، و سوف يوفر ذلك وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح و جمع رأس المال أو بتخصيص أسهم جديدة أو بكلاً الطريقتين.

الجدول رقم (2-7) فترة الإنتقال إلى متطلبات بازل 3 لعام 2010.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%04,50	%04,50	%04,50	%04,50	%04,50	%04,00	%03,50	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%2,50	%1,88	%1,25	%0,63				رأس مال التحوط
%07,00	%06,38	% 05,75	%05,13	%04,50	%04,00	%03,50	الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط
%6,00	%6,00	%6,00	%6,00	%6,00	%5,50	%4,50	الحد الأدنى لرأس مال الفئة 01
%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10,50	%9,88	%9,25	%8,63	%8,00	%8,00	%8,00	الحد الأدنى لإجمالي رأس المال زائد رأس مال التحوط

المصدر: الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولي: «www.bis.org»

وبالتالي فإن أهمية إتفاقية بازل 3 تأتي بالأثر المهم على النظام المصرفي العالمي إذ أنه من خلالها سوف يتوجب على البنوك الإحتفاظ بمستويات أعلى ونوعية أجود من رأس المال للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف و التوصل إلى قطاع مصرفي سليم.

ثالثاً: إدخال نسبة الرافعة المالية

من أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية التراكم المفرط للإقراض، ويعني هذا زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم "الرافعة المالية"، لذلك حددت اتفاقية بازل الثالثة حدود التوسع في الإقراض للبنوك بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبנק لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي، و قامت لجنة بازل بإدخال نسبة الرافعة المالية لتحقيق الأهداف التالية¹:

- تقييد الإقراض في القطاع البنكي، مما يساعد على التخفيف من خطر عمليات تخفيض الرفع المالي التي يمكنها من زعزعة استقرار النظام المالي و الاقتصادي ككل.
 - توفير ضمانات إضافية ضد نموذج الخطر و قياس الخطأ، من خلال استكمال هذا الإجراء على أساس تقييم المخاطر بمقياس بسيط، شفاف و مستقل للمخاطر.
- وبعبر عن هذه النسبة كما يلي²:

$\text{نسبة الرافعة المالية} \leq 3\% = \frac{\text{الشريحة 1}}{\text{إجمالي القروض}}$

رابعاً: تعزيز سيولة البنوك

لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين و المودعين، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقتراح اعتماد نسبتين للسيولة هما:

1 - نسبة تغطية السيولة (LCR): Liquidity Coverage Ratio

أو ما يطلق عليها نسبة السيولة قصيرة الأجل والتي تتطلب من البنك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً¹، وتحسب كما يلي²:

¹ Basel commite on Banking SuperVision, **Basel III : A global regulatory FrameWork for more resilient banks and banking Systems**, op.cit, p4.

² Basel commite on Banking SuperVision, **Basel III leverage ratio FramWork and disclosure requiremnts**, Bank for international settlments, Switzerland, January 2014, p01.

الأصول السائلة عالية الجودة

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}}{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}} \leq 100\%$$

وقد عرفت الإتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين³:

➤ **المستوى الأول:** ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ.

➤ **المستوى الثاني:** اعتبرت إتفاقية بازل3 بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ، أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة، و مراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة.

وسيتم عرض LCR كما هو مخطط له في 1 جانفي 2015 ولكن سوف يبدأ الحد الأدنى المطلوب بنسبة 60%، وارتفاع في الخطوات سنوية متساوية من 10 نقطة مئوية لتصل إلى 100% في 1 جانفي 2019، تخرج هذه تم تصميم النهج لضمان أن يمكن عرض LCR دون انقطاع في تعزيز منظم للأنظمة المصرفية أو التمويل المستمر للنشاط الإقتصادي⁴.

¹ Bank for international settlements, Basel commite on Banking SuperVision, **Basel III : A global regulatory FrameWork for more resilient banks and banking sysyems**, December 2010, p9.

² حياة النجار، إتفاقية بازل3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص283.

³ حياة النجار، مرجع سبق ذكره، ص283 - 284.

⁴ عن موقع: <http://www.bis.org/publ/bcbs286/comments.htm>

جدول رقم (2-8): مخطط تطبيق LCR.

2019	2018	2017	2016	2015	الحد الأدنى المطلوب LCR
%100	%90	%80	%70	%60	

المصدر: من إعداد الطالب بتاريخ 2012/11/8 عن موقع:

<http://www.bis.org/publ/bcbs286/comments.htm>

2- نسبة السيولة طويلة الأجل (NSRF): Net Stable Funding Ratio

وتسمى كذلك نسبة صافي التمويل المستقر وتمثل نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، و يجب أن لا تقل عن 100%¹.

ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي²:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{الموارد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}} \leq 100\%$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر .. إلخ، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للعناصر خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة.

وقد أدخلت بازل3 مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الاختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة، من بين هذه المؤشرات³:

أ. **تركز التمويل:** يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للبنك في حالة قيام أصحابها بعمليات سحب كبيرة، لهذا يجب على البنوك القيام بعمليات التنويع في مصادرها.

¹ فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، منشورات معهد الدراسات المصرفية، الأردن، جانفي 2012، ص 2 .

² أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- ب. عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك، ففي حالة توافق الاستحقاقات التعاقدية، وذلك بأن تكون المبالغ التي ستدفع أكبر من التي سيتم تحصيلها فإن ذلك سيؤدي إلى مشكل سيولة.
- ج. الأصول المتاحة: و هي أصول البنك التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من البنك المركزي.

المطلب الرابع: تقييم مقررات بازل3

تعتبر معايير إتفاقية بازل3 درسا مستفادا من الأزمة العالمية التي طالت الاقتصاد العالمي عام 2008 بغرض تحصين القطاع المصرفي من الاختلالات و الأزمات المالية، حيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ من الحكومة كما حدث في الأزمة الأخيرة، و في ضوء ما سبق يمكن إظهار أهم تأثيرات مقررات بازل3

أولا: الآثار المحتملة لتطبيق بازل الثالثة على النظام البنكي

أهم تأثيرات مقررات بازل3 على النظام البنكي و التي نلخصها فيما يلي :

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- إنخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية حيث تم التركيز على معايير إدارة المخاطر وتعزيز رأس مال البنوك و الاحتياطيات مما يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك وتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل.
- إنخفاض قدرة البنوك على الإقراض حيث أن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة الإحتياطيات النظامية لدى البنوك تؤثر على قدرتها على الإقراض.
- إن مقررات بازل3 ستجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للمصارف القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث للمصارف العالمية كمصرف ليمان براذرز في الأزمة المالية لسنة

- 2008، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لا احتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة¹.
- وضع قيود قد تحد من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وذلك بعد فرض قيود على السيولة النقدية التي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة البنوك على تمويل مشاريع تنموية ضخمة.
 - قد تتسبب معايير بازل3 في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي والذي حذر من أن معايير بازل3 سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن « إلزام المصارف برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج ».
 - الزيادة من احتياطات المصارف ورفع من رأسمالها وتحسين من نوعية و فرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة حيث تجد المصارف الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها².
 - إنخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للمصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
 - التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي لأن الاختلاف في تطبيق معايير بازل3 كما حدث في بازل1 وبازل2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل إستقرار الشامل للنظام المالي.
 - إن تطبيق نظام بازل3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني، وسيضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية لبلدانها.
 - التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل فإدخال نسبتيين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر

¹ مفتاح صالح ورحال فاطمة، مداخلته بعنوان: تأثير مقررات بازل3 على النظام البنكي الإسلامي، مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، المنعقد يوم 09 و 10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص15.

² محمد بن بوزيان وآخرون، 2011، مرجع سبق ذكره، ص29.

التمويل قصيرة الأجل و أكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.

- إن لهذه المعايير انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ إتفاقية بازل3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1,05 % إلى 1,15 % تقريبا.

ثانيا: التحديات من تطبيق بازل3

ظهرت العديد من التحديات والمخاوف أمام حكومات الدول والبنوك بخصوص تطبيق مقررات بازل:

1- بالنسبة للحكومات:

قد كانت النسبة 7% أقل مما تقتضيه و تستوجب النتائج المدمرة التي ترتبت على الأزمة المالية التي فجرتها ممارسات البنوك في القطاعين العقاري والمالي، من وجهة نظر الحكومات، فقد تمثل شعورهم العام في التشكيك في قدرتها على ضبط أداء البنوك والحيلولة دون تكرار أحداث الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت بدول العالم، و من هنا كان التركيز على المقترحات التي تنفذ من جانب لجنة بازل والخاصة بنسبة مواجهة " ما بعد الفقاعة " أو اتساع وضخامة حجم نشاط البنوك.

2- بالنسبة للبنوك:

- أوجدت هذه المقررات حالة من الجدل داخل دوائر البنوك في الدول المتقدمة، بغض النظر عن ضخامة أو صغر أحجامها أو تفاوت رؤوس أموالها، ما دفع بممارسة الدوائر المصرفية في الدول الرئيسية الأعضاء في لجنة بازل ضغوطا للحيلولة دون صدور قرارات أكثر صرامة و فعالية لمنع تكرار أحداث الأزمة المالية التي أطاحت فعليا ينسيه 7% من أصول البنوك الأمريكية وحدها.

- أما وجهة نظر البنوك، فتتصرف إلى أن تضاعف النسبة من 2% إلى 4,5% يضاف إليها 2,5% كاحتياطات أخرى بمثابة عائق يحول دون ممارسة نشاطها واتساعه، لأن نسبة 7% تعتبر إلزامية و لا يمكن التغاضي عنها، بل يمكن أن تؤدي إلى توقيف وتجميد هذا النشاط

في حالة عجز البنوك عن تعبئة المزيد من الموارد المالية للتعاقد مع نشاطها في مجالي الإقراض و الاستثمار وخاصة التوريق.

- اعتبرت مخاوف البنوك بمثابة ورقة راهنت عليها جماعات الضغط التابعة لها وأثرت بالتالي على قرارات بازل3 سواء بالنسبة ل7% وكذلك طول الأمد الزمني الذي حدد للتطبيق الكامل لمقررات بازل3 و الذي يصل إلى ثمانية أعوام.

3- بالنسبة للمتعاملين في أسهم البنوك والقطاع المالي في البورصات العالمية:

تعد هذه الفئة هي المستفيد الأساسي من قرارات بازل3 التي أوجدت الجدل بين القلق المصرفي والامتعاض الحكومي المدعم بالأبحاث والدراسات الأكاديمية، حيث رأت الأخيرة أن النسبة يجب أن لا تقل عن 12% لتستطيع امتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية مستقبلاً.

المطلب الخامس: العلاقة بين مقررات لجنة بازل ونموذج "RAROC":

هناك علاقة وثيقة وإيجابية بين مقررات لجنة بازل و معدل العائد بالخطر نوردتها فيما يلي:¹

- يسمح نموذج "RAROC" معدل العائد بالخطر بدمج المخاطر (الائتمانية، السوقية، والتشغيلية) ضمن هيكل شمولي يوضح العلاقة المتداخلة في ما بين انواع المخاطر المختلفة في نفس الوقت تهتم مقررات بازل 2 و3 إلى تحسين أداء المصارف في قياس المخاطر ومواجهتها ولا يقتصر على مخاطر الائتمان وإنما يشمل على مخاطر السوق والتشغيل أيضاً.
- يمكن للمصرف من التنبؤ بمستويات أداءة الاقتصادي والمحافظة على السلامة المالية ورفع الثقة بأصحاب المصالح من خلال نموذج RAROC وتسعى مقترحات بازل للمحافظة على السلامة المالية في الجهاز المصرفي ومن ثم المحافظة على قيمة المساهمين.
- تستخدم مقررات بازل 2 و3 عناصر ومكونات الخسارة المتوقعة لغرض تحديد الخسارة الغير المتوقعة وبالتالي تحديد رأس المال اللازم لضمان القدرة على البقاء والصمود في الظروف الصعبة، وهو الهدف ذاته بالنسبة لنموذج RAROC الذي يقوم بتحديد رأس المال القادر على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

¹- بنراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص

- يعمل نموذج RAROC كأداة التي تربط بين إدارة المخاطر وبالوقت نفسه تسعى مقررات بازل لتحسين إدارة المخاطر في القطاع المالي.
- من خلال نموذج RAROC يتم حجز رأس المال الاقتصادي لامتناس الخسائر الغير المتوقعة وتهدف مقررات بازل على موضوع كفاية رأس المال من أجل مواجهة الأزمات المالية الغير المتوقعة.

المبحث الثالث: المنافسة المصرفية وبعض مظاهر التوسع في النشاط المصرفي

إن بانفتاح الأسواق المالية الدولية في إطار اتفاقية (الجات) زاد من مستوى وكثافة المنافسة في ميدان الخدمات المالية بين المصارف المحلية و المصارف الأخرى المنافسة لها، وكان من نتائج هذه المنافسة الاتساع في تقديم خدمات مصرفية جديدة، فالمصارف المحلية تعرض خدماتها، ولكنها تواجه منافسة مباشرة في جميع الخدمات التي تقدمها اليوم من المصارف الأخرى، وكذا خلقت مجالات للتوسع في بعض النشاطات المصرفية وذلك بإدخال التكنولوجيا و الطرق التقنية الحديثة.

المطلب الأول: المنافسة المصرفية

ترتبط فعالية النظام المصرفي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث تعتبر وسيلة هامة لتعزيز القدرة التنافسية لأي قطاع مصرفي، و الرفع من مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

أولاً: ماهية المنافسة المصرفية وآثارها

1. مفهوم المنافسة المصرفية:

يرتبط لفظ المنافسة بشكل عام بالتنافس على شيء معين، أو السباق للوصول إلى هدف ما، ويعرف آدم سميث المنافسة على أنها "عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاومة الاقتصادية"¹ كما يقصد بالمزاومة هنا ذلك السباق بين المؤسسات الاقتصادية، و التنافس على اختراق و السيطرة عليه في أي مجال اقتصادي، كما يمكن تعريف المنافسة بأنها عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية الحركية و التنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من خلال الأسعار و التطوير و الرفع من جودة

¹ - Lamence Scialon, économie bancaire édition la découverte, paris, 1999, p:25

المنتجات... إلخ¹، و يبين هذا التعريف إيجابيات أخرى للمنافسة إذ تساهم في الفعالية في القطاع الاقتصادي.

وبالتالي يمكننا أن نستنتج بأن المنافسة المصرفية هي عبارة عن عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية، و الهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، بحيث يسعى كل مصرف أو مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، و تخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة الزبائن... إلخ.

2- أثر المنافسة على النشاط الاقتصادي:

للمنافسة آثار إيجابية، وأخرى سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام.

أ- الآثار الإيجابية: من بين هذه الآثار ما يلي²:

- انخفاض أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

- تحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة كفاءة تقديمها.

- ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة.

ب- الآثار السلبية: غير أنه يمكن أن تكون لهذه المنافسة القوية تداعيات سلبية على الكيانات المصرفية في³:

- زيادة التكلفة و المصاريف المالية بالنسبة للمصارف، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، ومصاريف الترويج.

- انخفاض الإيرادات، الناتجة عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض و العمولات.

ثانيا: الأبعاد الأساسية للمنافسة المصرفية

تنافس المصارف في خدماتها المصرفية بثلاثة أبعاد أساسية توضحها المعادلة التالية:

$$COMP = F(EXP, CONV, CONF)$$

¹ -محسن زوييدة وبوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة و العمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الثاني حول

المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006 ص:315

² - إبتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، مصر، دار النهضة العربية، 1998 - 1999 ، ص:167.

³ - إبتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 222

حيث أن: COMP : المنافسة competition

EXP : السعر الواضح explicit price

CONV :الملائمة (الموافقة) Convenience

CONF : الثقة Confidence

1- السعر الواضح: (explicit price (EXP

إن معدلات الفائدة للقروض و الودائع و تكاليف الخدمات المصرفية الأخرى هي الأسعار الواضحة للأعمال المصرفية، و تفرض الحكومة سقوفاً معينة على معدلات الفائدة المصرفية، فإذا كانت هذه السقوف فعالة و مرنة يكون المصرف أكثر قدرة على المنافسة من غيره، فالبينة القانونية تسمح للمصارف بالمنافسة بحرية، وبشكل خاص بالنسبة للقروض و الودائع على أساس معدل الفائدة، أي بعد السعر (price dimension) وبالتالي فإن طرائق المتابعة و تسعير الأصول، والتسعير المحدد بالمخاطر هي أدوات أكثر فعالية لمحاولة تجنب الأخطار المصرفية من رقابة معدلات الفائدة.

2- الملائمة (الموافقة): (Convenience (CONV

توصف هذه الوظيفة في المصارف ذات الخدمات المصرفية المتنوعة في المعادلة التالية:

$$CONV = F(GEOG, PROD, COST, QUAL)$$

حيث أن:

CONV : الملاءمة (الموافقة) Convenience

GEOG : الامتداد الجغرافي GEOGRAPHIC Reach

PROD : عدد السلع أو الخدمات المعروضة
NUMBER OF Products and Services
Offered

COST : متوسط تكلفة المرور في التسهيلات المصرفية
AVERAGE Cost Of accessing the
banks facilities

QUAL : جودة الخدمة المصرفية
Quality Of Bank Service

ويشير الامتداد الجغرافي للمصرف إلى عدد الفروع المصرفية، أو القدرة على تحويل الأموال إلكترونياً، أما تعبير عدد السلع أو الخدمات المعروضة فيتضمن مفهوم المصارف الشاملة (UNIVERSAL BANKS) التي تعرض تنوعاً واسعاً في الخدمات المصرفية، في حين يشير متوسط تكلفة المرور في التسهيلات المصرفية إلى تكاليف الصراف الآلي و النفقات الخدمية الأخرى،

وأخيرا توصف جودة الخدمة في تعابير (السرعة و الموثوقية) وهذه المتغيرات تتضمن المفاهيم العالمية لجودة الخدمات المصرفية.

3- الثقة: Confidence

تعتبر هذه الوظيفة في المصارف تابعة لمجموعة من المتغيرات توضحها المعادلة التالية:

$$CONF = F(NW, SOE, IQ, GOV)$$

حيث أن: CONF: الثقة

NW: الثروة الصافية

SOE: استقرار المكاسب (الأرباح، العوائد)

IQ: جودة المعلومات المصرفية

GOV: الحكومة

وبغض النظر عن الضمانات الحكومية، فإن وظيفة الثقة في المصارف ترتبط بشروطها الصافية أي كفاية رأس المال فيها (القدرة على امتصاص الخسائر)، إضافة إلى استقرار العوائد و الأرباح (مؤشر المخاطرة) والسيولة وقابلية الوصول Accessibility والموثوقية Reliability وتكلفة المعلومات عن المعاملات والإدارة، وإن ثقة المتعاملين مع المصارف تكون قليلة إذا كانت عوائدها منخفضة و متغيرة بشكل كبير، وأصولها غير سائلة والمديرون غير أكفاء، أما المصارف الكفوءة فهي التي تتميز بوظيفة ثقة عالية تسمح للمتعاملين بإصدار حكم جيد عليها وتقدير المخاطر الناتجة عن أعمالها المصرفية. وبما أن المصارف تدير آلية المدفوعات، وتقدم خدمات التعاملات، وتزود الاقتصاد بالسيولة الاحتياطية الكافية، لذا فإن معظم الحكومات تقدم أشكالاً من الضمانات أو شبكة أمن للمصارف و تصبح هذه الضمانات أو شبكة الأمن بمثابة عنصر هام في تأسيس الثقة بالمصارف و النظام المصرفي المعمول به.

ويمكن أن تنتج الميزة التنافسية في المصارف إما عن طريق تطبيق إستراتيجية تخلق قيمة إضافية للمصرف بشرط ألا تطبق هذه الإستراتيجية من قبل المصارف المنافسة، أو عن طريق التنفيذ المتميز لنفس الإستراتيجية المطبقة من قبل المصارف المنافسة، وتشتق هذه الميزة التنافسية من الموارد والقدرات، وتتمثل الموارد المتميزة في جودة الأصول وجوانب القوة والضعف في الإستراتيجية المصرفية المطبقة، أما القدرات فهي مخرجات الفرق المصرفية العاملة بتنسيق تام مع بعضها البعض، ويمكن أن

تتضمن هذه القدرات تطوير الخدمات المصرفية، وابتكار خدمات مصرفية جديدة وبحوث التسويق المصرفي وغيرها.

إن المنافسة القوية في المصارف تعني أنها تركز انتباهاً أكثر للزبائن وأنها أكثر شفافية وتخصص موارد، استثمارية أكبر لذا فإن دخول المصارف الأسواق المالية غير المستقرة يعزز الاستقرار والثقة من خلال المحاولات الهامة التي تقوم بها لجعل النظام المصرفي أكثر قبولا، فالانفتاح يعني الاستجابة القوية للمستثمرين والانسجام مع القواعد المصرفية الدولية.

ثالثا: أشكال المنافسة المصرفية

وتأخذ المنافسة المصرفية أحد هذه الأشكال:

1- المنافسة ما بين المؤسسات المصرفية:

وهي المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها، سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية، أو السوق المصرفية العالمية²، وهي تعتمد أساسا على المنافسة من أجل التوسع وكسب أكبر عدد من العملاء والمدينين، لكن بالرغم من ذلك، فإن دلالة حصص السوق توضح أن المصارف الشاملة متفوقة تنافسيا على المصارف التجارية التقليدية، وهذا بحكم نوعية الخدمات المقدمة والتحكم في العمليات المصرفية¹.

2- المنافسة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية:

دخلت المؤسسات غير المصرفية مجال المنافسة مع المؤسسات المصرفية، وتمثلت في شركات التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور المصارف التجارية في مجال الوساطة المالية، فعلى سبيل المثال شهدت المصارف الأمريكية خلال الفترة (1980 - 1995) انخفاضاً مس نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18%. وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42%، لذا بدأت تتحول عملية تشكيل المصارف التجارية على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى مصارف الاستثمار على أساس مخاطر السوق².

ومن هذه الشركات المنافسة وغير المصرفية ما يلي:

¹ Sylve decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris 2002, p:26

² عبد المطلب عبد الحميد, العولمة واقتصاديات البنوك, مرجع سابق ذكره ص:37.

أ- شركات التأمين: تطورت عمليات مؤسسات التأمين خلال السنوات الأخيرة، حيث حققت عائداتها أكثر من 10000 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية¹، وتعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين، وهم الأفراد والمنظمات الحائزون على فائض من الأموال، ولا تتوفر لديهم فرص استثمارية منتجة، والمستثمرين وهم الأفراد والمنظمات الذين تتوفر لديهم فرص استثمارية منتجة، ولكن يفتقرون إلى الأموال اللازمة لتمويلها وتتم عملية الوساطة بقيام شركات التأمين بإصدار وبيع أصول مالية تدعى وثائق التأمين لأصحاب المدخرات، ثم استلام المتحصلات النقدية للاستثمار في أصول مالية أخرى، ك شراء أوراق مالية أو منح قروض سواء بضمان رهون عقارية، أو قروض لحملة وثائق التأمين بضمان هذه الوثائق² لهذا فهي تلعب دورا هاما في تحسين أداء الاقتصاد القومي.

ب- المؤسسات ذات التوزيع الكبير: تمتلك هذه المؤسسات موارد مالية هامة تجعلها كفاءة لمنافسة مصارف التجزئة من خلال تقديمها لقروض الإستهلاك³، ومن بين الأمثلة على ذلك شركة (virgin financial services) في بريطانيا و(carrefour la redoute) في فرنسا، أين وجدت هذه الشركات القرض الاستهلاكي مجالا مميزا لمنافسة المصارف بالإضافة إلى شركة "GE capital services" وهي فرع من مجموعة صناعية أمريكية (General electric) والتي استقرت في فرنسا منذ التسعينات، وهي الآن تطور عدة خطوط لأعمال مصرفية ومالية⁴.

ج- مصالح البريد: يتعرض القطاع المصرفي التجاري في الدول التي تنتهج سياسة اقتصاد السوق إلى منافسة شديدة من طرف الخدمات المقدمة من قبل مصالح البريد، وهي خدمات عامة تغطي إيداع واستلام الأموال، تحويلها و سحبها عن طريق الموزعات الآلية، وعلى سبيل المثال، تستطيع مصالح البريد في سويسرا كونها مؤسسة عمومية منافسة المصارف بحيث أنها:

- تستفيد من إعفاءات ضريبية.
- تمول استثماراتها بشروط جد إيجابية.
- غير خاضعة لتنظيمات تخص رأس المال، أو المراقبة من قبل المصارف المركزية أو السلطات النقدية.

¹ Jean Claude prager, la politique économique aujourd'hui, édition ellipses, paris, 2002 p 278.

² - السيد البدوي عبد الحافظ, إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة, توزيع دار الفكر العربي, القاهرة, 1999, ص:107.

³ Sylve decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris 2002, p:27

⁴ Philippe d'arvisenet, jean pierre petit, économie internationale, la place des banques, édition dunod, France, 1999.p : 331.

ولهذا اعتبرتها بعض المصارف كشريك إستراتيجي لتوزيع بعض منتجاتها.

رابعاً: الاندماج المصرفي في مواجهة المنافسة المصرفية

نتيجة لتحرير الخدمات المصرفية، وظهور منافسة قوية، برز اتجاه واضح نحو الاندماج والتحالف لخلق مؤسسات مالية ضخمة، تستطيع مواجهة تحديات هذا التحرير عن طريق النمو والبقاء و الاستمرار.

1- مفهوم الاندماج المصرفي:

يعرف الاندماج على أنه كل تجمعات المؤسسات التي تؤدي إلى تشابك وانحلال ولو جزئياً كل الذمم المالية، أو نقل كل أملاك مؤسسة ما أو جزء منها إلى مؤسسة أخرى لتكون وتعطي كيان جديد¹، كذلك يعرف على أنه نوع من التوسع ينطوي على تملك منشأة لمنشأة أخرى مستهدفة لتمحي شخصيتها تماماً و تظهر منشأة جديدة في الوجود².

أما فيمن³ يخص الاندماج المصرفي، تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك، إذ يعرف على أنه اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد³، كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلالته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا و يتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج⁴، ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي و تكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

¹ Gilbert Angenieux, les fusions et l'évaluation des entreprises, Dunod, paris 1970, p13-p17.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص: 529.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

⁴ بنك مصر، عمليات الدمج و الاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي و الاقتصاد القومي، أوراق بنك مصر البحثية، مركز البحوث، العدد 5، 1999، ص: 14.

2- أنواع الاندماج المصرفي:

يحتوي الاندماج المصرفي على أنواع عديدة لكل منها دواعي استخدام فهناك اندماج مصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، واندماج من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج.

أ- وفقا لطبيعة النشاط: يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى:

* **الدمج الأفقي (HORIZONTAL MARGER):** وهو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار و الأعمال أو البنوك المتخصصة... إلخ، وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لها.

* **الدمج الرأسي (Vertical Merger):** هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث هذه البنوك الصغيرة و فروعها امتداداً للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة.

* **الدمج المختلط (المتنوع): (Conglomerate Merger):** هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة، ويوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المتنوعة و تتمثل في¹: 2

- الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.

- الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على الشريكتين.

ب- وفقا للعلاقة بين أطراف عملية الإنتاج: يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى²:

* **الدمج الطوعي (Voluntary Merger):** هو الدمج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج و البنك المندمج، ومن ثم يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله.

* **الدمج القسري (Involuntary Merger):** هو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس و التصفية، حيث يتم هذا النوع من الدمج بين بنك متعثر وآخر ناجح و غالبا ما يتم عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج

¹ - بركان زهية، الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، 2005، ص: 16.

² - الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12/03/2008 ص: 513.

مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج.

*** الدمج العدائي (Hostile Merger) :** هو الدمج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه و غالبا ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.

الجدير بالذكر أن نطاق عمليات الدمج لا ينحصر داخل حدود الدولة فقط بل يمكن أن يتعداه إلى الدول الأخرى.

3- أهداف الاندماج المصرفي

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية¹:

- المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين و يتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة و بأعلى جودة، وبتسويق الخدمات بشكل أفضل.
- الاندماج و المزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع و القروض المقدمة، تحسين مستوى اليد العاملة نتيجة الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وقوة شبكة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنت وإلى غير ذلك.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه التنافسية للبنك الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا وأقل مخاطرة.
- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى، وبالتالي يكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وفعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.

¹ - بوزعور عمار، دراوي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، مجمع النصوص العلمية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

4- نماذج عن تجارب الاندماج المصرفي عالميا و عربيا:

يشهد النظام المصرفي العالمي تحركات كبيرة نحو التكامل و الاندماج، لإيجاد مؤسسات مالية قوية، ولم يعد النشاط المصرفي قاصرا على حدود محلية أو اقتصادية بل اتسع ليشمل العالم بأكمله، بالإضافة إلى الاتجاه السائد لتنامي فكرة الصيرفة الشاملة، هذه الاندماجات شملت الدول المتقدمة والنامية وحتى العربية من أجل التطوير و مسايرة الاتجاهات المعاصرة في العمل المصرفي.

أ- نماذج عن الاندماجات في الدول الغربية: شهدت الآونة الأخيرة تنامي وتيرة الاندماجات بين المؤسسات المالية العالمية، ليلغ حجم تلك العمليات خلال الفترة (سبتمبر 2004 / سبتمبر 2005) نحو 33 مليار دولار، وهو الأمر الذي من المقدر له أن يتنامى خلال السنوات القادمة و في هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

* شراء بنك سانتاندر سنترال اسبانو Santander central Hispano ثاني أكبر البنوك الإسبانية لبنك أبي Abbey bank خامس أكبر البنوك البريطانية، وثاني أكبر بنك عقاري في بريطانيا، وهو ما نتج عنه تقدم ترتيب البنك الإسباني في قائمة أكبر ألف بنك عالمي بعشرة مراكز ليحتل المركز 12 مقابل المركز 22 في العام السابق، وفقا لترتيب مجلة The Banker الصادرة في يوليو 2005.

* شراء بنك إيه بي إن إمرو الهولندي لبنك إنتوفينسيتا بنك الإيطالي¹.

* شهد عام 2004 حدوث ثلاثة اندماجات بين ستة من أكبر البنوك الأمريكية وهم:

Bank of America مع Fleet Boston

J.P Morgan chase مع Bankone

Region financial مع Union planters

* موافقة يوني كريدت بنك Unicredit Bank الإيطالي على شراء إتش في بي بنك HVBGROUP ثالث أكبر البنوك في الساحة الألمانية، وذلك مقابل 16 مليار يورو.

* تقدم بنكا إيه بي إن إمرو الهولندي و بي بي في إن الإسباني لشراء بنوك إيطالية.

* شراء بنك أوف أمريكا لمجموعة MBNA لبطاقات الائتمان مقابل 35 مليار دولار.

* شراء باركليز بنك الإنجليزي لبنك آسيا في جنوب إفريقيا.

¹ - النشرة الاقتصادية، التجربة المصرية في الدمج المصرفي، إدارة البحوث و الترجمة، 2005، ص: 75.

* قيام بنك HSBC البريطاني بشراء 20% من أسهم Bank of communication الصيني والتي بلغت قيمتها 7,1 مليار دولار.

* وقام بنك أوف أمريكا بشراء 9 % من أسهم CHINA CONSTRUCTION BANK

ب- نماذج عن الاندماجات في الدول العربية:

شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها، حيث يعتبر الاندماج المصرفي أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملاً، غير أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول¹. والجدول التالي يظهر حالات الاندماج المصرفي عربياً.

الجدول (2-9): حالات الاندماج المصرفي عربياً.

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك المدمج
99/93	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	أكثر من 17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا و لبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان و البحرين و الكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني و بنك مسقط	البنك الوطني العماني
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الإتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

¹ - إتحاد المصارف العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)، فيفري 2000، ص: 107.

الفصل الثاني: كفاءة الأداء المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية

2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني للدبي *	البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني للدبي

المصدر: إتحاد المصارف العربية، سبتمبر، 2007

يلاحظ من الجدول السابق أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماج فيها 17 حالة، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس و المغرب و البحرين كما أن هناك ثلاث حالات اندماج في سلطنة عمان و حالتين في السعودية، وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر فهي تمثل 0,5 % من إجمالي عملية الاندماج المصرفي العالمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مست عملية الاندماج 9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992 ثم 7000 في سنة 1998 بعد أن كانت 13000 مؤسسة مصرفية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.

المطلب الثاني: تطور بعض مظاهر النشاط المصرفي

لقد أدى إشباع الأسواق المحلية سببا في دفع المصارف إلى البحث عن أسواق أخرى لجني الأرباح خاصة بعد انتشار الحسابات المصرفية، وسياسات كبح التضخم، وخاصة تأطير القروض، إضافة إلى بعض القوانين التي تثبط من نشاط المصارف.

أولاً: تطور نشاط المصارف المتعددة الجنسيات

تتجه اليوم المصارف الكبرى وعدد من المصارف المتوسطة نحو المصارف متعددة الجنسيات، حيث تقوم بالرقابة على شبكة من الفروع خارج البلد الأم، كما تضاعفت تعددية الجنسيات للمصارف من تعددية النشاط¹.

* يعتبر البنك الناشئ عن هذا الاتفاق (اتفاق الدمج) كأكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا برأسمال يصل إلى 32,61 مليار دج.

ووفقا للاتفاق فإن البنك الإماراتي الدولي يمتلك 66,3 % من الحصص في رأسمال الشركة الجديدة وتقدر رسملة البنك الجديد في بورصة دبي 11,3 مليار دولار.

¹- Jean-Pierre faugère, collette voisin, le système financière et monétaire internationale, crises et mutations édition NATHAN, 5^{ème} édition, paris, 2000p 146

لقد ظهرت فروع المصارف الوطنية في الخارج قبل الحرب العلمية الأولى بزمان طويل، أما المصارف الأمريكية فقد بدأت في تصدير رأس المال قبيل الحرب، ففي عام 1913 كانت تمتلك ستة فروع في الخارج وبلغت 115 فرعاً بحلول عام 1955، ثم قامت المصارف الأوروبية واليابانية والكندية في نهاية الستينات وبداية السبعينات بتوسيع شبكة فروعها¹، وهناك علاقة وثيقة بين تطور تدويل الإنتاج ونمو المصارف متعددة الجنسيات، وتتميز الوحدات الخارجية للمصارف متعددة الجنسيات بالتنوع من حيث شكل التنظيم والغرض الوظيفي وأهمها: الممثلة أو مكتب التمثيل، الفرع، والشركة التابعة.

1 - الممثلة

ويمكن أن تكون الممثلة خطوة أولى قبل تغلغل المصرف، إذ لا يمكنها تنفيذ عمليات مصرفية وإنما تؤمن العلاقة بين العملاء المحليين والمصرف وتقدم لهم المعلومات الضرورية عن إمكانيات المصرف التابعة له، بما في ذلك استلام الصكوك لإرسالها إلى المقر الرئيسي بالعمل التحضيري الذي يسبق التوقيع على القروض وتنظم المراسلات مع المصارف المحلية²، وفي غالب الأحيان يكون مكتب التمثيل بداية لإنشاء وكالة وفي هذه الحالة تستطيع الوكالة أن تبث في العمليات المصرفية باسم المصرف الأم بشرط أن تحترم التشريع المحلي حيث بإمكان الوكالة تقديم القروض والحصول عليها والتعامل بالأوراق المالية وكذا بيع وشراء العملة الأجنبية مع الإشارة إلى أنها لا تتمتع بالاستقلال القانوني.

2 - الفرع

الفرع هو الشكل الرئيسي الثاني لتنظيم الجهاز الخارجي للمصارف متعددة الجنسيات، وهو مثل الوكالة لا يتمتع باستقلال قانوني بل يمثل المصرف التابع له ويعمل باسمه، وهو لا يملك ميزانية مستقلة ويمكن للفرع أن يقدم قروضا ويستلم ودائع كما يعمل الفرع جنبا إلى جنب مع الشركات

¹ - أ.س. سيسوييف، المصارف متعددة الجنسيات نموها واتساع نفوذها في الخارج تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 14-16

² - أ.س. سيسوييف، المصارف متعددة الجنسيات نموها واتساع نفوذها في الخارج، تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 23-28

متعددة الجنسيات، وهناك مصارف فرعية لها الحق بمسك حسابات خاصة دون الحق في ميزانية مستقلة.

3- الشركة التابعة¹

تعد الشركة المصرفية التابعة شخصية مستقلة قانونيا، تعمل باسمها الخاص، وتحمل المسؤولية الكاملة عن التزاماتها، فهي ملزمة بوضع ميزانية مستقلة وتعامل في تشريعات البلد المضيف كشخص مقيم، ويمكن لها أن تكون ذات ملكية كاملة للمصرف الأجنبي، أو شركة برأسمال مختلط، أو شركة مشاركة حيث يملك المصرف الأجنبي حصة صغيرة من الأسهم.

إن تزايد انتشار المصارف والفروع في أنحاء الدول أثر على الودائع والقروض، حيث أنه بإمكان المقرضين أو المودعين توزيع ودائعهم بشكل واسع لتنويع مستحقاتهم بالعملة الصعبة وبمعدل فائدة مناسب، وهذا يساهم في تكوين مؤونات على شكل سيولة، وفي مقابل ذلك، يتمكن المقترضون من الاستفادة من قروض واسعة، وبشروط ملائمة تتمثل في مدة القرض، سعر الفائدة... الخ. ومن أمثلة التدويل المصرفي عن طريق المصارف متعددة الجنسيات، نجد القطاع المصرفي الفرنسي إذ اتجه نحو الخارج وخاصة في أوروبا، ففي سنة 1999 انتشرت مؤسسات القرض الفرنسية في القارات الخمس حيث أقامت 63 مؤسسة في 90 بلدا ومنطقة، كما أخذ التدويل في فرنسا عدة أشكال تمثلت في:

- إنشاء مؤسسات مصرفية في الخارج، حسب طبيعة العمليات المعالجة، أو مكاتب التمثيل أو عن طريق الفروع.
- مشاركة أو مراقبة مؤسسات مصرفية في الخارج.
- تطوير العمليات الدولية في أسواق القرض وأسواق رأس المال.

أما فيما يخص المؤسسات المصرفية الأجنبية في فرنسا، فقد بلغت 179 مصرفا عام 2001 مقابل 141 مصرفا عام 1984، 125 منها من دول أوروبا وحدها كما احتوت المصارف الأجنبية 15% من حصص السوق المصرفي في فرنسا عام 2000²، وفيما يلي جدول يبين تطور معدل التدويل لمؤسسات القرض الفرنسية

¹ Claude-Simon, op.cit p100

² Sylvie de coussregues, gestion de la banque., Op.cit., P30

جدول رقم (2-10): تطور معدل تدويل مؤسسات القرض الفرنسية للفترة (1988-1997) (حصة متوسط العمليات الدولية بالنسبة لمجموع النشاط)

1997	1988	
6.4 23.4	2.2 17.7	نشاطات داخل البلد - بالفرنك مع غير المقيمين (1) بالعملة الصعبة (2)
18.2	12.6	نشاطات الوكالات بالخارج (3)
48.0	32.5	معدل تدويل المؤسسات (1)+(2)+(3)

Source: Philippe d'ravisement, jean- pierre petit, économie internationale ; la place des banques, édition dunod, France.1999, p337

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور معدل تدويل مؤسسات القرض منذ سنة 1988 بمعدل 32.5% إلى 48.0% سنة 1997.

ثانيا: المراكز المالية خارج الإقليم أو مصارف الأفشور

لقد انتشرت المراكز المالية خارج الإقليم كأحد مظاهر التدويل المصرفي

1-التعريف بمصارف الأفشور

مصارف الأفشور (offshore) هي أحد أوجه العولمة، وهي مؤسسات مالية وسيطة عبر الحدود تقدم خدماتها لغير المقيمين، وهناك مصارف افشور في داخل البلد تستفيد من التسهيلات المصرفية الدولية مثل تلك الممنوحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبانكوك، ومركز الاوفشور الدولي في ماليزيا¹.

إن بإمكان هذه المصارف ممارسة العمليات في السوق الدولي دون قيود²، حيث تتميز بالسر المصرفي، والذي هو عنصر أساسي في تكوينها³.

ونتيجة لانتشار الحسابات المصرفية بالعملات غير الدولار في الولايات المتحدة، أدى ذلك إلى عدم قدرة المصارف الأمريكية في التوسع في منح الائتمان المصرفي للأجانب، مما دفع بالكثير من المصارف إلى فتح فروعها في لندن أو في منطقة الكاريبي للتوسع في الحسابات بغير الدولار وبعد

¹ بنوك الأفشور جريدة البيان على الموقع:

www. Albayan.co.ae/albayan/203/05/26eqt/2.htm

Consulté le 11/09/2008

²- claude j.simon, les banques, édition de la découverte.paris.1994.p102

³- olivioez jery ; le blanchiment d l'argent, édition banque éditeur, paris, 1998 p :80

سنة 1996 حصلت هناك زيادة كبيرة في التعامل بالحسابات المصرفية بغير الدولار، مما شجع على إنشاء مصارف الإفشور، وهناك نوعان أساسيان من التراخيص التي تمنح لمصارف الإفشور وهي¹:

أ - **ترخيص عام (general bank lisencc)**: وفقا لهذا الترخيص يمارس مصرف الإفشور نشاطه كأى مؤسسة أخرى متواجدة في المكان الذي يتم تسجيله فيه للعمل كمصرف أفشور، حيث يمكن قبول الودائع من الأفراد وتقديم الخدمات المصرفية التقليدية للمقيمين وغير المقيمين، إلا أنه من الملاحظ في أغلبية الدول يتم تحديد أنشطة مصارف الإفشور ليقصر على خدماته إلى الغير المقيمين فقط.

ب - **ترخيص مشروط (restrichive bank liseence)**: يتم فيه تحديد الحدود المكانية التي يمارس فيه المصرف نشاطاته وإمكانية خدماته بالعملات الصعبة أو لفئات محددة وفي معظم الأحيان لا يستطيع المصرف قبول ودائع من الأفراد ولكنه يستطيع تقديم خدماته فقط للهيئات المنصوص عليها في الترخيص الذي يمنح للمصرف.

إن المبررات الأساسية التي تدفع بالدولة إلى الموافقة على إنشاء مصارف الإفشور هي:

- حرية الدخول إلى أسواق المال الدولية
- جذب المهارات والخبرات الأجنبية المطلوبة
- إدخال عنصر منافسة جديدة إلى النظام المالي المحلي
- الاستفادة من الأنشطة المربحة التي يتم تمويلها من قبل مصارف الإفشور.

جدول رقم(2-11): مصارف الإفشور حسب الأقاليم 2002.

المنطقة	مراكز الإفشور المالية	مصارف الإفشور
افريقيا والشرق الأوسط	07	2
آسيا	13	760
الكاربي وأمريكا اللاتينية	13	1774
أوروبا	14	1261
المجموع	47	3797

source: Alain cloinel, introduction à l'ingénierie financière, banque éditeur, 3^{ème} édition, paris 2000p 83

¹ - بنوك الإفشور، النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية، العدد 35، 2003، ص:77

2-العناصر الأساسية لعمل مصارف الأفشور

تتمثل العناصر الأساسية لعمل مصارف الأفشور في¹:

- انخفاض الضرائب أو عدم وجودها.
- الخدمات المقدمة هي بشكل أساسي للزبائن غير المقيمين.
- عدم وجود رقابة على الصرف الأجنبي أو أنها بحدود ضيقة إن وجدت.
- عادة ما تكون بالقرب من الاقتصاديات الكبيرة مثلاً وجودها في لوكسمبورغ وسويسرا لخدمة الاقتصاد الألماني.
- شرط توفر وسائل الاتصال المتقدمة والخدمات المصرفية المتطورة.
- نظام قانوني يدعم المحافظة على السرية المصرفية.
- درجة عالية من الاستقرار السياسي.

وعموماً تلعب المصارف الدولية الكبيرة دور المهيمن على نشاطات مصارف الأفشور، لأن هذه المصارف لديها الإمكانيات التي تساعد على تقديم الخدمات المطلوبة من قبل الزبون العالمي سواء كان شركة متعددة الجنسيات أو مستثمرين أفراد.

ثالثاً: المصارف الشاملة

أصبحت إستراتيجية الشمولية ضرورية من أجل تقديم خدمات للزبائن على مستوى دولي حيث تنتمي هذه الشريحة إلى مختلف القطاعات، وتدفع المنافسة الحادة في الأسواق الوسطاء الماليين والمصرفيين إلى استغلال الفرص لكسب حصص جديدة من الأسواق، أين تحقق أرباحاً مضمونة هذه الإستراتيجية تدفع بعدد قليل من المصارف الكبرى نحو تطوير شبكة كبيرة من الفروع في عدة دول عبر العالم²، وفي ظل المنافسة دخلت مجال المصارف مؤسسات مالية وغير مالية مما دفع بالمصارف الدخول في مجالات مصرفية وغير مصرفية من أجل كسب أكبر عدد ممكن من حصص السوق وبهذا ظهرت المصارف الشاملة .

¹ بنوك الأفشور " جريدة البيان على الموقع:

[www. Albayan.co.we/albayan/203/05/26eqt/2.htm](http://www.Albayan.co.we/albayan/203/05/26eqt/2.htm) consulté le 05/10/2008

² Zuhayr mikdashi : les banques à l'ère de la mondialisation, édition economica, Paris, 1998, P59

1- مفهوم المصارف الشاملة

تشهد أسواق التمويل الدولي منذ بداية الثمانينات ثورة حقيقية أنتجت تغيرات جذرية في وسائل وأدوات انتقال الأموال من الوحدات المالية ذات الفوائض إلى الوحدات الباحثة عن التمويل، إضافة إلى أعداد وأحجام المؤسسات المصرفية الهائلة التي بدأت بالابتعاد عن التخصص المصرفي القطاعي الضيق، وزادت من أعمال الصيرفة والوساطة الاستثمارية والمالية وهكذا بدأت المؤسسات بالتحويل تدريجيا من التركيز على دور الوساطة النقدية إلى دور الوساطة المالية¹.

يمكن تعريف المصرف الشامل، انه ذلك المصرف الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تقديم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية، وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد، لذا تمارس المصارف الشاملة أنشطة مصرفية تقليدية وأخرى غير تقليدية². وتعكس المصارف الشاملة مظاهر العولمة المالية، وتكامل الأسواق وأيضا كتلة التحويلات المالية والتكنولوجيا المالية، وتوفر كل المعلومات المتداولة في الدول، وتتيح كل العمليات في كل مكان لذا وصفت بأنها وجه جديد للمالية العالمية، مالية شاملة، شبكة مكثفة لعمليات البيع والشراء، أو القرض والاقتراض للتغطية والمضاربة³، إذ تقوم المصارف الشاملة بأعمال كل المصارف، بما فيها المصارف التجارية أو الاستثمارات والأعمال، والمصارف المتخصصة، أي أنها مصارف غير متخصصة، وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة، والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت، بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات، أو موارد المصرف التي تأتي من قطاعات متعددة، وعن طريق إدارة الخصوم، أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للمصرف، واللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية، وتنويع أدوات الاستثمار، والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة، وإصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام، وبيع حقوق الملكية في المصارف إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذي ينسبون إليه، وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب، القاهرة، 2002، ص: 202.

² - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص: 43.

³ Jacques splinder, contrôle des activités bancaires et risques financières, édition economica, paris 1998, p22

التي يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات، أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة¹.

وعلى هذا الأساس، تقوم إستراتيجية المصارف الشاملة على التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعني ألا يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي.

2- أنشطة المصارف الشاملة

تقوم المصارف الشاملة بأنشطة غير تقليدية تتمثل في²:

- إنشاء صناديق الاستثمار.
- المساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي.
- المساهمة في إنشاء شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزي.
- المساهمة في إنشاء شركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات.
- المساهمة في إنشاء شركات إدارة صناديق الاستثمار.
- المساهمة في إنشاء شركات السمسرة.
- المساهمة في إنشاء شركات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية وتوريق الأصول غير المتداولة.
- القيام بالوساطة التجارية.
- القيام بتقديم خدمات التأمين.
- التعامل في أسواق الصرف الأجنبي.
- تقديم الضمانات لخدمة أعمال التجارة الخارجية والداخلية.
- المتاجرة في المشتقات.
- المساهمة في إنشاء شركات رأس المال المخاطر.
- المساهمة في إنشاء الشركات الجديدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تقديم القروض الجماعية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 19

² - السيد اليدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 89-91

- المساهمة في إنشاء مشروع البنية الأساسية.
- المشاركة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وإدارة محافظ عملائها وتوفير وتقديم أدوات ونظم معلومات الاتصال اللازمة لربط بورصات الأوراق المالية إقليمياً ودولياً¹.

3-متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة.

- تحتاج عملية التحويل إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها²:
- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.
- إحداث مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتي تحمل في طياته التوجه والالتجاء نحو البنوك الشاملة.

4-مزايا وتكاليف خدمات المصارف الشاملة

تشمل خدمات المصارف الشاملة على مزايا وتكاليف تتمثل في³:

أ - المزايا: وتتمثل في:

- وفيات الحجم
- وفيات النطاق
- زيادة حجم الإيرادات المتولدة
- زيادة تنوع الإيرادات
- مصادر جديدة لأموال حقوق الملكية المصرفية

ب - التكاليف: وتتمثل في:

- زيادة التركيز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة
- احتمال تزايد التناقض في المصالح.
- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.
- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.
- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي الحقيقي على الاقتصاد الدولي.

¹ - عزت عبد الله عبد الحليم، دور البنوك الشاملة في تحقيق التطور الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال، جويلية 1998، ص: 83

² - صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، الطبعة الأولى 2003، ص:

³ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق ذكر، ص: 205-206

خلاصة الفصل:

لقد أدت التطورات المصرفية إلى ضرورة بروز معايير دولية تهدف إلى تقريب المستويات بين المصارف الدولية لتسهيل عمليات التعامل وتقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، ويعد معيار كفاية رأس المال ابرز هذه المعايير وأوسعها استخداما، كما أن للتجارة دورا هاما ومتزايد في قطاع الخدمات المالية في العديد من الدول من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، ومن خلال الاستثمارات الأجنبية، فالعولمة المستمرة للنشاط الاقتصادي، وتحديات اجتذاب الاستثمارات في مناخ المنافسة العالمية تؤكد الحاجة إلى الحفاظ على قطاع مالي سليم وفعال، وتعد الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجات) المنبثقة عن جولة أوروغواي أول اتفاقية تحكم الخدمات بما فيها الخدمات المالية، وبهذا فقد مست المصارف بشكل مباشر.

لقد وجدت المصارف الشاملة سوقا رائجة منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث تطورت هذه المصارف لتشمل كل ميادين التعاملات المالية والاقتصادية والتجارية، وهي إستراتيجية هادفة إلى تخفيض نسبة المخاطر التي تتعرض لها المصارف من جراء تعاملاتها مع مختلف الزبائن، كما أنها قادرة على مواجهة المنافسة القوية المتأتية من مختلف المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، كما أن ازدياد موجه التدويل المصرفي عن طريق إنشاء مصارف متعددة الجنسيات ومصارف الأفشور جاءت نتيجة لتحرير الخدمات المالية وفتح الأسواق أمام المصارف الأجنبية، وهذا من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة المصرفية التي تشكل خطرا على المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم فظهرت بذلك الحاجة إلى اندماج المصارف من أجل خلق كيانات مصرفية ضخمة قادرة على مواجهة المنافسة، والبقاء والعمل على النطاق الواسع.

الفصل الثالث

طرق قياس كفاءة الأداء في
المصارف التجارية.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

تمهيد:

إن قياس كفاءة أداء المؤسسات الخدمية كان ولا زال من أهم المشكلات التي تواجه الإدارة في الوقت الحالي ويرجع السبب في ذلك لكون مفهوم الكفاءة في مجال الخدمات هو مفهوم يصعب تعريفه وإخضاعه للقياس وحتى يتسنى للبنوك العمل بمستوى جيد من كفاءة الأداء لابد من أن يتوفر مقياسا كميا لقياس كفاءة الخدمة المصرفية يتسم بالموضوعية والدقة ويراعي الأمور الآتية حجم وظروف كل بنك، شمولية عملية التقويم للنشاط العام للبنك بهدف التوصل إلى حجم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، تعدد المتغيرات الداخلة في عملية التقييم، عدم التأثير باختلاف وحدات القياس، استثناء المقارنة من حالات واقعية وليست نظرية.

إن قياس كفاءة الأداء يعتبر الخطوة الأساسية الأولى لأي عملية تحسين إذا أردنا تحقيق نتائج ملموسة بشكل مستمر وذلك بتحقيق الجودة المطلوبة بأقل التكاليف بالنسبة للزبون وأعلى قيمة بالنسبة للبنك.

وفيما يلي سيتم معالجة طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية من خلال المباحث التالية:

➤ **المبحث الأول:** طريقة النسب المالية (مؤشرات الأداء المالي)

➤ **المبحث الثاني:** بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

➤ **المبحث الثالث:** معيار (CAMELS) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

➤ **المبحث الرابع:** الطرق الكمية لقياس كفاءة الأداء البنكي

المبحث الأول: طريقة النسب المالية (مؤشرات الأداء المالي)

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل¹. ويعنى هذا المبحث باستعراض المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية وتبيان أهم خصائصها و الأسس الواجب توافرها في تلك المؤشرات، وحدود استخدامها.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المصرف وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلاً لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم وقد تعددت تعريفات المؤشرات المالية عند الباحثين والكتاب فمنهم من عرفها:

- "محاولة إيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمنشأة لذا فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة فيما إذا اعتمدوا على تحليل كل معلومة على حدة"² وتم تعريفها بأنها "علاقات رياضية بين الأرقام، وعادة ما تكون على شكل نسب أو مرات"³

وينظر أيضاً للمؤشرات المالية على أنها "عبارة عن قيمة أو صفة مميزة تستخدم لقياس المخرجات أو النتائج لتحقيق مدى ما حققته وحدة اقتصادية ما من أهدافها"⁴ ومن وجهة نظر أخرى تعرف بأنها "تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر وآخر، بمعنى أن ينظر إلى كل عنصر كنسبة من عنصر آخر"⁵ وذهب الكاتبان (النعمي والتميمي) في تعريفهما للمؤشرات المالية إلى

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص175.

² منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص45.

³ محمد علي ابراهيم العامري "الإدارة المالية"، الزوراء للطباعة، بغداد، 2001، ص120.

⁴ الطعامة محمد "معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها" (دراسة تطبيقية على وحدات الحكم المحلي) ندوة الأساليب الحديثة في

قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس، 2006، ص413.

⁵ امين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص109.

أنها " عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة"¹.

المطلب الثاني: خصائص وأسس المؤشرات المالية

إذا كان حساب النسب المالية لا يستلزم سوى قدرا معيناً من الخبرة والفهم للبيانات المحاسبية التي تستخرج من القوائم المالية، فإن تفسيرها واستعمال نتائجها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات يتطلب خبرة وكفاءة أكبر، عندئذ فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب من المحلل الائتماني الإدراك الجوهري لطبيعتها وطبيعة العلاقة التي كونتها وحيثيات مقارنتها مع النسب المرجعية.

أولاً: خصائص المؤشرات المالية: Financial indexes specialtives

يعد استخدام مدخل النسب المالية "المؤشرات المالية" من أوسع مداخل تقييم أداء المصارف التجارية، بحكم ما تتوافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، بذلك نجد أن المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص أو سمات تجعلها قادرة وبدرجة عالية وكفاءة على تقييم الأداء في المصارف التجارية، ومن أهم هذه الخصائص:

1. أن تبين المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير على مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخططة له.²
2. أن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس.³
3. أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.
4. تمكن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاية استغلاله لتلك

¹ النعيمي عدنان تاية والتميمي ارشد، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص83.

² د. صالح عبد الرضا رشيد، مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق، دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة القادسية، 2000، ص91.

³ مازن، شريف عبد الحميد، "مؤشرات الأداء الأساسية" ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس، 2007، ص380.

- الأموال بما يعود على المصرف بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاؤها.
5. تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية.
6. توضح المؤشرات المالية التزام المصرف التجاري بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.
7. تساهم المؤشرات المالية بتحقيق الرقابة المالية في المصرف التجاري بأشكالها المختلفة، كالرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وبذلك تعمل المؤشرات على منع حدوث التجاوزات أو الإخترقات التي تحصل في نشاط المصرف التجاري مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط.¹

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أهمية المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، تنبع من السليبات التي تعاني منها المؤشرات غير المالية، عدم وجود أدلة قاطعة مستمدة من واقع التطبيق على أن هذه المؤشرات تؤثر في الأداء المالي للمصرف التجاري،² كذلك بينت دراسات أخرى أن العديد من المصارف التجارية والوحدات الاقتصادية الأخرى التي تنظر إلى مؤشرات الأداء غير المالية على أنها هامة إنما في الحقيقة لا تتوفر لديها بيانات عن هذه المؤشرات، وبالتالي فإن عدم توفر البيانات عن مؤشر معين يعني استحالة استخدامه في تقييم الأداء، ومن ثم يفقد أهميته، وهذا ما أطلق عليه بـ "فجوة الأهمية".³

¹ د. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص56.

² Behn. Bruce K. and J. R. Richard A. Rihey. Using NON Financial information to predict Financial performance: the case of the U.S Airline Industry journal of accounting. Auditing and Finance. Full 1998. PP 25-27.

³ Stivers Bonnie P. Teresa joyce covin. Nancy Green H. and steven w. Small How, Non Financial performance Measures are Used. Management accounting. Feb. 1998. P.P. 44-49.

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب

حتى تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية صالحة وفعالة وذات قدرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر بصدق عن حقيقة الأداء، لابد أن تكون على وفق مجموعة من الأسس التي يجب توافرها في المؤشرات، هذه الأسس هي:¹

- تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

- تحديد الحد الأدنى و الأقصى المقبول لكل نسبة

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، و متى تكون غير مقبولة.

- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، و يتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوعة.

- اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

¹ نادية مكاوي أبو فخر، دراسة للعلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، عين الشمس، 1997، ص86.

- تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها وتتمثل في:

أ. يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

ب. يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

ت. يجب أن تتركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

ث. تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم.

ومن المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا من خلال توضيح هيكل المؤشرات المالية الذي يصنف المؤشرات ضمن أربعة فروع رئيسية هي¹:

أولا: مؤشرات المردودية

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال

¹ سرمد كوكب الجميل، مؤشرات الكلفة في تقويم أداء وهيكل المصارف التجارية، المجلة العربية للإدارة، العددان الثالث والرابع، 1989، ص186.

المستثمرة¹، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استثمار المصارف التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

1- معياري الربحية $(RoE)^*$ $(RoA)^{**}$ كنموذج لقياس الأداء المصرفي:

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالاً في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوع.²

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (RoA) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، أما معدل العائد على حقوق الملكية (RoE) فيقيس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك، كما تبين بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون في البنك. والملاحظ أن كلا المعدلين يعتمد على صافي الدخل، حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع الإيرادات مطروح منها المصاريف التشغيلية والضرائب.³

كما أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (RoE) لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الباحث (David Cole) كإجراء لتقييم أداء البنوك التجارية

¹ د. فايق جبر النجار، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006، ص39.

* يمثل هذا الاختصار الأحرف الأولى من اختصار الترجمة الإنجليزية لمصطلح العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

** يمثل هذا الاختصار الأحرف الأولى من اختصار الترجمة الإنجليزية لمصطلح العائد على الموجودات أو الأصول (Return on Assets)

² David A. Grigorian and Vald Manole, Determinants of commercial bank performance in transition, an application of data envelopment analysis, World Bank policy research working paper 2850, June, 2002.

³ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص154.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

في ذلك الوقت، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.¹

ويحتسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (RoE) ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (RoA) كما يلي:²

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (RoE)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (RoA)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}$$

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:³

✓ هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخل التشغيلية.

¹ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 – 2000، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 90.

² Majed Abdel Majid Kabajeh and others, the Relationship between the RoA, RoE and RoI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 2 No 11, Centre for Promoting Ideas, USA, June 2012, p 115.

³ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 – 2000، مرجع سابق، ص 91.

✓ **منفعة الأصول:** ويسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

وحيث أن صافي الدخل يساوي مجموع المداخل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف التشغيلية والضرائب فإن مؤشر العائد على الأصول (ROA) يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (RoA)} = \frac{\text{الإيرادات} - (\text{المصاريف التشغيلية} + \text{الضرائب})}{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}$$

ومنه يمكن استنتاج أن:

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (RoA)} = \text{منفعة الأصول} + \text{هامش الربح}$$

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو كليهما.

أما بالرجوع إلى العلاقة بين كل من معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بتحليل المعادلات السابقة نجد كيف أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمؤسسات المالية زادت درجة حساسيته تجاه هيكل التمويل للموجودات أو الأصول ما إذا كانت عن طريق الدين أو عن طريق رأس المال، وحتى إذا كانت المؤسسة أو البنك ذات نسبة متدنية من العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) فإنه يمكن تحقيق نسبة عالية من العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك عن طريق الاستخدام المكثف

للدين أو الرفع المالي¹، واستخدام قليل من رأس المال، وفي الحقيقة فإن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يبين العلاقة المتبادلة الموجودة بين العائد والمخاطرة التي يفاضل بينهما مدراء البنوك والمؤسسات المالية.²

أما المساهمة الثانية في البحث وشرح العلاقة بين (ROA) و (ROE) كانت للباحث (Dupont) حيث أثبت أنه ينبع الفرق بين الاثنين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (EM) حيث:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \frac{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ومنه يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كالتالي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{هامش الربح} \times \text{درجة منفعة الأصول} \times \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما أو بنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللون و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من

¹ مفهوم الرفع المالي يتضمن زيادة كمية الأموال المقترضة من أجل زيادة الوفر الضريبي أي الاستفادة من أموال الغير بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب المشروع، حيث أن تزايد نسبة القروض إلى رأس المال في المشروع يؤدي إلى زيادة الوفر الضريبي وبالتالي زيادة الربحية مما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية.

² European Central Bank , Beyond ROE – How to measure bank performance, septembre, 2010.

خلال إدارة ممتازة للأصول محصلة للكفاءة والإنتاجية فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين و المساهمين عن إدارة المؤسسة.¹

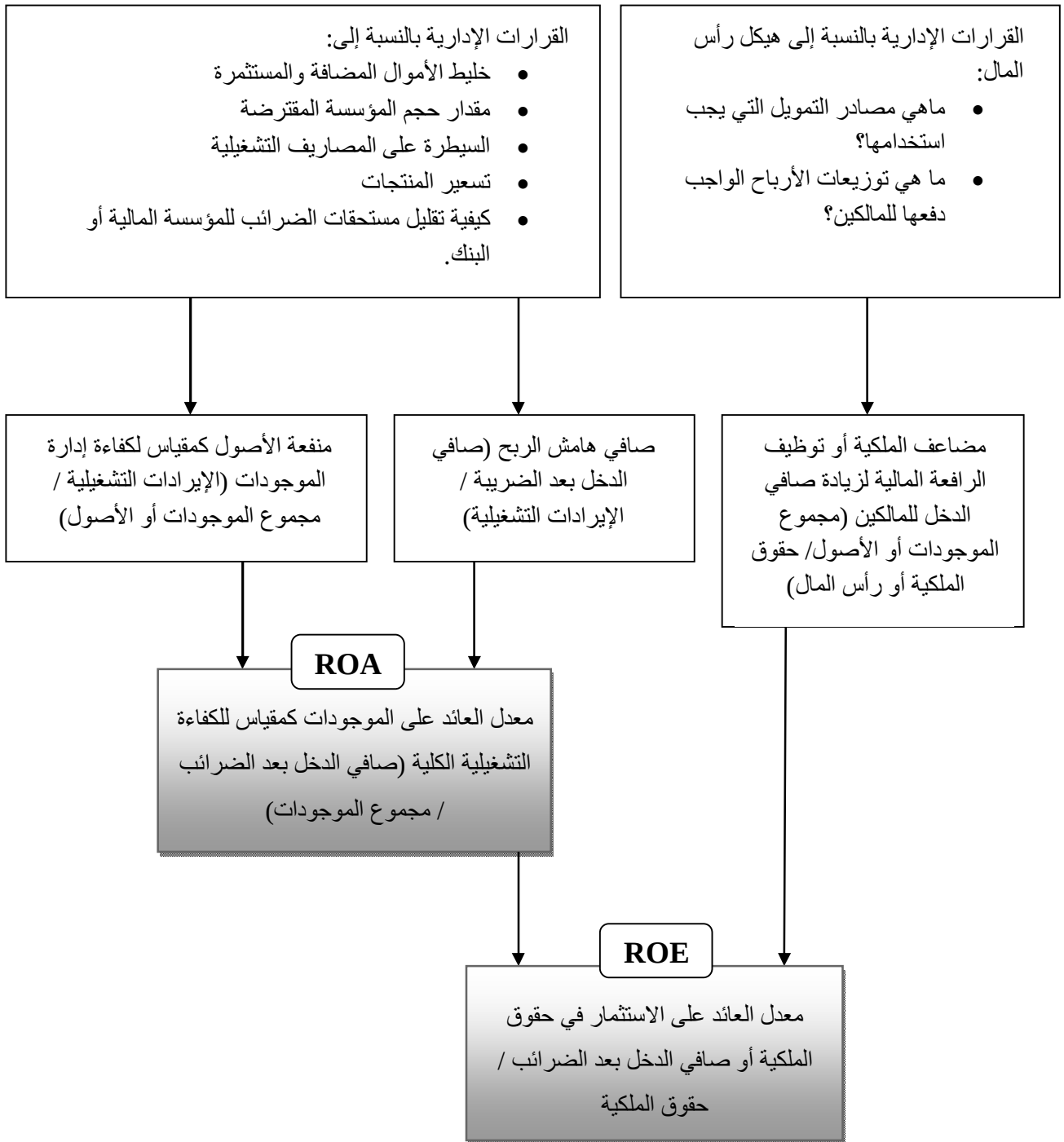
كما أن كل عنصر من العناصر الثلاث المكونة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المبينة في المعادلة السابقة يعتبر مؤشرا للدلالة على نشاطات البنك المختلفة حيث:

- **صافي هامش الربح:** يعكس كفاءة إدارة المصاريف وكفاءة وسياسات تسعير الخدمات،
- **درجة منفعة الأصول:** تعكس سياسات إدارة المحفظة وخصوصا خليط الموجودات أو الأصول والعائد المترتب عليها،
- **مضاعف حقوق الملكية:** يعكس مقدار الرفع المالي أو سياسات التمويل والمصادر المختارة لتوفير السيولة النقدية للبنك أو المؤسسة المالية إما عن طريق الدين أو حقوق الملكية.

ويمكن تلخيص العناصر التي تحدد معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك والمؤسسات المالية بالرسم التالي:

¹ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 – 2000، مرجع سابق، ص 91.

الشكل رقم (3-1): العناصر المحددة لمعدل العائد على حقوق الملكية.



المصدر: مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، مرجع سابق، ص 158.

ومنه نستنتج أن عملية تحقيق أفضل الأرباح للمؤسسات المالية عموماً أو البنوك التجارية خصوصاً يعتمد على عدة عوامل حاسمة أهمها:

- ◀ الاستفادة من الرافعة المالية مع مراعاة الحذر في استخدامها وذلك بالرجوع دوماً إلى النسبة الخاصة بذلك (الموجودات الممولة عن طريق الدين/ حقوق الملكية).
- ◀ الاستخدام بحذر للرافعة التشغيلية من الموجودات الثابتة (المدخلات ذات التكلفة الثابتة والمستخدم في تحقيق الإيرادات التشغيلية).
- ◀ جعل كل الإيرادات من عملية البيع بمثابة دخل صافي وذلك بمحاولة التقليل من حجم المصاريف التشغيلية إلى أدنى حد ممكن.
- ◀ توفير مصادر للسيولة من خلال الإدارة الجيدة لمحفظة الموجودات وكذا مراعاة أعلى العوائد عند المفاضلة بين الأصول.
- ◀ الرفع من كفاءة إدارة المخاطر حتى لا تتعرض أرباح ورأس المال للتآكل نتيجة ذلك.

2- معدل العائد على الودائع: Return on Deposit Ratio

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع (Deposit) التي استطاع الحصول عليها، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:¹

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

3- نسبة العائد على الأصول المتاحة: Return of Funds a Vailable Ratio

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالخصوم و حقوق الملكية، وتمثل الخصوم في الأموال المقرضة والودائع التي يحصل عليها المصرف لتدعيم طاقته الاستثمارية وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:²

¹ منير إبراهيم، هندي، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 435.

² الهواري سيد، "إدارة البنوك"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1983، ص 195.

$$\text{نسبة العائد على الأصول المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + الخصوم}} \times 100 \%$$

4- نسبة استخدام الموجودات: Assets Utilization Ratio

يعبر هذا المعدل عن قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما متوفر لديه من موجودات وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:¹

$$\text{نسبة استخدام الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \%$$

5- نسبة ربح السهم: earning per share Ratio

تعكس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف، أي تعكس حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم وهو الهدف الذي يصبو إليه المستثمرون، كذلك يمكن مقارنتها خلال السنوات الماضية لمعرفة نسبة النمو في المصرف.² وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:³

$$\text{نسبة ربح السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}} \times 100 \%$$

¹ Rose Peters, " Commercial Bank Management : producing and selling Financial Services", Boston, IRWIN, 1991, p 135.

² ويستون فرد وبرجام يوجين، "التمويل الإداري"، ج1، ترجمة عدنان داغستاني وعبد الفتاح السيد النعماني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 215.

³ لطفي أمين السيد أحمد، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 115.

6- نموذج "RAROC" العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

تعد طريقة "RAROC" العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر واحدة من الأدوات الأكثر شيوعاً في ربط عائد رأس المال لاستثمار ما بدرجة المخاطر المحيطة به.

لذلك فإن الأغلبية العظمى من المؤسسات المصرفية العالمية تسعى إلى تطوير هذا النموذج "RAROC" باعتباره الأفضل في تقديم المكون الأساسي لأي هيكل متكامل لإدارة المخاطر.

أ- نشوء وتطور نموذج "RAROC"

تعتبر المقاييس التقليدية في قياس مخاطر البنوك وبالخصوص خطر القرض، والتي كانت تركز على بعض الأسس والتي نجد منها الحالات التاريخية لعدم سداد بعض المقرضين، التوقعات المستقبلية المبينة على الاحتمالات، استعمال طريقة التسعير والتنقيط والتي مكنتها من التنبؤ بمخاطرها المستقبلية إلا أن هذه الوسائل التقليدية أثبتت نجاعتها في جانب الأمان، أما من ناحية المحافظة في تسيير ربحية البنك فأثبتت فشلها وقصورها¹، من هذا المنطلق كانت وجهة المصارف العالمية في إيجاد نماذج وحلول وطرق تضمن لها الأمان والربحية في تعاملاتها المالية مع الأعوان الاقتصاديين.

وفي هذا الصياغ يعتبر "TRUST Bank" أول مصرف قام بتطوير نموذج جديد يعرف بنموذج "RAROC" في حقبة التسعينات، والذي اعتبر ابتكاراً مالياً مستحدثاً مكن المصارف بصفة خاصة والمحللين الماليين والاقتصاديين بصفة عامة من تقدير العائد والمخاطرة والتي تعد من أولوياتها الإستراتيجية في الجانب المالي، حيث كانت الفكرة الأساسية لطريقة "RAROC" هو استعمالها كأداة لقياس خطر محفظة القروض البنكية وكذا مبلغ الأموال الخاصة الضرورية من أجل الحد من احتمال تعرض المودعين والدائنين الآخرين إلى خسارة معينة.

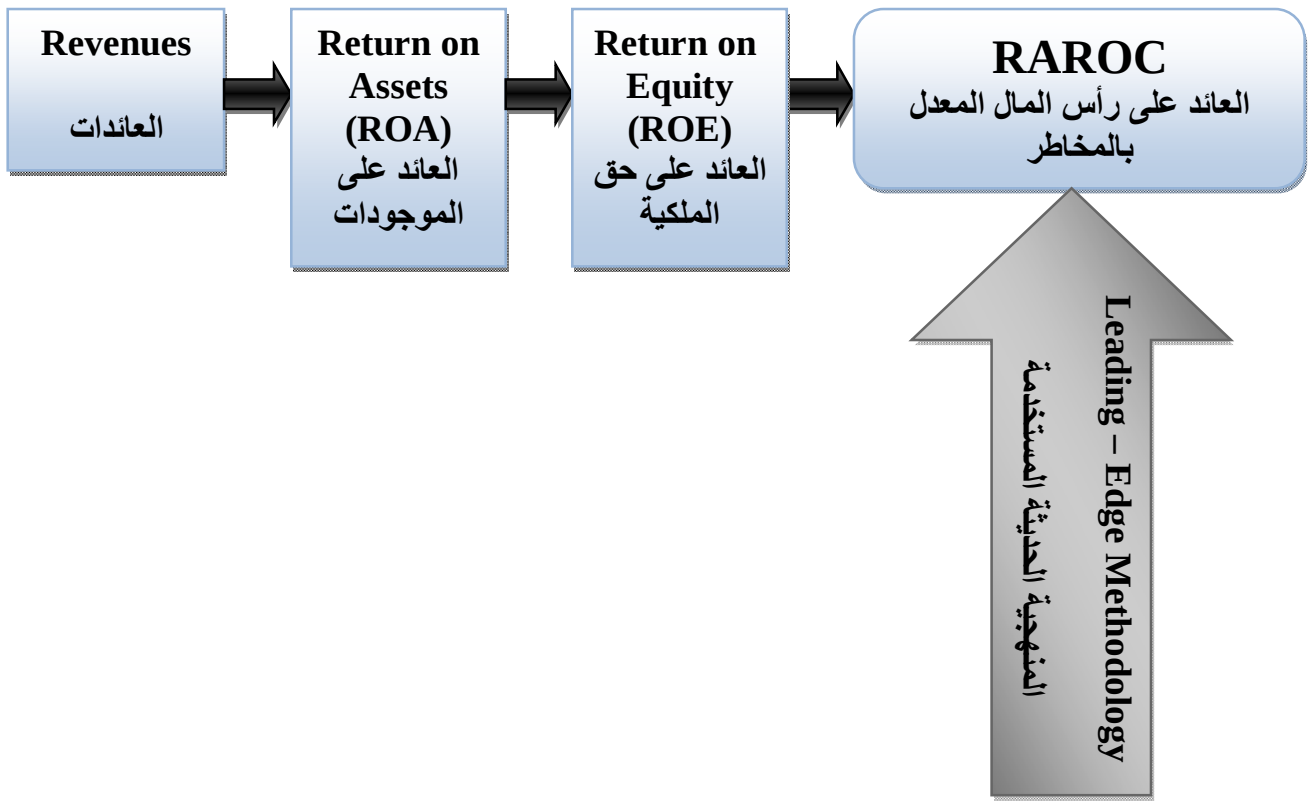
إن أدوات قياس المخاطر هذه شجعت المصارف على إدارة رأس المال على أساس الإدارة المتكاملة للمحفظة وعلى نحو خاص وبالتحديد أدركت المصارف إلى حد كبير بأن المخاطر السوقية

¹ - محمودي مليك، بعل الطاهر، قياس الأداء البنكي انطلاقاً من مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر الربحية والاقتصادية "RAROC" نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة - المجلد 03- العدد 01، ص: 65.

والمخاطر الائتمانية كانت مترابطة وتحتاج لأن يتم قياسها بشكل متزامن وآني، حيث أن تنفيذ "RAROC" يحتاج إلى مزيج متكامل من العلم والمهارة.

ومنذ عام 1998 استخدمت المؤسسات المالية رأس المال الاقتصادي كونه الأساس في احتساب رأس المال وإلى تطوير مقاييس الأداء للأعمال والنشاطات¹. ويمكن تمثيل النشأة والتطور لهذا النموذج في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3) نشوء وتطور مدخل (RAROC)



Source: Mark, "Risk adjusted Return on capital", Getting the data infrastructure Right Teradata Raising intelligence, 2006, p 12.

ب- ماهية العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر "RAROC":

على الرغم من تعدد تعريف الكتاب والباحثين في المجال المالي والمصرفي في اعطاء تعريف موحد للعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر إلا أنها تصب في نفس المدلول:

1_ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دراسة خاصة رقم 05، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي

للتنمية، جدة السعودية، 2003، ص: 51.

فقد تم تعريفه على أنه "أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال المخاطر المطلوب من أجل دعم الصفقات أو الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف" وتم تعريفه أيضا على أنه "النسبة بين الدخل المعدل بالخطر لأصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية"¹:

$$\text{RAROC} = \frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$
$$\text{RAROC} = (\text{النتيجة} - \text{المؤونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص بالاقصادي}$$

من خلال هذا التعريف، يمكن القول أن طريقة "RAROC" تتميز بكونها:

- تسمح بقياس الأداء بالنسبة إلى مبلغ محسوب من الأموال الخاصة وليس الأموال المستثمرة.
- تأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر البنكية وليس المخاطر النظامية فحسب.

ومما تقدم يمكن أن نعرف نموذج "RAROC" على أنه:

"الطريقة التي تستخدمها المصارف لتخصيص أو توزيع رأس المال المخاطر لغرض قياس الأداء الاقتصادي"²

ج- الأهداف المنوطة من نموذج "RAROC": يحقق النموذج الأهداف الآتية³:

- إيجاد رابط واضح وقابل للقياس بين الربحية والخطر من خلال الاعتماد على مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر بالنسبة للعملاء، العمليات، المنتجات، الأنشطة... الخ
- إن الدافع الرئيسي لاحتساب العائد المعدل وفق المخاطر هو أن يكون المصرف قادرا على تسعير منتجاته بشكل أكثر براعة من منافسيه.
- توجيه نمو أنشطة البنك بتطوير الأنشطة ذات الربحية الجيدة، مع تقليص أو التخلص من الأنشطة التي يكون عائدها أقل من العائد المستهدف.

¹ - Michel Dietsch et joel petey, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, Revue Banque, Edition, Paris, 2003, P :158.

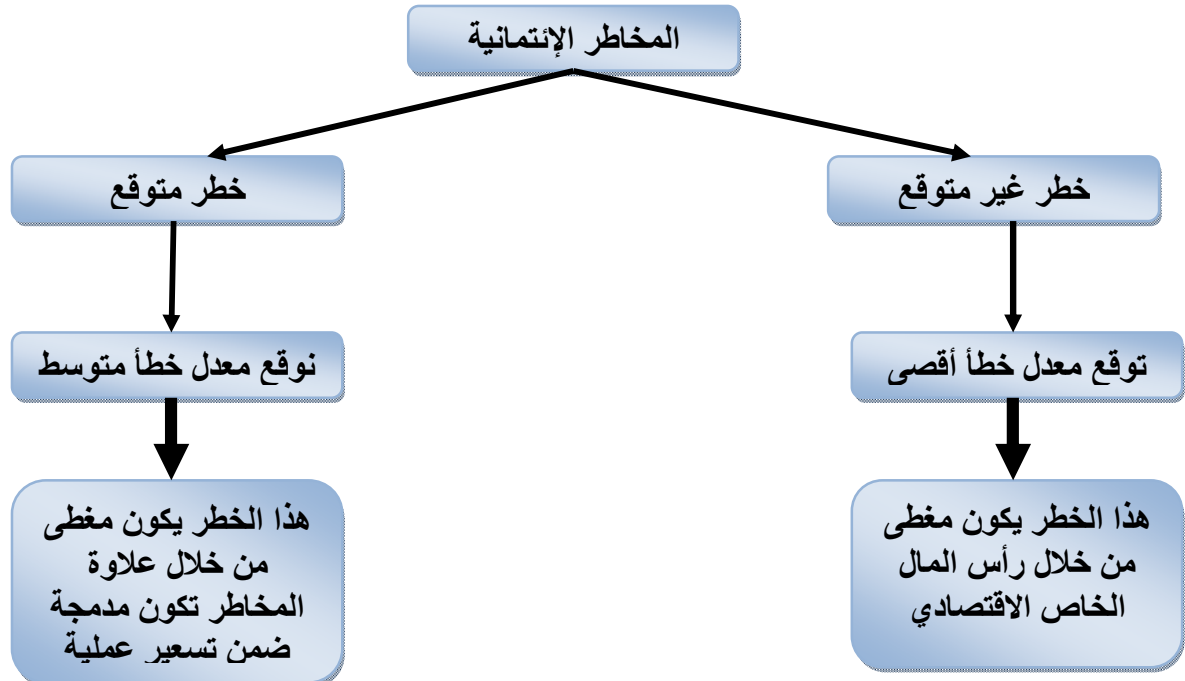
² - نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر "RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة

من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد 21، 2012، ص: 182.

³ - Michel A.&onorato M, Risk-adjusted measures of value creation in financial institution, the wharton school university of pennsylvania 2008, p:4

- يهدف هذا النموذج إلى جعل إجراءات منح الائتمان في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع العملاء.
- التخصيص الأمثل للأموال الخاصة في البنك، بتوجيه مبلغ أكبر من الأموال الخاصة نحو مراكز الربح أو الأنشطة التي تتميز بتحقيقها أفضل معدلات للعائد المعدل بالخطر.
- يسمح هذا النموذج بحساب احتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب.
- تقليل احتمالية الاعسار أو التعثر المالي إلى المستوى المرغوب فيه.
- تهدف إلى تقييم المخاطر و مطابقتها مع المردودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر.

ويمكن توضيح مخاطر الائتمان حسب طريقة RAROC من خلال الشكل رقم (3-3).
شكل رقم (3-3): أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة RAROC.



المصدر: من إعداد الباحث.

د- طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC):

يتم احتساب نموذج (RAROC) وفقاً لعدة طرق نذكر منها ما يلي:

الطريقة الأولى¹:

يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقاً لعدة معادلات كلها تعطي نفس النتائج، أي أن لها نفس المعنى وتختلف في المؤشرات المكونة لهذا النموذج حيث تتضمن هذه الطريقة حاصل قسمة العائد المتوقع أو العائد المعدل بالمخاطر أو العائد المعدل أو العائد الصافي المعدل بالمخاطر على رأس المال الاقتصادي أو رأس المال المخاطر، وتعطي جميع هذه المعادلات كما يلي:

$$RAROC = \text{العائد الصافي المعدل بالمخاطر} / \text{رأس المال الاقتصادي}$$

حيث: العائد الصافي المعدل بالمخاطر = الإيرادات (إجمالي دخل الفائدة + الإيرادات الأخرى) - تكاليف التمويل - النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة (النفقات المباشرة وغير المباشرة + المصاريف الإدارية المخصصة) - الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال.

حيث رأس المال الاقتصادي: الخسائر غير المتوقعة $\times$ الانحراف المعياري

ويعطى: $(\delta = 1/N \cdot \sqrt{(\sum (x_i - \bar{x})^2)})$ حيث δ : الانحراف المعياري.

الطريقة الثانية: وهي الصيغة الرياضية حيث يتم تقدير "RAROC" بطريقتين²:

$$RAROC = (\text{النتيجة - المؤونات الاقتصادية}) / \text{الأموال الخاصة الاقتصادية.}$$

✓ الطريقة الأولى:

$$RAROC = (\text{النتيجة - المؤونات الاقتصادية}) / \text{الأموال الخاصة الاقتصادية.}$$

✓ الطريقة الثانية:

الطريقة الثالثة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقاً للمعادلة التالية³:

¹ محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج "RAROC" دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (2012-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، جامعة الوادي، 2018، ص: 29.

² محمودي مليك، بعلة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

³ محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

$$\text{RAROC} = \text{إجمالي الإيرادات} - \text{إجمالي التكاليف} - \text{الخسائر المتوقعة}$$

حيث أن الخسائر المتوقعة (EL): هي عبارة عن حاصل ضرب احتمال تعثر المقترض (P.D) بمبلغ الخسارة لحظة التعثر (LGD)

$$\text{EL} = \text{P.D} * \text{LGD}$$

أي:

هذه الخسائر المتوسطة يتم تغطيتها بشكل مسبق عند القيام بتسعير عملية الإقراض.

هـ- وظائف طريقة RAROC:

يمكن توضيح الوظائف الأساسية لطريقة RAROC في النقاط التالية:¹

- وظيفة القائد: حيث أن الكفاءة المالية لا تتمثل فقط في تقييم النتائج النهائية، ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أهمية المخاطر المتوقعة لتحقيق النتائج المرجوة، حيث ساهمت طريقة RAROC في اعتبار أن إدارة المخاطر في البنوك تشكل عنصراً أساسياً للكفاءة التشغيلية، وكما أن المنطق المهني للإدارة أصبح لا يركز فقط في الحصول على أكبر جزء من السوق، ولكن أصبح يركز على تسيير العلاقة عائد/مخاطرة، كما تساهم طريقة RAROC في نشر ثقافة إدارة المخاطر في المصارف حيث تعتبر كميّار أساسي لقياس كفاءة العلاقة بين البنك والمؤسسة.

- وظيفة التحليل و التنظيم: تلعب طريقة RAROC دور الوسيط بين طالب القرض ومحلل المخاطر في البنك حيث تساهم في التفاهم والاتفاق المتبادل، كما تساهم في تنظيم وضبط التركيبة الشخصية للطرفين، حيث تدعم عملية التفاوض بين الطرفين.

- الوظيفة العملية: حيث تساهم عملية وضع طريقة RAROC في توحيد المراقبة المتبعة لكل عملية على حدا.

¹ Christophe Godowski, Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire, CERMAT, IAE de Tours, France, 2003, p 135,136.

و- محدودية نموذج RAROC :

بالرغم من الاستعمالات العديدة التي يوفرها تواجد نظام لقياس الربحية الاقتصادية داخل البنك، والمزايا التي يقدمها إلى مختلف المتدخلين فيه، إلا أن وضع مثل هذا النظام المعقد قيد العمل ينطوي في الحقيقة على العديد من الصعوبات التي قد تزيد من محدوديته¹:

- تقدير الخطر المتوقع أو الخسارة المتوسطة بالنسبة لكل فئة من فئات العملاء أو القروض الممنوحة بالاعتماد على نماذج إحصائية تتطلب من البنك إنشاء قاعدة بيانات تاريخية غنية جدا، والتي يرتبط إنشاؤها بتكاليف مرتفعة قد لا يكون للبنك قبلا بتحملها.
- تقدير الخطر غير المتوقع يعتبر هو الآخر على قدر من التعقيد، حيث يكون على البنك اللجوء إلى المعطيات التاريخية، ثم تحديد قانون خاص بتوزيع الخسائر مع تعريف عتبة الثقة المقبولة.
- قياس الربحية المعدلة بالخطر بالنسبة للبنك في مجمله أو بالنسبة إلى جزء منه (نشاط معين، عملية، فئة من العملاء...) يشكل أيضا صعوبة أخرى عندما يتعلق الأمر بتحديد الربح المحقق خلال فترة معينة بالنسبة لبعض القروض التي تمتد فترة حياتها لعديد من السنوات، مما يجعل من غير المجدي على مدى ربحيتها أو المخاطر المرتبطة بها قبل انقضاء مدة العقد.

ثانيا: نسب السيولة Liquidity Ratios

تعتبر السيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للمصرف فعل ذلك، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه، لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف.²

ومن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:

¹ - محمودي مليك، بعلّة طاهر، قياس الأداء البنكي انطلاقا من مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية "RAROC" نمودجا، مرجع سبق ذكر، ص: 69.

² حداد أكرم وهذلول مشهور، "النقود والمصارف مدخل تحليلي و نظري" ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 148.

أ. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: **monetary to total assets ratio**
تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \%$$

ب. نسبة السيولة القانونية:
وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من لدن المودعين في المصرف مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 \%$$

ج. نسبة الاحتياطي القانوني: **Legal Reserve Ratio**
تحتفظ المصارف التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، وهذه النسبة عرضة للتغير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، ويستخدم هذا الاحتياطي البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثير في حجم الإئتمان المصرفي، و أن ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية.

وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:¹

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 \%$$

د. نسبة التوظيف (الاستثمار): Investment Ratio

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة، إلا أنه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:²

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 \%$$

ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال Capital adequacy Ratios

يتصف رأس مال المصرف التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في المصرف التجاري يعد أمراً هاماً وضرورياً لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن المصرف من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للمصرف التجاري.³

وتتضمن مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعاً عدة من أهمها:

¹ منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات" ط3، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2000، ص 411.
² Rose Peters, " Commercial Bank Management : producing and selling Financial Services", Boston, IRWIN, 1991, p 141.

³ محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد4، العدد1، جانفي، 1996، ص 17.

أ. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

تعكس هذه النسب مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل إجمالي الموجودات، وإن ارتفاع هذه النسبة يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية لأموال المودعين، إلا أن ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين، يحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ب. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع: Owned capital to total deposits ratio

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وإن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ج. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض: Owned capital to total loans ratio

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الأموال التي تم استثمارها، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

د. نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية، دون المساس بالودائع.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}} \times 100\%$$

رابعاً: مؤشرات توظيف الأموال

من بين أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة:

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$$

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس نشاط البنك، وذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة قروض بالنسبة إلى ما يحصل عليه من ودائع.

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{مجموع الاستثمارات}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وهو مقياس لمدى توظيف البنك للودائع، ويفيد هذا المعدل في الحكم على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.¹

$$\text{معدل إقراض الموارد} = \frac{\text{القروض و السلفيات}}{\text{إجمالي الودائع + حق الملكية}}$$

¹عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص 193 – 194.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

تبين هذه النسبة مدى استخدام الأموال المتاحة من ودائع وحق ملكية في تقديم قروض وسلفيات، وعليه فإن هذه النسبة تشير إلى السياسة الإقراضية للبنك.

$$\text{معدل توظيف الأموال المتاحة} = (\text{القروض} + \text{الاستثمارات}) \div (\text{الودائع} + \text{حق الملكية})$$

الفرق بين هذا المعدل والمعدل السابق هو إضافة الاستثمار في الأوراق المالية إلى توظيفات البنك.¹

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات} = \text{مجموع الإيرادات} \div \text{مجموع الاستثمارات}$$

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذه النسبة من بين أهم النسب التي يجب على البنك أن يراقبها باستمرار وأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات.

$$\text{معدل مساهمة البنك في بنوك وشركات تابعة} = \frac{\text{القيمة الاسمية للأسهم في بنوك وشركات تابعة}}{(\text{رأس المال} + \text{احتياطيات})}$$

يوضح هذا المعدل مدى امتلاك البنك للأسهم في بنوك أو شركات أخرى، ويخضع لرقابة البنك المركزي

الذي يحدد مدى امتلاك البنوك التجارية للأسهم بما لا يزيد عن نسبة مئوية من رأس المال المصدر للبنك أو الشركة، ويراعي ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطياته، وهدف هذا التحديد الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = \text{مجموع الإيرادات} \div \text{مجموع الموجودات}$$

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الاسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 136.

يوضح هذا المعدل كفاءة البنك في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات¹.

المطلب الرابع: محددات النسب المالية

على الرغم من أن التحليل أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المصارف ويهتم بدراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية وتحليل اتجاهات هذه العلاقات ودوره في اتخاذ القرار بمنح التمويل أو رفضه إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل يرتبط بمجموعة من المحددات أهمها:

- 1- أن التحليل بواسطة النسب يعتمد على قدرة المحلل في تفسير النتائج.
- 2- أنه ليس هناك نسبة معينة أو مجموعة من النسب تمكن المحلل من الإحاطة بكل المعلومات الهامة.
- 3- أن النسب لا تعني شيئاً دون نوع من المقارنة.
- 4- أساس إعداد النسب المالية هو أساس تقديري، والنتائج التي يتم التوصل إليها تكون نتيجة دراسة عوامل خاصة بالمشروع وعوامل بيئية.
- 5- ضرورة التحديث المستمر في نتائج النسب المالية طبقاً للتغيرات التي تطرأ طبيعياً على البيانات المالية بالمنظمة.
- 6- يجب التعرف على الأهداف التي بنيت على نتائج النسب المالية.
- 7- في بعض النسب المالية يكون التعامل مع الإجماليات ومن المعروف أن الإجماليات لا تعطي صورة حقيقية عن الموقف.
- 8- لا بد من وجود نسب نمطية في المنشأة أو في الصناعة حتى تتم المقارنة بها وعند عدم وجود هذه النسب المالية النمطية التي تتم المقارنة على أساسها فإن استخدام هذه النسب يكون قاصراً فهو لا يوضح مدى التطور أو القصور في النتائج التي تم التوصل إليها.
- 9- لا توضح النسب المالية أثر التضخم فهي لا تعد على أساس البيانات المستخرجة من القوائم المالية والتي تعد على أساس فرض ثبات القيمة.

¹ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص 63.

- 10- تتأثر النسب المالية بكل المشاكل التي تظهر في القوائم المالية لأنها تقيس العلاقة بين عناصر القوائم المالية في لحظة معينة.
- 11- وجود الأصول في قائمة المركز المالي لا يوفر الضمانات الكافية لصحتها ولذلك لابد من البحث عن مدى وجود هذه الأصول.

المبحث الثاني: بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

نتيجة لقصور نظم قياس وتقييم الأداء التي تعتمد على المقاييس المحاسبية والمالية التقليدية للقيام بالدور المطلوب منها، لذلك أصبح اختيار وتطوير أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء من أهم التحديات التي تواجه المصارف حيث تم توجيه الاهتمام الأكبر نحو البحث عن أساليب مناسبة وفعالة وشاملة تتجاوز حدود المصارف لتتعدى المؤشرات المالية التقليدية لتشمل أداء المنافسين ومتطلبات الزبائن وجماعات أصحاب المصالح وضغوطات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتتجاوز المقاييس التاريخية إلى مقاييس مستقبلية.

ومن النماذج التي عرفت تطبيقاً واسعاً في العديد من المؤسسات العالمية الكبيرة نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC والذي يشكل مدخلاً جديداً للفكر الإداري الحديث في قياس وتقييم الأداء وتجاوز ذلك إلى إدارة الأداء وهو ما سنبرزه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية بطاقة الأداء المتوازن

في عام 1990 قدم كل من (Kaplan Robert S, Norton David P) نموذج لقياس الأداء ويتمثل في بطاقة الأداء المتوازن، لقي انتشاراً ورواجاً واسعاً في الكثير من المنظمات التي قامت بتطبيقه، ويستمد فكرتهما لهذا النموذج من استخدام قائد الطائرة مجموعة من المقاييس لقيادة الطائرة حيث لا يمكن الاعتماد على عامل واحد فقط مثل سرعة الرياح، بل يجب النظر إلى مجموعة من العوامل الحاسمة مثل مستوى الارتفاع والتوجيه، وكمية الوقود، وبالمثل لا يمكن للإدارة الاعتماد

على التدابير المالية لتوجيه المنظمة بل تحتاج المنظمة إلى النظر في عوامل هامة مثل رضا العملاء، الكفاءة التشغيلية للموظفين.¹

أولاً: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

وردت العديد من التعاريف أعطت معاني وتفسيرات لبطاقة الأداء المتوازن منها حسب Kaplan (et Norton) نموذج بطاقة الأداء المتوازن على أنه نظاماً شاملاً لقياس الأداء المصرفي من منظور استراتيجي، يتم بموجبه ترجمة إستراتيجية المؤسسة إلى أهداف إستراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة، وخطوات تمهيدية إجرائية واضحة²، كما عرفت كذلك على أنها: نموذج لتقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تبين نتائج تنفيذ الأداء وترابطها بإستراتيجية ورسالة تلك الوحدة من خلال أربع محاور رئيسية هي المحور المالي، محور الزبون، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو.³

إن بطاقة الأداء المتوازن نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها وإستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية⁴، فالنسب والمؤشرات المالية كانت تعتمد على بيانات وقعت في الماضي الأمر الذي يصفه البروفيسور Kaplan بأنه كمن يقود سفينة وهو ينظر إلى مؤخرتها بدلاً من النظر إلى مقدمتها.⁵

بطاقة الأداء المتوازن طريقة لإدارة الإستراتيجية في المؤسسة بهدف تخطي مشكلتين أساسيتين هما: القياس الفعال لأداء المؤسسة ككل، وتنفيذ الإستراتيجية بشكل ناجح من خلال وضع برامج

¹ Charles Thorngren, Walter T Harrison jr, M Suzanne oliver, Financial and Managerial Accounting, third edition, USA, pearson, 2012, p 150.

² Kaplan Robert and Norton David, The Balanced Measures that Drive performance Harvard Business Review, January – February, 1992, P 71 – 79.

³ أنمار عبد الرزاق محمد، انعكاسات تنفيذ إستراتيجية التكامل وإعادة هندسة الأعمال على الأداء الإستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 121.

⁴ علاء أحمد حسن، ميسون عبد الله أحمد، " قياس أداء جامعة الموصل وتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن " ، دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 07، العدد 28، 2011، ص 169.

⁵ عصام البحيصي، " بطاقة الأداء المتوازن – أسلوب حديث في تقييم الاداء-"، ص 01، مقال منشور على الموقع <http://Site.iugaza.edu> تاريخ الإطلاع 2013/09/09.

استثمار على المدى البعيد تشمل: الزبائن، العمال، أنظمة إنشاء وتطوير منتجات جديدة آخذة بالاعتبار الاهتمام بالمؤسسة من أسفل إلى أعلى، بدلا من الاعتماد على الخطوط السفلى في الهرم التنظيمي في الإنتاج الذي غالبا ما يكون الهدف من تحسين ربحية المؤسسة على المدى القصير¹.

إن بطاقة الأداء المتوازن تساعد على ترجمة الإستراتيجية إلى عمل فعلي، وهي تبدأ من تحديد رؤية المنظمة وإستراتيجيتها ومن تحديد العوامل الحرجة للنجاح وتنظيم المقاييس التي تساعد على وضع هدف وقياس الأداء في المجالات الحرجة بالنسبة للإستراتيجيات².

تحتوي بطاقة الأداء المتوازن على مجموعة من المقاييس التي تعطي صور سريعة وشاملة حول كيفية قيام المؤسسة بخلق القيمة والمحافظة عليها لدى زبائنها وأصحاب المصالح³.

وعرف Newing نموذج بطاقة الأداء المتوازن بأنه ليس مجرد تقنية لقياس الأداء ولكنه طريقة جيدة لتنظيم إدارة الأعمال تستهدف تحسين الربحية وإحداث تحسينات هامة في الأداء وتساعد المؤسسة على تحقيق أعلى ربحية وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل من خلال ضمان التوازن بين المسببات المختلفة للربح⁴، وهذا يعني أن هذا النظام يساعد على فهم الأشياء الهامة بتنظيم العمال، ما هي الأهداف التي توضح من أجل التحسين وما هي المقاييس اللازمة لمراقبة التنفيذ كما يساعد على ربط الإدارة العليا بكل العاملين في المؤسسة مما جعل كل فرد يفهم كيف تساهم جهوده الخاصة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة.

وبالتالي كتعريف شامل لبطاقة الأداء المتوازن هي نظام متكامل لقياس وتقييم الأداء الشامل للمؤسسات والذي يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تبين نتائج تنفيذ الأداء وتربطها بإستراتيجية وأهداف المؤسسة المحددة من خلال أربعة أبعاد هي البعد المالي، بعد العميل،

¹ فتح الله غانم، "بطاقة التصويب المتوازنة وإستراتيجية أسفل إلى أعلى كأداة لتحسين الأداء" ص 04 مقال منشور على الموقع <https://drnabil4362.Wordpress.com> تاريخ الإطلاع 2013/09/09.

² وهيبة مقدم، "استخدام بطاقة الأداء المتوازن في صياغة وتنفيذ وتقييم إستراتيجية المؤسسة" الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية في المؤسسات خارج قطاع المحروقات بالدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 08 و 09 نوفمبر 2010، ص 06.

³ علاء أحمد حسن، ميسون عبد الله أحمد، "قياس أداء جامعة الموصل وتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن" -دراسة حالة- مرجع سبق ذكره، ص 169.

⁴ Newing R, Wake up to the Balanced scorcard, Management accounting, vol 73, 1995, p 22 – 25.

بعد العمليات الداخلية، وبعد التعلم والنمو ويمكن إضافة أبعاد أخرى لحاجة وطبيعة أداء المؤسسة وإستراتيجيتها.

ويتضمن كل بعد أربعة عناصر أساسية هي¹:

- **الأهداف:** تكون الأهداف موزعة بالتساوي على مختلف أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، وتحمل تقريبا نفس الأهمية الإستراتيجية، وتكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقق ومقترن إتمامها بفترة زمنية محددة.

- **المؤشرات أو المقاييس:** حيث يتم ربط كل هدف بمقياس محدد مثل مؤشر رضا العملاء.

- **الغايات أو المعايير:** مقدار محدد للقياس يتم عليه تحديد مستوى الانحراف من الهدف المقرر تحقيقه.

- **المبادرات:** هي المشاريع التشغيلية اللازم تنفيذها لتحقيق الأهداف ويحاول كل منظور الحصول على إجابات للأسئلة التالية:

- المنظور المالي: كيف ننظر إلى المساهمين؟
- منظور العملاء: كيف ينبغي أن تظهر المنظمة لعملائها؟
- منظور العمليات الداخلية: ماذا يجب على المنظمة أن تتفوق فيه؟
- منظور التعلم والنمو: كيف يمكن أن نستمر في تحسين وخلق قيمة؟

ثانيا: أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تبرز أهمية بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف من خلال ما يلي²:

- توضيح وتفسير وتطوير إستراتيجية المصرف.
- تحديد وتشخيص المبادرات الإستراتيجية وأهميتها في البنوك.
- توصيل الإستراتيجية لجميع المستويات الإدارية في البنك.
- تحقيق وتحديد أهداف الفروع والأفراد ضمن الإستراتيجية العامة للمصرف.

¹ مراد كواشي، بطاقة الأداء المتوازن وأهميتها في تقويم أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 34، ديسمبر 2010، ص 198.

² وهبية مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

◀ ربط نتائج المراقبة الدورية للأداء بالنمو والتعلم الموجه لمهارات الأفراد في المؤسسة لغرض تحسين وتطوير إستراتيجية المؤسسة.

ثالثاً: مميزات استخدام بطاقة الأداء المتوازن

يقصد بمميزات الاستخدام العناصر التي تمنحها بطاقة الأداء المتوازن لمستعمليها ولا تمنحه بقيمة أدوات التقييم الأخرى ويمكن إيجاز هذه المميزات فيما يلي¹:

- ✓ يقدم النموذج إطاراً شاملاً لترجمة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة إلى مجموعة متكاملة من المقاييس التي تنعكس في صورة مقاييس أداء إستراتيجية للمنظمة.
- ✓ يعمل النموذج على إشباع العديد من الاحتياجات الإدارية، لأنه يتضمن في تقرير واحد عدة أجزاء من الإستراتيجية التنافسية للمنظمة.
- ✓ يتضمن النموذج عدة توازنات منها: التوازن بين الأهداف طويلة الأجل والأهداف قصيرة الأجل، والتوازن بين المقاييس الداخلية والمقاييس الخارجية.
- ✓ يترجم النموذج رؤية المنظمة وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة ومتناسكة من مقاييس الأداء.
- ✓ يساعد النموذج على الإدارة الفعالة للموارد البشرية في المنظمة من خلال تقييم أدائهم وتحفيز الموظفين على أساس هذا الأداء.
- ✓ يمد النموذج الإدارة بصورة شاملة وواضحة عن عمليات المنظمة.
- ✓ يمكن النموذج المنظمة من إدارة متطلبات جميع الأطراف ذات العلاقة (المساهمين، العملاء، الموظفين والعمليات التشغيلية).
- ✓ تحسن الأنظمة التقليدية للرقابة والمحاسبة بإدخال الحقائق غير المالية.
- ✓ تقيس وتقيم الأداء اعتماداً على توقعات السوق ومعرفة تأثير إستراتيجية المنظمة على القيمة السوقية لها.

ومن ذلك يتضح أن على الوحدات الاقتصادية، لكي تتمكن من النجاح في تطبيق إستراتيجيتها وتحسين أنجازها، وتحقيق ميزة تنافسية، والبقاء في سوق الأعمال، لابد من تطبيق بطاقة

¹ جبر إبراهيم الداعور، أثر تطبيق الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح، دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 21، العدد 02، غزة 2013، ص 112 – 113.

الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة بصورة كاملة ولعمل على توفير كل المتطلبات الضرورية لنجاح التطبيق.

رابعاً: مكونات بطاقة التقييم المتوازن وعوامل النجاح الحرجة

تضم بطاقة الأداء المتوازن BSC ثمانية عناصر أساسية تتبلور من خلالها آلية عمل هذه البطاقة والمتمثلة بالآتي¹:

- **الرؤية المستقبلية:** والتي تبين إلى أين تتجه الشركة وما هي الهيئة المستقبلية التي ستكون عليها.
- **الإستراتيجية:** وتتألف من مجمل الأفعال والإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف أو خطط تحقيق الأهداف التي قامت الشركة بتحديددها.
- **المنظور:** مكون يدفع باتجاه تبني إستراتيجية معينة وفق تحليل لمؤشرات مهمة في هذا المنظور أو المكون ومن ثم العمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية للوصول إلى المؤشرات الواردة في المنظور. وهناك أربعة منظورات أساسية في بطاقة الأداء المتوازن وهي: المنظور المالي، منظور الزبائن، منظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو، والمنظور هو عنصر رئيسي في الإستراتيجية.
- **الأهداف:** إن الهدف، بيان عرض (معنى) الإستراتيجية وهو يبين كيفية القيام بتنفيذ الإستراتيجية المعتمدة، ويعبر عنها بالمستويات المحددة والقابلة للقياس لتحقيق الإستراتيجية.
- **المقاييس:** تعكس قياس أداء التقدم باتجاه الأهداف، ويفترض أن يكون المقياس ذو طابع كمي وتوصل القياسات إلى الأعمال المطلوبة لتحقيق الهدف ويصبح الكشف الممكن وضعه على شكل فعل لكيفية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالمقاييس ما هي إلا تنبؤات عن الأداء المستقبلي وهذه المقاييس هي التي تدعم تحقيق الأهداف.
- **المستهدفات:** والتي تمثل البيانات والتصورات الكمية لمقاييس الأداء في وقت ما في المستقبل.
- **ارتباطات السبب والنتيجة:** والتي تعبر عن علاقات الأهداف أحدها بالآخر وتكون مشابهة لعبارات (إذا - إذن)، ومن الضروري أن تكون ارتباطات السبب والنتيجة واضحة وجلية.

¹ وائل محمد صبحي، طاهر محسن الغالي، الأداء الاستراتيجي - سلسلة إدارة 1، مرجع سبق ذكره ص 158 - 159.

• **المبادرات الإستراتيجية:** هي برامج عمل توجه الأداء الاستراتيجي وتسهل عملية التنفيذ والإنجاز على المستويات والتنظيمية الدنيا.

خامسا: صعوبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

يواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازن، الكثير من المعوقات والصعوبات من بينها¹:

- نقص المعرفة عن بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء، أو عدم المعرفة بهذا النموذج.
- يحتاج إعداد النموذج إلى رؤية مشتركة لإستراتيجية متفق عليها، وواضحة لكل المستويات الإدارية.
- صعوبة تحديد الوزن المرغوب للأهداف الأساسية التي تكون ذات أبعاد متعددة.
- نقص لموظفين المؤهلين القادرين على التعامل مع نظام بطاقة الأداء المتوازن، مما يؤدي بالنهاية إلى مقاومة تطبيق هذا النظام، وتكون لدى الموظفين اتجاهات سلبية تجاه استخدام بطاقة الأداء المتوازن.
- عملية وضع المقاييس وتحديدتها في بطاقة الأداء المتوازن معقدة جدا، إضافة إلى صعوبة تحديد العدد الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل.
- عدم وجود مقاييس لبعض متغيرات الأداء، مما يؤدي صعوبة وضع الإستراتيجية وتنفيذها، وبالتالي عدم قدرة الإدارة على توجيه أدائها.

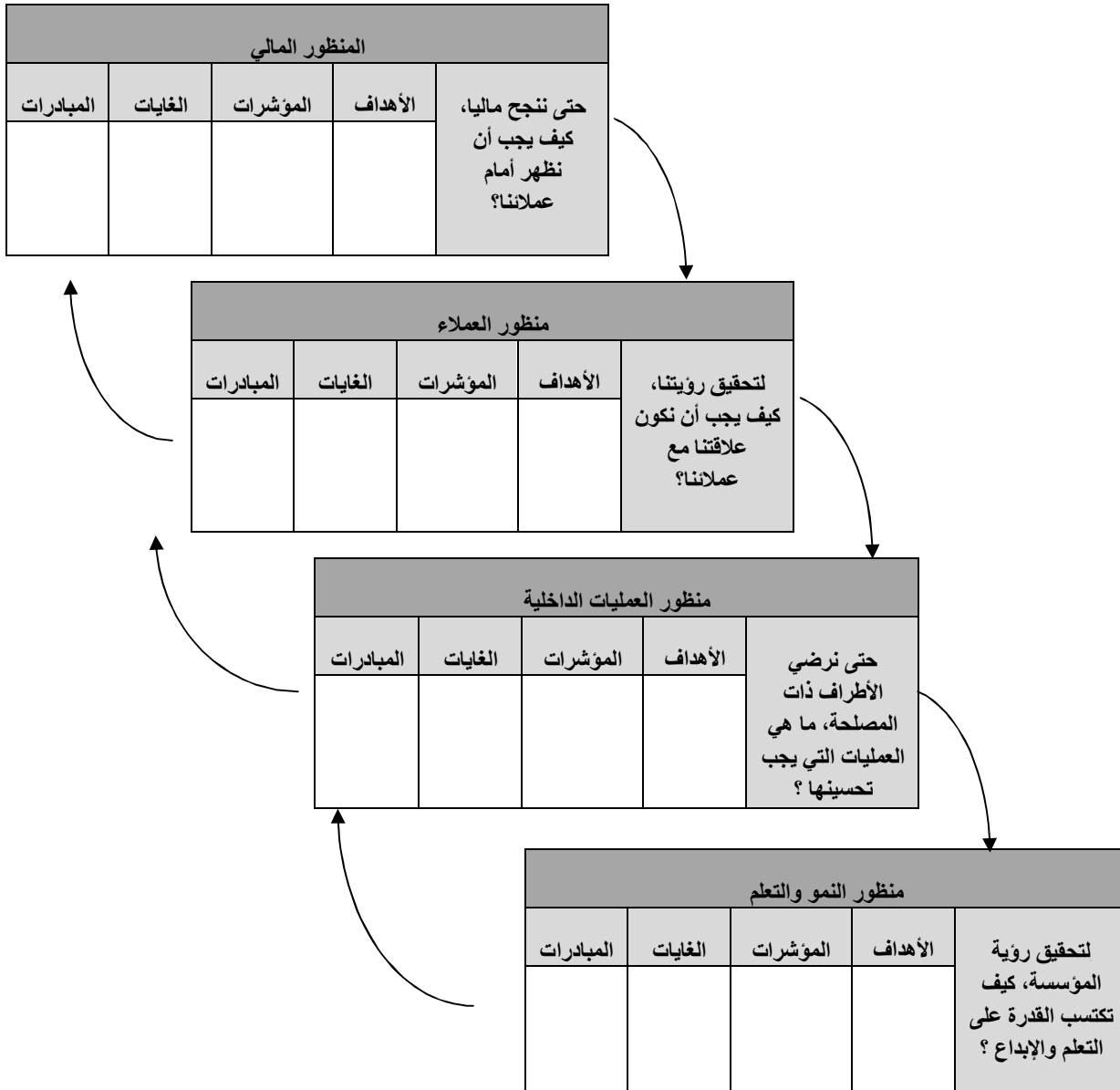
المطلب الثاني: منظورات بطاقة الأداء المتوازن

لقد تم بناء بطاقة الأداء المتوازن على أساس أربعة منظورات (محاور) متفاعلة فيما بينها حسب مبدأ السببية و النتيجة ، من أجل أن تتم عملية التقييم و التحسين في أداء المؤسسة بشكل شمولي ، من خلال تركيزه على ثلاث أطراف مهمة ذات العلاقة بالمؤسسة و هم المساهمون ، العملاء و العاملون ، و يتمثل الشكل رقم (3-4) العلاقة بين منظورات البطاقة الأربع.

¹ أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الأردن، 2009، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص 10.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

الشكل رقم (3-4): منظورات (محاور) بطاقة الأداء المتوازن والعلاقة بينهما.



Source : R.Kaplan, D.Norton **The strategy Focused Organization**, Traduit de l'Américain par Eileen Tyack-Lignot, Op.cit, P83.

أولا :المنظور المالي

يعتبر المنظور المالي أول منظورات بطاقة الأداء المتوازن المعتمدة في تقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسة ،حيث يوضح كيفية مساهمة الإستراتيجية و كذا طرق تنفيذها في تحسين الجانب المالي للمؤسسة و كذا في تحقيق الأهداف الطويلة المدى، كما يعد هذا المنظور محصلة أنشطة المؤسسة لتحقيق رضا و توقعات المساهمين من خلال زيادة قيمة استثماراتهم و أرباحهم ،و قد بين كل من كابلان و نورتن أن هذا المنظور يلخص بالإجابة عن السؤال التالي:

لكي نحقق رضا مساهميننا ، كيف يجب أن نظهر أمامهم ؟ ، كما يشير هذا المنظور أيضا إلى مسألة فيما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة و تنفيذها يشاركان في تحسين الخط الأسفل¹.

وتلعب المؤشرات المالية دورا مزدوجا: فهي تقوم بتحديد الأداء المالي المتوقع من الإستراتيجية المختارة، كما تقوم بملائمة الأهداف مع الغايات و كذا خلق التلاؤم بين مؤشرات هذا المنظور و تلك الخاصة بمنظورات البطاقة الأخرى، حيث يجب أن ترتبط أهداف و مؤشرات المنظورات الأخرى بتحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف المنظور المالي².

و تمثل مؤشرات المنظور المالي أهداف المؤسسة القصيرة الأجل أين يتم التقييم بمقارنة نتائج الأداء مع نتائج فترات سابقة، أو مع نتائج مؤسسات منافسة ، اعتمادا على النسب المالية و التحليل المالي المستند على القوائم المالية أو على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة ، كما تمثل المؤشرات المالية أيضا مدى التزام الفاعلين في المؤسسة بتنفيذ الخطط الإستراتيجية معبرا عنها بأهداف و مقاييس أداء.

و رغم الانتقاد الكبير الموجه للمؤشرات المالية من طرف مختلف الباحثين إلا أنها تبقى من أهم المؤشرات التي باستطاعتها إعطاء نظرة حقيقية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، كما تعتب كذلك المحصلة النهائية لتحسين عمل المنظورات الأخرى للبطاقة، بل أن المنظور المالي هو الهدف الأساسي لتبني المؤسسات لمختلف آليات و أدوات التسيير الحديثة.

تختلف المؤشرات المستخدمة في هذا المنظور باختلاف المراحل التي تمر بها المؤسسة، حيث بين الباحثان أن هناك ثلاثة مراحل أساسية تمر بها المؤسسات هي مرحلة النمو، مرحلة الاستقرار، مرحلة الحصاد.

بالنسبة لمرحلة النمو أين تكون المؤسسة في بداية حياتها، حيث يتم التركيز على المؤشرات الخاصة بزيادة الحصة السوقية و زيادة المبيعات ،إضافة إلى الحفاظ على مستوى مقبول من الإنفاق على عمليات تطوير المنتجات و تدريب العمال.

¹ R. Kaplan, Conceptual Foundations of the Balanced Scorecard, Op.cit, pp 11-16.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص 175.

أما في مرحلة الاستقرار فإن التركيز يكون على المؤشرات التقليدية مثل العائد على رأس المال و مؤشرات الدخل الناتج عن التشغيل و كذا مؤشرات التدفقات النقدية المخصصة و إضافة إلى مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة، في حين أنه في مرحلة الحصاد يتوجه التركيز على مؤشرات أخرى ، مثل تلك المتعلقة بربحية العملاء و ربحية خطوط الإنتاج، ومؤشرات فترات الاسترداد¹.

ثانيا :منظور العملاء

يعتبر منظور العملاء في بطاقة الأداء المتوازن أساس نجاح المؤسسة في بناء وتنفيذ استراتيجياتها المختلفة لسببين أساسيين ،يتمثل السبب الأول في الأداء المالي للمؤسسة و المتعلق بتحقيق الأهداف المالية ،أين يعتمد بشكل مباشر على تحقيق أهداف منظور العملاء ،أما السبب الثاني فيتمثل في أن نتائج كل من منظور العمليات الداخلية و منظور التعلم و النمو، تظهر من خلال خلق وتقديم قيمة للعملاء على المدى القصير وال المدى الطويل على حد سواء ،و أخذا بهذا الاعتبار أدمجت البطاقة هذا المنظور ضمن منظوراتها الأربع بل أعتبته المنظور الذي تدور حوله المنظورات الأخرى، و يمكن صياغة هذا المنظور في السؤال التالي: كيف ينظر إلينا عملاؤنا ؟.

إن مؤشرات منظور العملاء ما هي إلا ترجمة لمؤشرات المنظور المالي ، لذا تسعى المؤسسات إلى تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء و التي عادة ما تترجم في المحافظة على عملائها و اكتساب عملاء جدد، و زيادة الحصة السوقية ، و يحتوي هذا المنظور على المؤشرات المتعلقة بالعملاء المستهدفين، مثل مؤشرات رضا العملاء ،مؤشرات الاحتفاظ بالعملاء ،مؤشرات اكتساب عملاء جدد، مؤشرات ربحية العميل، و مؤشرات القيمة من وجهة نظر العميل ،و كذا مؤشرات الحصة السوقية للمؤسسة.

تحدد المؤسسات في هذا المنظور قطاع العملاء أو السوق الذي ستنافس فيه ،و الذي سيكون مصدرا للإيرادات المحققة لأهداف المنظور المالي ، كما يسمح أيضا التعرف على الكيفية التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحدد الطرق التي تؤدي إلى خلق القيمة لدى عملائها و الذي لا يتم إلا إذا نظرت المؤسسات إلى أدائها بأعين عملائها ، و من ثم فهذا المنظور يوجه بعدي العمليات الداخلية و التعلم و النمو إلى تحقيق هدف رضا العملاء، من خلال جعل المؤسسة قادرة على تقديم

¹ R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, pp 50-57.

منتجات و خدمات ذات جودة و نوعية و بأسعار تنافسية مراعية في ذلك التغيرات الدائمة في أذواق العملاء¹.

و قد بين كل من نورتن و كابلان أن هناك مجموعة من المميزات العامة التي تنظم محركات القيمة من وجهة نظر العملاء و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :المجموعة الأولى تتعلق بخصائص المنتج أو الخدمة و التي توضح الدور الوظيفي للمنتج أو الخدمة من ناحية الجودة و التميز و الوقت و السعر ،أما المجموعة الثانية فتخص العلاقة مع العملاء و المتعلقة بمدى قدرة المؤسسة على تلبية رغبات العملاء في الوقت المناسب و بالسعر و الجودة المناسبين ،أما المجموعة الثالثة فتخص سمعة و شهرة المؤسسة أين تظهر مدى قدرة المؤسسة على التعريف عن نفسها للعملاء و إظهار تميزها عن المؤسسات المنافسة².

ثالثا : منظور العمليات الداخلية

تعتبر العمليات الداخلية أساس بناء القدرة التنافسية للمؤسسة و تحقيق أهدافها، لذا يقوم المدراء التنفيذيون بتحديد العمليات الداخلية المهمة التي يجب أن تتفوق فيها المؤسسة، و التي تسمح لها ب:

- تحقيق القيمة المفترضة من طرف العملاء و التي ستعمل على جذب عملاء جدد و المحافظة على الحاليين في قطاع السوق المستهدف؛
- إرضاء توقعات المساهمين فيما يخص العوائد المالية الجيدة³.

يركز هذا المنظور على المؤشرات التي تحدد العمليات الداخلية التي يكون لها الأثر الكبير في تحقيق رضا الزبائن من خلال التميز و خلق القيمة التي يتوقعها العملاء بكفاءة وفعالية من جهة، و من جهة ثانية تحقيق رضا المساهمين بتحقيق نتائج مالية متميزة ، و لعل الطريقة المثلى للقيام بذلك تكون من خلال تحليل سلسلة القيمة لمحمل النشاطات التي اقترحها بورتر، و التي تساعد على تحديد

¹ R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, pp 63-64.

² R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, pp 67-72.

³ R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, p 62.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

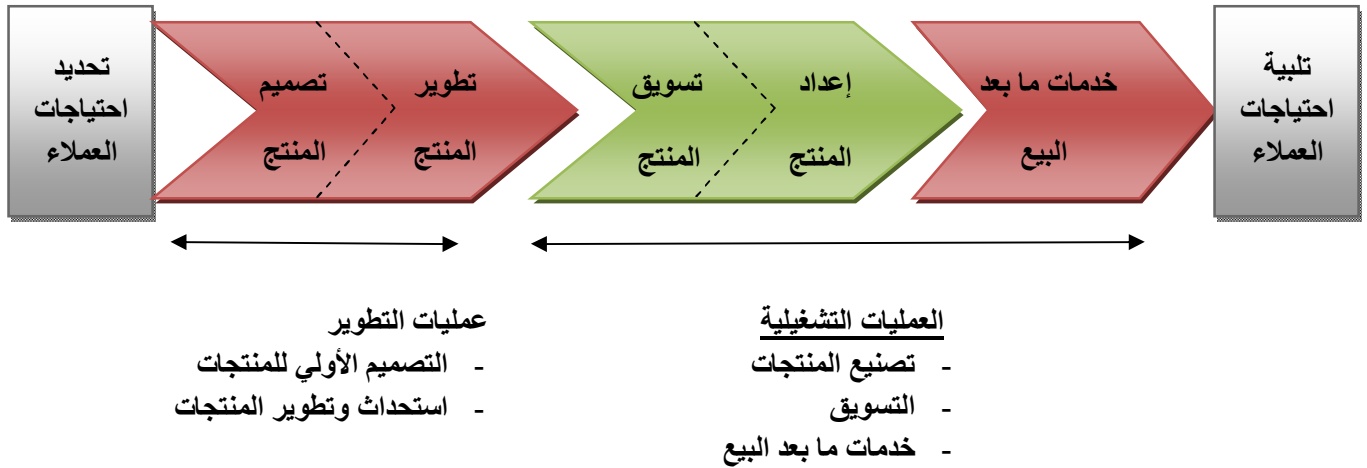
أهم الأنشطة التي تساهم في خلق القيمة¹، و يمكن تلخيص فلسفة هذا المنظور بالإجابة عن السؤال التالي: لإرضاء المساهمين و العملاء ما هي العمليات التشغيلية التي يجب أن نتفوق فيها؟.

و على عكس المدخل التقليدي الذي يركز على تطوير العمليات التشغيلية الداخلية الحالية من خلال دمج مقاييس الجودة و الوقت، فأن بطاقة الأداء المتوازن لها منطلقان²:

- يتمثل المنطلق الأول في أنها تسعى لتحديد مجال جديد تماما من العمليات، يسمح للمؤسسة أن تتميز عن باقي المؤسسات و تحقيق الأهداف المتعلقة بالعملاء و كذا الأهداف المالية،
- أما المنطلق الثاني فيتمثل في ضرورة الاعتماد على عمليات الإبداع و الاختراع في عمليات التشغيل الداخلية للدخول في مجالات و منتجات جديدة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة، و كسب عملاء جدد، عكس المدخل التقليدي الذي تقوم فلسفته على العمليات الحالية و العملاء الحاليين.

و يحدد الشكل رقم (3-5) سلسلة القيمة لمنظور العمليات الداخلية للمؤسسة.

الشكل رقم (3-5): سلسلة القيمة لمنظور العمليات الداخلية للمؤسسة.



Source : R.Kaplan, D.Norton, **The Balanced Scorecard : Translating Strategie into action**, Op.cit, P27.

¹ P.C Ensign, value Chain Analysis and Competitive Advantage: Assesing Strategic Linkages and Interrelationships, Journal of Genaral Management, 2001, pp 20-22.

² R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, pp 27.

قسم كابلان و اتكنسون سلسلة القيمة لمنظور العمليات الداخلية إلى ثلاثة مراحل أساسية، مرحلة البحث و التطوير، مرحلة الإنتاج و التسويق ، و مرحلة خدمات ما بعد البيع¹:

المرحلة الأولى: و هي مرحلة البحث و التطوير، أين يتم إجراء دراسات السوق و تحديد قطاعات العملاء المستهدفة، إضافة إلى تحديد خطط الإنتاج و نوعية المعدات و الفترة اللازمة للإنتاج ، و تعتبر هذه المرحلة هي قاعدة المراحل الأخرى.

المرحلة الثانية : و هي مرحلة العمليات التشغيلية أو مرحلة الإنتاج و التسويق ،و تتم في هذه المرحلة العمليات الخاصة بتحديد أسلوب الإنتاج و طبيعة الخدمة المقدمة للعميل و تصنيع المنتجات أو الخدمات ، كما يتم أيضا تحديد التكاليف الخاصة بكل منتج أو خدمة.

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة خدمات ما بعد البيع ،و التي تعتبر المرحلة الأخيرة من دورة حياة المنتج، و يتم فيها تحديد طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء ما بعد عمليات البيع ، كما يتم خلالها تحديد الفترة الزمنية لتقديم الخدمات و كذا برامج شرح كيفية استخدام المنتج ، إضافة إلى حل مشاكل العملاء المتعلقة بالمنتجات المعيبة.

رابعا :منظور التعلم و النمو

يعتبر دمج منظور التعلم و النمو في نظام تقييم الأداء الاستراتيجي أحد الإضافات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن، حيث أن اتجاه المؤسسات العام بالاهتمام برأس المال الفكري و المعرفي و تطوير كفاءاته باعتبار أن الأداء التنظيمي هو محصلة لأداء الأفراد²، إضافة إلى ذلك فالتحول نحو تبني التقنيات الحديثة في شتى المجالات والانتقال إلى مصاف المؤسسات المتعلمة، و ما صاحبه من تغير في تطلعات العمال و الموظفين،أوجب ضرورة إدماج هذا العنصر الهام كمنظور أساسي مؤثر في تحقيق المؤسسة لأهدافها، و ضمان التغير السريع الفعال الدائم نحو التفوق و التميز . كما أن التطور الحاصل في الفكر الإداري فيما يتعلق بالجانب البشري في المؤسسة له الدور البارز في التوجه نحو الاعتماد على هذا المورد الهام كمحور لتحقيق التميز و التفوق.

¹ Idem, pp 96-97.

² R. Sims, Organizationl Succes through Effective Human Resources Management, greenwood publishing groupe, california, 2002, pp 02-03.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

و يحدد منظور التعلم و النمو الأهداف و المؤشرات التي تحقق النمو و التعلم التنظيمي للمؤسسة ، حيث تسمح أهداف هذا المنظور في تحقيق أهداف المنظورات الثلاثة الأخرى ، و في تحديد المجالات و المهارات الداخلية و كذا البنية التحتية الواجب تنميتها لتحقيق أهداف المؤسسة في الأجل الطويل، سواء تعلق الأمر بتعظيم قيمة المساهمين و تحقيق رضا العملاء، و يتضمن هذا المنظور ثلاثة جوانب مهمة هي مهارات الأفراد ، أنظمة المعلومات و الإجراءات التنظيمية¹.

بعد عرضنا للإطار النظري لمفهوم ومحاور بطاقة الأداء المتوازن يمكن تقديم نموذج لمقاييس أهداف البنوك التجارية التي تعتبر مرجعا للتقييم وفق هذا المعيار:

الجدول رقم (3-1): أهداف ومقاييس محاور بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية.

المحور	الأهداف	المقاييس
المالي	إرضاء الملاك بتعظيم الأرباح	مضاعف الملكية
	تحسين الانتفاع من الموجودات	العائد على الموجودات
	تدعيم مدى إدراك الملاك للتحسين	هامش الدخل
	الكفاءة في استخدام الموارد	التوازن في الاستخدام
	اكتساب رضا المالكين بتحقيق النمو المالي	نمو الأرباح
	وغيرها ... الخ	
الزبائن	إرضاء الزبائن (المودعين والمقرضين)	ربحية الزبائن والفوائد على القروض
	زيادة الحصة السوقية	النمو في الودائع والقروض
	اكتساب زبائن جدد	عدد الزبائن الجدد
	الاحتفاظ بالزبائن الحاليين	الودائع إلى الموجودات وحجم الإقراض
	وغيرها ... الخ	
	تحسين استغلال الموارد	الإنتاجية
العمليات الداخلية	تحسين استغلال عنصر العمل	إنتاجية العمل
	تحسين كفاءة الإنفاق	مؤشر التكلفة
	زيادة ملاءمة الخدمات	النمو في إيرادات الخدمات الملائمة
	وغيرها ... الخ	
	تحسن قدرة العاملين على الإبداع	البحث والتطوير

¹ R. Kaplan, D. Norton, The Balanced Scorecard : Translating Strategy into action, Op.cit, p 127.

الفصل الثالث: طرق قياس كفاءة الأداء في المصارف التجارية.

تحسين العلاقة بالعميلين	دافعية الإنجاز
النفاذ إلى الأسواق	الانتشار الجغرافي
رضا العميلين	دوران العميلين
زيادة قدرات العميلين	الدورات التدريبية
تحسين إجراءات العمل	العميلون في الخطوط الأمامية
الاهتمام بتأهيل العميلين	النمو في مصاريف التدريب
خلق الإبداع	النمو في مصاريف البحث والتطوير
وغيرها ... الخ	

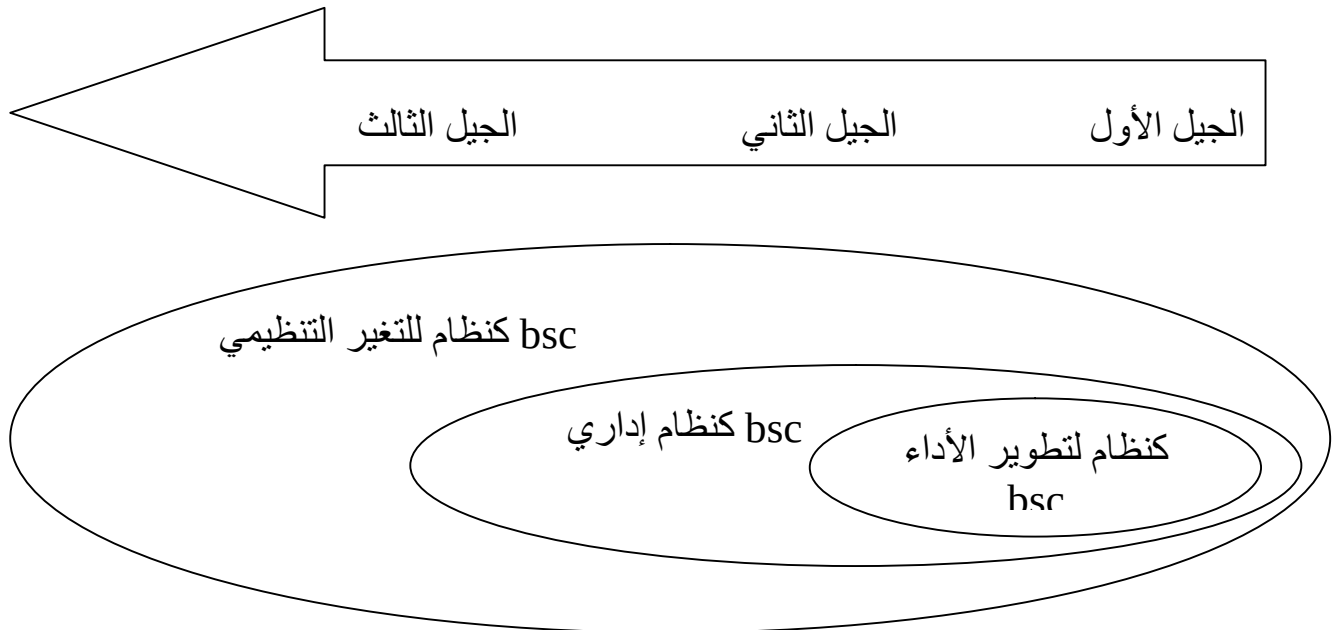
التعلم والنمو

المصدر: صدام محمد محمود وآخران، الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف، مرجع سابق، ص 50، 51.

المطلب الثالث: مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن

حدث تطور في بطاقة الأداء المتوازن منذ التسعينات، من خلال ثلاثة أجيال بعد أن أدركت المنظمات أن هناك أسباب للأداء غير المرضي للبطاقة. ويمكن عرض أهم محطات التطور التاريخي في الشكل التالي:

شكل رقم (3-6): مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن



العناصر الأساسية

- مقاييس الأداء، - تقسيم الاستراتيجية، - أربعة أبعاد، - الأهداف الاستراتيجية، - مؤشرات الأداء، - المؤشرات القائدة، - مؤشرات الأداء الحاكمة - KPI ، - المكافآت المرتبطة بالأداء.	- التعلم التنظيمي في نهاية المدة، - تحديد وحل مشاكل التشغيل، - التغذية المرتدة لخطوة الفترة القادمة، - بناء المعرفة التنظيمية، - PDCA دورة إدارة نموذج الخاص بالشركة.	- خطوات خاصة بالتغيير في المنظمة، - الخطة الاستراتيجية، - نموذج وانسياب الاستراتيجية، - دمج الموازنة وخطة الموارد البشرية، - التغيير في المناخ التنظيمي.

Source : Morisawa T, "Building Performance Measurement Systems with the Balance scorecard Approach", Nomura Research Institute (NRI) Papers, 2002, No 45, p 4.

أولاً: الجيل الأول (1992 – 1996)

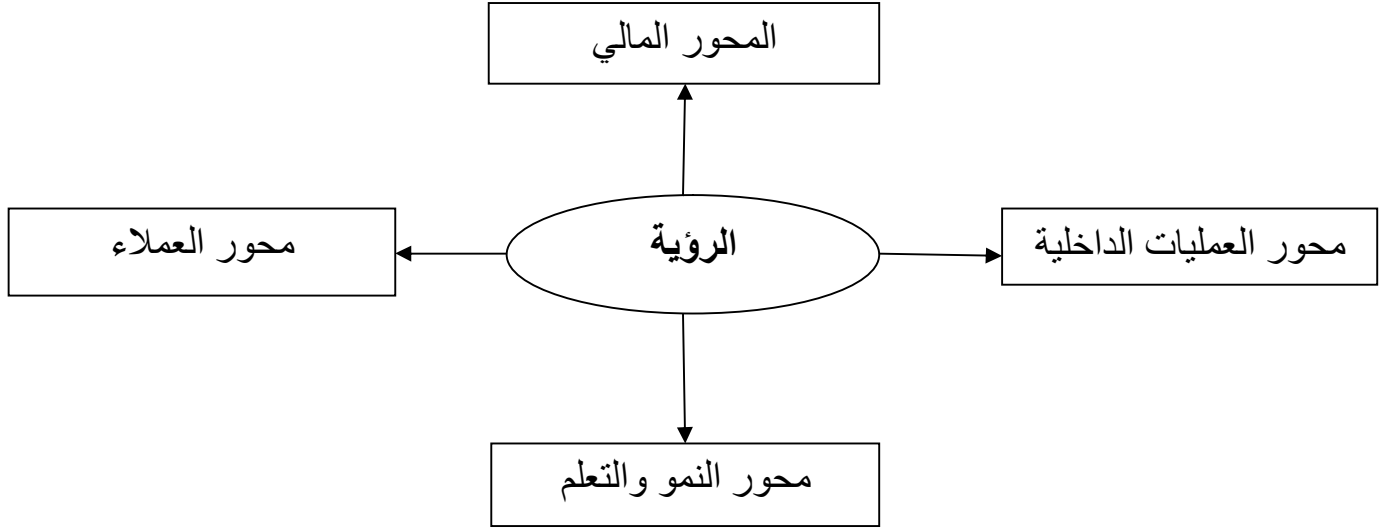
حيث تم وضع بطاقة الأداء المتوازن كمصفوفة ذات الأربعة منظورات لقياس الأداء، إن هذا الجيل تميز بإضافة ثلاثة منظورات هي: العملاء، العمليات الداخلية، النمو والتعلم، إضافة للمنظور المالي، حيث يتم قياس الأداء ضمن هذه المنظورات الأربعة: إن اقتراح ربط رؤية وأهداف المنظمة بمنظورات البطاقة جاء ليساعد في اختبار واستخدام قياسات تشجع موازنة الأداء في المديات المختلفة¹، ولذلك عرفت هذه المرحلة البطاقة واعتبرتها كنظام لتطوير الأداء حيث تعطي مؤشرات للمنظورات الأربعة انطلاقاً من الرؤية والأهداف الموضوعية وتتغير هذه المؤشرات بتغير الرؤية الإستراتيجية، وتميزت هذه المرحلة بـ:

- ✓ إعطاء الصورة العامة للبطاقة.
- ✓ اعتبار البطاقة كأداة لقياس وتطوير الأداء فقط.
- ✓ تقسيم الإستراتيجية إلى أربعة محاور.
- ✓ ربط التوجه الاستراتيجي بالممارسات اليومية.

¹ وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 145.

ويمكن إعطاء شكل بياني للجيل الأول للبطاقة:

شكل رقم (3-7): الجيل الأول لبطاقة الأداء المتوازن.



Source : Fabienne Guerra, Pilotage stratégique de l'entreprise, le rôle du tableau de bord prospectif, de Boeck, Paris, 2007, P 122.

ثانيا: الجيل الثاني (1996 – 2000)

نتيجة لتطبيق الجيل الأول من البطاقة في العديد من المنظمات، ظهرت عدة عيوب ومشاكل في تطبيق هذا الجيل ومن أهمها¹:

✓ أن التعريف والتحديد الأولي لبطاقة التقييم المتوازن جاء واسعا وغامضا وله رؤى وتصورات متباينة عنها.

✓ كيفية اختيار القياسات الملائمة لهذه المنظورات من جانب، وذلك بإقرار مجموعة القياسات المناسبة التي تنطوي تحت إطار أي من منظورات البطاقة.

✓ اعتبارها أداة لتطوير الأداء وليس لقياس الأداء، وبالتالي إهمالها لجانب كبير من المؤسسة.

وبعدها تم تجاوز كل هذه المشاكل، وجاءت بطاقة الأداء المتوازن في شكل جديد واعتبرت كنظام للإدارة يساعد في اتخاذ القرارات، وأصبحت تتميز بالبساطة والوضوح، وجاءت لتجيب عن

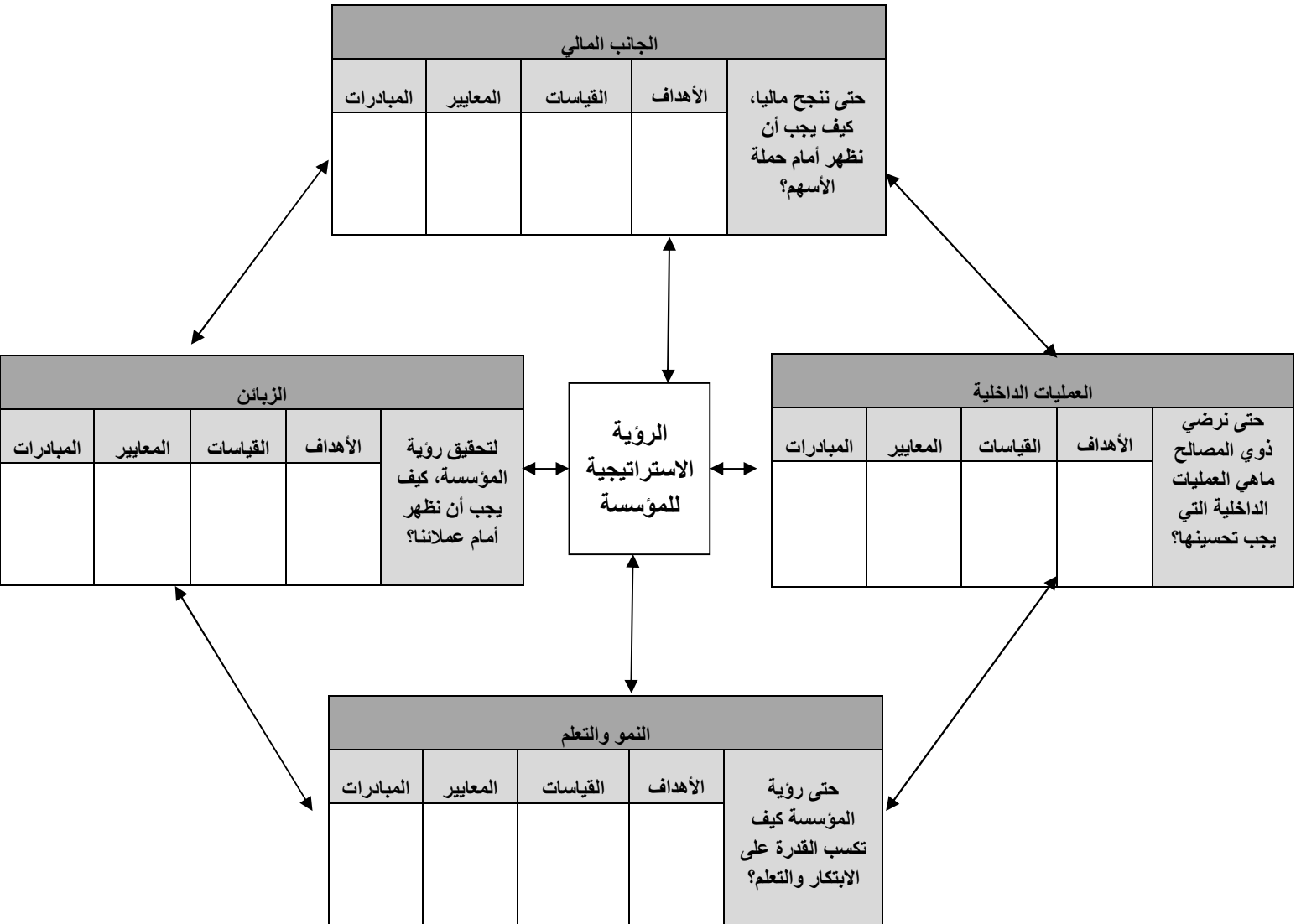
¹ وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 146.

السؤال الموضوع لها في كل منظور من أجل وضع المعايير المناسبة للإجابة عن هذه الأسئلة، وهذه الأخيرة تتمثل في:

- للنجاح ماليا كيف يجب أن نبدو أمام المساهمين وحملة الأسهم؟
- لتحقيق رؤية المنظمة كيف يجب أن نبدو أمام عملائنا وماذا ينتظرون منا؟
- ما هي العمليات الأساسية التي يجب أن نتميز فيها حتى نشبع رغبات عملائنا ونحقق رضا المساهمين؟
- ما هي قدرة المنظمة على قيادة التحسين والتغير وزيادة إبداعها؟

ويمكن تلخيص الجيل الثاني للبطاقة في الشكل التالي:

شكل رقم (3-8): الجيل الثاني لبطاقة الأداء المتوازن.



Source : Mohammad Hassan Azizkhani, Hahdi Azizkhani, **Evaluation and ranking balanced score card (BSC), Case study: Welfare organization of Zanjan province**, International Research journal of Applied and Basic Sciences, Vol, 7, 2013, P 412.

وقد كانت هذه المرحلة مهمة جداً، لأنه مع هذا التطور ظهر ما يعرف بعلاقة السبب والنتيجة التي أصبحت تتولد من خلال علاقة المحاور الأربعة مع بعضها البعض، كما أصبحت بطاقة الأداء المتوازن أداة إدارية فعّالة خاصة في مجال اتخاذ القرارات الإستراتيجية بسبب العلاقة الموجودة بين الرؤية والمحاور الأربعة.

ثالثاً: الجيل الثالث 2000

يتضمن الجيل الثالث من بطاقة الأداء المتوازن العناصر الهامة التي لا توجد في بطاقة الأداء العادية (الجيل الأول والجيل الثاني)¹:

- ✓ الارتباط والتدفق في سلاسل الأهداف الإستراتيجية حتى تظهر أهداف الأداء المالي بوضوح،
- ✓ نتيجة لذلك يتم استبعاد المبادرات التي لا ترتبط بتشكيل التدفق الاستراتيجي في الخريطة الإستراتيجية،
- ✓ عند تنفيذ التخطيط الاستراتيجي بطريقة مناسبة نتوصل إلى مؤشرات الأداء الحاكمة المناسبة والمهادفة والمفيدة للمتابعة الإستراتيجية والرقابة الإدارية في المنظمة.

وقد ساهمت نماذج الجيل الثالث بتعزيز دقة استخدام العديد من الخصائص والآليات الواردة في الجيل الثاني لكي يتم إعطاؤها صيغة عملية أكثر ارتباطاً بالجوانب الإستراتيجية للأداء²، ويتميز هذا الجيل من البطاقة بما يلي:

- يتميز بكونه أكثر بساطة وأقل تعقيد من الجيل الأول،
- يعتبر كإطار للتغير التنظيمي لأنه يبين الخطوات الخاصة بالتغير في المنظمة من خلال تغيير استراتيجياتها،
- اتضاح العلاقة السببية الموجودة بين محاورها أفضل مما كانت في الجيل الثاني،
- بين الاتجاه بوضوح حتى يتمكن الأفراد من الوصول إلى الرؤية المرجوة.

ويمكن تلخيص المكونات الرئيسية للجيل الثالث للبطاقة كالتالي:

- **بيان الاتجاه:** والذي يوضح شمولية القرارات وتنظيم الأنشطة وليس الدخول في تفاصيل وضع الأهداف قبل وصف دقيق وصحيح لهذا الاتجاه.

¹ نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 2، ص 17.

² وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 49.

● **الأهداف الإستراتيجية:** والتي تبين مساهمة الاتجاه العام بإعطاء وضوح لتقاسم الرؤية الشمولية للعمل في المنظمة ووضع أهداف إستراتيجية مترابطة في إطار نظام من التفكير المنهجي وعلاقات السبب والنتيجة بين هذه الأهداف بوضوح.

● **نموذج الربط الاستراتيجي والمنظورات:** حيث يبين أن تحديد الأهداف الإستراتيجية يتم بشكل منفصل بين المنظورات الأربعة وهنا يتم الفصل بين نوعين من المنظورات الأول يركز على المنظور الداخلي للبطاقة والمتمثل بمنظور العمليات الداخلية ومنظور التعلم والنمو فيما يركز الجيل الثاني على المنظور الخارجي للبطاقة والمتضمن كل من منظور العملاء والمنظور المالي.

● **المقاييس والمبادرات:** وهذه تبين أنه عندما يتم الاتفاق على الأهداف وتصبح القياسات محددة لتدعيم قدرة الإدارة العليا في فحص ومراقبة تطور المنظمة باتجاه تحقيق الأهداف يتم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وما يلاحظ على هذا النموذج الأخير للجيل الثالث أن الشكل العام لم يتغير بل بقي كما في الجيل الثاني، وإنما تغيرت فلسفته وطريقة عمله وأصبح أكثر دقة وشمولية.

المبحث الثالث: معيار (CAMELS) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

إن نظام تقييم المصارف أداة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد ولتحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية، ونظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابهة لكل المصارف، وبموجب هذا النظام فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل المصارف تقيم على أساس موحد وشامل، وإن اهتمام السلطات الرقابية ينصب بالدرجة الأولى على تلك المصارف التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية والعملية، وكذلك فإن نظام التقييم الموحد يستخدم كأداة مفيدة للتعرف على المصارف التي فيها مشاكل وتصنيف المصارف الضعيفة في خانة واحدة، وبالتالي فإن نظام

التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها وهي الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي¹.

المطلب الأول: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS نشأته وتطوره

أولاً: تعريف طريقة CAMELS

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني²، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMELS أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار مؤشرات تتمثل أساساً في العناصر التالية³:

C : Capital Adequacy	1- كفاية رأس المال
A : Asset Qualit	2- جودة الأصول
M : Management Quality	3- جودة الإدارة
E : Earning Management	4- إدارة الربحية
L : Liquidity Position	5- درجة السيولة
S : Sensitivity of Market Risk	6- الحساسية لمخاطر السوق

¹ ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2006، ص 18.

² علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات ، دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بدون تاريخ، ص 06.

³ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري و كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص 04.

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق¹.

كما يعرف نظام التقييم CAMELS على أنه نظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر (Early Warning System (EWS وإن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف وتحديد نقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية، والتي قد تؤدي إلى انهيار المصرف إذا لم يتدخل المصرف المركزي لإنقاذه².

ويعرف أيضا نظام CAMELS: بأنه نظام تصنيف لمخاطر البنك وتقييم قدرة البنك على الاستمرار حيث يعطي النظام لكل بنك تصنيف لستة عناصر بالإضافة إلى تصنيف مجمع نهائي، التصنيف يتراوح بين 1 و 5 حيث 1 هو التصنيف الأفضل و 5 يعني أن البنك قريب من الفشل والإفلاس³.

وكذلك عرف من قبل لجنة بازل: بأنه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحّد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة.

وعرفه (Fraser & Gup & kolari) بأنه نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية⁴.

¹ Kramo N'guessam, Rapport de mission sur l'analyse des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 04 – 10 décembre 2004, p 05.

² Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006, P 04.

³ Laurence m.ball –money, banking, and financial markets, second edition, Johns Hopking University, p 307.

⁴ Fraser, Donald R. & Gup, Benton E, & Kolari, james – commercial Banking (the management of Risk) – South Western college publishing, 2nd.ed, U.S.A, 2001, p 103.

مما تقدم يمكن إعطاء تعريف لنظام CAMELS على أنه "أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، وكذلك يسمح بتحديد المؤسسات التي تحتاج لاهتمام خاص".

ثانيا: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي CAMELS¹

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها عام 1933 وأعلن بموجبها إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 في عام 1998، وقد نتجت تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدمت فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا من قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح

¹ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري وكأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص 01 - 03.

عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMEL للجمهور ما بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهاره ككل.

ثالثاً: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالاتي:

جدول رقم (3-2): تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	1.4 – 1	قوي -Strong-
02	2.4 – 1.6	مرضي -SATISFACTORY-
03	3.4 – 2.6	وسط -FAIR-
04	4.4 – 3.6	هامشي (خطر) -MARGINAL-
05	5 - 4.6	غير مرضي -UNSATISFACTORY-

Source : Ranjana Sahaj Wala & Paul Van Den Bergh, Supervisory Risk Assessment and early Warnind Systms, Basel committe on Banking supervision working papers, December 2000, p 47.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقاً من مكونات نظام التقييم المصرفي حيث يحمل البنك:

• التصنيف الأول (قوي): متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال - 1.4

1]

• التصنيف الثاني (مرضي): متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال - 2.4

1.6]

- التصنيف الثالث (معقول): متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [3.4 - 2.6]
- التصنيف الرابع (هامشي): متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [4.4 - 3.6]
- التصنيف الخامس (غير مرضي): متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [5 - 4.6]

رابعاً: الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

تحدد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.

درجة التصنيف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي
01	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
04	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	خطير جداً	رقابة دائمة - إشراف -

المصدر: الرشيد أحمد، مالك - مقارنة بين معياري وكأدوات حديثة للرقابة المصرفية - مرجع سابق، ص 05.

يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي تمنح للبنك حيث أن¹:

1. **تصنيف قوي (1):** يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة في جميع النقاط وعموماً البنوك ذات التصنيف 1 أو 2 ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة وأي نقاط ضعف تكون خفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتكون البنوك في هذا التصنيف قوية وقادرة على مواجهة ظروف الكساد الاقتصادي، وإدارة المخاطر تتمتع بأداء قوي وصلب ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006, P 04.
 Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006, P 04.¹
 Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006, P 05.

2. **تصنيف مرضي (2):** إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالقوانين والأنظمة، ولكنها تعاني من مشاكل خفيفة تقع ضمن إمكانيات كل من الإدارة ومجلس الإدارة ورغبتها في التصحيح، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك مقنعة عموماً ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية، وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود وغير رسمي.

3. **تصنيف وسط (3):** إن هذه البنوك تعاني من ضعف في عنصر أو أكثر والذي إذا لم يصحح ضمن إطار زمني معقول يمكن أن يؤدي إلى مخاوف عدم الوفاء أو مشاكل في السيولة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف بطريقة مناسبة، وهذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية، وتكون هذه البنوك غير متقيدة وبدرجة معقولة مع الأنظمة والقوانين فشل هذه البنوك غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه البنوك.

4. **تصنيف حدي (4):** إن هذه البنوك تعاني من ممارسات خطيرة وخاطئة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة، ولا تتقيد هذه البنوك بالقوانين والأنظمة، وتتراوح مشاكل هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة وتتطلب هذه البنوك إشراف تام من قبل السلطات الرقابية واحتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.

5. **تصنيف غير مرضي (5):** البنوك في هذه المجموعة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر، إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها لذلك احتمال فشل هذه البنوك كبير وتحتاج إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه البنوك الاستمرار وتحتاج أيضاً رقابة مستمرة.

خامسا: مميزات وعيوب معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في الآتي¹:

- 1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- 2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- 3- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- 4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- 5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- 6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- 7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للمصرف المركزي.

أما العيوب فيمكن تلخيص أهم عيوب نظام CAMELS في:

- 1- اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيار يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة المعيار، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيار.
- 2- أعطى المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.
- 3- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعايير وأهمية نتائجها.

¹ عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 8.

- 4- يعتمد المعيار على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- 5- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- 6- في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم موجوداته فقط.

المطلب الثاني: مكونات معيار CAMELS¹

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ويشمل: كفاية رأس المال - جودة الأصول - الربحية والإيرادات (الموجودات) - التمويل والسيولة - سلامة الإدارة - الحساسية لمخاطر السوق.

أولاً: مؤشرات كفاية رأس المال: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، فانخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، بالإضافة إلى هذا المؤشر يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصا أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان، كما

¹ - أحمد طلفاح - مؤشرات الحيلة الجزئية - مجلة المعهد العربي للتخطيط - أبريل 2005 ، ص: 1-2.

أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة لرأس المال.

- **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** تستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة، ومثال ذلك أن تحسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من المؤسسات كأكثر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام، أو حتى النظر في معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية. إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية¹:

1. تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية.
2. تعطي نتيجة القياس مؤشراً هاماً للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التحركات اللازمة مبكراً، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال....

3. قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

ثانياً: مؤشرات جودة الأصول: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ - **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:**

- **التركيز الائتماني القطاعي:** التركيز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت

¹ - عثمان بن موسى الشيخ - السلامة المصرفية - دار النشر والطباعة - السودان - 2007 - ص: 103 - بتصرف.

وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات، كما حدث في أزمة شرق آسيا حيث تركزت معظم القروض في قطاع العقارات، والصحيح أن تركز القروض في مجمله خطير ويؤدي إلى انكشاف القطاع المصرفي إلى الأزمات في القطاعات الاقتصادية، والحال ينطبق على تركيز الائتمان على القطاع التصديري.

■ **الإقراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

■ **القروض غير العاملة:** إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة وفي العادة تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنبا إلى جنب مع نسبة الاحتياطات المخصصة لهذه القروض. وهناك نسب أخرى يمكن حسابها في هذا المجال لتعطي مؤشر عن الديون المشكوك في تحصيلها والتي لم تصنف ضمن القروض غير العاملة. إن ارتفاع نسبة القروض غير العاملة بشكل عام يظهر مشكلة سابقة بالنسبة لمحفظة الإقراض. كما أنه من المفيد أيضا في هذا المجال احتساب نسب الاسترجاع (نسبة المسترد من القروض على شكل نقد إلى إجمالي القروض غير العاملة) حيث أن مثل هذه النسب تفيد في معرفة قدرة المؤسسة على متابعة قروضها.

■ **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصا أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها.

■ **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرححة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. إن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار، حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقررات بازل) حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة

معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقاً لتصنيفات بازل.

■ **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها. إن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي قروض يعكس نوع من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية، كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائع جداً في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المقرضة باعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المقرضة.

■ **مؤشرات الرفع المالي:** وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط). إن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

ب - مؤشرات المؤسسة المقرضة:

إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصاً المؤسسات غير المصرفية. وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالاعتبار احتمال قدرة المقرض على سداد القروض وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقرضة والتدفقات المالية لديها.

● **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقت مجالات اقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير مالية، وبالتالي يصبح من الضرورة متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية.

- **ربحية قطاع الشركات:** إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.
- **المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية¹:** وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد، ويمكن استخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر ALTMAN والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية تتضمن جودة الأصول وأداء العوائد والسيولة، وهذا مؤشر يطبق في العادة على مستوى الشركة للتمييز بين الشركات الجيدة والشركات الضعيفة. وهناك مؤشرات عديدة في هذا المجال التي من الممكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات لحماية الدائنين وغيرها.
- **مديونية القطاع العائلي:** هذه المعلومات تفيد بالنسبة للمديونية الموجهة للقطاع العائلي وخصوصا في البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض مثل دول الخليج العربي.

ثالثا: مؤشرات سلامة الإدارة:

- **سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.**
- **معدلات الإنفاق:** إن إرتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بنفس المفهوم فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.

¹ - أحمد طلفاح - مرجع سبق ذكره - ص: 16.

- **التوسع في أعداد المؤسسات المالية:** إن التوسع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات الازدياد السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعاً من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

رابعاً: مؤشرات الإيرادات والربحية¹:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

- **العائد على الأصول:** وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الاستثنائية وغيرها.
- **العائد على حقوق الملكية:** إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن احتساب نسبة رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.
- **معدلات الدخل والإنفاق:** إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جداً في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية

¹ - سمير الخطيب - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - دار النشر - الإسكندرية - 2005 - ص: 277-283

وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الاستثمار التي تدر أرباح (الاستثمار في الأسهم، السندات، أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد و غيرها من النفقات.

● **المؤشرات الهيكلية:** هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الاعتماد عليها، وهي تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية، منها درجة اتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبية عملاء المؤسسة المصرفية فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية، وهذا له تأثير على جملة تكاليف المؤسسة المالية وربحيته، ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية اتساع هامش السعر

● **الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع،** وهذا يدل على البيئة التي تعمل فيها المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الاحتكارية فيه، كأن يكون سوق منافسة احتكارية أو احتكار قلة.

خامسا: مؤشرات السيولة والتمويل: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

● **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية:** إن إرتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.

- **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطيرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة مثل التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحياناً، أو عدم رغبة بعض المؤسسات بإقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر عالية، بشكل عام فالقطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك وفي القطاعات الأخرى
- **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفاً في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماماً كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.
- **نسبة الودائع إلى القروض:** تحتسب هذه النسب باستثناء الإقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين). إن إرتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطاً على الجهاز المصرفي، كما أنه يظهر أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.
- **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول لسائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.

- **سيولة السوق الثانوية:** إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

سادسا: درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوكك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدم

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتتبة على أسعار الفائدة وسندات الشركات، وتحتسب هذه المخاطر وفقا لمفهوم "الأمد" الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة، كما يمكن توسيع مفهوم "الأمد" ليأخذ بعين الاعتبار مفهوم "التحذب" الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.

- **مخاطر الصرف الأجنبي¹:** وتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبة عليها، ولحساب هذه المخاطر يمكن استخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.

¹ - أحمد طلفاح - مرجع سبق ذكره - ص: 27.

- **مخاطر أسعار الأسهم:** مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط، أو "نظرية المضربة في تسعير الأصول" والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.
- إن معظم المخاطر السابقة تظهر أيضا في المشتقات المالية حيث أن عنصر المخاطرة السوقي في المشتقات المالية هو ذاته عنصر المخاطرة السوقي للأصل القائم (أسهم، سندات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السلع) الذي تعتمد عليه هذه المشتقات، إلا أن شكل العلاقة بين عقود المشتقات المالية والأصل القائم يحدد كيفية تقدير المخاطر السوقية لهذه العقود. بالنسبة للمستقبلات العلاقة خطية وبالتالي يمكن حساب هذه المخاطر مباشرة.
- أما بالنسبة للخيارات فإن العلاقة غير خطية ويمكن حساب المخاطرة لها من خلال ما يصطلح على تسميته "باليونانيات" مثل " $\rho - v - \theta - \gamma - \delta$ " وكل من هذه الأحرف تقيس العلاقة بين تغير أسعار الخيارات بالنسبة لمعاملات مختلفة، فمثلا δ تقيس العلاقة أثر تغير أسعار الأسهم على أسعار عقود الخيارات، γ هي المشتقة الثانية بالنسبة لتغير أسعار عقود الخيارات بالنسبة لأسعار الأسهم، θ تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير الأجل، v تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير ذبذبة أسعار الأسهم، ρ تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير سعر الفائدة.
- بالنسبة لعقود المقايضة على أسعار الفائدة والعملات فإنها تحتاج لنماذج الإفلاس والتحسين لحساب مخاطر المشتقات على المخاطر الائتمانية.

المبحث الرابع: الطرق الكمية لقياس كفاءة الأداء البنكي

يرتبط التحليل الكلاسيكي بين مفهومي الكفاءة الإنتاجية فنجد أن الكثير من الدراسات عرفت الكفاءة كنسبة بين المداخلات والمخرجات، لذلك كثيرا ما يرتبط قياسها بدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين هذين العاملين، وتعود فكرة قياس الكفاءة إلى أعمال Farrell (1957) الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة التقنية والتخصيصية من أجل مدخلات متعددة وانطلاقا من هذه الأعمال طورت عدة طرق معتمدة في الأساس على دوال الإنتاج وهي الطرق المعلمية وأكثرها استخداما تحليل الحدود العشوائي SFA والطرق غير المعلمية وأكثرها استعمالا تحليل مغلف البيانات

DEA، ونحاول من خلال ما يلي إعطاء لمحة عن هذين الأسلوبين، ولكن وقبل ذلك نتطرق إلى تعريف دوال الإنتاج والتي تعتبر أساس هذين التحليلين.

المطلب الأول: دالة الإنتاج (production function)

يمكن التعريف على مؤشر كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية من خلال التحليل الكمي لدالة الإنتاج، فقد يستخدم أسلوب دالة الإنتاج لاشتقاق دالة الإنتاج الكفاء حيث أن معيار الكفاءة الاقتصادية يعكس الشبه بين قيمة الإنتاجية الحدية لمورد ما والتكلفة الحدية لهذا المورد، لذلك نهدف من خلال هذا المطلب إلى تعريف دالة الإنتاج وكذلك دالة كوب دوغلاس المشتقة منها، وكيفية استخدام هذه الدوال لقياس الكفاءة.

أولاً : تعريف دالة الإنتاج

تعبر دالة الإنتاج (production function) عن العلاقة الفنية بين المخرجات output والمدخلات input وما أن متغير التغير التقني يعتبر أحد مدخلات العملية الإنتاجية، لذا فإن قياس أثره يعتمد على المقياس الكفاء الذي يُحْتَر من خلال معايير سهولة الاستخدام، أو القدرة على عزل أثر المدخلات الإنتاجية عن أثر التغير التقني في مسار النمو الاقتصادي، وقبلولوج في توضيح المعالجات الرياضية لهذا المتغير من خلال دوال الإنتاج، في ميدان تقيس التغير التقني العديد من المشاكل من حيث التجميع وخواص المدخلات.

1- التجميع وخواص المدخلات: ¹Aggregation & specification of input

من الناحية التجميعية تبرز العديد من المشاكل فيما يخص قياس التغير التقني منها:
أ- يعد قياس معدل التغير التقني غير مباشر، حيث ينظر إليه من خلال الآثار الناجمة عنه، لأنه يساوي الأثر المتمثل بزيادة المخرجات غير المفسرة بعوامل أخرى، أي بمعنى آخر، هناك جملة عوامل تتفاعل فيما بينها خلال الزمن على سبيل المثال، لا الحصر (تنظيم الإنتاج، التعليم، إعادة تخصيص الموارد.... إلخ)، مؤدية إلى زيادة المخرجات، وبالتالي هذا المقياس لا يعزل أثر عامل محدد.
ب- ضعف القاعدة الإحصائية في الاقتصاديات النامية عنها في الاقتصاديات المتقدمة يؤدي إلى عدم دقة البيانات، مما يشكل صعوبة بالغة في القياس الدقيق للمدخلات الإنتاجية.

¹محمود محمد داغر، دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعة التحويلية في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1990، ص:

ج- هناك صعوبة في قياس وتثبيت المخرجات وتحديد حجم الموجودات الثابتة وبيان عدد ساعات الاشتغال اليومية على المستوى الإجمالي مقارنة بصيغ هذه المتغيرات على مستوى الوحدات الجزئية، وهذا يعني أن دراسة المتغيرات الاقتصادية من خلال صيغة التجميع تكتنفها مشاكل كثيرة.

د- إن التغير التقني يستنبط غالباً من خلال نسب مساهمة مدخلات العملية الإنتاجية وعلاقات التوزيع والحصص المسببة للمدخلات وهي بمجملها علاقات غير منتظمة بشكل كبير.

ثانياً: دالة كوب دوغلاس (C-D)¹

ومن أولى الدوال التي كان لها الفضل في قياس أثر التغير التقني على الإنتاج، هي دالة (Cobb-douglas) والتي يرمز لها (C-D) ولهذه الدالة اتجاهان، الأول هو تطوير الدالة بهدف إلغاء الفرضية التي تنص على أن مجموع معاملي المرونة يساوي واحداً.

والثاني: كتابة الدالة متضمنة عنصر التغير التقني، حيث تم إضافة متغير الزمن (T) إلى الدالة في صورة الاتجاه عام (Time Trond) كان أو ل من أضاف عامل الزمن بصورة أسية في دالة الإنتاج (C-D) هو الاقتصادي الهولندي جان تينبركن (Jan-Tinbergen) ليصبح شكل الدالة:-

$$Q = A e^{mt} \cdot K^{\alpha_1} \cdot L^{\alpha_2}$$

وتعني أن الناتج دالة لرأس المال والعمل والتغير التقني، والمتمثلة بالعناصر (m, L, K) على التوالي، t تمثل الزمن. ويمكن التعبير عن الدالة بالشكل الآتي²:-

$$Q_t = \alpha_0 K_t^{\alpha_1} \cdot L_t^{\alpha_2} \cdot e^{\alpha_3 T} \cdot e^{\alpha_4 t}$$

حيث أن:

α_3 : تمثل معلمة التغير التقني، وتقدر بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحويل الدالة إلى الشكل الخطي، أي بعد أخذ اللوغارتم، وكما يأتي:

¹تم التوصل إلى هذه الدالة من قبل الاقتصادي الأمريكي دوغلاس (Poul-Douglas) وزميله عالم الرياضيات كوب (Charles-Cobb) عام 1928م حيث أعدا دراسة تطبيقية في حقل الإنتاج وذلك على أساس الصيغة التالية: $y = A K^{B1} \cdot L^{B2}$

محاولان قياس أثر رأس المال والعمل على حجم الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1922-1899)

²حمزة عباس صباح، تقدير وتحليل دوال الإنتاج للصناعات التحويلية في بعض دول الخليج العربي للفترة (1974-1995)، رسالة دكتوراه

غير منشورة، العراق، جامعة الموصل، 1996، ص35.

$$\ln Q_t = \ln \alpha_0 + \alpha_1 \ln K_t + \alpha_2 \ln L_t + \alpha_3 T + ut$$

وبعد ذلك جاءت محاولة (SOLOW) باستخدام شروط الإنتاجية الحدية لدالة (C-D) في حالة عوائد الحجم الثابتة، محاولاً قياس التغير التقني ومفترضاً إياه حيادياً وغير مضمّن، وتمكن من قياس التغير التقني للمدة من (1949-1909) في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال دالة (C-D) يمكن استنباط بعض المؤشرات كالآتي¹:

أ- المرونة الإنتاجية بالنسبة لرأس المال والعمل، كونها مؤشراً لقياس غلة أو عائد الحجم أي بمعنى آخر، إنّ نطاق العملية الإنتاجية (عائد الحجم) يتحدد بواسطة التغير النسبي في المخرجات الناجم عن تغير مدخلاته بنسب معينة وكما يأتي:-

■ $\alpha_1 + \alpha_2 = 1$ تمثل ثبات غلة الحجم، أي إنّ الإنتاج ينمو بمعدل ثابت بنفس معدل زيادة في عنصري العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال).

■ $\alpha_1 + \alpha_2 < 1$ تمثل تناقص غلة الحجم، أي إنّ الإنتاج ينمو بمعدل أقل من معدل الزيادة في عنصري العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال).

■ $\alpha_1 + \alpha_2 > 1$ تمثل تزايد غلة الحجم، أي إنّ الإنتاج ينمو بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عنصري العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال).

ب- معلمة الكفاءة parameter efficiency (α_0) وتقاس الكفاءة الفنية بطرق عديدة، منها: تقدير معلمة الكفاءة من خلال دوال الإنتاج، إذ يدل التغير في (α_0) بالزيادة أو النقصان في الكفاءة الفنية، بالإضافة إلى معدل نمو الكفاءة الفنية من عام لآخر، ويقاس بعد تقدير المعلمات والتعويض السنوي لمعدلات النمو²:

$$\frac{\Delta \alpha_0}{\alpha_0} = \frac{\Delta Q}{Q} - \alpha_1 \frac{\Delta K}{K} - \alpha_2 \frac{\Delta L}{L}$$

حيث تمثل $\frac{\Delta L}{L}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$ ، $\frac{\Delta Q}{Q}$ معدلات نمو الناتج، رأس المال، العمل على التوالي، وكذلك معدل نمو أسّي

¹ محمود داغر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق ذكره، ص: 40-55.

² نبيل إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

الزمن

خلال

(α_2) ويمثل التغير في الكفاءة الفنية للتغير التقني بشكله الحيادي (أو إنتاجية العامل الكلية TFP)

ج- المعدل الحدي للإحلال الفني (MRTS)، الذي من خلاله يمكن قياس التحيز للتغير التقني، ويُقصد بالتحيز التغير التقني أثره في كثافة استخدام مدخلات العملية الإنتاجية، فإذا أدّى إلى زيادة استخدام عنصر العمل بالنسبة إلى رأس المال، عُدّ مكثفا للعمل مدّ خرا لرأس المال، وإذا أدّى إلى زيادة استخدام رأس المال بالنسبة للعُمل مدّ مكثفا لرأس المال مدّ خرا للعمل، في الوقت الذي يشير الزيادة (أو التناقص) النسبي المتساوي إلى حيادية التغير التقني،

$$MRTS = \frac{\partial Q}{\partial L} \div \frac{\partial Q}{\partial K}$$

الناتج الحدي للعمل: $MP_L = \frac{\partial Q}{\partial L}$

الناتج الحدي لرأس المال: $MP_K = \frac{\partial Q}{\partial K}$

$$MRTS = \frac{MP_L}{MP_K}$$

$$MRTS = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$$

إذا في حالة (C-D) :

د- مرونة الإحلال، وهي إحدى معالم دالة الإنتاج والتي يمكن من خلالها قياس درجة الإحلال بين عناصر الإنتاج، أي بمعنى آخر تمثل التغير النسبي في مزج عناصر الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية) عند تغير الأسعار النسبية لها، بنسبة معينة وفي دالة إنتاج (C-D) تكون مرونة الإحلال مساوية للواحد الصحيح أي ذات مرونة أحادية، لهذا فإنّها غير قادرة على توضيح السهولة النسبية في الإحلال بين المدخلات حيث نرّمز الإحلال بالرمز (σ):

$$\sigma=1$$

ثالثا: - دالة (C.E.S).

ومن خلال دالة (C.E.S) (دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة) يمكن استنباط بعض

المؤشرات كما يلي:-

إن الصيغة العامة لهذه الدالة هي:-

$$Q = A[\delta K^{-P} + (1 - \delta)L^{-P}]^{-W/P} \cdot e^{ut}$$

حيث أن:

A: تمثل معلمة الكفاءة efficiency parameter.

δ : تمثل معلمة التوزيع النسبي لكل من رأس المال الثابت والعمل.

P: تمثل معلمة الإحلال Substitution Parametre.

W: تمثل معلمة عائد الحجم Returns to scabe rarametre.

$$0 < \delta < 1, -1 < P < \infty, W > 0$$

أ- المرونة الإنتاجية بالنسبة لرأس المال والعمل، وهو مؤشر لقياس غلة أو عائد الحجم والذي نعني به نطاق العملية الإنتاجية.

ففي حالة تناقض غلة الحجم فإن $W < 1$

أما في حالة تزايد غلة الحجم فإن $W > 1$

ب- معلمة الكفاءة (A)، حيث يمكن قياس الكفاءة الفنية عن طريق تقدير معلمة الكفاءة، إذ يدل التغير في (A) بالزيادة أو النقصان في الكفاءة الفنية، أما معدل الكفاءة الفنية يقاس بعد تقدير المعلومات والتعويض السنوي لمعدلات النمو، أما معدل النمو في الكفاءة يمكن الحصول عليه بواسطة افتراض معدل أسّي خلال الزمن (λ):

$$Q = A e^{\lambda t} [\delta K^{-P} + (1 - \delta)L^{-P}]^{-W/P}$$

رابعاً: دالة (TL) (Translog)

من خلال استعراض العناصر الرئيسية للتغير التقني-المؤشرات المستنبطة من دوال الإنتاج-في الدالة (C.D) و(C.E.S) نصل إلى نتيجة مفادها عدم الدقة في تقدير التغير التقني خاصة من الناحية التجميعية، وسبب ذلك يعود لسمات هاتين الدالتين، حيث هناك صعوبات في تضمين دوال الإنتاج التقليدية إلى أكثر من متغيرين زد على ذلك نتائج التقدير التي تبدي أحيانا بعض

المشاكل القياسية، هذا ما دفع إلى تطوير صيغ جديدة لدوال الإنتاج ويطلق على هذه الصيغ بدوال الإنتاج المرنة.¹

وتعد دالة الإنتاج اللوغارتمية المتسامية التي يطلق عليها اختصاراً (Translog) (TL) من أكثر هذه الدوال استخداماً في الوقت الحاضر نظراً لخواصها وكما يأتي:

أ- تسمح لمرونة الإحلال بأن تتغير مع مخرجات و/ أو نسب العامل.

ب- قبول عدد غير محدد من المتغيرات المستقلة .

ج- السماح لمرونة الحجم (غلة الحجم) في التغير بالمخرجات و/ أو نسب العامل (أي نسب المدخلات أو المدخل).

ولتوضيح ذلك يمكن استخدام مدخلات (Input) في دالة (TL) وكما يأتي:²

$$\log Q + \log y_0 + \alpha_1 \log X_1 + \beta_1 \log X_2 + \alpha_2 (\log X_1)^2 + \beta_2 (\log X_2)^2 + y_1 \log X_1 \cdot \log X_2$$

$$\sigma = \frac{\frac{dQ}{Q}}{\frac{dX}{X}} \text{ : وبما أن قانون المرونة هو:}$$

نأخذ التفاضل الإجمالي (Total Differential) للدالة (TL):

$$\sigma = \frac{dQ/Q}{dX/X} = \frac{\alpha_1 dX_1/X_1}{dX/X} + \frac{\beta_1 dX_2/X_2}{dX/X} + \frac{2 \alpha_2 \log X_1 \cdot dX_1/X_1}{dX/X} + \frac{2 \beta_2 \log X_2 \cdot dX_2/X_2}{dX/X} + \frac{y_1 \log X_1 \cdot dX_1/X_1}{dX/X} + \frac{y_1 \log X_2 \cdot dX_1/X_2}{dX/X}$$

$$\sigma = \alpha_1 + \beta_1 + 2 \alpha_2 \log X_1 + 2 \beta_2 \log X_2 + y_1 \log X_1 + y_1 \log X_2$$

وبترتيب معادلة المرونة (فيما يخص القيم المتشابهة):-

$$\sigma = \alpha_1 + \beta_1 + 2 \alpha_2 \log X_1 + 2 \beta_2 \log X_2 + y_1 \log X_1 + y_1 \log X_2$$

$$\sigma = \alpha_1 + \beta_1 + (2 \alpha_2 + y_1) \log X_1 + (2 \beta_2 + y_1) \log X_2$$

¹ محمود داغر، رسالة دكتوراه، مصدر سابق ذكره، ص 47.

² DaVID F.Heathfield and soren W., o.p cit, p: 107.

من هذا يتضح بأن مرونة الحجم تتغير مع عامل النسب (Factor Proportions) ومع مستوى الإنتاج.

المطلب الثاني: الطرق المعلمية والطرق اللامعلمية لقياس الكفاءة

يطلق مصطلح الطرق المعلمية (parametric methods) على الطرق التي تستخدم للاستدلال على معلم وتستند إلى افتراضات قوية حول توزيع المجتمع، بينما يستخدم مصطلح طرق لامعلمية (nonparametric methods) أو طرق غير معتمدة على التوزيع (distribution on free methods) الطرق التي تستخدم الاستدلال على معلم، وعلى هذا الأساس تصنف طرق قياس الكفاءة إلى مجموعتين وهي: الأساليب المعلمية التي تحتاج إلى توصيف دالي مسبق قبل تقدير النموذج واستخراج منحني الكفاءة الحدودي ومن أهمها أسلوب (SFA)، والأساليب اللامعلمية التي لا تحتاج إلى توصيف مسبق، وإنما يتم حساب الكفاءة مباشرة من المشاهدات، وترتكز بشكل أساسي على البرمجة الخطية وتعتبر نموذج (DEA) أهم هذه الأساليب.

أولاً: التحليل الحدودي العشوائي: Stochastic Frontier Analyss (SFA)

أ- الأساس النظري والكمي لنموذج SFA

تعد طريقة SFA إحدى الطرق المعلمية القياسية وتم تقديمها من قبل اجنر، اوفيل وشميدت (Aigner, et al,1977) وكذلك من قبل ميوسين وفاندين بروك¹، وتتخذ دالة الإنتاج للمصرف وفق SFA الشكل الآتي: ²

$$\ln Y_i = \ln X_i \beta + v_i - u_i$$

حيث أن:

$\ln Y_i$ يمثل لوغاريتم الإنتاج للمصرف i

X_i متجه يمثل لوغاريتم المدخلات

¹Meeuse, W. and J. Van den Broek. Efficiency Estimation from Cobb-Douglas Production Function with Composite Errors. Journal International Economic Riview vol.18, 1977, pp. 435-44.

²Elisabetta Fioiorentino, Alexander Karmann, and Michael Koetter, the cost efficiency of German banks: a comparison of SFA and DEA, Deutsche Bundesbank, Discussion paper, series2: Banking and Financial Studdies N° 10/2006, 2006, p 07.

β متجه يمثل المعلمات المقدرة

v_i الخطأ العشوائي

u_i متغير عشوائي ذو قيمة غير سالبة يمثل حالة نقص الكفاءة

ونلاحظ أن نموذج الحدود العشوائية يجمع بين حد نقص الكفاءة u مع الحد الخطأ العشوائي v_i ¹، إذا كانت u تساوي صفر يكون المصنف كفوء 100%، أما إذا كانت u أكبر من صفر، هذا يعني حالة نقص كفاءة.

يفترض هنا أن الخطأ العشوائي يعبر عن خطأ القياس والأخطاء العشوائية الأخرى كما يفترض هذا النموذج بالآتي:

- أن يكون توزيع الخطأ العشوائي في توزيع معتدل Normal distribution بمتوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت²، أي أن $N(0, \sigma^2)$.
- عدم وجود ارتباط خطي بين الخطأ العشوائي والمتغير العشوائي.
- المتغير العشوائي يكون ذو توزيع نصف معتدل half-normal، لأن قيمة المتغير العشوائي (حالة نقص الكفاءة) لا تأخذ قيمة سالبة.³

ويمكن توضيح نموذج الحدود العشوائية من خلال الرسم البياني⁴ نفترض أن لدينا مجموعة من المصارف تستخدم عنصر إنتاجي واحد تحقق منتج واحد، لذا تكون دالة الإنتاج وفق الآتي:

$$\ln Y_i = \beta_0 + \ln X_i \beta + v_i - u_i$$

(أخذ الأس للطرفين)

$$Y_i = \exp(\beta_0 + \beta_1 \ln X_i + v_i - u_i)$$

¹PeterBogetoft, and Lars Otto Benchmarking with DEA, SFA, and R, Springer, New York, 2011, p 204.

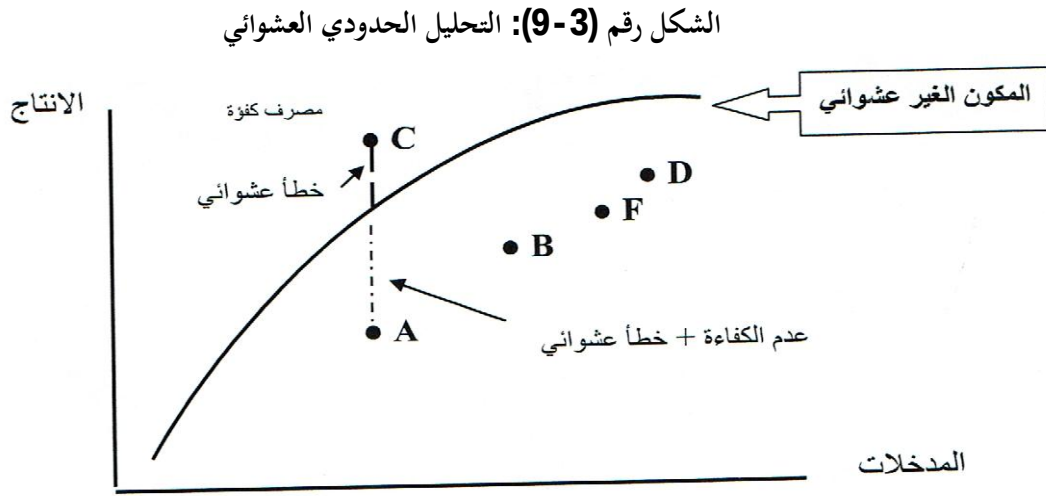
²Dominick S, and Derrick R. Statistics and Econometrics, McGraw-Hill, New York. USA. 2002, P 136.

³Bauer ,P.W.,A.N.Berger ,and D.B.Humphrey.Efficiency and Productivity Growth in U.S Banking .In H. Fried ,C.A..K . lovell , and P .schmidt (Eds) ,The measurement of productive Efficiency : techniques and application. 386- 413. Oxford University Press, 1993, p287.

⁴Coelli , T. , Rao, D. and Battese, G. An Introduction to Efficiency and productivity Analysis.Springer sciense+Bussnes Media ,Inc.New York , 2005, p 243.

$$Q_i = \underbrace{\exp(\beta_0 + \beta_1 \ln X_i)}_{\text{المكون الغير عشوائي}} \times \underbrace{\exp(+v_i)}_{\text{الخطأ العشوائي}} \times \underbrace{\exp(-u_i)}_{\text{نقص الكفاءة}}$$

والرسم البياني للدالة أعلاه يكون وفق الشكل الآتي:



المصدر: (Bauer et al. 1998 :95)

ففي الشكل (9-3) نجد أن المصرف **c** (مصرف كفؤ) ويقع أعلى منحنى الكفاءة الحدودي، وهذا ناتج عن الخطأ العشوائي، أما المصارف التي تقع أسفل منحنى الكفاءة الحدودي فهي تمثل مصارف غير كفؤة (نقص الكفاءة الناتجة من الخطأ العشوائي وحالة عدم كفاءة المصارف). وعند تقدير الكفاءة الفنية لمجموعة من المصارف باستخدام التحليل الحدودي العشوائي غالبا ما توظف طريقة الاحتمال الأعظم في التقدير¹. لأن هذه الطريقة يمكن أن تحقق فرضيات حد الخطأ والمتغير العشوائي لطريقة (SFA)².

¹لمزيد من التفاصيل حول طريقة تقدير أسلوب التحليل الحدودي العشوائي للكفاءة الفنية، انظر الفصل الثالث من كتاب (kumbhakar andlovell, 2003)

²Sarafidis, V. An assessment of comparative Efficiency Measurement techniques , Europe Economics , office of water services ,UK, 2002, p9.

ب- مميزات التحليل الحدودي العشوائي:

1- إن أهم ميزة للتحليل الحدودي العشوائي هي اعتماده على مفهوم الخطأ العشوائي، وهذا التحليل يهدف في فصل مكونات الخطأ عن حالة نقص الكفاءة يمثل جزءاً بسيطاً من إجمالي تشتت بواقعي في نموذج التحليل الحدودي العشوائي، ونظراً للميزة المذكورة أعلاه، فإن التحليل الحدودي العشوائي يصبح مرتبطاً بمفهوم القيم الشاذة. إن وجود القيم الشاذة يمكن أن يسبب زيادة في مكون الخطأ العشوائي على حساب مكون نقص الكفاءة قد تتحول إلى نقطة ضعف كبيرة.

2- إن أسلوب SFA يمكن أن يعطي استدلالاً إحصائياً للنموذج الدالي للكفاءة الحدودي ومعنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة في النموذج. ولكن من جهة أخرى وبما أن نموذج SFA يعتمد على أسلوب الاحتمال الأعظم في التقدير، فإن هذه الطريقة قد لا تضمن أن تكون مقدرات نموذج SFA تحقق من الخصائص الإحصائية المرغوبة (عدم التحيز، الاتساق) في العينات الصغيرة.

3- إن أسلوب SFA يخضع لقيود نظرية، وبشكل خاص أن نموذج الكفاءة الحدودي العشوائي يحاول أن يقدر الكفاءة الفنية لمجموعة من الوحدات المدروسة من خلال التمييز بين الخطأ العشوائي الإحصائي ونقص الكفاءة في بيانات العينة. هذا الأمر يتطلب افتراض وجود توزيع معين للصيغة الدالية لحالة نقص الكفاءة، ومن هذه التوزيعات التوزيع النصف-معتدل، والتوزيع الأسّي. هذه التوزيعات تفترض ضمناً أن عدداً كبيراً من الوحدات تكون نسبياً كفوءة وعدداً قليلاً من الوحدات تكون غير كفوءة في العينة المدروسة. مما يعني انعكاس هذه التوزيعات على شكل المنحنى الحدودي. لكن في الواقع قد تكون معظم الوحدات التي ظهرت كفوءة تعاني من حالة نقص الكفاءة، وفي هذه الحالة فإن تلك التوزيعات تكون غير ملائمة في التطبيق.

ثانياً: أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

أ- الأساس النظري والكمي لنموذج DEA

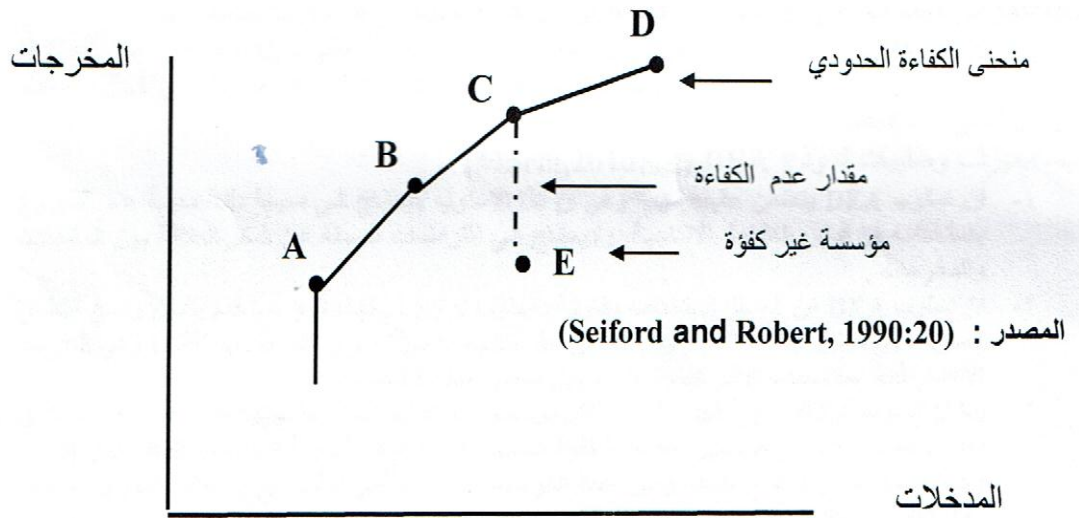
يستند مفهوم DEA إلى المقالة التي نشرها Farrell عام (1958). وأول من طرح هذا النموذج كل من جارنيز، كوبر رودز¹، وتحليل مغلف البيانات هو أسلوب رياضي يستخدم لتقييم الكفاءة

¹Charnes A, Cooper W. W. and Rhodes E. Measurement the Efficiency of Decision Units, European Journal of Operation Research, N° 2/, 1978, 429-444/

الإنتاجية لمجموعة من المؤسسات المتجانسة مثل المدارس، المستشفيات والمصارف¹، وهذا المفهوم يعتمد في تقييم الكفاءة لمجموعة من المؤسسات على الأوزان المثلى optimal weights للمدخلات والمخرجات²، ويستند تحليل DEA على حقيقة بسيطة بأن أي مصرف يستخدم مدخلات أقل من غيره لإنتاج نفس مستوى الإنتاج يعتبر أكثر كفاءة. ومنحنى الكفاءة الحدودي وفق مفهوم DEA يتشكل خلال توليف مصرف افتراضي وهو عبارة عن أفضل توليفية من المشاهدات لنسبة المخرجات إلى المدخلات. وهذا المنحنى يغلف كل المشاهدات تحت الدراسة، ولتوضيح هذا التقنية يمكن الاستعانة بالشكل (10-3).

من الشكل (10-3)، فالمصارف D,C,B,A تعد مصارف كفؤة، ويمكن معرفة مقدار عدم الكفاءة من خلال معرفة المسافة الأفقية أو العمودية بين منحنى الكفاءة والنقطة E.

الشكل رقم (10-3): منحنى الكفاءة لتحليل مغلف البيانات



Source : S.Vend Rasmussen production economics, the Basic theory of production optimization, springer, New york, 2011, p 20.

¹Malhotra K and Rashmi M ,Analyzing Financial Statements Using DataEnvelopment Analysis, Commercial Lending Review, september- October, 2008, p26.

² Ngo Dang- Thanh, Effectiveness of the Global Banking System in 2010- A Data EnvelopmentAnalysis Approach, SSRN, Working Paper Series. Rochester. April, 2011, p 2.

من الشكل (3-10) نجد أن المصرف E يستخدم مدخلات أكثر لإنتاج نفس ناتج المصارف الأخرى. وإذا افترضنا أن لدينا مجموعة من المصارف، فإن نموذج DEA يهدف إلى تحقيق أعلى قيمة (درجة كفاءة=1) من خلال مجموعة الأوزان u_r و v_i كالآتي:¹

$$\max_{u,v} h_0(u,v) = \frac{\sum_{r=1}^s y_{r0} u_r}{\sum_{i=1}^m x_{i0} v_i}$$

$$\text{subject to } \frac{\sum_{r=1}^s y_{rj} u_r}{\sum_{i=1}^m x_{ij} v_i} \leq 1 \quad (j = 1, 2, \dots, n)$$

$$u_r \geq 0 \quad (r = 1, 2, \dots, s)$$

$$v_i \geq 0 \quad (i = 1, 2, \dots, m)$$

حيث إن :

u_r : مجموعة الأوزان للمخرجات.

v_i : مجموعة الأوزان للمدخلات.

y_r : مخرجات المؤسسة المصرفية.

x_i : مدخلات المؤسسة المصرفية.

أي مصرف يحقق كفاءة كاملة إذا حصل على الدرجة واحد، وهذا يعني وقوع المصرف على منحنى الكفاءة الحدودي، وهناك تطابق بين الأداء الفعلي المستهدف للمصرف. أما إذا حقق المصرف مستوى كفاءة أقل من واحد فهذا يشير إلى أن المصرف يعاني من حالة نقص الكفاءة أو غير كفؤة نسبياً إلى المصارف المناظرة له. ويحل نموذج DEA من خلال تحويل النموذج السابق إلى برنامج خطي وإيجاد القيمة المثلى لـ u_r و v_i من خلال استخدام أساليب البرمجة الخطية القياسية. ومن هذا نجد حسب مفهوم DEA تقدر الكفاءة لكل مصرف من خلال استخدام الأوزان المثلى لذلك المصرف.

¹Mikulas L. Mathematical Optimization and Econometric Analysis, Springer, New York. 2010, P 150.

ب- مميزات وسلبيات نموذج ¹ DEA

1- إن أسلوب DEA يتضمن حقيقة مهمة وهي أن هذا الأسلوب لا يحتاج إلى صيغة دالة معينة عند الشروع باستخدامه في قياس الكفاءة الإنتاجية، ولا يحتاج إلى افتراضات مسبقة عن شكل العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

2- إن أسلوب DEA من السهل استخدامه مقارنة بأسلوب SFA، ولهذا فهو يستخدم بشكل واسع النطاق خصوصاً في تحليل الكفاءة المصرفية². كما أن هذه التقنية له ميزة أخرى عند حساب الكفاءة وهي أنه يأخذ الاعتبار فقط للمؤسسات الأكثر كفاءة عند تشكيل منحنى الكفاءة الحدودي.

3- بما أن أسلوب DEA يتبنى مفهوم الأوزان لكل مؤسسة عند تعظيم الكفاءة النسبية لها. هذا الأمر قد يكون أحد السلبيات، حيث قد تظهر المؤسسة كفؤة حسب مفهوم الكفاءة النسبية ولكنها في الواقع ليست كذلك، وهذا يظهر بشكل واضح عندما يكون عدد المؤسسات الداخلة في التقييم قليل وعدد المخرجات كبير³.

4- من أهم الانتقادات على أسلوب DEA هو عدم قدرة هذه التقنية على التمييز بين حالة نقص الكفاءة والخطأ الإحصائي، كما أن هذا الأسلوب حساس لعدد امتغيرات الداخلة للنموذج، حيث كلما ازداد عدد المتغيرات الداخلة كلما ازداد عدد الوحدات الكفؤة.

ثالثاً: مقارنة بين أسلوب SFA و DEA : ⁴

أ- كما مر من قبل إن طرق الكفاءة صُنفت إلى مجموعتين وهي الأساليب المعلمية والأساليب اللامعلمية. فالأول يحتاج إلى توصيف دالي مسبق قبل تقدير النموذج واستخراج منحنى الكفاءة الحدودي، أما الأسلوب الثاني فلا يحتاج إلى توصيف مسبق، وإنما يتم حساب الكفاءة مباشرة من المشاهدات.

¹Maria Kopsakangas- Savolainen. Parametric Versus Non-Parametric Efficiency Measures: A Consistency Conditions Analysis of the Finnish Electricity Distribution Industry, SSRN Working Paper Series. Rochester. Dec. 2010, P10.

²إحدى الدراسات الحديثة حول الكفاءة المصرفية. (Avkiran,2011)، بينت أن أكثر من 180 دراسة استخدمت أسلوب DEA في قياس الكفاءة المصرفية.

³Sarafidis, V. An assessment of comparative Efficiency Measurement techniques , Europe Economics , office of water services ,UK, 2002, p14.

⁴ Rowena Jacobs, Peter C. Smith and Andrew Street Measuring Efficiency in Health Care :Analytic Techniques and Health Policy , Cambridge University Press, New York. 2006, P16.

ب- والطرق اللامعلمية تركزت بشكل أساسي في نماذج DEA وهو نموذج برمجة خطية يطبق على مشاهدات البيانات، والذي يعطي طريقة لإنشاء الكفاءة الحدودي، والذي يطوق جميع المشاهدات، إضافة إلى أن هذا النموذج يقوم بحساب مؤشر الكفاءة لكل مشاهدة أو مؤسسة نسبة إلى المشاهدات الأخرى.

ج- كما أن النماذج اللامعلمية يمكن أن يطلق عليها النماذج الحدودية التامة (full frontier). تلك النماذج تطوق كل بيانات المشاهدات بواسطة منحنى الكفاءة الحدودي، ومن خلال هذا المنحنى يمكن تحديد المسافة بين القيمة الحقيقية والقيمة المتوقعة، والذي يبين لنا أيضا حالة الكفاءة الفنية.

هـ- وتفترض النماذج اللامعلمية أن كل الانحرافات (الفرق بين القيمة المقدرة والحقيقة) عن منحنى الكفاءة الحدودي يمكن السيطرة عليها من قبل المؤسسة، على الرغم من أنه في بعض الحالات تبرز عوامل طارئة لا تحقق هذا الافتراض، منها: الكوارث الطبيعية، الطقس، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وجود تشريعات معينة.

و- من جهة أخرى، تفترض النماذج المعلمية والتصادفية أن الخطأ الذي يأتي من سوء التوصيف والعوامل التي يمكن السيطرة عليها يكون غير مرتبط بتقدير مؤشر الكفاءة، وهذا يعود إلى أن هذه النماذج تفترض وجود الخطأ العشوائي عند تشخيص منحنى الكفاءة الحدودي.

ز- وهنالك تمييز آخر بين الأسلوبين من خلال الأداة التي تستخدم في حل النماذج، فالنماذج المحددة اللامعلمية يستخدم في حلها طرق البرمجة الخطية، أما النماذج التصادفية فلا يمكن حلها بواسطة طرق الاقتصاد القياسي. والجدول التالي يلخص الفرق بين التحليل الحدودي العشوائي وتحليل مغلف البيانات.

جدول (3-4) مقارنة بين أهم خصائص التحليل الحدودي العشوائي وتحليل مغلف البيانات.

التحليل الحدودي العشوائي	تحليل مغلف البيانات
أسلوب علمي	أسلوب لا علمي
يضع في الاعتبار الخطأ العشوائي	لا يتضمن الخطأ العشوائي
يتطلب تحديد مسبق للنموذج المستخدم	لا يتطلب تحديد مسبق للنموذج المستخدم
إمكانية حدوث عدم الكفاءة عند التوصيف غير دقيق للنموذج	حساس مع عدد المؤسسات الداخلة في التقييم
طريقة تقدير: اقتصاد قياسي	طريقة التقدير: برمجة الرياضيات

Source :Gonzalez & Trijillo, efficiency Measurement in the port industry A survey of the empirical evidence ccr working paper N°8 city university of London, 2006, p 08.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل خالصنا:

- تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم حيث أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية إلا أننا تطرقنا إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً المتمثلة في مؤشرات المردودية، مؤشرات السيولة، مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات توظيف الأموال.
- اعتبرت طريقة العائد المعدل (RAROC) منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية حيث يقيس معدل (RAROC) المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.
- تعتبر بطاقة الأداء المتوازن نظام متكامل لقياس وتقييم الأداء الشامل للمصارف والذي يتكون من مجموعة المقاييس المالية وغير المالية التي تبين نتائج تنفيذ الأداء وتربطها بإستراتيجية وأهداف المصرف المحددة من خلال أربعة أبعاد هي البعد المالي، بعد العميل، بعد العمليات الداخلية، وبعد التعلم والنمو.
- يعتبر نظام التقييم CAMELS نظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر والغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف وتحديد نقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية
- تتمثل الطرق الكمية لتقدير كفاءة الأداء البنكي في أربعة طرق هي طريقة التحليل العشوائي، طريقة التحليل بتطويق البيانات، طريقة الحد السميك، طريقة التوزيع الحر.

الفصل الرابع

العوامل المحددة لتقييم
الكفاءة في المصارف
التجارية

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

تمهيد:

يتأثر نشاط المصارف بعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين عوامل داخلية ترجع إلى إدارة المصرف ذاته والسياسة التي تنتهجها في تسيير عملياته، وعوامل خارجية تخرج عن إدارة المصرف وتؤثر في نشاطه بدرجات متفاوتة ومثلها الأزمات التي تفرضها التشريعات المصرفية والخطوة العامة للدولة والسياسة النقدية والائتمانية المنفذة، وبالتالي نسعى من خلال هذا الإطار إلى تحديد الشروط الأساسية لتمكين مسيري المصارف التجارية تحقيق كفاءة الأداء في نشاطها.

ويمكن تفسير كفاءة الأداء في المصارف التقليدية من خلال أربع نظريات أساسية تمثل المباحث الأساسية لهذا الفصل:

- **المبحث الأول:** نظريات هيكل السوق والأداء المصرفي.
- **المبحث الثاني:** نظرية الحوكمة المؤسسية في المصارف.
- **المبحث الثالث:** نظرية مرونة الطلب السعرية والمعدل الحدي للإحلال.
- **المبحث الرابع:** نظرية وفورات الحجم ووفورات النطاق.

المبحث الأول: نظريات هيكل السوق والأداء المصرفي

تشير النماذج التقليدية المفسرة لأداء المنظمات إلى أن الشركات المركزة (المحتكرة monopolies) تمتلك من القوة السوقية ما يمكنها من تخفيض حدة المنافسة التي تتعرض لها، من خلال تكتل الشركات الرائدة بشكل يسمح لها بوضع أسعار تفوق التكاليف الحدية، أو من خلال كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح،¹ وتعتبر فرضية الهيكل - السلوك - الأداء ونظرية الكفاءة التقليدية من أكثر الطرق شيوعاً في اختبار أثر هيكل السوق المصرفية في عائدات البنوك.

المطلب الأول: نموذج SCP (هيكل - سلوك - أداء)

يعتبر نموذج SCP (structure- compertement- performance) من أهم النظريات لتقليدية التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد درجة التنافس في السوق البنكي، فقد شكل هذا النموذج منذ وقت طويل القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في السوق البنكي ويطلق على هذا النموذج أيضاً اسم نظرية التنظيم الصناعي (organisation industrielle)

أولاً: نموذج SCP في دراسة الصناعة البنكية

أشار "بين" إلى فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) بالقول إن الأسواق الأكثر تركزاً بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية- تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين (فمثلاً في صناعة البنوك توضع معدلات فائدة عالية على القروض ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى) تسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركز في صناعة البنوك (concentration)، فوفقاً لهذه الفرضية فإن هناك قلة من الشركات المحتكرة التي تقوم بقيادة بقية الشركات نحو وضع أعلى الأسعار وتخفيض التكاليف ومن ثم تحقيق أعلى مستويات الأرباح على حساب المستهلكين²، ويشير مصطلح (SCP) إلى الأجزاء الثلاثة التي تلخص هذه النظرية:

الجزء الأول: (structure) ويشير إلى خصائص هيكل السوق المصرفية من حيث عدد البنوك، ونسبة تركزه وحجم إسهامه في السوق.

¹ - خالد العمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005، ص 65.

² - نضال الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرفية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2007، ص 253.

الجزء الثاني: (conduct) يشير إلى سلوك البنك، ويتوقف على الخصائص الاقتصادية وإدارة البنك للتكاليف، والمفاضلة بين العائدات والمخاطر وكفاءة الحجم وكفاءة الديون والالتزامات.

الجزء الثالث من المصطلح وهو (performace) فيشير إلى مستوى الأداء الذي يتأثر بكل من هيكل السوق المصرفية وكفاءة الإدارة، وهنا لابد من مقارنة تكاليف البنك وأرباحه بالتكاليف والأرباح الحديثة.¹

يعد تركيز البنوك من معوقات المنافسة الذي يوفر بيئة تؤثر في سلوك البنوك وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج منها خسارة اجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات البنكية ناتجة من ممارسة البنوك لقوتها السوقية، وهي التي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقاً لفرضية الهيكل – السلوك – الأداء.²

وبشكل عام وضمن علاقات محددة يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق كما يلي:-

حيثأن:

- π : ربحية البنوك.
- $Conc$: تركيز السوق.
- MS : الحصة السوقية.

وهذا يشير إلى أن أرباح البنوك المتحققة هي نتيجة لتكاثف البنوك معاً واحتكارها للسوق المصرفية، بحيث توضع أسعار عالية للفوائد على القروض وأسعار منخفضة للفوائد على الإيداعات، ما يحقق لها وفورات كبيرة في الأرباح، وهذا ما أشار إليه "بين" عند تنظيره لهذه الفرضية، حيث أشار إلى أن المنافع الكبرى هي نتيجة لتركز السوق، فمنظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها، بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عائدات مرتفعة.³

¹ عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثانية، ليبيا، 27-28 أبريل 2010، ص 45.

² - بماء عواد، العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 14، العدد 1، ص 65 – 78.

³ - S. Miller, Bank concentration and performance, Departement of economics Working paper, university of connecticut, 2002, p 201.

ثانياً: تحليل العناصر المكونة لنموذج (S.C.P)

1- هيكل السوق:

يتخذ تعبير أو اصطلاح هيكل السوق عدة تعريفات أو معاني بحسب هدف الباحث أو طبيعة البحث الذي يقوم به، فهو قد يعني "خواص التركيب البنائي للأسواق التي تنتج في ظلها الصناعات في بلد معين".

ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في السوق (أي وزنها النسبي من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات). كما أن تعريف " هيكل السوق " قد يقصد به عدد المؤسسات البنكية وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن نقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة بنكية ضمن صناعة بنكية معينة من حجم لإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة البنكية، وغالبا ما يطلق على هذا التعريف " نسبة التركيز البنكي " ¹.

ففي البداية كان يعبر عن هيكل السوق بنسبة التركيز فقط، بحيث كان الهدف هو تقييم مدى اقتراب عدد البائعين أو شكل السوق من حالة المنافسة التامة أو من حالة الاحتكار التام، وذلك من أجل استنتاج آلية أداء المؤسسة، ومع اكتشاف عدم صحة مفهوم السوق المستقر، وكذا انخفاض أهمية التركيز إلى حد كبير هذا كله أدى إلى ظهور مفهوم المنافسة المحتملة (تقدير إمكانية الدخول والخروج من وإلى الصناعة من طرف المؤسسات) التي أصبحت تعتبر أكثر أهمية من المنافسة بين المؤسسات الموجودة في السوق فعلا والقوة السوقية لهذه المؤسسات، كما عرف "bain" هيكل السوق بأنه: " تلك الخصائص التي تنظم السوق والتي تترك تأثيرا إستراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل تلك السوق "، واقترح " bain " أربعة خصائص رئيسية لهيكل السوق والتي تعتبر مهمة لاستيعاب المفهوم بشكل محدد كما يلي: ²

- درجة تركيز البائعين، أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما وتوزيعها النسبي من حيث الحجم.
- درجة تركيز المشترين، أي عدد المشترين للسلع وتوزيعهم النسبي.
- درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع، أي الفرق في مستوى نوعية المنتجات.

¹ - أحمد سعيد باخرمة، إقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994، ص ص 41، 42.

² - مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 28.

- شروط الدخول والخروج من وإلى السوق، أي مدى السهولة التي يمكن للمؤسسات الدخول فيها إلى السوق والخروج منها.
ومعلوم أن كل خاصية من هذه الخصائص الأربعة لهيكل السوق مهمة في تحديد سلوك المؤسسات الإنتاجية والتي بدورها تؤثر على أداء السوق ككل.¹

أ- أنواع هياكل السوق:

يوجد هناك العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على درجة المنافسة والسلوك الذي تقوم المنشأة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويمكن من الناحية العملية تصنيف الأسواق إلى أربعة أنواع وفقاً لأعداد وأحجام الشركات العاملة في السوق وطبيعة السلعة والقيود على الدخول والخروج من السوق كالآتي:

* سوق المنافسة التامة:

ويقصد بالمنافسة الكاملة أن يسير النشاط الاقتصادي في السوق على أساس التنافس بين الوحدات الاقتصادية تنافس بين البائعين للسلع المتماثلة لاجتذاب المشترين، وتنافس بين المشترين للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع رغبتهم، وتنافس بين الراغبين في العمل للحصول على عمل، وبين أصحاب الأعمال المحتاجين لعمال، وتنافس بين المقترضين للحصول على رؤوس أموال للحصول على استثمارات مربحة²، والمنافسة التامة نادراً ما توجد في الحياة الواقعية فهي افتراض يتضمن غياب القوة الاحتكارية، التي قد تتسم بها وحدة إنتاجية معينة³، ويتميز سوق المنافسة التامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في مايلي:

- **التعددية:** وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين الذين ينتجون السلعة أو يعرضونها، وعدد كبير من المستثمرين أو المستهلكين الذين يطلبون السلعة.

¹ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

² - إسراء خضر العبيدي، المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (14) لسنة 2010، مجلة العلوم القانونية السياسية، جامعة ديالى، العراق، 2010، ص 53.

³ - علي يوسف خليفة وأحمد زبير جعاطة، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص 229.

- **الشفافية:** وتتمثل الشفافية في المعرفة الكاملة بكل الظروف السائدة في السوق، مما يترتب عليه مقدرة كل شخص سواء كان مشتر أو بائع، على معرفة الأثمان التي تعرض بها السلع للبيع أو تطلب عندها للشراء في تلك الأسواق.¹

- **التجانس السلعي:** أي تجانس وتمائل المنتجات الموجودة في السوق بالشكل الذي يعطي إمكانية انتقال وتحول المشتري من بائع إلى آخر من أجل الحصول على السلعة الجيدة.²

- **حرية الدخول والخروج من السوق:** أي قدرة أي طرف سواء المستهلك أو المنتج أن يلعب أحدهم دور الآخر، فالمستهلك يمكن أن يتحول لبائع والعكس صحيح، ومن هنا فإن فرضية ربح تلوح في الأفق تستجذب لها عددا غير محدود من المنافسين، يريدون أن ينالوا نصيبا من تلك الأرباح.³ ولا ينكر الاقتصاديون أن سوق المنافسة الكاملة نادرة الوجود في عالم الواقع لصعوبة تحقق جميع شروطها ومع ذلك فإنهم درسوها بكثير من التعمق والتفصيل ما تتمتع به من مزايا كزيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وزيادة نفع المستهلكين.

* سوق الاحتكار التام

الاحتكار التام هو أحد أشكال السوق الذي توجد فيه مؤسسة واحدة تنتج سلعة ما ليست لا بدائل قريبة منها⁴، ويعتبر هذا النوع من المنافسة محدودا باستثناء بعض المؤسسات المتواجدة في البلدان التي مازالت تنتهج النهج الاشتراكي، حيث تدعم الدولة هذه المؤسسات وتسمح للمنافسة فيها سواء كانت مؤسسات وطنية أو دولية، ويمكن القول أن هذه الحالة تظهر عندما تكون هناك مؤسسة واحدة تقدم السلعة أو الخدمة في دولة ما أو منطقة ما، حيث يسيطر منتج واحد أو مؤسسة واحدة على السوق أمام العديد من المشترين، فالمنتج بهذا يكون دون منافس مباشر في صنعته لمدة محدودة ويسميه البعض "احتكار المبدع".

ويتميز سوقا الاحتكار التام بثلاث خصائص رئيسية هي:

- وجود منتج أو بائع واحد للسلعة.
- هناك قيود على حرية الدخول للسوق قد تكون قانونية أو غير قانونية.

¹ - إسراء خضر العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص 155.

³ - حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص 175.

⁴ - دومينيك سلفادور، نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة سعد الدين محمد الشيال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 239.

- السعر غير ثابت في السوق ويحدد من قبل المحتكر استنادا إلى تحكمه في كمية المعروض من السلعة¹، أي أن تحديد الأسعار يتم بطريقة بعيدة عن قوانين السوق (قوانين العرض والطلب). من الخصائص السابقة الذكر يمكن القول أن الاحتكار التام يعتبر حالة شاذة من المنافسة، فهو مع الوقت يأخذ شكلا آخر من أشكال المنافسة، إما المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة.

* سوق المنافسة الاحتكارية:

ساهم في تقديم نموذج المنافسة الاحتكارية خلال الثلاثينات كل من الاقتصاديين: جوان روبنسون وإدوارد شميرلين "Joan robinson et Eduard chamberlin" وتعرف المنافسة الفعلية أو الاحتكارية بأنها تداخل عنصري المنافسة التامة والاحتكار معا، إذ أن كل منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار نتيجة لتنوع المنتجين، ولكنه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظرا لكثرة عدد المنتجين².

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بجملة من الخصائص هي كالتالي:³

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين، مما يعني أن كل بائع أو منتج لا يمثل إلا حصة صغيرة من السوق.

- السلع متماثلة وغير متجانسة.

- حرية الدخول والخروج من السوق، كما في حالة المنافسة التامة، حيث أن المعلومات المتعلقة بالتسعير، والتكلفة والأرباح وغيرها يمكن الوصول إليها من قبل المنتجين وبكل سهولة.

والجدير بالذكر أن هناك سببان رئيسيان للمنافسة الاحتكارية هما:⁴

- ميل الصناعات إلى تقليل عدد البائعين عند وجود وفورات حجم نتيجة للإنتاج بالجملة بالإضافة إلى تناقص التكاليف، وهي الظروف التي تساعد المنشآت الضخمة على الإنتاج بأدنى تكلفة ممكنة ومن ثم البيع بأسعار تنافسية لا تتحملها المنشآت الصغيرة مما يضطرها إلى الخروج من الصناعة.

- وجود حواجز تمنع المنافسين الجدد من الدخول إلى نطاق الصناعة.

¹ - كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2006، ص 458.

³ - كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

⁴ - خالد طه عبد الكريم، الأمثلة الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 85، العراق،

2010، ص ص 273، 274.

* سوق احتكار القلة:

يقصد باحتكار القلة قيام عدد قليل من المنتجين، بحيث ينتج كل منهم نسبة كبيرة من الناتج الكلي، دون أن يتفقوا فيما بينهم على تحديد كمية الإنتاج أو سعر البيع، وقد أصبحت هذه الظاهرة من الظواهر السائدة والمهيمنة في العالم.

ويتميز سوق احتكار القلة بالخصائص التالية:

- وجود عدد قليل من المنشآت التي تملك حصة كبيرة من السوق، ويمكن قياس حجم حصة المنشأة في السوق بتقدير حجم المبيعات.
- وجود المنافسة غير السعرية.
- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، وتعطي هذه الميزة " قوة احتكارية " للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود " علاقة متبادلة " بين المنتجين في السوق.
- يتوفر في هذا السوق حواجز للإنفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا.
- تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة، حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع وترتبط هذه الميزة مع المنافسة غير السعرية.

ب- سلطة السوق:

إن أغلب الطرق التحليلية في الاقتصاد الصناعي تنطوي ضمناً في كنف مفهوم " سلطة السوق " والذي يتضمن سلطة المؤسسات على الأسواق (الاحتكار، واحتكار القلة) وسلطة الشركات المتعددة الجنسيات أمام نظيرتها على المستوى المحلي (ظروف العمل، التمويل بالموارد الأولية) وسلطة توجيه الخيارات التكنولوجية (التقدم التكنولوجي، عوائق الدخول) وأخيراً سلطة تسيير اليد العاملة (شروط الجذب للعمالة، التأثير في الأجور)¹، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى درجة الاحتكار الناجمة عن العناصر المختلفة المكونة لهيكل السوق، حيث يعطي الاحتكار للمؤسسة أو مجموعة المؤسسات درجة من التحكم والسيطرة على السعر وعلى الإنتاج ونوعية المنتجات، بينما في حالة وجود المنافسة فإن فعالية وتأثير المؤسسة في السوق سوف يكون ضعيفاً.

¹ - saeed al- muharrami, market structure and competitive conditions in the GCC banking system, journal of banking & finance, N : 30, 2006, p : 3492.

ويمكن تعريف مستوى سلطة السوق بشكل عام على أساس الشرط الأساسي لتعظيم الربح أو على أساس شرط الأمر الأول الذي يفسر مباشرة سلطة السوق أو من خلال مؤشر لارنار.¹

* تعظيم الربح: المنهج التقليدي

نفترض أن المتغيرات الداخلية للسوق تتمثل في سعر السلعة المتبادلة P والكمية المنتجة Q حيث يمكن تعريف بشكل عام ربح المؤسسة كما يلي:

حيث أن: $C_j(Q_j)$ تمثل تكلفة المؤسسة

ويتم تحديد مستوى الكمية المنتجة من خلال تعظيم الربح من خلال العلاقة التالية:

$$Max Q_j \pi = P Q_j - C_j(Q_j)$$

ويتضمن الشرط الأساسي لتعظيم الربح تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

- ففي ظل الاحتكار يعطي لنا تعظيم الربح العلاقة التالية:

$$P + \frac{\partial P}{\partial Q} \cdot \frac{\partial Q}{\partial Q_j} \cdot Q_j = \frac{\partial C_j(Q_j)}{\partial Q_j} \dots \dots \dots (02)$$

وبالتالي فإن شرط تعظيم الربح في حالة الاحتكار عبارة عن المساواة بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.

- وفي ظل المنافسة التامة يمثل: P مستوى إنتاج المؤسسة، وبالتالي فإن الإيراد الحدي المحصل عليه يساوي السعر.

* شرط الأمر الأول يفسر مباشرة سلطة السوق

تتطلب عملية قياس سلطة السوق الأخذ بعين الاعتبار التغير الإجمالي للعرض في السوق الناتج عن تغير الكمية المنتجة من طرف المؤسسة J ، وبالتالي يتعلق الأمر برد الفعل العام للسوق لتغير الكمية المنتجة من طرف المؤسسة J .

نفترض أن λ_j تمثل المرونة العشوائية للإنتاج المؤسسة J مقارنة مع إنتاج القطاع.

$$\lambda_j = \frac{Q}{Q_j} \cdot \frac{\partial Q}{\partial Q_j} \dots \dots \dots (03)$$

¹ - joaquinmaudos, **Market structure and performance in spanish banking using a direct measure of efficiency**, Applied Financial Economics, No : 8, Routledge, UK, 1998, p : 191.

وبتعويض المعادلة رقم (03) في المعادلة رقم (02) نتحصل على ما يسمى بشرط الأمر الأول للمؤسسة التي تظهر المرونة العشوائية λ_j

$$P + \lambda_j \cdot \frac{\partial P}{\partial Q} \cdot Q = \frac{\partial C_j(Q_j)}{\partial Q_j} \dots \dots (04)$$

ومن خلال المعادلة رقم (04) يبين شرط الأمر الأول أن λ_j يقيس درجة التوافق بين الإيراد الحدي للمؤسسة والإيراد الحدي للسوق.

• فإذا كان $\lambda_j = 0$ يعني أن المؤسسة لا تؤثر على الكمية المنتجة من طرف القطاع (حالة المنافسة التامة).

• فإذا كان $\lambda_j \neq 0$ يعني أن المؤسسة تتحكم في الإنتاج الإجمالي للصناعة (حالة الاحتكار). وبالتالي فإن λ_j يشكل قياس مباشر لسلطة السوق حيث يعكس مدى قدرة المؤسسة على التأثير على الإنتاج الإجمالي للقطاع وبالتالي على أسعار السوق.

مؤشر لارنر **lerner** والمرونة السعرية:¹

تعرف القوة السوقية من الناحية التقليدية بقدرة المنشأة على الحصول على أسعار فوق الأسعار التنافسية عند المستوى الإنتاجي الذي يحقق تعظيم أرباحها، ففي ظل المنافسة التامة يكون السعر التنافسي مساويا للتكلفة الحدية، ويحاول مقياس ليرنر قياس القوة السوقية التقليدية مباشرة بطرح التكلفة الحدية (الإيراد الحدي) من سعر البيع للمنشأة ثم القسمة على سعر البيع، ويتراوح مقياس ليرنر بين الصفر والواحد الصحيح.

وقد يبدو هذا المقياس لأول وهلة سريعا وسهلا لتوضيح القوة السوقية للمنشأة، إلا أن السلعة المعقدة والتعريفات الجغرافية للسوق تبدو في غاية الأهمية.

ورغم ذلك لم يثبت أن هذا المقياس ذو فائدة محددة للمحاكم أو الهيئات أو حتى لتوضيح القوة السوقية المستقبلية يشترط تعظيم الربح لأي منشأة مساواة الإيراد الحدي MR بالتكاليف الحدية MC ($MR = MC$)

ومن المعروف أن هناك علاقة بين المرونة السعرية E والإيراد الحدي MR والسعر P على النحو التالي:

$$MR = P(1 + 1/E)$$

¹ - صبحي محمد إسماعيل، نظم أسواق الغذاء قواعد عامة وتطبيقات من الاقتصاد السعودي، قسم الاقتصاد الزراعي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012م، ص 81.

وبذلك يكون مقياس ليرنر كما يلي:

$$\frac{P-MP}{P} = \frac{P-P(1+\frac{1}{E})}{P} = 1 - \left(1 + \frac{1}{E}\right) = -\frac{1}{E}$$

حيث:

● P = السعر

● E = المرونة السعرية

في حالة المنافسة التامة يكون مقياس ليرنر مساويا للصفر.

- يزيد مقياس ليرنر مع زيادة القوة السوقية
- يتناسب مقياس ليرنر عكسيا مع مرونة الطلب.

ويوجد عدد من الصعوبات النظرية والعملية في استخدام هذا المقياس للتعبير عن القوة السوقية نذكر منها:

- مقياس ليرنر لم يعط معيارا محددا إلا في حالة المنافسة التامة وحيث تكون قيمته مساوية للصفر.
- صعوبة تحديد التكاليف الحدية للمنشأة عند أي نقطة محددة من الزمن وبدون ذلك لا يمكن تقديره.
- تؤدي العوامل الاقتصادية الخارجية مثل تغيرات طلب المستهلك أو تكلفة المدخلات إلى تغيرات مضللة.
- معارضون آخرون يرون أن مقياس ليرنر قد يدفع المحاكم والهيئات الرسمية أن تدين المنشآت التي تقدم منتجات ذات تكلفة منخفضة.

2- السلوك:

المقصود بالسلوك هنا هو تصرفات المؤسسات البنكية المتواجدة في السوق، ومن أهم العوامل التي تجسد سلوك المؤسسات في مختلف الصناعات هي إستراتيجية: السعر، التميز، والتنوع التي تشكل عناصر المزيج التسويقي، بالإضافة إلى الاتفاقات والتحالفات التي قد تحدث بين المؤسسات في مجالات مختلفة كتحديد الأسعار أو الحصص السوقية.

ويتأرجح سلوك المؤسسات في مختلف الصناعات ومنها الصناعة البنكية، بين سلوك احتكاري وسلوك تنافسي.

3- الأداء:

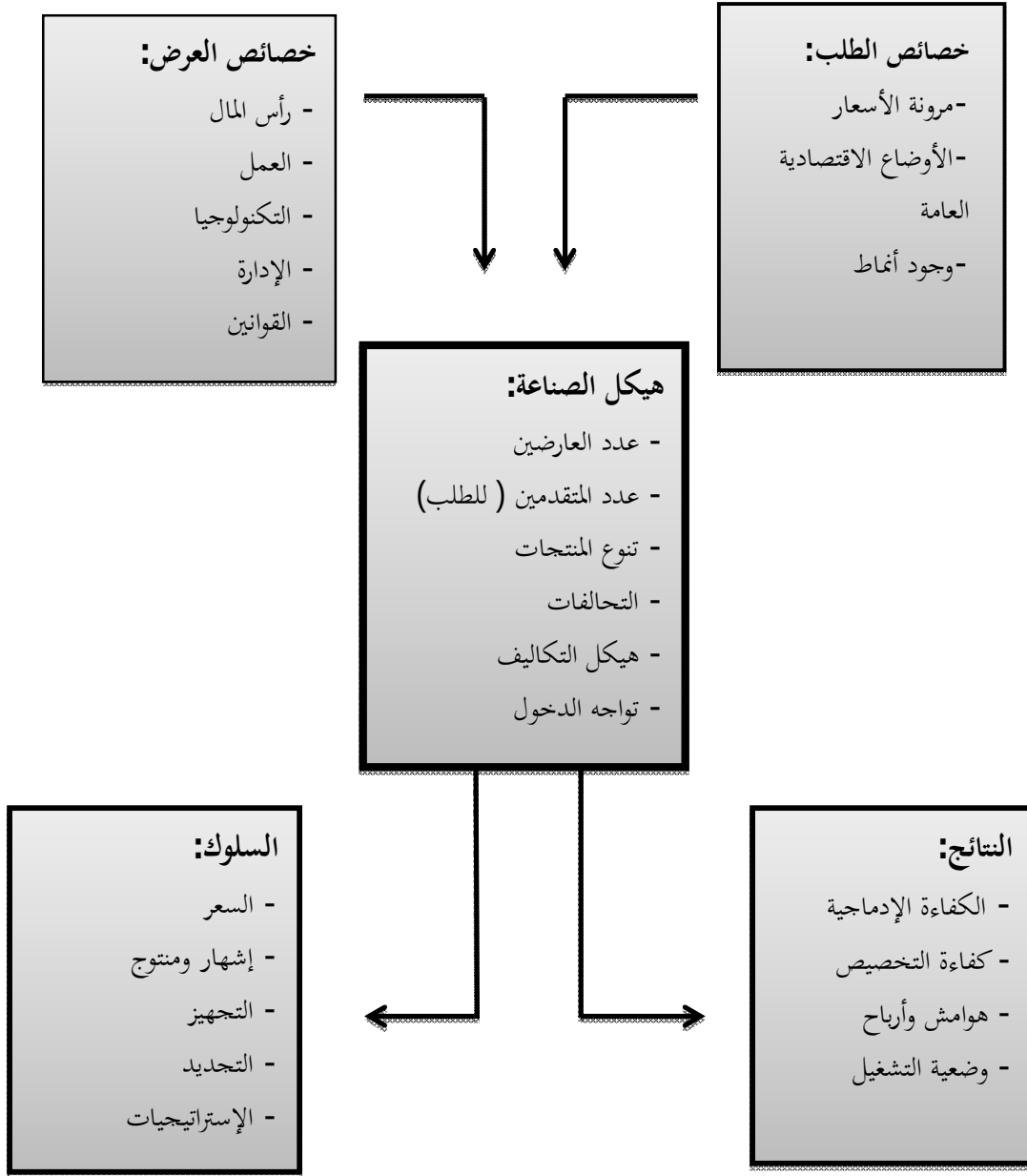
ويقصد به كمية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المتواجدة في السوق، ويقاس أداء المؤسسات بمؤشر المردودية حيث كلما كانت مردودية البنك كبيرة كلما دل ذلك على أدائه الجيد للخدمات.

ثالثاً: العلاقة السببية بين متغيرات النموذج (الهيكل - السلوك - الأداء)

كما سبق الإشارة إليه، فإن فكرة النموذج SCP لتحليل المنافسة، تلخص في وجود علاقة بين هيكل صناعة ما من جهة، وبين سلوك وأداء المؤسسات القائمة في هذه الصناعة من جهة أخرى، حيث يرى أصحاب هذه النموذج بأن هيكل الصناعة هو الذي يحدد تصرفات وسلوك المؤسسات. وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

الشكل رقم (4-1): نموذج هيكل - سلوك - أداء



Source : micheleditch, quel modèle de concurrence dans l'industrie bancaire ?, à partir du site d'internet :

www.sup.adc.education.fr/bib/ consulté le : 06/06/2014

واستنادا للشكل السابق، فإن هيكل سوق بنكي ما والذي يختلف من حالة تعدد الوسطاء الماليين وحالة الاحتكار، يؤثر على سلوك الوسطاء التي يمكن أن تقاس بمعدلات الأرباح والنمو.

ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها النموذج SCP للتعبير عن هيكل السوق، هناك عدد وحجم العارضين داخل الصناعة، ودرجة تركيز هؤلاء العارضين داخل هذه الصناعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شروط دخول عارضين جدد إلى الصناعة.

وتفترض الدراسات التي تقيس المنافسة عن طريق فحص هيكل الصناعة، أن هناك علاقة موجبة وطرديّة بين مستوى أو درجة التركيز في الصناعة ومعدل الأرباح أو العائد (المردودية). وقد أثبتت معظم البحوث التي ارتكزت على نموذج SCP صحة هذه الفرضية.

حيث أنه كلما ارتفعت درجة التركيز في الحصة السوقية داخل الصناعة البنكية، كلما زادت القوة الاحتكارية للمؤسسات، وكلما قلت درجة المنافسة ارتفعت العوائد والأرباح نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات البنكية المقدمة على مستوى أسعار تنافسية، والعكس صحيح.

كذلك بالنسبة لتحسن العائد، فقد أثبتت في دراسات أخرى مثل تحليلات مجموعة (boston BCG Consulting groupe، من خلال أثر التجربة للمؤسسة في السوق، أنه كلما طال واتسع وجود المؤسسة في السوق انعكس ذلك على إمكانية تحقيق أرباح أكبر مقارنة بمنافسيها، وهذه الظاهرة طبيعية نظرا لامتلاك صاحب الأقدمية لظرف معاملة مع المحيط أحسن من الداخل الجديد للسوق.

المطلب الثاني: فرضية الكفاءة التقليدية (Marketshare)

قدمت هذه الفرضية من قبل ديمسيتز وهي تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل السوق توجد عدم مساواة في الحصة السوقية، إذ أن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصة سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك، وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء، ومن ثم وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح¹، وتقترح هذه الفرضية أن الشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، ومن ثم تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك²، ويمكن توضيح فرضية (MS) بالعلاقة التالية:

¹ - عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 72.

² - M. Balloul, structure competitiveness and efficiency Aspects of jordanian banking indutry, 2005, pp : 230-249.

أي إن أكثر المنظمات كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المنظمات وتشتهاد داخل الأسواق يوفر عدم مساواة في الحصة السوقية، أي إن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة تنتج منه حصة أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح¹، وهذا على عكس فرضية (SCP) التي تفترض أن الاحتكار في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة للشركات المحتكرة.

المطلب الثالث: العناصر المؤثرة على كفاءة الأداء البنكي حسب نموذج (SCP)

تنبع أهمية نموذج SCP في قطاع البنوك من كون أن طبيعة نشاطها يميل إلى التركيز، وأن نموذج SCP هو الإطار الأكثر استخداماً في تحليل المنافسة على مستوى الصناعة البنكية بواسطة عنصرين أساسيين هما، درجة التركيز الصناعي وشروط أو حواجز الدخول إلى الصناعة.

أولاً: التركيز الصناعي

يعتبر التركيز الصناعي أحد أهم أبعاد هيكل الصناعة وأكثرها استخداماً لأنه أكثر طواعية للقياس.

1- مفهوم التركيز الصناعي:

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التركيز الصناعي كل حسب وجهة نظره وفيما يلي سنعرض المفاهيم المقدمة من طرف كل من "sismondi" و "karlmarx" - حسب "sismondi": فقد عرف التركيز "بأنه وجود عدد صغير من المؤسسات الكبيرة، الكثيفة رأس المال، وانقراض الصغيرة، وخصوصاً المهنية"، ويرجع السبب في ذلك حسب "sismondi" إلى الحرية المطلقة التي تتميز بها المسار الاقتصادي والتي أثر فيها المذهب الحر في النشاط في ذلك الوقت.

- حسب "karlmarx": فقد عرف التركيز "بأنه وجود رأس المال في أيدي قليلة أو في يد واحدة" ويرى أن التركيز يكون نتيجة لتراكم رأس المال ويشهد ويقوى نتيجة لتراكم القيمة المضافة.²

¹ - Michel porter, l'avantage concurrentielle, Dunod, paris, France, 1997, p 16.

² - محمود صديق زين وأحمد سعيد با مخزومة، قياس التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، العدد 02، 1979، ص 40.

مما سبق يمكن القول أن التركيز الصناعي يقصد به " إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات "، لذا ففي قياس التركيز الصناعي ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز، فإذا الصناعة تكون أكثر تركيزاً كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في الصناعة.

2- مؤشرات القوة السوقية:

القوة السوقية هي قدرة المنشآت العاملة في السوق على التأثير في ذلك السوق ونتائج ممارساتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومصالحها، وهي ترتبط بالتأثير على الأسعار من خلال الطلب أو تدفق السلعة ونوعيتها أو الوظائف التسويقية، وتتصل القوة السوقية بهيكل السوق ومن أهم مظاهر القوة السوقية هو تمكين المنشآت من تحقيق أرباح فوق عادية متزايدة وتستند هذه القوة إلى عوامل عديدة منها تركيز البائعين في الصناعة وارتفاع معوقات دخول السوق.

وعموماً يمكن التمييز بين نوعين من مقاييس التركيز، مقاييس مطلقة ومقاييس نسبية

أ- مقاييس التركيز المطلقة

نقصد بمقاييس التركيز المطلقة تلك المقاييس التي تعتمد على عدد المنشآت وأنصبتها السوقية¹، من هذه المقاييس نذكر مايلي:

* معكوس عدد المنشآت

ويعبر عنه بالكسر $\frac{1}{N}$ حيث N : هو عدد المنشآت العاملة في الصناعة، بالتالي فإن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لتلك المنشآت، وهذا ما يجعله لا يستجيب لبعض معايير "hannahandkay"

* مقياس نسبة التركيز (indice de concentration)

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مقاييس التركيز المستخدمة، حيث يقوم بقياس المجموع التراكمي لنسبة الحصص السوقية لـ n منشأة كبيرة داخل الصناعة، ويرمز له بـ C_n ، ويعتبر C_n عدد اختياري يختاره الباحث، ويمكن التعبير عن مؤشر نسبة التركيز بالعلاقة التالية:²

¹ - ممدوح الخطيب الكسواني، محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، مصر العدد 15، 1999، ص 108.

² - jean tirole, the theory of industrial organization, seventh, the Mitpress, england, 1994, p 221.

X: الإنتاج الكلي للصناعة.

Cr: نسبة التركيز لـ r منشأة.

Xi: الحصة السوقية للمنشأة.

ويعتبر هذا المؤشر بسيطا من حيث عملية الحساب حيث أنه يعامل كل المنشآت داخل الصناعة بنفس الوزن، وبالتالي فهو يحتاج إلى البيانات الخاصة بـ r أكبر منشأة فقط داخل الصناعة، غير أن هاته الميزة تعتبر مشكلة كذلك لأن المؤشر سوف يقوم بغض النظر عن بقية أجزاء الصناعة، كما أن المشكلة في استخدامه تكمن أيضا في كيفية اختيار قيمة r ، والذي يتم بطريقة تحكمية بناء على دراسات سابقة مماثلة لهاته الدراسة.

حيث أنه في العادة يتم اختيار قيمة لـ r تقع ضمن المجال [3,8] وتمثل نسبة التركيز نقطة واحدة فقط على منحنى التركيز، وبالتالي فإن المعلومات التي يوفرها المقياس تبقى ناقصة ولا تعبر على طبيعة التركيز على طول منحنى التركيز، خاصة ما تعلق بالمعلومات الخاصة بالمنشآت الكبرى داخل الصناعة، ولهذا فإن مؤشر التركيز لا يسمح بترتيب منحنيات التركيز خاصة عندما تتقاطع فيما بينها.

* مؤشر هيرفندالهيرشمان (herfindahl- hirschman index)

يعطي هذا النوع من المؤشرات أهمية نسبية لكل منشأة تعمل داخل الصناعة مساوية لحجم حصتها السوقية، وبالتالي فإن هذا المؤشر يسمح بتجاوز نقائص مؤشر نسبة التركيز، ولقد شهد مؤشر هيرفندالهيرشمان (أو كما يعرف بلـ $indexherfindahl$ أو HHI والذي يرمز له اختصارا بـ مؤشر HH) استخداما واسعا من قبل الباحثين في مجال تركيز الصناعة، خاصة عند القيام بتحليل سلوكيات اندماج والتحالف بين المنشآت داخل الصناعة، وتساوي قيمة مؤشر HH مربع الحصة السوقية للمنشآت العاملة في الصناعة، وذلك كما تظهره العلاقة التالية:¹

$$HH = \sum_{i=1}^N (S_i)^2 \quad \text{أو} \quad HH = \sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X}\right)^2$$

¹ - Malcolm c. Sawyer ; the economics of industries and firms : theories, evidence and policy, second edition, routledge, UK, 1985, p : 20.

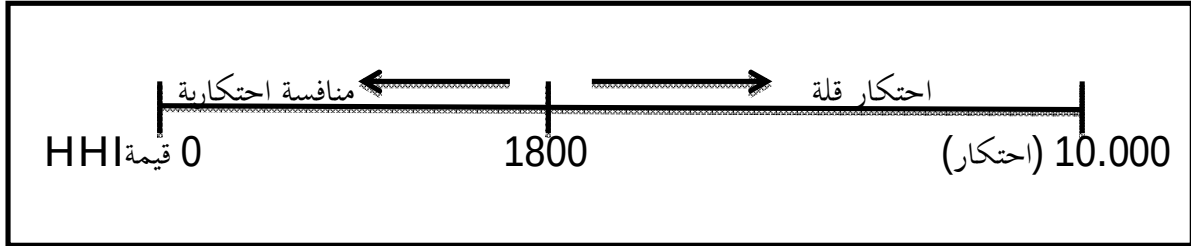
الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

والهدف من ترييع الحصص السوقية للمنشآت هو إعطاء وزن لكل منشأة بمقدار حجم حصتها السوقية داخل الصناعة، وبالرغم من عدم وجود قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن الاعتماد عليها في تحديد مستوى التركيز، إلا أن هناك بعض المحاولات لوضع قيم معيارية له، مثل القيم التي تم اعتمادها من قبل وزارة العدل ولجنة التجارة الفدرالية الأمريكية، حيث حدد حجم التركيز وفق القيم التالية:

- عندما يكون $HH < 0,15$ لا يوجد تركيز داخل الصناعة.
- عندما يكون $0,15 \leq HH < 0,25$ فإن التركيز يكون متوسطا.
- عندما يكون $0,25 \leq HH$ فإن التركيز يكون مرتفعا.

وتبلغ القيمة العظمى للمؤشر 10.000 حيث تتركز القوة الاحتكارية في منشأة واحدة (10000=100*100)، كما إن قيمة المؤشر HHI تعتمد على توزيع الحصة السوقية بين المنشآت في الصناعة بافتراض أن هناك توزيعا متساويا للحصة السوقية، وجميع المنشآت في الصناعة هي بالحجم نفسه وبالحصة السوقية نفسها¹.

الشكل رقم (2،4): قيمة HHI والقوة السوقية وهيكل السوق



تقوم المقاييس النسبية بقياس مدى التباين في الحصص السوقية للمنشآت العاملة في صناعة ما دون الأخذ بعين الاعتبار عدد المنشآت العاملة بها، وعادة ما يشتق هذا النوع من المقاييس من منحنى معروف بمنحنى لورنز (lornezcurve)

* منحنى لورنز

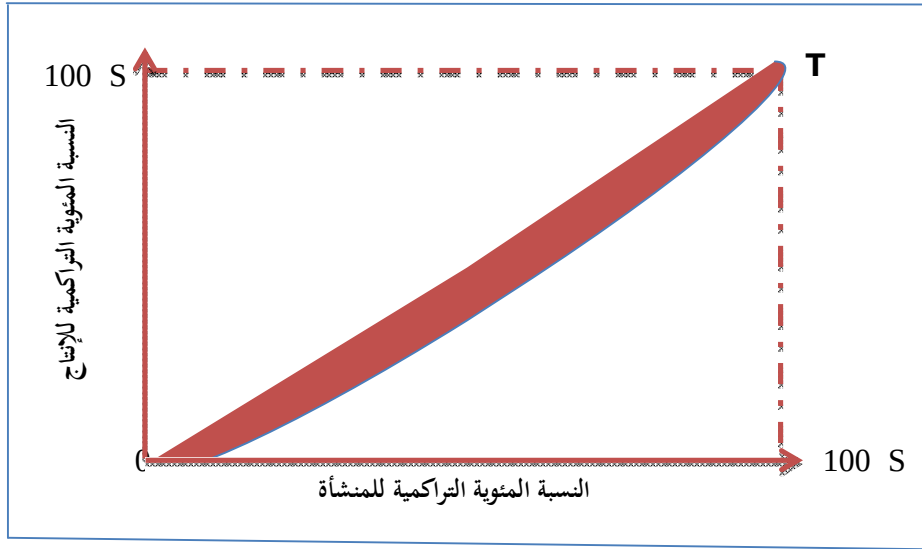
وهو تصوير بياني لتفاوت ظاهرة ما على مستوى الوحدات التابعة لها ويسمى أيضا بمنحنى التركيز، وأول من استنبط هذا المنحنى الباحث "lornez" عند قياسه مستوى التوزيع للدخل والثروة في عام 1905، ولرسم منحنى لورنز الذي يظهر تفاوت الظاهرة المدروسة نقوم بحساب التكرار المتجمع الصاعد لنسب المتغير (الظاهرة المدروسة) وحساب التكرار المتجمع الصاعد لنسب المفردات، وبتوصيل النسب بين التوزيع المتغير وتوزيع المفردات المعينة على المحورين الأفقي والعمودي نحصل على

¹. حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 238.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

منحنى لورنز، وهو خط يمكن مقارنته بصريا مع خط التماثل أو التساوي في التوزيع الذي يميل بزاوية 45° درجة¹، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع (خط التماثل) دل ذلك على ارتفاع درجة المساواة والعكس صحيح²، ويؤخذ لورنز الشكل التالي:

الشكل (4-2): منحنى لورنز



المصدر: روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994، ص 41.

* معامل جيني Gini coefficient

يتم اشتقاق قيمة معامل جيني من منحنى لورنز للمساواة، وانطلاقا من المنحنى السابق يمكن التعبير عن قيمة معامل جيني بالعلاقة التالية:³

¹ - نجاح رسول وحسين علي عبد الله، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام 1997 باستخدام طريقة المركبات الرئيسية، مجلة علوم ذي قار، جامعة ذي قار، العراق، العدد 02، 2008، ص 73.

² - البشير عبد الكريم وسراج وهيب، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد، 11، 2013، ص 05.

³ - روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 41.

ويأخذ معامل جيني القيمة 1 عندما تتكون الصناعة من منشأة واحدة تسيطر على جزء كبير من الصناعة و (N-1) من المنشآت ذات حصص سوقية هامشية تكاد معدومة مما يجعل من مساحة الجزء المظلل مساوية لمساحة المثلث OST، أما إذا كانت الصناعة تتكون من عدد N من تساوي الصفر (G = 0) وهذا راجع إلى أن التباين في الأحجام يكون معدوما وبالتالي فإن مساحة الجزء المظلل تكون معدومة لأن منحنى لورنز يكون منطبقا على المحور الأول للمعلم المرسوم بداخله، ورياضيا يمكن التعبير عن قيمة معامل جيني بالعلاقة التالية:

مقياس بين Bain

يركز هذا المقياس على تقدير الأرباح الزائدة (الأرباح غير العادية) ليشير إلى الاحتكار، ومن ثم فهو يحتاج إلى بيانات كثيرة حتى يمكن الحصول على مقياس دقيق للربحية وحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\pi = PO - C(O) - D - iV$$

π = الربحية

P = السعر

Q = الكمية

$C(Q)$ = التكاليف الجارية لتحقيق الدخل

D = اهتلاكات الاستثمارات في رأس المال الثابت

iV = تكلفة الفرصة البديلة لأصول المؤسسة أو التكاليف الضمنية للمؤسسة.

مؤشر بون ¹ Boon Indicator

يتأسس هذا المقياس على فكرة مؤداها إن المنشآت الأكثر كفاءة في السوق (ذات التكاليف الحدية الأقل) تحصل على حصة سوقية أكبر وأرباح أعلى، وبالاكتفاء على أبحاث متواصلة تمكن بون من تطوير هذا المؤشر الذي يحتسب على أساس مرونة الربح إلى الكلفة الحدية

¹ - حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 239.

عدد البائعين:

يمكن استخدام مؤشر عدد البائعين لمعرفة القوة الاحتكارية عن طريق وضع رقم قياسي يشير إليهم، وليكن مقلوب عدد البائعين وتحديد قيمة بين الصفر والواحد فإذا كانت قيمته واحد دل ذلك على القوة الاحتكارية أما إذا كان صفر فإن الحالة المنافسة التامة.

ثانياً: أثر التركيز على المتغيرات الاقتصادية

سنقوم في هذا البند بدراسة التركيز وتفاعله مع المتغيرات الأخرى في التأثير على الكفاءة وعلى الإنتاج والأسعار وفروقات الأسعار والتكاليف والربحية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

1- أثر التركيز على الكفاءة الاقتصادية

تختلف وجهات النظر حول اتجاه علاقة التركيز والكفاءة الاقتصادية حيث أن النظرية السعرية لم تتنبأ ولم تعط إجابات شافية حول هذه العلاقة إلا بشكل محدود، ففي حين يذهب البعض إلى أن الصناعات عالية التركيز غالباً ما تكون فيها الكفاءة الاقتصادية كبيرة، وذلك لأنها تتميز بمنشآتها الضخمة مما يقلل من مساوئ الحجم الصغير ويجعل نسب أكبر من الإنتاج ينتج بواسطة مؤسسات كفؤة، ويذهب البعض الآخر إلى القول بأن التركيز المنخفض يؤدي على الأغلب إلى تعميق دور المنافسة السعرية والتي بدورها تعزز الكفاءة الاقتصادية كشرط وضرورة للبقاء في الأسواق، وبهذا فإن الصناعات التي يكون فيها التركيز منخفض غالباً ما تكون أكثر كفاءة من تلك المتميزة بالتركز العالي. وعلى كل الأحوال فإن علاقة التركيز بالكفاءة الاقتصادية تبقى معضلة تتحدد اتجاهاتها عن طريق الدراسات التجريبية، حيث تختلف الظروف الموضوعية باختلاف البلدان وعبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي أن خصوصية الحالة تحت الدراسة تبقى العامل الوحيد والمؤثر باتجاه النتائج حول هذه العلاقة.

2- أثر التركيز على الأسعار والإنتاج

يؤثر التركيز على سلوك المنشآت في الأسواق حيث أنه يحدد درجة الاعتماد المتبادل بين المنشآت والتي تزيد وتقل بزيادته ونقصانه، فزيادة التركيز يعني أن هناك مؤسسات لها حصص كبيرة وكافية من الأسواق وتستطيع أن تخفض الإنتاج بشكل اصطناعي من أجل رفع الأسعار، وأن تغيير في سياستها التسعيرية الإنتاجية يؤثر على أسعار وإنتاج بقية المؤسسات.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الأسعار تكون في حالة احتكار القلة أعلى من الأسعار في حالة المنافسة وأقل منها في حالة الاحتكار التام، وبعبارة أخرى فإن إنتاج احتكار القلة يكون أعلى من إنتاج الاحتكار التام وأقل من إنتاج احتكار المنافسة ويلعب سلوك المنشآت وتركز الأسواق دوراً في تحديد موقع سعرا احتكارا القلة بين سعري التنافس التام والاحتكار التام.

وقد تلجأ المؤسسات ذات التركيز المتوسط والعالي إلى ترتيب الأسواق عن طريق تأسيس وتنظيم الكارتيلات وتحديد الأسعار والحصص السوقية لكل المنشآت في الصناعة من أجل تعظيم أرباح الصناعة ككل، وهنا يطابق سعر الصناعة السعر في حالة الاحتكار التام، إلا أن هذه الكارتيلات غالباً ما تكون غير كاملة، وذلك لأنه بجانب رغبة المنتجين بتعظيم أرباح الصناعة ككل هناك رغبتهم بتحقيق أرباح إضافية على حساب منافسيهم وذلك ما يجعل بعض المنشآت تعارض تحديد أسعار عالية في إتفاقية الكارتل، هذا بالإضافة أن رفع الأسعار بدرجة كبيرة يزيد من الأرباح ويقوي من مراكز المؤسسات الضعيفة والتي من الممكن في ظل الكارتل أن تصبح من المنافسين الأقوياء، ولهذا نجد أن الأسعار تكون أقل والإنتاج أكبر في حالة الكارتل عنها في حالة الاحتكار التام أي أن الميول الاحتكارية تقل بالمعدل نتيجة للكارتيلات التي يتميز أعضاؤها بالخداع.

هذا هو الاتجاه العام، ولكن في النهاية يبقى المحدد الأساسي للأسعار هو سلوك المنشآت في الأسواق فعادة ما تشاهد الكارتيلات عند التكررات المتوسطة أكثر منها عند التكررات العالية، وذلك لأنه في التكررات المتوسطة لا يمكن الوثوق بالاعتماد المتبادل بين المنشآت (عدد كبير من المنشآت واعتماد متبادل غير قوي) لتوجيه سلوك الأسواق لما فيه صالح الجميع، فإذا اتجه سلوك المنشآت هذه النمط فإننا سنرى أسعار أقل عند تركيز مرتفع وأسعار احتكارية عند تركيز متوسط أو منخفض.

وتلعب العناصر الهيكلية الأخرى دوراً في مقدار انحراف سعر الصناعة عن سعر التنافس حيث تتفاعل عوائد الدخول مع التركيز في تحديد أسعار الصناعة، فالأولى تضع حدوداً علياً للأسعار، وتجاوز هذه الحدود يعني جذب المزيد من المنشآت لدخول الصناعة وتزايد حدة المنافسة وزيادة العرض والضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض، وقد تحقق المنشآت الجديدة نتيجة لذلك خسائر وقد تندمج مع بعضها البعض أو تخرج من الأسواق مما يؤدي إلى زيادة التركيز مرة أخرى وارتفاع الأسعار وتعود الحكاية لتكرر ذاتها وبالنتيجة نصل إلى هياكل غير مستقرة للأسواق.

3- أثر التركيز على الربحية والكفاءة التخصيصية وتوزيع الدخل

عند ازدياد التركيز في الصناعة فإنه يكون من المتوقع أن يرتفع السعر فوق التكلفة، هذا الارتفاع يؤدي إلى تحقيق أرباح فائضة للصناعة وتتغير هذه الأرباح بين الصناعات المختلفة تبعاً لتغير فجوة السعر-التكلفة، هذا عدا عن أن زيادة ارتفاع الأسعار تزيد من الفروقات القائمة بين السعر والتكلفة الحدية لما لذلك من أثر سلبي على الكفاءة التخصيصية وتتوقع النظرية الاقتصادية أن تزيد فروقات الأسعار والتكاليف كلما زادت درجة التركيز، فعند درجات التركيز العالي تكون هذه الفروقات كبيرة ويكون هناك أرباح فائضة عالية وعند درجات التركيز المتوسطة تكون هذه الفروقات متوسطة يكون هناك أرباح فائضة متوسطة أما عند درجات التركيز المنخفضة تختفي هذه الفروقات ولا يوجد فوائض في الأرباح.

وحتى تصح تنبؤات النظرية الاقتصادية يجب أن تكون مرونة الطلب السعرية للتركيزات المختلفة متشابهة أو على الأقل أن لا تقل هذه المرونة بشكل تدريجي مع انخفاض التركيز الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى فروقات أوسع لتركز أقل، حيث أن زيادة المرونة تقلل من الفروقات في حين أن زيادة التركيز تزيدها، كما يجب أن لا تكون هناك عوائق دخول أقل في حالة التركيزات العالية وإلا فإن تأثير عوائق الدخول على فروقات الأسعار والتكاليف قد يعاكس أثر التركيز، وقد يتغلب عليه فنرى تركيز عالي بفروقات ضئيلة، هذا بالإضافة إلى أن معدل دوران رأس المال يجب أن لا يزيد مع انخفاض التركيز الأمر الذي يؤدي بأن تحقق عند التركيز المنخفض عائداً على رأس المال يفوق العائد الذي نحققه عند التركيز العالي، حيث أن هذه العوائد تعكس معدل دوران رأس المال أكثر مما تعكس الفروقات بين الأسعار والتكاليف.

وأخيراً فإن التركيز يؤثر على توزيع الدخل فعندما يزداد التركيز تزداد الأرباح الاحتكارية وإذا تميز الاقتصاد الوطني بنسب تركيز عالية فهذا يعني أن حصص كبيرة من الدخل القومي تذهب لأصحاب المنشآت والذين هم بالعادة أقلاء لأصحاب ثروات كبيرة والحصص الأقل تذهب لبقية الناس الأكثر عدداً والأقل قوة، لما لذلك من آثار اجتماعية سيئة.

4- الأثر على تركيز الأسواق الأخرى

يؤثر التركيز في الأسواق النقدية وأسواق رأس المال على هياكل الأسواق الأخرى، حيث عندما تكون نسب التركيز منخفضة في أسواق المال والائتمان فإن طالبي الائتمان سوف يقيمون من قبل ممولين كثيرين، وقد لا يجدون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم، مما يؤدي إلى تحسين أوضاعهم

وتوسيع منشأتهم إضافة إلى أن الراغبين بدخول الأسواق قد يجدون التمويل المناسب لدخول هذه الأسواق وذلك لتعدد مصادر التمويل مما يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات التنافسية وكسر الاحتكارات وتخفيض نسب التركيز العالية في الأسواق الأخرى، وخاصة عندما تكون أسباب هذا التركيز هي أسباب تمويلية، حيث يشكل رأس المال عائقا للدخول في المشاريع التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، أما عندما تكون نسب التركيز عالية في أسواق النقد ورأس المال فإن هذه الأسواق تميل لإعطاء الائتمان للمنشآت الكبيرة في الأسواق الأخرى، وحيث أنه لا يوجد مصادر متعددة للتمويل فإن المنشآت الصغيرة أو المنشآت التي ترغب بدخول الأسواق قد لا تستطيع الحصول على التمويل اللازم خاصة وأن البنوك قد تتردد في إعطاء هذه المنشآت التمويل اللازم كونها منشآت منافسة للمنشآت المسيطرة وتمويلها قد يزيد من مخاطرة القروض الكبيرة والتي أعطتها للمنشآت الكبيرة، فالاتجاهات الاحتكارية في الأسواق الرأسمالية والنقدية تعمل على تعزيز الاتجاهات الاحتكارية في الأسواق الأخرى.

ثالثا: عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية

لقد برزت نظرية حواجز الدخول خلال سنوات الخمسينات، وهي إحدى العناصر الأساسية لنموذج SCP

أ - مفهوم عوائق الدخول

اختلفت التعاريف التي تناولت عوائق الدخول بحسب نظرة أصحابها فنجد أن مجموعة من الاقتصاديين قدموا تعاريف معيارية لعوائق الدخول ومن بينهم نجد التعريف الذي قدمه Bain حيث عرفها على أنها " الميزات التي تتوفر عليها المنشآت القائمة دون الجديدة وذلك يتجلى في قدرتها على البيع بسعر أعلى من سعر منافسيه دون جذب منشآت جديدة إلى الصناعة"¹، ونلاحظ أنه حسب هذا التعريف فإن كل عامل يمكنه أن يسمح للمنشآت المتواجدة في الصناعة بأن تباع بسعر أعلى من سعر المنافسة دون جذب مؤسسات جديدة إلى الصناعة يعتبر عائق للدخول.

أما المجموعة الثانية من التعاريف التي قدمت لعوائق الدخول فهي عبارة عن معايير تقوم على أساس المقارنة بين تكاليف المؤسسات المتواجدة في الصناعة والمنشآت الجديدة، ومن بين هذه التعاريف نجد التعريف الذي قدمه stigler حيث عرف عوائق الدخول على أنها " التكلفة الإضافية التي تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول للصناعة والتي لا تتحملها المنشآت المتواجدة أصلا في

¹ - Karine chapelle, économie industrielle, librairie vuibert, France, 2008, p 163.

الصناعة"¹، وحسب هذا التعريف فإن كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الجديدة وحدها يعتبر عائق للدخول وبالتالي فإن أي تكلفة أخرى يمكن أن تتحملها المنشآت الجديدة والقديمة معا لا يعتبر عائق للدخول وهو ما ينقص من أهمية اقتصاديات الحجم والنطاق كعائق للدخول باعتبار تكاليف تتحملها المنشآت الجديدة والقديمة غير أن المنشآت القديمة قد تحملت تلك التكاليف عبر فترات زمنية أطول مما ينقص من حدة أثر تلك التكاليف عليها، وبالتالي يصبح أثرها على المنشآت الجديدة أكبر من أثرها على المنشآت القديمة.

بالإضافة إلى الاتجاهين السابقين في تعريف عوائق الدخول ظهر تيار جديد يعتبر وسطا بين الاتجاهين السابقين من رواده نجد weiszaher و Gilbert فحسب weiszaher كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الداخلة فقط ويخلق انحراف في التخصيص الأمثل للموارد اجتماعيا يعتبر عائق للدخول وحسب Gilbert فإن عوائق الدخول هي عوائد تكون نتيجة التواجد المسبق داخل الصناعة،² وفي واقع الصناعة المصرفية تواجد عملية دراسة عوائق الدخول مشكل يتمثل في سلطة السوق حيث أن قدرة المتعاملين في الصناعة على تحديد الأسعار تبقى ضعيفة باعتبار أن أسعار بعض المنتجات تكون للبنك المركزي سلطة في تحديد أسعارها، وكذلك مشكل وجود أدوات كمية لقياس عوائق الدخول ومقدارها وأثرها على الهيكل والسلوك داخل الصناعة المصرفية. وتختلف عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية من بلد إلى آخر، وكذلك يمكن أن تختلف في نفس البلد وذلك من فترة إلى أخرى، وإجمالا يمكن أن تقسم عوائق الدخول إلى الصناعة إلى الأنواع التالية:³

- عوائق الدخول التنظيمية: نظرا لأهميتها التي تتمتع بها الصناعة المصرفية داخل اقتصاديات الدول، فإن هذه الأخيرة تطبق عليها عدة تنظيمات وتشريعات تهدف إلى تحسين أداء المصارف التي تنشط بها هذه التنظيمات والتشريعات يمكن أن تشكل عائق أمام دخول مصارف جديدة إلى الصناعة، وذلك من حيث الحصول على الاعتماد، إنشاء فروع لتوزيع الخدمات، عوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية.

¹ - نقلا عن الموقع الإلكتروني التالي <http://www.tra.gov.eg/ar/regulation> تاريخ الإطلاع عليه: 2016/09/14.

² - عمر محمد حمادي، الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص 59.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 48-49.

- **عوائق الدخول الاقتصادية:** مع تراجع أهمية عوائق الدخول التنظيمية في منع دخول منافسين جدد إلى الصناعة المصرفية بدأت تتحول الأنظار نحو عوائق الدخول الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك، وتمثل عوائق الدخول الاقتصادية فيمايلي: اقتصاديات الحجم والنطاق، تمييز المنتجات، تكاليف المعاملات، تكاليف المعلومات.

- **عوائق الدخول التكنولوجية:** تظهر أهمية عوائق الدخول التكنولوجية من خلال الأهمية التي تلعبها التكنولوجية في تعزيز فعالية عوائق الدخول الاقتصادية أي اقتصاديات الحجم والنطاق، تمييز المنتجات وتكاليف المعاملات بالنسبة للبنوك من أجل القيام بوظائفهم الداخلية، بالإضافة إلى أهميتها عند تقديم الخدمات للزبائن والبنوك الجديدة مطالبة باستعمال حد أدنى من التكنولوجيا من أجل المنافسة داخل الصناعة المصرفية، مما يجعلها تتحمل تكاليف كبيرة من أجل الحصول عليها ومتابعة التطورات التي تحدث فيها، وهذا ما يمكن أن يشكل عائق للدخول.

- **عوائق الدخول الإستراتيجية:** وهي عوائق لا تنتج عن النشاط العادي للمصارف وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقه الدخول وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تحفيز مصارف جديدة على الدخول إلى الصناعة، ويمكن أن تتمثل هذه العوائق في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أو من خلال نفقات إعلانية كبيرة.

ب- عوائق الخروج من الصناعة المصرفية والأسواق التنافسية:

نقول عن سوق سلع أو خدمات أنها تنافسية إذا تحقق فيها شرطان رئيسيان:

- حرية الدخول: أي عدم وجود عوائق دخول فعالة.
- الخروج من السوق لا يحمل المنشأة تكاليف، أي عدم وجود تكاليف غير قابلة للاسترجاع.

إذاً حتى نقول أن السوق المصرفية أنها تامة التنافس يجب التحقق من أن الشرطان السابقان قد تحققا ولقد تم التطرق من قبل إلى عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية أما التكاليف الغير قابلة للاسترجاع (عوائق الخروج) في الصناعة المصرفية فيمكن تجزئتها حسب الأصول إلى:

- أصول ذات تكاليف غير قابلة للاسترجاع (ضعيفة) وتتمثل في الأصول المادية وبعض الأسهم القابلة للتداول.

- أصول ذات تكاليف غير قابلة للاسترجاع (مرتفعة) مثل المعلومات التي حصلت عليها المصارف حول الزبائن، وعليه فإذا كانت الصناعة المصرفية في بلد ما تتميز بعوائق دخول وخروج معدومة فإننا

نقول أن هذه الصناعة هي صناعة تنافسية، أي أنه لا يمكن للمنشآت المتواجدة بها الحصول على أرباح المحتكر حتى لو كان تركيزها كبيراً.

رابعاً: عوامل عدم كمال السوق:

من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم كمال السوق ما يلي:¹

- **المعرفة غير التامة:** تعد المعرفة غير التامة والمعلومات غير الكافية هي أهم عوامل عدم كمال السوق، وتتوقف درجة المعرفة باحتمالات الربح والكميات المتداولة وتكاليف الإنتاج على السياسات المنظمة للنشاط الاقتصادي في المجتمع على مستويات التعليم بين الأفراد ودراسات الأسواق والعلاقات السائدة فيها.
- وتؤدي عدم المعرفة بأحوال السوق إلى عدم مناسبة الكمية المنتجة وتأخير توزيع عناصر الإنتاج على مختلف الأنشطة ومن ثم تأثر توزيع الدخل، فضلاً عن اختلاف أسعار المنتجات التي تحقق الربح الأقصى.
- **عوائق انتقال عناصر الإنتاج:** تنقسم عوائق انتقال عناصر الإنتاج إلى نوعين:

- عوائق دخول وحدات إنتاجية جديدة إلى الصناعة:

فبعضها يعود إلى عوامل طبيعية مرتبطة بظروف عرض عناصر الإنتاج المختلفة أو المرتبطة بظروف الإنتاج نفسها، وبعضها يضعه بعض المنتجين عمداً، ويظهر بعضها نتيجة لسياسات حكومية.

- صعوبة تكيف عناصر الإنتاج للاستخدامات الجديدة:

حيث يتحدد انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى أخرى نتيجة لتغير ظروف العمل ومدى قابلية عناصر الإنتاج للتغير لتلائم مستلزمات الاستخدامات الأخرى.

¹- صبحي محمد إسماعيل، نظم أسواق الغذاء قواعد عامة وتطبيقات من الاقتصاد السعودي، قسم الاقتصاد الزراعي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012م، ص 70-71.

المبحث الثاني: الحوكمة المؤسسية في المصارف

لقد أدت الانهيارات المالية إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة المؤسسية (حوكمة المصارف) في قطاع المصارف لتفادي الأزمات التي عصفت بالكثير من المؤسسات المالية والمصرفية في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، واستدراكاً لهذه الانهيارات المالية وتماشياً مع التطورات المصرفية ولدت الحاجة إلى الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي والتي تعد أمراً غاية في الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية المصرفية.

أدت الحوادث التي وقعت خلال العقدین الأخيرین من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية المتمثلة بالفضائح المالية التي أصابت عدداً كبيراً من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، كل ذلك أسهم في تحديد نطاق هذا المفهوم وإرساء قواعده، إلا أنها ولدت صعوبة في تحديد مفهوم محدد بشكل قاطع لها، حيث تناوله الكتاب والباحثون كل من زاويته ونظرتة الخاصة.

أولاً : مفهوم الحوكمة بالبنوك:

لا يختلف مفهوم الحوكمة في البنوك عن مفهومه في المؤسسات والشركات، والذي يعتبر أن الحوكمة هي وضع ضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة البنك بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالبنك، ويحد من التصرفات الغير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجلس الإدارة فيها وذلك لتحقيق أهداف البنك، كما تعتمد الحوكمة على الأنظمة والقوانين، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال البنكية¹ إلا أن بعض الكتّاب يرون أن هناك اختلافات جوهرية بين مفهوم الحوكمة في البنوك ومفهومها في المؤسسات، كما يذهبون إلى أكثر من ذلك حيث يرون أن مفهوم الحوكمة في البنوك أشمل وأكثر صعوبة عند التطبيق من مفهومها لدى

¹ - نوي فاطمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص 102.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

المؤسسات، وأبسط مثال على ذلك أن الحوكمة في المؤسسات ونظرياتها تركز على المساهمين إلا أنه هناك طرف فاعل لا يقل إن لم يكن أكثر أهمية من المساهمين بالنسبة للبنوك وهم المودعين.¹ وهناك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات بالبنوك، ومنها نذكر:

- تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهدافه، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين وازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين وممثليهم في مجلس إدارة البنك.²

- تعرف الحوكمة بالبنوك بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين).³

- وتعني حوكمة البنوك أيضاً: " مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تُوجّه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي ".⁴

- كما يقصد بها أيضاً: " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدّد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة ".⁵

¹ - ben kahlakarim et al, systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du nord : états des lieux et conditions de réussite des réformes, forum pour le développement en Afrique du nord, Marrakech, 19/20 février 2007, p : 29.

² - المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك - مفاهيم مالية، العدد 06، القاهرة، مصر، ص: 01.

³ - جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص: 09.

⁴ - حاكم محسن الربيعي وعبد الحسين راضين حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازرد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، صك 32.

⁵ - فتحي عبد الواسع هائل، حوكمة البنوك، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، اليمن، ديسمبر 2008، العدد: 3، ص: 09.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

- وتعرف على أنها: "تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي".¹

- وحسب لجنة بازل فإن للحوكمة دور مهم في ضمان استقرار النظام المصرفي، حيث أن ضعف الحوكمة له عواقب وقد تؤدي إلى انهيار البنوك، وهذا ناتج عن فقدان الثقة في قدرة البنك على الإدارة السليمة لموجوداته ومطلوباته، فالبنك بالإضافة إلى مسؤولياته اتجاه المساهمين لا يجب أن يهمل مسؤولياته اتجاه المودعين، فلجنة بازل ترى أن الحوكمة تتضمن الطريقة التي يدار بها البنك بواسطة مجالس إدارته والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في وضع أهداف البنك مع كفاءة إدارة العمليات المصرفية بطريقة آمنة وسليمة، وفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصالح، وحسب لجنة بازل يشتمل مفهوم الحوكمة على الإجراءات التالية:²

- وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتشغيل عمليات البنك بشكل يومي.
- كيفية الوفاء بمسؤولياتهم اتجاه المساهمين وأصحاب المصالح.
- كيفية تنظيم أنشطة البنك بشكل آمن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين.
- حماية مصالح المودعين.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الحوكمة المؤسسية هي "مجموعة القواعد والإجراءات والنظم) الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) التعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل من الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهداف الشركة".

ثانيا: أهداف وأهمية الحوكمة المؤسسية في المصارف

أ- أهداف الحوكمة المؤسسية: corporate governance objectives

يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف فيما يلي:

¹ - بريش عبد القادر، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية - مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006، ص: 07.

² - Basel committee on banking supervision, principles for enhancing corporate governance, bank for international settlements, switzerland, october 2010, p : 05.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

- * حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.¹
- * تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات.
- * زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.
- * إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
- * تحسين الأداء المالي للشركة أو المصرف.
- * الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية.²
- * فتح السبيل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.
- * التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.³
- * كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.
- * تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.

¹ - نجار احمد منير، البعد المعرفي في حوكمة الشركات، على الموقع:

<http://kda.com.kw/masareef/ar/category.detail.php?issueid> تاريخ الإطلاع يوم: 2014/07/08.

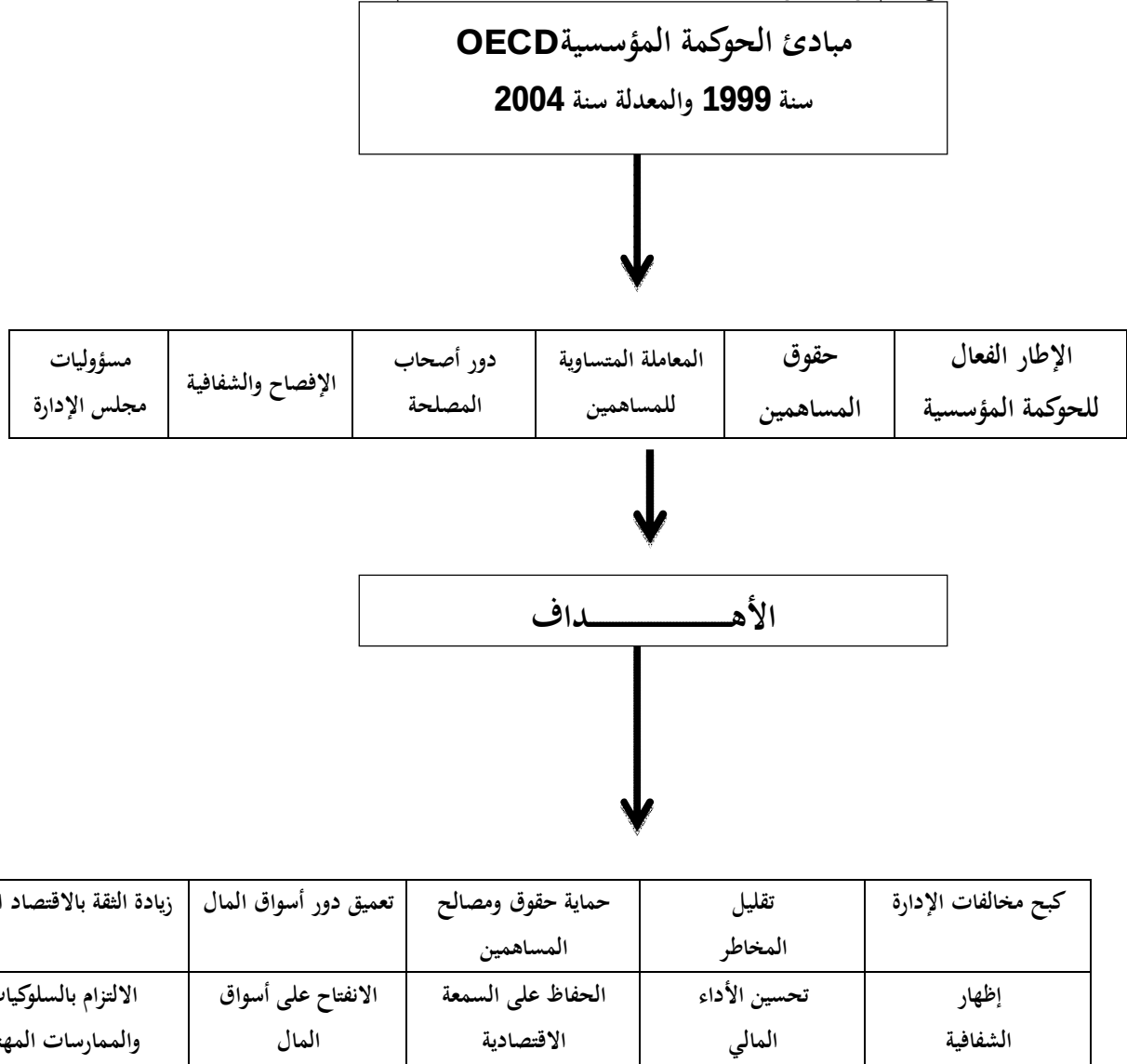
² - خليل، عطا الله وراد، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأدرنية في ظل الحاكمية المؤسسية "، بحث مقدم

إلى المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية 24-26/سبتمبر/2005، ص 238.

³ - بيليكوف، ايجور، حوكمة الشركات في روسيا على الموقع: <http://www.bawkama.net/files/pdf/>

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

والشكل رقم (3-4) يبين تحقق هذه الأهداف فيما لو تم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.



المصدر: علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية - والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف - دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 45.

ب- أهمية حوكمة المصارف

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما، فيما يعرف بسوق ما بين البنوك.

وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته مما يعزز الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نجد:-

- * تجنب المصارف حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلاً عن دورها في تعظيم قيمة المصرف في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية.¹
- * تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف.
- * رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- * تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- * تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.²
- * الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.
- * إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة، حيث أصبحت درجة التزام المصارف بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتباراتهم لاتخاذ قرارات التوظيف أو الاستثمار، ومن ثم فإن المصارف التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من المصارف التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.
- * تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية المصرف والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة المصرف وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين، وهذا الاهتمام نابع من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين التنفيذيين بسبب ما يخلقه هذا الفصل من فاعلية تتصل بتحديد الرؤيا الإستراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في المصرف المساهم.³

¹ - Reed, D, « corporategovernancereforms in developing countries », journal of business ethics.No. 37, 2005, p : 232.

² - بوبكر خوالد، آمال عياري، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر - الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كأحد آليات الحد من الفساد المالي والإداري"، 07/06 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:11.

³ - Estrin, S, « corporategovernance, estateownedenterprises and privatization, inparis, oecd, proceeding, 1998, p :27.

ومن وجهة نظر أخرى فإن أهمية الحوكمة المؤسسية أن تكون مؤثرة بشكل مباشر على جمهور المتعاملين مع إدارات الشركات المساهمة، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك الشركات.

ثالثاً: المحددات والعوامل الأساسية الداعمة للحوكمة المؤسسية في البنوك

1- محددات الحوكمة البنكية¹

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحوكمة يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة.

أ- المحددات الخارجية:

تشير تلك المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلاً عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية) وتعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المصرف، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

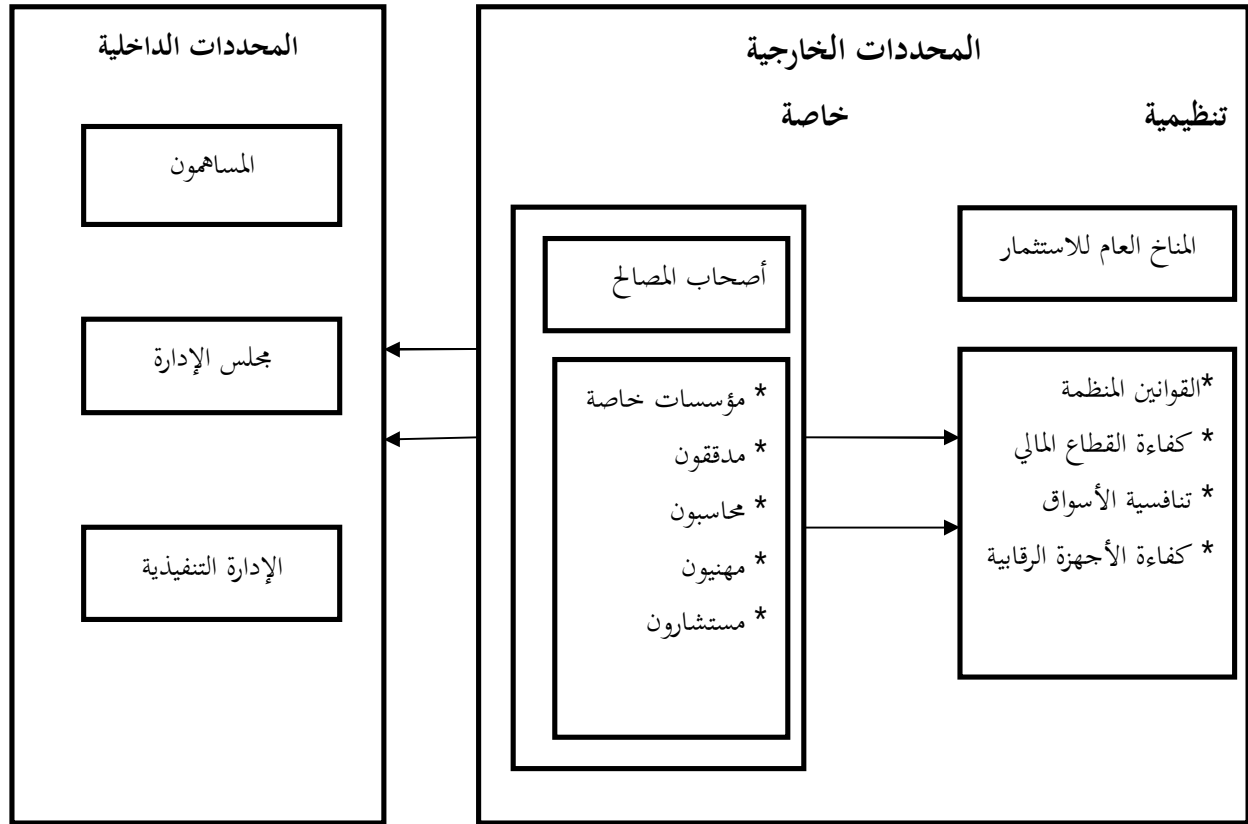
ب- المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة ويوضح الشكل (4-4) تلك المحددات

¹ - علاء فرحان طالي وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية - الأداء المالي الإستراتيجي -، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

شكل رقم (4-4): المحددات الخارجية والداخلية للحكومة البنكية



المصدر: فوزي، سميحة " تقييم مبادئ حوكمة الشركات " المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم 82/ نيسان/2003.

- العوامل الأساسية الداعمة للحكومة المؤسسية في البنوك

¹- حبار عبد الرزاق، الإلتزامات بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، ص: 206.

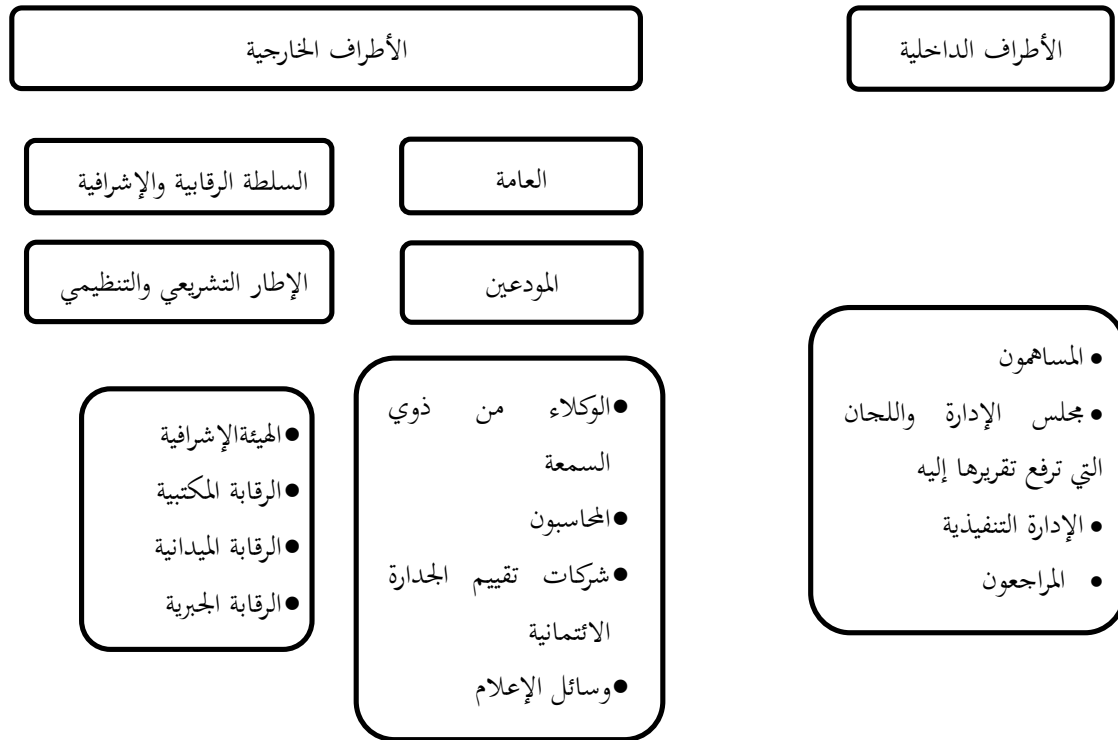
الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة المؤسسات
- تطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق وواجبات البنك.

رابعا: الأطراف الفاعلة في تطبيق نظام حوكمة المؤسسات المصرفية

يمكن تقسيم الأطراف الأساسية في عملية تطبيق نظام حوكمة المؤسسات المصرفية إلى مجموعتين، الأولى هم الأطراف الداخلية، أما الثانية فهم الأطراف الخارجية والذين يأتي توضيحهم في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-4): الفاعلين الأساسيين في تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية



المصدر: البنك المركزي المصري، نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام الحوكمة في البنوك، العدد السادس.

ويمكن شرح وتفصيل الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهذه الأطراف في عملية الحوكمة المؤسسية المصرفية كما يلي:

1- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأطراف الداخلية:

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

أ- **المساهمون:** يقومون بتوفير رأس المال، ويتمتعون بسلطة قوية وإن كانت محدودة، وهو المسؤولين بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارات، وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام كثير من الصفقات.

ب- **مجلس الإدارة:** الذي يتم اختياره بالانتخاب بين أعضائه، ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس، كما يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية في مجالاتهم، بحيث لهم مساهمات بناءة في العمل داخل المجلس وخارجه بما يتمتعون به من خبرة ومهارة كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء من خلال النهوض بأداء البنك وتشجيع الابتكار.

كما يترتب على أعضاء مجلس الإدارة التأكد من كفاءة وفعالية إدارة البنك، ومن أن سياسته التي تتم صياغتها وتنفيذها بواسطة الإدارة تتوافر بها الأطر الملائمة للثواب والعقاب، ومن أن القوائم المالية تعبر عن الأوضاع الفعلية للبنك بشكل دقيق، وتعد دراية أعضاء مجلس الإدارة بحجم ومضمون التشريعات ذات الصلة بعملهم وكذا التطورات التنظيمية أمراً ضرورياً للتأكد من تطبيق الإجراءات التي تحمي أموال المودعين والمساهمين ولمساعدة الإدارة على إنجاز عملها لتجنب المخاطر.

ج- **الإدارة التنفيذية:** التي تقوم من خلال مديرها التنفيذي وفريقها بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.

د- **المراجعين الداخليين:** وتتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد التقارير المالية، والمراجعة الداخلية، والمحافظة على تطبيق القوانين واللوائح إضافة إلى الإرشاد والتوجيه، كما قد تشكل البنوك لجان متخصصة أخرى كلجان المرتبات والمكافآت، ولجنة التعيينات، ولجنة إدارة المخاطر.

2- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأطراف الخارجية:

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

أ- **الإطار التنظيمي والقانوني والرقابي:** يعتبر وجود هذا الإطار أمراً هاماً وحيوياً بالنسبة للبنك، إضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة فلم تعد الجهة الرقابية هي تتحكم فقط في توجيه الائتمان، بل يتركز دورها على ضمان سلامة الجهاز المصرفي من خلال ضوابط اتفاقيات بازل المتعلقة بكفاية رأس المال، تركز القروض، تكوين المخصصات، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، تحصيل المدفوعات

المستحقة الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياطي، بالإضافة إلى تطبيق الأساليب المتطورة للرقابة المكتبية والميدانية.

ب- العامة (الجمهور): ويمكن تقسيمهم كما يلي:

المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي توفرها للمتعاملين في السوق.

وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.

ويمكن للعامة بالمفهوم الواسع الإعلام، المحللين الماليين، الدائنين الثانويين، مكاتب تقييم الجدارة الائتمانية وصناديق تأمين الودائع، الوكلاء من ذوي السمعة، المحاسبين أن يقوموا بدور فاعل في إدارة المخاطر، من خلال ممارسة ضغوطا على البنوك للإفصاح عن المعلومات، وتحسين الأداء ومراعاة مصالح الأطراف الخارجية.

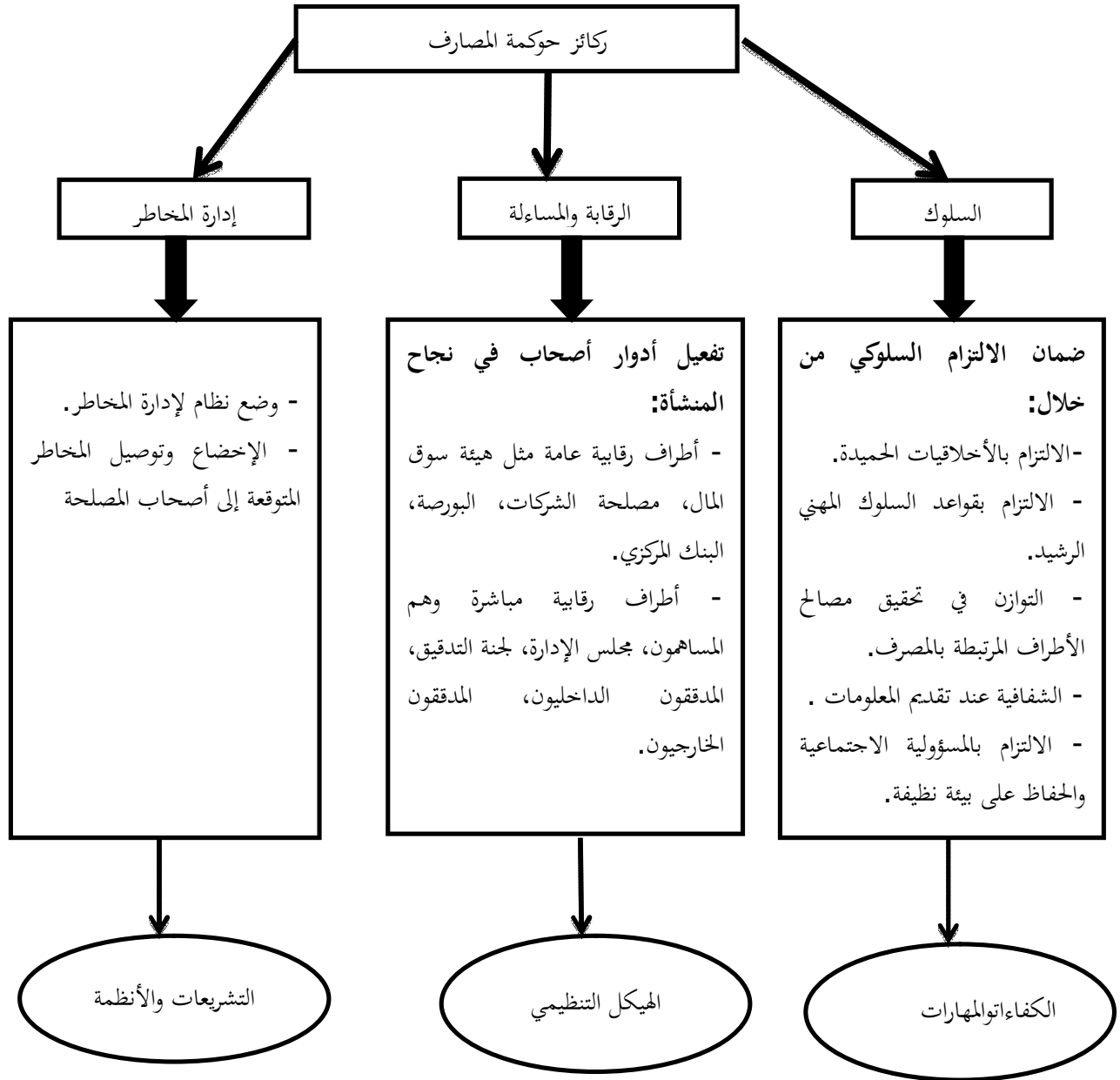
تعتبر الحوكمة نظام لإدارة البنوك وإحكام الرقابة عليها، بما يحقق أهداف البنك، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تؤمن إدارة سليمة ومستقرة للبنك، وتجنبها في الوقت نفسه من الآثار السلبية لسوء الإدارة، ويساعد في تطبيق هذه الآليات أطراف أساسيين في تفعيل نظام الحوكمة في المؤسسة المصرفية، وتتفاوت كفاءة تطبيق الآليات من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة عليها، كما أن نجاح تطبيق الحوكمة في البنوك يرتبط بوضع القواعد الرقابية وحسن تنفيذها من قبل البنك المركزي، والالتزام بالمعايير والمبادئ التي سنتها لجنة بازل لتهتدي بها البنوك في تحديد طبيعة العلاقة التي يفترض أن تسود بين المساهمين المدراء المودعين والحكومة وأصحاب المصالح الأخرى، وهذا ما حاولنا عرضه في العناصر القادمة.

المطلب الثاني: ركائز الحوكمة البنكية.

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه لا بد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والمصارف بشكل خاص وقد تناولها الباحثون والمحللون في ثلاثة وهناك من حددها في ستة ركائز أساسية وهو ما يظهره الشكل رقم (4-6)

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

شكل رقم (4-6): ركائز الحوكمة المصرفية.



المصدر: حماد، طارق عبد العال " حوكمة الشركات " (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، تطبيق الحوكمة في

المصارف، مصر، 2005

أولاً: السلوك الأخلاقي

يشير هذا المرتكز إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف، وتجدد الإشارة إلى إيضاح ما تعنيه القيم الخاصة، إذ تحدد تلك القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح حول حل المشكلات فضلاً عن كونها تمنع الفساد وتعاطي الرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي للعمليات المصرفية، فضلاً عن أنها تحد من

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

تلك النشاطات والعلاقات التي تحجم دور الحوكمة المؤسسية كالإقراض الداخلي المتصل بالمسؤولين والعاملين في المصرف أو أي تعاملات تفضيلية لأطراف مقربين من المسؤولين.¹

ويؤكد البعض الآخر على مرتكز مبادئ الشرف والمواثيق الأخلاقية للعمل على الرغم من أنها ليست في قوة القوانين واللوائح من ناحية الالتزام بها لكنها تغطي احتمالات التحايل على الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية بل تعد غاية في الأهمية لبناء إطار الحوكمة المؤسسية، لأنها تتعامل مع الجانب المضيء في الإنسان من منطلق الطاعة والاختيار وليس من منطلق الإكراه والالتزام.²

ثانياً: الرقابة والمساءلة

الإفصاح والشفافية المالية هي من الآليات الهامة التي تؤكد للمودعين والدائنين، والمساهمين بأن البنوك تتمتع عن ممارسة الأنشطة الاحتياطية كما أن الإفصاح والقواعد المحاسبية يوفر للمستثمرين المعلومات التي يحتاجونها للممارسة حقوقهم، وبذلك تم اعتبار الإقرار المالي ونوعية الإفصاح واحدة من أهم آليات في تقييم الحوكمة المؤسسية لأنه يسمح بزيادة الدور الرقابي الفعال لأصحاب المصالح خاصة المودعين وذلك بتوفير المعلومات بالكمية والنوعية المطلوبة.³

تساهم آلية جودة الإفصاح والشفافية في تدعيم دور الحكومة في تحقيق الرقابة، حيث أن تطوير وتدعيم الإفصاح المحاسبي الذي يجب أن تلتزم به البنوك يعتبر أمراً ضرورياً لتخفيض عدم تماثل المعلومات حتى يتمكن أصحاب المصالح (العملاء، المودعين، المستثمرين، المحللين الماليين، وغيرهم) من تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع البنوك، كما يعمل الإفصاح المنتظم عن المعلومات على تحقيق انضباط البنوك نظراً لأن أصحاب المصالح يفضلون البنوك التي تعمل على زيادة جودة مستوى الإفصاح والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، حيث يستطيعون الحكم على سلامة الممارسات والأنشطة المصرفية وتقييم الأداء للتعرف على كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق أهداف أصحاب المصالح وتعظيم ثروة المساهمين، وهذا يمثل حافزاً ودافعاً للبنوك لإعطاء المزيد من العناية

¹ - عبد الحليم، محمد فرج، المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 04-26/ سبتمبر 2005، ص 285، 286.

² - شاكر فؤاد، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، مارس، 2005، ص: 76.

³ - نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 108.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

والاهتمام بتطوير وتحسين درجة الإفصاح والشفافية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة وفاعلية الرقابة على أنشطة وعمليات وسياسات البنك.¹

كما يتحتم وجود نظام فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وبقدرة يكفل توفير المعلومات المناسبة، وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف²، فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والمعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على المصارف وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية سواء في بازل الأولى أم بازل الثانية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية، كل ذلك يعد دعامة لسلامة الجهاز المصرفي عامة³، وسلامة الأنظمة المالية والمحاسبية خاصة بما في ذلك أنظمة إعداد التقارير وحماية الموجودات بشكل خاص، هذا من خلال نظام رقابة داخلي فعال يعمل بموجب القوانين واللوائح الداخلية على أن يتم الإشراف عليه وتقييمه بشكل دوري وتحديثه كلما تطلب الأمر ذلك، هذا فضلاً عن دور الرقابة الخارجية المتمثلة بالمدققين الخارجيين الذي يعتمد عملهم على مبادئ وأصول مهنة المحاسبة والتدقيق المعتمدة.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة ليست داخلية وخارجية فحسب بل هناك أطراف تسهم بشكل مباشر في عملية الرقابة، كهيئة سوق المال والبنك المركزي والبورصة والغرف التجارية والصناعية وكل من له مصلحة.

ثالثاً: إدارة المخاطر

أصبحت الممارسة المصرفية للأعمال التقليدية - على أساس تلقي الودائع ومنح القروض - هي فقط جزء من أعمال المصرف الأساسية وغالباً ما تكون الأقل ربحية له، واليوم على أساس المعلومات

¹ - نوي فطيمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² - مطر محمد، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي الكهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن، سبتمبر 2003، ص: 04.

³ - يوسف، محمد حسن، محددات حوكمة الشركات، على الموقع:

<http://www.sironline.org/alabwab/edare> تاريخ الاطلاع يوم 2014/04/03

⁴ - القشي، ظاهر، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 04- 26 / سبتمبر / 2005، ص: 123.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

والتعاملات في الأسواق المالية فضلاً عن الابتكارات المالية وتسويق الموجودات من خلال طرح مفاهيم

جديدة مثل مبيعات ومبادلات القروض وتوريق الموجودات كل ذلك أصبح من المصادر الرئيسية لربحية المصرف، لكن ذلك أدى إلى إرتفاع تقلبات العائد وتعرض لدرجات مخاطرة عالية في ذات الوقت¹، مما دعا إلى ضرورة تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المؤسسية، لأن تقليل المخاطر هو أحد الأهداف المهمة لنظام الحوكمة فيحاول الباحثون تحديد الغرض من إدارة المخاطر بالآتي: ²

* التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس تلك المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها.

* المحافظة على الموجودات لحماية مصالح المودعين، الدائنين والمستثمرين.

* إحكام الرقابة والسيطرة على الأنشطة التي ترتبط بموجوداتها بالمخاطر كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

* إعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع الخسائر المحتملة أو تقليلها.

* حماية صورة المصرف من خلال توفير الثقة للمودعين والدائنين والمستثمرين بتعزيز قدرته الدائمة على توليد الأرباح على الرغم من أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقليل الأرباح أو عدم تحققها.

رابعاً: الكفاءات والمهارات

يعد توافر عدد من الاستراتيجيين المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة، وأيضاً وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية والمعرفة الفنية ركيزة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية وتعزيز أدائه المالي، ويتطلب هذا أن يتصف أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام معبراً عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين وذلك من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الأخرى في الإدارة التي من شأنها تطوير الخطط الاستراتيجية نظراً لتزايد تعقيد العمل المصرفي وتسارع وتيرة التغير في الأسواق المالية وممارساتها.³

¹ - حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 349.

² - المستقبل، إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية، العدد 1639، لبنان، 2004، ص: 11.

³ - السيارى، حمد بن سعود، حوكمة المصارف في المملكة العربية السعودية على الموقع

<http://financialmanger.wordpress/pdf/> أطلع عليه: 2015/04/07

خامساً : الهيكل التنظيمي

يكفل وجود هيكل تنظيمي للمصرف تحديداً دقيقاً مدى فعالية وواجبات نظام الحوكمة المؤسسية¹، لذا يشير مصطلح الهيكل التنظيمي إلى ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمصرف، ويحدد كيفية توزيع مهام المصرف وكيفية الحصول على موارده، فضلاً عن كيفية تقرير العلاقات وتحديد المستويات في السلم التنظيمي، ويوضح أيضاً التقسيمات والتنظيمات فضلاً عن الوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف المصرف كذلك يبين الإطار العام للصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات تفويضها، أيضاً هو الذي يعكس نوعية وطبيعة العلاقة بين أقسامه ويفرض على المصرف اختيار أعضاء إدارة كفيين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والتجديد والابتكار²، إن توفر ذلك يضمن وجود ركيزة مهمة لبناء نظام حوكمة مؤسسية جيدة في المصارف.

المطلب الثالث: الحوكمة المؤسسية ورقابة البنوك المركزية.

يساعد تطبيق الحوكمة المؤسسية بالبنوك السلطات الإشرافية والبنوك المركزية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية، وتحقيق أهدافها في حماية حقوق المودعين وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية أن تتحقق من أن مؤسسة مالية ومصرفية خاضعة لإشرافها لها هيكل تنظيمي مناسباً، كما يتعين عليها التأكد من أن هذا الهيكل مصاحب بمجموعة من السياسات وإجراءات الرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسة المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة ومتانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

ويتعين على البنوك المركزية في سبيل تأمين ذلك إصدار مجموعة من التعليمات التنفيذية والقواعد الاحترازية تلزم بها جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، مع وضع آلية للتحقق من مدى التزام تلك المؤسسات المالية والمصرفية بها وكشف التجاوزات والانحرافات عنها والمحاسبة على تلك التجاوزات والانحرافات وسبل معالجتها.

¹ - الوردات خلف عبد الله، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية، 24 - 26 / سبتمبر/ 2005، ص: 147.

² - بن حيتور، عبد العزيز صالح، الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 192.

تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً في إرساء نظام حوكمة جيد داخل القطاع المصرفي وهذا من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول العالم وفق أشكال مختلفة، حيث نجد في بعض الدول تدخل مباشر للبنك المركزي في إتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى حيث يتم استحداث هيئة مستقلة تتكفل بذلك، وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي على غرار ما يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية¹، ولكن مهما تعددت هذه الأشكال فلا بد من تدخل البنك المركزي بشكل أو بآخر للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر والواقع الذي يشهده عالم اليوم جراء الأزمات المالية الدورية يلقي مسؤولية كبيرة على البنوك المركزية في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، لما تتمتع به من سلطات واسعة تجعل دورهم مصيرياً في إرساء حوكمة مؤسسية سليمة.

المطلب الرابع: الحوكمة البنكية والأداء المالي

إن الممارسات السليمة للحوكمة المؤسسية ستساعد البنوك والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، والرفع من الأداء المالي، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال:-²

- التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسة وتآكل قدراتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.
- إجراءات الحوكمة المؤسسية تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المؤسسة.
- تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول البنك من الضياع الناتجة من تفويض السلطة الغير المسؤولة أو عن طريق الاختلاس، أو عدم تكامل نظام المعلومات، هذا يساهم في تنفيذ أهداف البنك والمتمثلة في تعظيم الربحية وتحقيق أهداف الأمان والنمو.

¹- Jean- Pierre Patat, la stabilité financière, nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N°84, décembre 200, p : 07.

²- أبو سليم خليل، قياس أثر الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة جامعة جازان فرع العلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، المجلد 03، العدد 01، صفر 1435، جانفي 2014، ص: 174.

- نوعية المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين ترجع إلى أن الحوكمة الجيدة هي انعكاس لنوعية الإدارة، مما يعني أن الحوكمة الجيدة للمؤسسات إنما تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال للمملوك، ونسب عالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وبالتالي رفع أداء أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية.

كما تعزز الحوكمة الأداء المالي للبنك من خلال مجموعة من الضوابط وهي كالآتي:¹

- التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل.
- مراقبة تطور عمل البنك في سبيل تحقيق أهدافه.
- التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة، بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة.
- التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطه، بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري.
- التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات.
- التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات الاحتيال والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر.

- التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل مستمر.

في العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء، فقد حددت الأبحاث مجموعة من القنوات التي يمكن للحوكمة من خلالها أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات في:²

- * زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو أعلى وارتفاع في نسب الاستخدام للعمالة.
- * تكلفة رأس مال أقل مرتبطة بارتفاع في قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين.
- * أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد، مما يعني أداء أفضل وتعظيماً للثروة.

¹ - زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 167.

² - قباجة عدنان وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2008، ص: 57.

* علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي، العمالة، وحماية البيئة.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية واتحادات المصارف في دعم الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي، إلا أن المصارف ما تزال تواجه تحديات كبيرة في استيعاب وتطبيق مبادئ الحوكمة بسبب اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة والظروف المحيطة بكل نظام لاسيما في الدول العربية والنامية، ويمكن تلخيص هذه التحديات بما يأتي:-

أولاً : تركيز الملكية

يشير هذا المصطلح إلى تركيز ملكية المصارف التي بدأت كشركات مدارة من قبل عائلات أو عدد محدود من الأفراد، والتي ما تزال تحت سيطرة مؤسسيها أو وراثتهم، إذ الحيازة الأكبر من الأسهم تعود لتلك العائلات المالكة أو أقرباء لهم، وكنتيحة طبيعية يحتل هؤلاء أعلى المراكز الوظيفية في المصرف، ومن ثم هم المسيطرون على مجلس إدارتها، وغالباً ما تتأثر فاعلية مجلس الإدارة في هذه المؤسسات لأن رئيس مجلس الإدارة هو ذاته الرئيس التنفيذي أو عضو في فريق الإدارة العليا مما يعطيه السيطرة الكاملة على المصرف، لذا يصعب فصل مجلس الإدارة عن الإدارة العليا (التنفيذية) وتلك أحد التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة المؤسسية لأنها تنادي بهذا الفصل بل هو أحد المهام التي ترمي لتحقيقها في تطبيق الحوكمة، إذ لا وجود لمجلس إدارة ذي الشطرين المعروف في الدول المتقدمة والذي يتكون من مجلس مفوضين يمثل المساهمين ويشرف على مجلس الإدارة ومجلس إدارة المسؤول عن تنفيذ القرارات الإستراتيجية في المصرف، مما يجعل الأمر غاية في الصعوبة على مجلس الإدارة عند تقييم أداء المدير التنفيذي وتحميله المسؤولية عن نتائج النشاط المصرفي.¹

فكيف يتم الحكم على مجالس إدارة مملوكة لأفراد هم وحدهم أصحاب المصلحة فيها، فمن هي العائلة أو مجموعة المساهمين التي تملك مصرفاً ولها الجراءة على تقييم أدائها المصرفي بشكل شفاف وعلمي وتقبل الحكم عليها في حال تخلفها عن مهامها¹، وهو ما تنادي به الحوكمة المؤسسية لأن أحد مبادئها (الشفافية والإفصاح) في العمليات المصرفية وفصل الإدارة عن ملكية رأس المال.

¹ - إتحاد المصارف العربية، الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي ومتطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية، العدد 267، بيروت، لبنان، 2003، ص ص: 34-35.

¹ - وهبة، محمد سليم، حوكمة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من الموقع:

ثانياً : الشفافية والإفصاح

تتسم القطاعات المصرفية في الدول النامية ومنها العربية بعدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح المالي وتعود الأسباب وكما مرّ في الفقرة الأولى لأن تلك المؤسسات ليست معتادة على مبدأ الإفصاح في القوائم المالية أو الشفافية في العمليات المصرفية والعمل بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات على الرغم من بعض التعديلات التي حصلت في الآونة الأخيرة للأطر القانونية والرقابية نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والمناداة بمبادئ الحوكمة المؤسسية، إلا أن الممارسات الخاطئة لتلك المبادئ مازالت مستمرة، لأن الممارسات السليمة والتطبيق الجيد لأساليب الحوكمة قد يعرقل عمل المصارف وذلك لضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية إلى جانب ضعف الأجهزة الرقابية.¹ فمعظم المؤسسات المصرفية في هذه البلدان لا تقبل الخضوع للتدقيق أو الرقابة المستقلة، فهذا يشعرها بالتهديد لمجرد التفكير بأن نشاطاتها مكشوفة للجمهور، فهي لا تسمح بنشر أية معلومات غير التي تريد نشرها أو تلك التي تخدم مصالحها.²

ثالثاً: مشاركة وحماية المساهمين

تم التنويه أعلاه عن المراكز الوظيفية العليا وشاغلها بحكم طبيعة ملكيتها فأكثر المساهمين هم من العائلات المالكة لتلك المؤسسات والمسيطرين على إدارتها وهذه السيطرة غالباً ما تغفل حقوق صغار المساهمين فآلية مشاركة المساهمين ذوي الملكية الأقل تصبح ضعيفة في صنع القرارات وغير فاعلة والحماية القانونية لهم غير كافية، لأن القرارات الأساسية كالتعيينات والترشيحات لمجلس الإدارة تتخذ من قبل الحائزين لأكثر الحصص من الأسهم في المصرف على وفق قاعدة الأغلبية دون الحاجة إلى موافقة صغار المساهمين¹، وهذا يخالف ما جاءت به الحوكمة المؤسسية من مبادئ ومنها مبدأ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم، وبالتالي يصبح من الصعب تطبيق الحوكمة في مثل هذه المجتمعات التي ترفض التغيير أو التعديل لأنظمتها الداخلية التي اعتادت العمل على نمط يلي الطموح الخاص.

<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid> اطلع عليه يوم: 2008/05/02.

¹ - إتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 35 - 36.

² - رشمي جواد، الفساد المؤسسي - هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الموقع:

<http://www.hawkamah.net/file/pdf/art/107.pdf>.

¹ - إتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

رابعاً : القوانين والعلاقات

تواجه بلدان العالم النامي اليوم تحدياً كبيراً لم تعرفه بلدان العالم المتقدم لاسيما أعضاء منظمة (OECD) يتمثل في كيفية الانتقال من أنظمة قائمة على أساس العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين، إذ يشتمل نظام الحوكمة على مجموعة قوانين رسمية وغير رسمية إلى جانب آلية ممارسات خاصة وحكومية لغرض تطبيق تلك القوانين، وتحكم هذه القوانين والممارسات والآليات مجتمعة العلاقات بين المسيطرين عملياً على المؤسسات المصرفية وبين المستثمرين وأصحاب المصلحة، عليه تشكل النوعية السيئة للأنظمة المحلية في تلك المجتمعات أحد أعظم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة، فكيف يمكن النجاح للحوكمة المؤسسية بقوانينها ومبادئها في وجه مقاومة تيار المصالح والنفوذ المهنية محلياً في تحويل أنظمة الحوكمة السياسية والاقتصادية وكذلك المؤسسية من أنظمة تقوم إلى حد كبير على الاعتماد على شخص واحد (التفرد بالقرار) وترتكز بشدة على العلاقات، إلى أنظمة أكثر فاعلية تقوم على أساس القوانين.¹

خامساً: البعد الثقافي

من التحديات التي تواجهها المصارف في تطبيقها لنظام الحوكمة هو عدم توفر الوعي الكامل بأهمية هذا المفهوم، لا سيما عندما يكون الجهل نابعا من مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للمؤسسات المصرفية، إضافة إلى الثقافة المحلية التي ما تزال تنظر إلى قضايا قليلة الأهمية بسبب شيوع الملكيات العائلية، فضلا عن المنافسة بين المصارف ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح وهذا ناتج عن عدم الاكتراث واللامبالاة بهذه المبادئ.¹

¹أومان تشارلز وبلوم دانييل، الحوكمة الشركاتية: التحدي التنموي، على الموقع:

<http://USinfo.state.gov/journals/ites/0205/oman.htm>

أطلع عليه يوم: 2010/05/06

¹بحار أحمد منير، البعد المعرفي في حوكمة الشركات، على الموقع:

<http://kda.com.kw/masareef/ar/category.detail.php?issueid>

أطلع عليه يوم: 2010/05/06

المبحث الثالث: مرونة الطلب السعرية والمعدل الحدي للإحلال التقني

لقد يبدو أن دراسة مرونة الطلب أمر نظري لا جدوى منه، لكن الواقع العملي يخالف هذا الرأي، فرجال الأعمال يبدون اهتماماً كبيراً بمرونة الطلب، وتنفق المنشآت الكثير من الأموال للتعرف على مرونة الطلب بالنسبة للسلع المختلفة لما لها من تأثير على قدراتهم، فمرونة الطلب توضح للمنشآت أثر تغير أسعار سلعتهم في حجم مبيعاتهم من هذه السلع، فإذا قررت إحدى المنشآت تخفيض الأسعار بنسبة 20% فما أثر هذا القرار؟ هل سترتفع المبيعات بنسبة 10% أو 20% أو 40%؟ كذلك إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج ورغبت المنشأة في رفع أسعارها فهل سيؤدي إلى خفض كبير أو طفيف في المبيعات؟ إن الإجابة عن تلك الأسئلة تشير إلى اختلاف بين تحقيق ربح أو خسارة كبيرة، وتتوقف نتيجة أي قرار على مرونة الطلب السعرية لهذه السلع ومن هنا تنبع أهمية دراسة مرونة الطلب.

المطلب الأول: مرونة الطلب السعرية

أولاً: مفهوم مرونة الطلب السعرية¹

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لتغير معين في ثمنها، وتقاس بقسمة التغير النسبي في الكمية على التغير النسبي في الثمن ومن خصائصها مرونة الطلب السعرية:

- لها مفهوم نقطي أي تتغير من نقطة إلى أخرى على طول منحنى الطلب.
- لها الإشارة السالبة كنتيجة للعلاقة العكسية بين الكمية والسعر.
- مستقلة عن وحدة القياس.
- إمكانية المقارنة بين مرونة مختلف السلع نظراً لاستقلالها عن وحدة القياس عن طريقها يمكن تقدير الإراد الكلي عند تغير السعر.

ثانياً: كيفية قياسها¹

تقاس المرونة السعرية للطلب بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر كما توضحه المعادلة التالية:

$$E_d = \frac{\Delta Q \%}{\Delta P \%}$$

¹ - البشير عبد الكريم، الإقتصاد الجزئي دروس مع تمارين محلولة، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 121، 123.

¹ - كساب علي، النظرية الإقتصادية، التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 72، 73.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

وتجدر الإشارة إلى أن هناك صيغتين من صيغ قياس المرونة وهما مرونة النقطة ومرونة القوس.

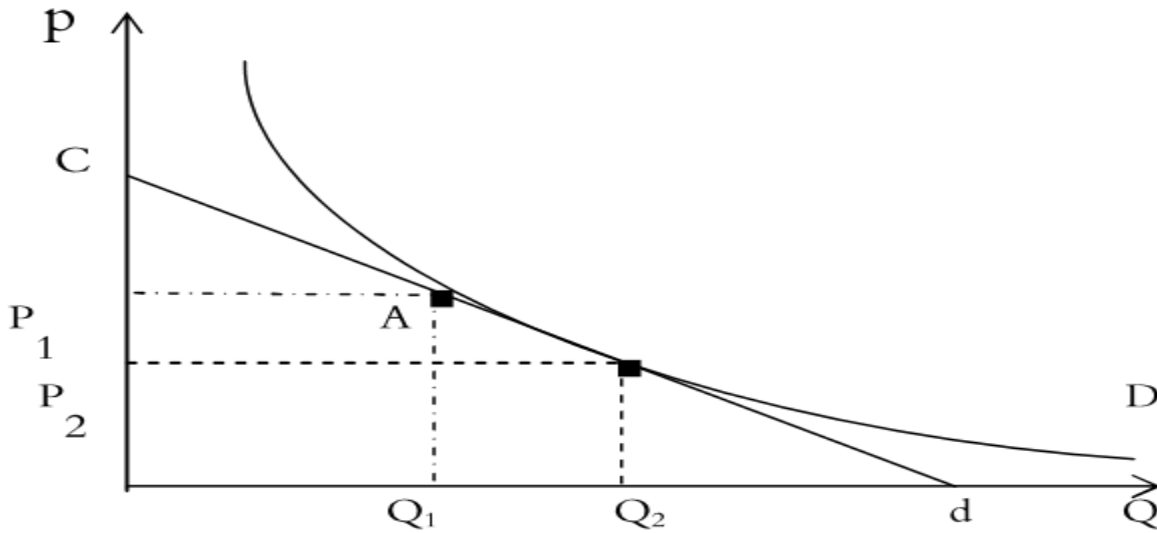
1- مرونة النقطة:

إن أدق مقياس لمرونة الطلب هو مقياس المرونة عند نقطة أي سعر معين ونحصل عليه بالقانون الآتي:

2- مرونة القوس السعرية للطلب (مرونة بين نقطتين)

وهي مقياس لمتوسط درجة استجابة الكمية المطلوبة لتغير السعر والتي يظهرها منحنى الطلب على طول جزء محدود منه مثل الجزء AB على الشكل رقم (7-4)

الشكل رقم (7-4)



عندما ننظر إلى الشكل (7-4) وإلى المعادلة التي تعرف مرونة سعر الطلب $E_d = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$ نجد أن قيمة كل من $\Delta P, \Delta Q$ معرفة بينما قيمة كل من P, Q غير معرفة وطالما أن عددا كبيرا من القيم يمكن أن تعطي لكل من P, Q على طول القوس AB فإنه لا توجد قيمة محددة لكل من هذين المتغيرين المشار إليهما في التعريف السابق ويرى بعض الاقتصاديين إعطاء القيم الأصلية للمتغيرين أي:

$$E_d = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$$

لكن يواجه هذا التعريف مشكلة مفادها تختلف قيمة المرونة في حالة الوضع الأصلي A عنها في حالة الوضع الأصلي B وبالتالي يعطينا هذا المقياس قيمة تقريبية للمرونة كلما اقتربت النقطة B من النقطة A ولإلغاء هذا المشكل فإنه كلما ابتعدت النقطة B من النقطة A فمن الأحسن استخدام متوسط الكميتين ومتوسط السعيرين.

إذن مرونة القوس تكون في الصورة التالية:

$$E_d = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{(P_1 + P_2)/2}{(Q_1 + Q_2)/2}$$

$$E_d = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{(P_1 + P_2)}{(Q_1 + Q_2)} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{(P_1 + P_2)}{(Q_1 + Q_2)}$$

ثالثاً: درجات مرونة الطلب (أنواع المرونة)¹

يمكن لنا الاسترشاد بانحدار منحنى الطلب لتقدير مرونة الطلب بشكل عام على سلعة معينة ففي حالة المنحنيات شديدة الانحدار فإن الطلب في العادة على تلك السلع يكون غير مرن (أو قليل المرونة) أما بالنسبة للمنحنيات الأكثر تفلطحاً فإن الطلب بوجه عام على تلك السلع يكون مرناً.

ويقسم الاقتصاديون نظرياً درجات المرونة إلى خمس درجات

1- طلب عديم المرونة ($e_d=0$) perfecthyelastic

ويعني أنه مهما تغير سعر سلعة ما، فإن الكمية المطلوبة منها لا تتغير أي أن الكمية المطلوبة لا تستجيب إطلاقاً لأي تغير في سعر السلعة ويقال بأن الطلب عديم المرونة عندما يكون منحنى الطلب عمودياً بحيث يكون معامل مرونة (e_d) يساوي الصفر أي:

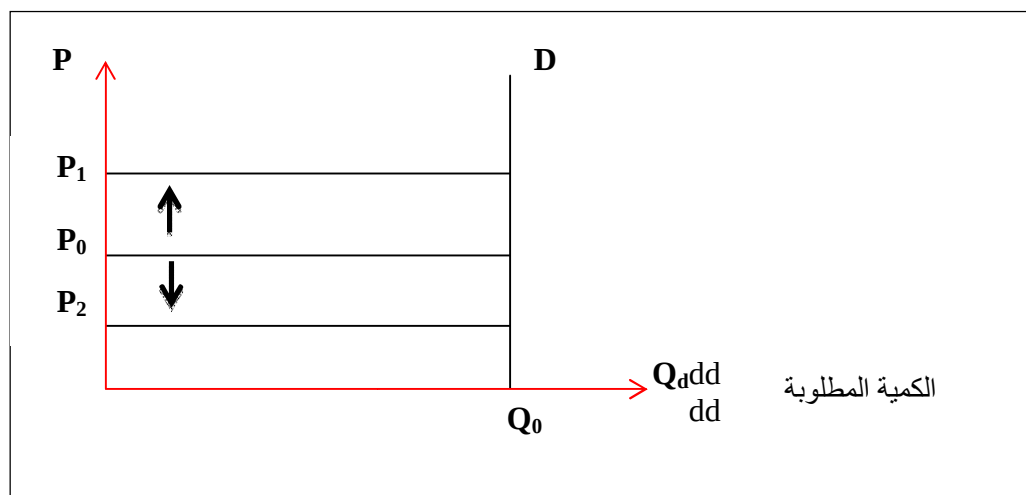
ويمكن توضيح هذه الحالة كما هو مبين بالشكل التالي:

¹ - حسام علي، داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الجزئي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص: 95.

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

يلاحظ من الشكل أن إرتفاع

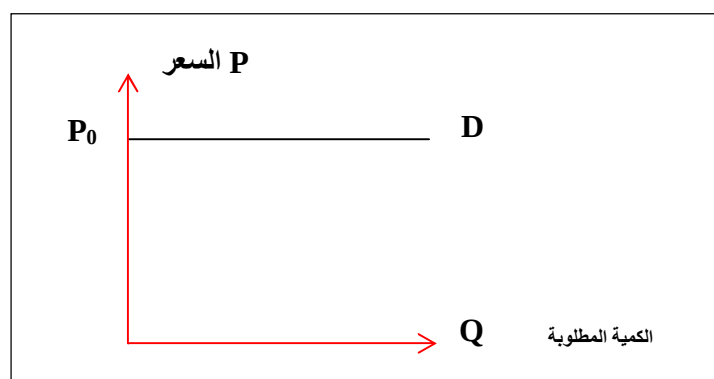
السعر من p_0 إلى p_1 ، أو انخفاض السعر من p_0 إلى p_2 لم يؤد إلى أي تغير في الكمية المطلوبة Q_0 . وتجدر الإشارة إلى أن حالة الطلب عديم المرونة هي حالة نظرية لا تحدث من الناحية العملية ويمكن اعتبارها حالة خاصة من حالات الطلب غير المرن.



شكل (7-4) منحنى عديم المرونة

2- طلب لا نهائي المرونة (Perfectly elastic) ($e_d=0$)

وبيعني أن التغير الطفيف جداً في السعر، سيؤدي إلى تغير كبير جداً في الكمية المطلوبة ويقال بأن الطلب لا نهائي المرونة عندما يكون منحنى الطلب أفقياً بحيث يكون معامل المرونة الطلب (e_d) يساوي ما لا نهاية



شكل (8-4) منحنى لا نهائي المرونة

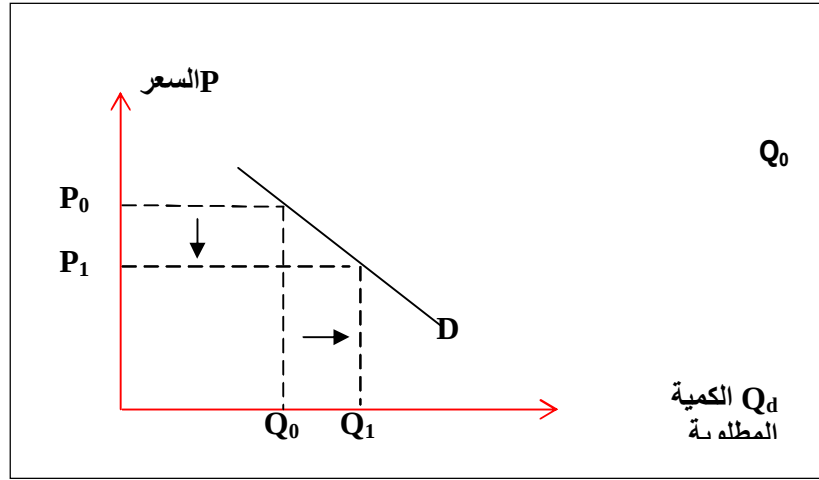
ويمكن توضيح هذه الحالة كما هو مبين بالشكل:

والواقع أن حالة الطلب لا نهائي المرونة تعد أيضاً حالة نادرة بإعتبارها حالة خاصة من حالات الطلب، ومثال ذلك إستعداد الحكومة لشراء محصول القمح عند سعر معين مهما كانت الكمية التي يعرضها المزارعون.

3- طلب أحادي المرونة (متكافئ المرونة) ($e_d=1$) uniaryelastic

ويعني أي تغير في سعر سلعة ما، سوف يؤدي إلى نفس التغير في الكمية المطلوبة منها، ويقال بأن الطلب أحادي المرونة (متكافئ المرونة) عندما تكون القيمة المطلقة لمعامل مساوية الواحد الصحيح أي:

ويمكن توضيح هذه الحالة كما هو مبين بالشكل (9-4).



الشكل (9-4) منحني طلب متكافئة المرونة

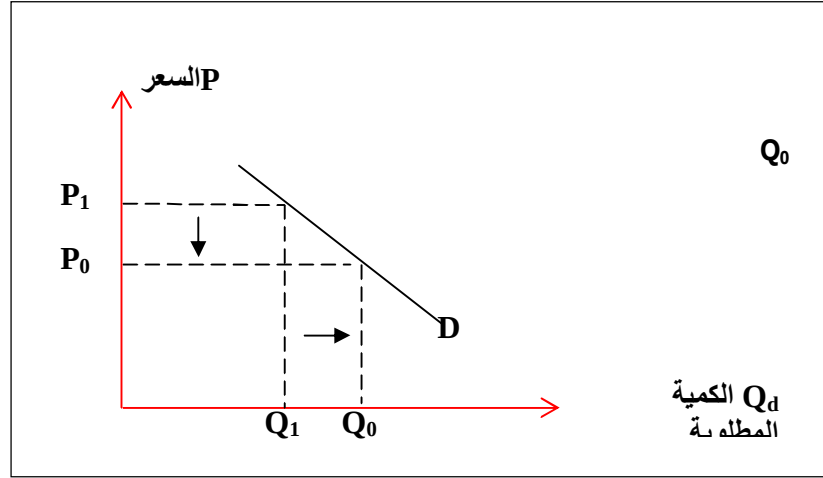
حيث يلاحظ من الشكل أن الطلب على السلعة يعد أحادي المرونة (متكافئ المرونة) إذا كان تغير السعر بنسبة 1 % ينجم عنه تغير في الكمية المطلوبة بنسبة 1 % تماماً وهذا يعني أن الإنفاق الكلي على (السعر P مضروباً في الكمية Q) يبقى دون تغير مع انخفاض سعر السلعة عندما تكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة (e_d) تساوي الواحد الصحيح.

4- طلب قليل المرونة (غير مرن أو غير مرن نسبياً) ($e_d < 1$)

ويعني أن أي تغير في سعر سلعة ما سوف يؤدي إلى تغير أقل في الكمية المطلوبة أي الكمية المطلوبة غير حساسة ولا تستجيب كثيراً للتغير الذي قد يطرأ على سعر السلعة، ويقال أن الطلب غير مرن (غير مرن نسبياً) عندما تكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة (e_d) أقل من الواحد الصحيح أي:

الفصل الرابع: العوامل المحددة لتقييم الكفاءة في المصارف التجارية

ويمكن توضيح هذه الحالة كما هو مبين في الشكل (10-4).



الشكل (10-4) منحنى طلب قليل المرونة

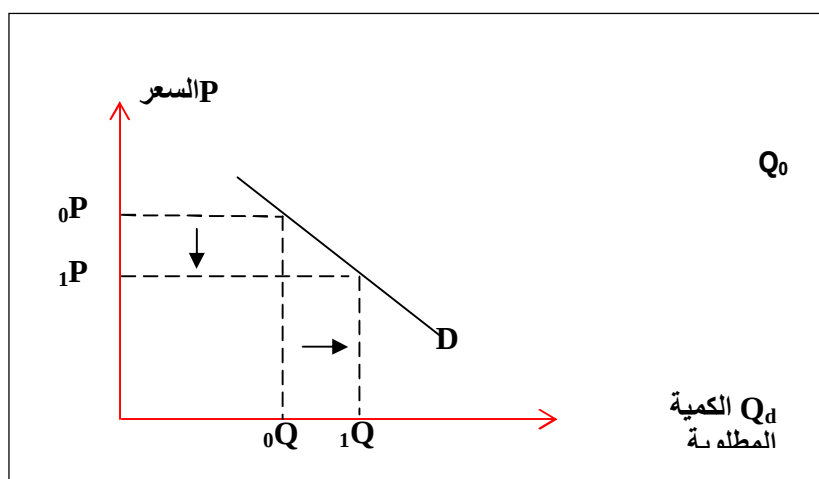
ويلاحظ من الشكل أن الطلب على السلعة يعد غير مرن (غير مرن نسبياً) إذا كان تغيير في السعر بنسبة 1% ينجم عنها تغيير في الكمية المطلوبة بنسبة أقل من 1% وهذا يعني أن الإنفاق الكلي على السلعة (السعر P مضروباً في الكمية Q) سينخفض مع انخفاض سعر السلعة عندما تكون

القيمة لمعامل المرونة (e_d) أقل من الواحد الصحيح.

5- طلب عالي المرونة (مرن أو مرن نسبياً $e_d > 1$)

ويعني أن أي تغيير في سعر سلعة ما، سوف يؤدي إلى تغيير أكبر في الكمية المطلوبة منها، أي أن الكمية حساسة وتستجيب كثيراً للتغير الذي يطرأ على السعر، ويقال بأن الطلب مرن أو مرن نسبياً إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح أي:

ويمكن توضيح هذه الحالة كما هو مبين بالشكل (11-4).



الشكل (11-4) منحنى طلب عالي المرونة

إذ يلاحظ من الشكل ان الطلب على السلعة يعد مرناً (رفاً نسبياً)، إذا كان التغير في السعر بنسبة 1% ينجم عنها تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من 1% وهذا يعني أن الإنفاق الكلي (السعر P مضروباً في الكمية Q) سيرتفع مع انخفاض سعر السلعة عندما تكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة (e_d) أكبر من الواحد الصحيح.

رابعاً: - محددات مرونة الطلب السعرية¹ determinants of demand elasticity

ترمي فكرة المرونة في جوهرها إلى قياس مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير في سعر الوحدة من هذه السلعة ومن أهم العوامل التي تحدد مدى هذه الاستجابة مايلي:

1- مدى وجود بدائل جيدة للسلعة

فكلما زاد عدد البدائل التي يمكن أن تحل محل سلعة معينة، زادت درجة استجابة الكمية التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة للتغير في سعرها إذ أن عملية الإحلال بين البدائل تكون سهلة وعليه، فيمكن القول بأنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين عدد البدائل المصروفة للسلعة ومرونة الطلب عليها بمعنى أنه كلما زادت عدد البدائل قلت المرونة السعرية.

2- مقدار نصيب السلعة من دخل المستهلك

إذا كان سعر السلعة ضئيلاً بالنسبة لدخل المستهلك فإن الطلب على هذه السلعة يكون في الغالب غير مني، أما إذا كان سعر السلعة كبيراً بالنسبة لدخله، فإن الطلب يكون في الغالب مرناً.

¹ - حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

وعليه، فيمكن القول أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة ما ينفق على السلعة من دخل المستهلك ومرونة الطلب عليها بمعنى أنه كلما زادت هذه النسبة زادت مرونة الطلب والعكس صحيح.

3- مدى ضرورة السلعة بالنسبة للمستهلك (السلع الضرورية والسلع الكمالية)

من المتوقع وجود علاقة عكسية بين درجة أهمية السلعة أو الخدمة ومرونة الطلب عليها، بمعنى أنه كانت السلعة أو الخدمة ضرورية تقل المرونة السعرية للطلب عليها أو كلما كانت السلعة كمالية تزيد المرونة السعرية عليها.

4- تأثير الفترة الزمنية على سلوك المستهلك

إن المرونة السعرية للطلب تقل في الفترة القصيرة لأنه لن يتجاوب مع تغير الأسعار وتزداد المرونة في الفترة الطويلة لأنها فترة تسمح له بالتكيف مع الوضع الجديد وبالتالي هناك علاقة طردية بين المرونة والفترة الزمنية.

المطلب الثاني: مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج

أولاً : مفهوم مرونة الإحلال بين المدخلات

تحدد مرونة الإحلال العلاقة بين المدخلين X_1 ، X_2 في العملية الإنتاجية فإذا كانت مرونة الإحلال موجبة دلّ ذلك على إمكانية الإحلال بين المدخلين X_1 ، X_2 أي أنهما عنصرتان إحلاليتين أي يمكن أن يحل أحدهم محل الآخر في العملية الإنتاجية، أما إذا كانت سالبة فيدل ذلك على أن المدخلين مكملان لبعضهما البعض في العملية الإنتاجية.¹

ثانياً: مرونة الإحلال بين رأس المال (K) والعمل (E)

على طول منحنى تساوي الكميات يكون المعدل الحدي للإحلال التقني في تناقض وكذلك النسبة $\frac{K}{E}$ ، إن النسبة $\frac{K}{E}$ تعبر عن كثافة رأس المال فإذا إزدادت هذه النسبة دلّ على أن المنشأة تستعمل فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال وإذا قلت هذه النسبة فهذا دليل أن المنشأة تستعمل فنونا إنتاجية كثيفة العمل، ومرونة الإحلال بين E و K تقيس نسبة التغير في كثافة رأس المال إذا تغير المعدل الحدي للإحلال ب 1% ونعبر عنها رياضياً كالآتي:-

¹ H. binswanger, cost function approach to the measurement elasticities of substitution, American journal of agricultural economics, May 1974, P P 377- 386.

$$P = \frac{\frac{d(\frac{K}{E})}{\frac{K}{E}}}{\frac{d(TmST)}{TmST}} = \frac{\frac{d(\frac{K}{E})}{\frac{K}{E}}}{\frac{d(\frac{F_E}{F_K})}{\frac{F_E}{F_K}}} = \frac{d(\frac{K}{E})}{d(\frac{F_E}{F_K})} \times \frac{\frac{F_E}{F_K}}{\frac{K}{E}} = \frac{d \log(\frac{K}{E})}{d \log(TmST)}$$

عند توازن المنتج يكون المعدل الحدي للإحلال التقني مساوياً إلى نسبة الأسعار (السعر النسبي) وتكون مرونة الإحلال مساوية في هذه الحالة إلى:-

$$P = \frac{\frac{d(\frac{K}{E})}{\frac{K}{E}}}{\frac{d(\frac{P_E}{P_K})}{\frac{P_E}{P_K}}} = \frac{d(\frac{K}{E})}{d(\frac{P_E}{P_K})} \times \frac{\frac{P_E}{P_K}}{\frac{K}{E}} = \frac{d \log(\frac{K}{E})}{d \log(\frac{P_E}{P_K})}$$

في هذه الحالة تبين لنا مرونة الإحلال ما هي نسبة تغير كثافة رأس المال إذا تغير السعر النسبي 1%.

ثالثاً: حالات مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج

يلاحظ أن قيمة معامل مرونة الإحلال تتراوح بين صفر وما لا نهاية

1- مرونة الإحلال تساوي ما لا نهاية

تكون ($P=\infty$) عندما يأخذ منحنى الناتج المتساوي شكل خط مستقيم بمعنى أن هناك إحلالاً تاماً بين عنصري العمل ورأس المال، والسبب في ذلك هو أن MRTS لن يتغير مع تغير $(\frac{K}{E})$

2- مرونة الإحلال تساوي الصفر

ستكون مرونة الإحلال مساوية للصفر ($P = 0$) عندما يأخذ منحنى الناتج المتساوي شكل زاوية قائمة وذلك يعني أن ليس هناك إمكانية للإحلال بين عناصر الإنتاج حيث $(\frac{K}{E})$ ستكون ثابتة.

المبحث الرابع: نظرية وفورات الحجم ووفورات النطاق

سنعالج في هذا المبحث الحالات التي يترتب فيها تخفيض التكاليف في المنتج البنكي من خلال التطرق إلى وفورات الحجم ووفورات النطاق حيث تتمثل وفورات الحجم في تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة من خلال زيادة حجم الإنتاج أما وفورات النطاق فتتمثل في إدخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات والخدمات.

المطلب الأول: وفورات الحجم

أولاً : تعريف وفورات الحجم:

يعني مصطلح وفورات الحجم الزيادة في كفاءة الإنتاج بسبب الزيادة في الحجم أو الإنتاج أو مستوى النشاط، تحدث وفورات الحجم بسبب العلاقة غير المباشرة بين الكمية المنتجة وتكلفة الإنتاج لكل وحدة، وذلك لأن التكلفة الثابتة تظل كما هي بغض النظر عن مستوى الإنتاج الذي تستخدمه المنظمة لذلك مع ارتفاع حجم التشغيل، يتم توزيع التكلفة الثابتة بالتساوي على الكمية المنتجة، لذلك مع كل وحدة إضافية منتجة يميل متوسط تكلفة الإنتاج إلى الانخفاض، بالإضافة إلى ذلك تقل أيضا التكلفة المتغيرة لكل وحدة وذلك بسبب الكفاءة التشغيلية والتأزر، بهذه الطريقة تكتسب المؤسسة فعالية التكلفة وتصنف وفورات الحجم حسب وار ف وهريغتون (harrington&Warf) إلى نوعين رئيسيين:¹

• **وفورات حجم داخلية:** وهنا وفورات التكاليف تحققها الشركة بغض النظر عن الصناعة أو السوق أو البيئة التي تشتغل فيها.

• **وفورات حجم خارجية:** وهي الوفورات التي تفيد الشركات بسبب الطريقة التي تمت فيها تنظيم صناعتها (ينتج من عوامل خارجية مثل حجم الصناعة) وتقاس وفورات الحجم بمقلوب مرونة التكاليف التي تحسب بالتغير في التكاليف بالنسبة لتغير في مستوى الإنتاج¹، ويمكن التعبير عن المفهوم التقليدي لوفورات الحجم بالنسبة لمصرف يتمتع بمخرج واحد من الإنتاج من خلال العلاقة التالية:

$$E_C = \frac{\Delta C}{C} / \frac{\Delta Q}{Q}$$

حيث يمثل:

E_C : مرونة التكاليف

C : التكاليف

ΔC : التغير في التكاليف

Q : المخرجات

ΔQ : التغير في المخرجات

ويمكننا أن نميز الحالات التالية:

¹ - Harrington.J.W& Warf, industrial location : principle, practice and policy, routledge, london , 1995, p : 33.

Gary Wolff , **Economies of scale & scope in River Basin Management**, final paper for IDE, the ⁻¹ Pacific Institute, Oakland california, 15 november 2004, p : 07.

- إذا كانت $E_C > 1$: وفورات حجم موجبة ناشئة من انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة بسبب التوسع في حجم الإنتاج.
- إذا كانت $E_C < 1$: وفورات الحجم السالبة أي هناك انخفاض يعود للحجم.
- إذا كانت $E_C = 1$: وفورات الحجم معدومة أي هناك ثبات يرجع للحجم.

ثانيا: تصنيفات وفورات الحجم:

تصنف وفورات الحجم إلى وفورات داخلية وخارجية:

1- وفورات الحجم الداخلية:

تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له لزيادة مهارة العمال وارتفاع إنتاجياتهم، وكذلك استخدام الآلات التي تتميز بكفاءتها العالية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها، كذلك الوفورات الناشئة عن عمليات النقل والشحن الكبيرة ونفقات أبحاث تطوير المنتجات وتنقسم بدورها إلى:

• وفورات الحجم الداخلية الثابتة:

ويعني أن متوسط تكلفة الوحدة الواحدة ينخفض نتيجة لارتفاع حجم الإنتاج خلال فترة زمنية محددة أي عند هذا الحجم من الإنتاج نجد أن مرونة التكاليف بالنسبة للإنتاج تكون أقل من الواحد الصحيح (نسبة التغير في التكاليف الثابتة سيوزع على حجم أكبر للإنتاج¹ وذلك مع افتراض ثبات عدة عوامل منها: الإمكانيات الإنتاجية، التقنيات المستخدمة، ... الخ

• وفورات الحجم الداخلية الحركية:²

وتعني الانخفاض في التكلفة الكلية المتوسطة للوحدة الواحدة بسبب زيادة الإنتاج المتراكم كما قد تتحقق في هذه الحالة بعدة عوامل أخرى غير الارتفاع في الحجم ومنها وفورات الحجم والذي يعبر عن التدني في التكاليف بسبب دمج إنتاج أكثر من منتج في العملية الإنتاجية على أن ينتج كل منتج مستقل (منفصل) عن الآخر.

2- وفورات الحجم الخارجية:

¹Maurice Baudoux, Les economies d'échelle et leur degré d'exploitation, editioncujas, paris, 1972, p: 17.

²إلياس بن ساسي، المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي، دراسة حالة مؤسسات قطاع المحروقات بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 109.

وهي وفورات تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل وفورات التركز، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة فإنها تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل، أيضا وفورات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية وتنقسم بدورها إلى:

• وفورات الحجم الخارجية الثابتة:

تنشأ وفورات الحجم الخارجية الساكنة عند انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة للمؤسسة وهذا ينتج عند ارتفاع في حجم الإنتاج لدى المؤسسات الأخرى والتي تعمل في نفس القطاع أو المنطقة الجغرافية وهنا نميز بين حالتين:

- وفورات التموقع: حيث ينتج هذا الوفر من النشاط الأساسي للمؤسسة.
- الوفورات الحضرية: وهو الوفر الذي ينتج من المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة حيث تستفيد من مزايا القرب الجغرافي من المستهلكين ومصادر التمويل ... الخ

• وفورات الحجم الخارجية الحركية:¹

ترتبط وفورات الحجم الخارجية الحركية بمعدل النمو في السوق في قطاع معين والتي تظهر من خلال انتقال المعارف والتقنيات بين المؤسسات المتمركزة فيه، حيث نميز بين أثرين لهذه الوفورات تبعاً لمقاربة كل من Marshall (1961) و Jacob (1984) حيث يفترض مارشال أن أغلب عمليات تبادل وانتقال المعارف والخبرات تتم بين المتعاملين داخل القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة في حين يفترض جاكوب أن هذه التأثيرات تأتي من داخل القطاع وخارجه.

ثالثاً: مصادر وفورات الحجم:

تتمثل مصادر وفورات الحجم فيما يلي:²

- تشير النظرية الاقتصادية إلى أن وفورات الحجم تنشأ عندما تبدأ الشركات في التخصص في عملياتها، يمكن أن يحدث هذا التخصص في عملية الإنتاج، العملية الإدارية أو عملية التوزيع.
- يمكن تحقيق وفورات الحجم الفنية من خلال تحسين المعدات الرأسمالية وعمليات الإنتاج التي تستخدمها الشركة.
- يمكن لبعض الشركات الكبيرة ذات السمعة الطيبة أن تحقق وفورات الحجم المالية الداخلية عن طريق اقتراض أموال بأسعار فائدة أقل من منافسيها، انخفاض أسعار الفائدة خفض تكاليف الفائدة

¹ إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 111.

² - , 1971, p: 1971pratten.C, economies of scale in manufacturing industries, cambridge university press, 10.

من التوسع في رأس المال ويتيح ذلك إمكانية إنتاج وحدات إضافية بتكاليف أقل من المدخلات وعلى نطاق إجمالي، يمكن أن تحدث وفورات الحجم الخارجية المالية كلما انخفض سعر الفائدة في السوق وانخفضت تكاليف الاقتراض عبر الاقتصاد بأكمله.

- أدت العولمة الشركات الكبيرة إلى تحقيق وفورات الحجم الأكبر من خلال السماح لها بموارد أرخص في جميع أنحاء العالم (عمالة، موارد بأقل التكاليف).
- الاستثمار في بناء وشراء تكنولوجيا تؤدي إلى تخفيض التكلفة.

رابعا: طرق قياس وفورات الحجم:

تتوفر عدة طرق لقياس وفورات الحجم، نذكر من بينها ثلاث طرق أكثر استخداما وهي:

• الطريقة الإحصائية:

تقوم هذه الطريقة بمقارنة النتائج المحققة من خلال دالة بين الربح والحجم، لكن من بين الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة، هو أن زيادة الحجم لا يعود سببها دائما للتغير في الربح.

• طريقة المهندسين:

تقوم هذه الطريقة على حساب التكاليف المحتملة لمستويات مختلفة من الإنتاج، في ظل وجود مجموعة من الافتراضات، وتستخدم هذه الطريقة من قبل المبرمجين والمحاسبين والاقتصاديين والمهندسين، كما تعتبر هذه الطريقة أدق من الطريقتين السابقتين لكنها أقل استعمالا نظرا لتعقيدها.¹

المطلب الثاني: كفاءة وفورات النطاق

أولا: تعريف اقتصاديات النطاق

تشير اقتصاديات النطاق إلى انخفاض متوسط تكلفة الوحدة، عن طريق زيادة تنوع المنتجات المنتجة، في هذه التقنية، تكون التكلفة الإجمالية لإنتاج منتج (مرتبط أو غير مرتبط) أقل من تكلفة إنتاج كل عنصر على حدة تركز اقتصاديات النطاق على الاستخدام الأفضل لموارد البنك والأصول المشتركة، وبهذه الطريقة، ينتشر استخدام الأصول على منتجات أو أكثر، أي مشاركة منتجات متعددة لتقليل التكلفة الإجمالية للإنتاج، حيث أن التكاليف موزعة على العديد من المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض متوسط التكلفة لكل وحدة من كل منتج.

¹ - أحمد سعيد باخزمة، اقتصاديات الصناعة، ط2، دار الزهراء، السعودية، 2001، ص: 85.

وبالتالي يمكن القول أن البنك يحقق كفاءة وفورات النطاق إذا استطاع أن يخفض من التكاليف الإجمالية عند إنتاجه لمزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات) أي تكاليف أقل مما أن ينتج كل منتج على حدى¹، أما إذا لم يستطيع البنك تحقيق ذلك نقول أن البنك لا يحقق وفورات النطاق، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا¹.

وفي مجال تنوع المزيج الإنتاجي وجد كل من برجر 'Berger' وهمفري 'Humphret' عام 1992 وبرونستين 'Braunstein' عام 1992 أن البنوك متعددة الإنتاج والتي تخصص بإنتاج مخرجات متنوعة تمتلك أفضلية لتخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح بين 10 % و 40 % من البنوك المنتجة لمنتج واحد².

ولإيضاح المجال الذي تصل إليه وفورات النطاق عادة ما يتم استخدام المعيار التالي³:

$$S = \frac{C_1 + C_2 - C_{12}}{C_{12}}$$

حيث: س: هي درجة وفورات النطاق.

ت(ك₁): هي تكلفة إنتاج الكمية ك₁ من المنتج الأول على حدى،

ت(ك₂): هي تكلفة إنتاج الكمية ك₂ من المنتج الثاني على حدى،

ت(ك₁ + ك₂): هي تكلفة إنتاج الكمية ك₁ و ك₂ من المنتج الأول والثاني معا،

وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتجين

معا: ت(ك₁ + ك₂) أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى ت(ك₁) + ت(ك₂)

ثانيا: أنواع وفورات النطاق

توجد ثلاثة أنواع من وفورات النطاق⁴:

¹ عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، مرجع سابق، ص 20.

² عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر، ص 137.

³ ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 69.

⁴ قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994 - 2003) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 75.

⁵ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 135-136.

1- وفورات إجمالية

تنشأ وفورات النطاق الإجمالية في حالة اعتماد المنتوجات البنكية على بعضها البعض في عملية الإنتاجية (منتوج يكمل المنتوج الآخر) وهذا ما يتيح للمؤسسة المصرفية من تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة لأن في هذه الحالة جميع المنتجات تحقق وفورات النطاق ويمكن تحديد EGG لمجموعة من المنتجات من خلال العلاقة التالية:

$$EGG = \left(\frac{C(Y_1, 0, \dots) + C(0, Y_2, 0, \dots) + \dots + C(0, 0, \dots, Y_i)}{C(Y_1, Y_2, \dots)} \right) - 1$$

- إذا كان: $EGG > 0$ عدم وجود وفورات نطاق وفي هذه الحالة يستحسن من المصرف التركيز على منتوج وخدمة معينة.
- إذا كان: $EGG < 0$ وجود وفورات نطاق يستحسن من المصرف التنويع في منتجاته وخدماته.

2- وفورات خاصة

في هذا النوع من وفورات النطاق يسعى البنك في حذف المنتوج البنكي من ضمن تشكيلة المنتجات البنكية إذا تبين له أن المنتوج لا يحقق وفورات النطاق ويمكن التعبير على ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$EGSP_i = \left(\frac{C(Y_1, 0, 0, \dots, 0) + C(0, Y_2, Y_3, \dots)}{C(Y_1, Y_2, Y_3, \dots)} \right) - 1$$

- إذا كان: $EGSP_i > 0$ وجود وفورات نطاق خاصة بالمنتج i في هذه الحالة على المصرف ضمن المنتج i إلى مجموع المنتجات.
- إذا كان: $EGSP_i < 0$ عدم وجود وفورات نطاق في هذه الحالة على المصرف فصل المنتج i من ضمن مجموع المنتجات.

3- وفورات التنويع

يستفيد البنك في مثل هذا النوع من الوفر بتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة إذا كان هناك تكامل في التكاليف بالنسبة للمنتجات حيث يتضح أن التكامل في التكاليف يؤدي إلى تخفيض هامش التكلفة للمنتج إذا ارتفعت الكمية المنتجة من المنتجات الأخرى.

ثالثاً: المؤسسة المصرفية واستحداث وفورات النطاق

لقد انتهت البنوك في عصر العولمة المالية طرق في تحقيق وفورات النطاق التي تبرزها فيما يلي:

1- الاندماج المصرفي

هو عملية مصرفية تكاملية إرادية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج من ذوبان بنكين معا عن طريق الاندماج، المكون من كيانين متقاربين ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي وتعددت الأشكال والتصنيفات التي تتخذها حالات الاندماج من:

- اندماج أفقي: يعني اندماج بين بنوك يزاوون نفس النشاط
- اندماج مختلط: يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة
- اندماج رأسي: هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح البنوك الصغيرة امتداد للبنك الكبير.

يعمل الاندماج إلى رفع وزيادة كفاءة المصرف وذلك بعدة طرق مختلفة منها:¹

- يسمح بتحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق وزيادة الخدمات المقدمة تحت سقف واحد، مما يزيد من الربحية.
- إن الاندماج غالبا ما يقدم إمكانية التنوع بين الخدمات أو يقدم خدمات مصرفية جديدة.
- الاندماج يحقق الكفاءة من خلال تغيير مدخلات أو مخرجات الخدمة المصرفية بطرق أقل تكلفة وأكثر عائدا.

ومن نتائج الدراسات الحديثة حول الاندماج وكفاءة الحجم والنطاق ومزيج الخدمات وجدت زيادة مهمة في كفاءة الحجم والنطاق ومزيج الخدمات من خلال الاندماج فقد وجدت هذه الدراسات أن هناك وفرات في التكاليف الناتجة عن الاندماج والتي يبلغ حجم أصولها من 10 بليون دولار إلى 25 بليون دولار بمقدار 20 % من إجمالي التكاليف.²

2- إستراتيجية التنوع

¹مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - حالة الجزائر - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 - الجزائر -، 2010 - 2011، ص 75.

²Berger master, «what explains Difference in the efficiencives of financial institution», journal of banking and finance, n °: 4100 date 15/07/2007, London, p: 895 – 947.

هي الإستراتيجية التي تبنى على إدخال نشاطات جديدة في حافظة أعمال البنك ويكون شكل هذا التنوع حسب العلاقة التي تربط المجالات الجديدة بالمجالات الحالية ويمكن توضيح ذلك عن طريق أهم أشكال التنوع كما يلي:

• **التنوع المترابط:** هو التنوع الذي يعتمد فيه البنك على نشاطه الأساسي أي دخول ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها اقتصاديات النطاق وكمثال على ذلك الشركات التي تنشط في قطاعي البنوك والتأمينات حيث يعتبر هذان القطاعان متقاربان (النشاط المالي)، كما يمكن استخدام موارد الشركة في القطاعين مثل عرض خدمات التأمين في البنوك التي تمثل نقاط البيع.

بصفة عامة يكون التنوع مترابطا إذا استخدم البنك نشاطات من نفس سلسلة القيمة في أكثر من ميدان

• **التنوع العمودي:** هو التكامل الذي يقوم فيه البنك بدمج أنشطة كانت تقوم بها بنوك أخرى على مستوى ميدان النشاط الحالي.

• **التنوع غير المترابط:** يدخل البنك في هذه الحالة ميادين نشاط ليست لها علاقة مع بعضها البعض، كما أنها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءتها، ومن أهم الدوافع التي تؤدي لتبني هذا الشكل نجد مواجهة خطر انحدار السوق وتقليل التبعية لمجال نشاط واحد.

3- مرونة التصنيع

تتحقق وفورات النطاق من نظام التصنيع المرن وذلك بزيادة عدد الوحدات المنتجة بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن حيث إذا كان المنتج يقوم بتقديم أكثر من منتج باستخدام نفس عناصر الإنتاج وإذا كانت هذه المخرجات تتميز بمرونة عند تغير طلب السوق على شكل أو نوع السلعة فإن المنتج تتحقق له فرصة مضاعفة عدد الوحدات المنتجة في نفس النشاط المعمول به، فارتفاع نطاق المنتجات يخلق حواجز دخول مؤسسات جديدة وكذلك يحقق ميزة تنافسية لإنتاج المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن وفورات الحجم تتمثل بالنسبة للمصرف في الوفرة الذي يحققه في تكلفة الوحدة بزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي يمكن القول أن وفورات الحجم الإجمالية تتمثل في وفورات التكاليف التي تنتج عن الزيادة النسبية في مجموع المنتجات.
- أما وفورات النطاق ومن خلال المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدة، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدة يقال أن لديها اقتصاديات النطاق حيث يتم تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيغ الأمثل من المنتجات.
- تهدف العلاقة S.C.P إلى تفسير كفاءة أداء المؤسسات من خلال خصائص السوق الذي تنشط فيه وعن طريق كيفية عمل المؤسسات في هذا السوق.
- بالاعتماد على نماذج بسيطة تبين نظرية S.C.P بأن هيكل السوق وبالتحديد هذا النموذج كلما كانت درجة التركيز مرتفعة كلما كانت إمكانية تجميع المؤسسات أكبر وبالتالي أكثر كفاءة في الأداء.
- إن إشكالية تطبيق مبادئ الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والتنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل.

الفصل الخامس

دراسة تطبيقية لقياس كفاءة
الأداء في البنوك
العمومية الجزائرية

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

تمهيد:

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلّى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التحرير الاقتصادي و المصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر.

إن التحول من الاقتصاد المخطط إلى تبني آليات اقتصاد السوق تطلب إعادة تعريف دور النظام المصرفي و المهام الجديدة المنوطة به بما يتماشى ومقتضيات المناخ الاقتصادي الجديد، و عليه فإنه لا يمكن تصور نجاح سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تسهيل الاندماج التدريجي فيه إذا لم يواكب ذلك إقامة جهاز مصرفي قوي و متحرر و يتمتع بكل الإمكانيات التي تؤهله لتأدية الدور الجديد المناط به، و انطلاقا من ذلك فقد أولت الجزائر أهمية خاصة بإصلاح و تحرير النظام المصرفي - و قد أعتبر الإصلاح المصرفي وما تضمنه قانون النقد والقرض من أهم و أول القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق - كما يعد من بين القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد، و خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية وحسن توجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاستثمارية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، و قد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن كفاءة الأداء البنكي تعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، و أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية في تطوير كفاءة الأداء البنكي. وستتطرق إلى ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات (10/90)

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري تحت وطأة قانون النقد و القرض (10/90)

المبحث الثالث: تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004 – 2017)

المبحث الرابع: دراسة قياسية لكفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات (10/90)

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للقطاع الأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات كبيرة لبعث التنمية في جميع المجالات و منها القطاع المالي و المصرفي فأنشأت المؤسسات المالية و النقدية الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة و أمت المصارف الموجودة من قبل و أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم و متطلبات التنمية.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري - النشأة و الانطلاق-

تعرض النظام المصرفي الجزائري من الاستقلال و حتى نهاية الستينات إلى بعض التحولات والتعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها في البداية أرادة الانفصال و الاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر، و في الفترة اللاحقة إلى الامتثال لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولا: نشأة النظام المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسع تابع للأجنبي، و قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، و قد نتج عن خروج المستعمر من الجزائر آثار على بنية النظام المصرفي و المالي آنذاك في الجزائر، و من أهمها¹:

« هجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع من طرف المعمرين بالجزائر وتحويلها إلى الخارج.

« توقف المصارف العاملة في الجزائر نهائيا عن العمل.

« هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير المصارف مما انعكس سلبيا على أداءها.

« التطلع إلى بناء نظام اقتصادي اشتراكي و الانفتاح على العالم الخارجي.

وقد نتج عن مجموع تلك التغيرات ما يلي²:

« تقلص شبكة الفروع المصرفية، و كانت شبكة واسعة.

¹ - شاكور قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 54.

² - شاكور قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق ذكر، ص: 54.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

◀ زوال شبه كامل للمصارف المحلية و الصغيرة.

◀ تصدع المصارف المتخصصة و لاسيما الزراعية منها في ظل ظروف الحاجة الملحة لتمويل القطاع الزراعي الاشتراكي الناشئ.

◀ استحالة التخطيط الاقتصادي، و هو مبدأ اختارته الجزائر المستقلة وسط فوضى في الموارد المالية.

و نتيجة لذلك أن ظهر نظامين مصرفيين، واحد قائم على أساس ليبرالي و الآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة¹، و بالتالي عجز المصرف المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة و بتالي بادرت الدولة إلى اتخاذ إجراءات طارئة بعد الاستقلال و هي:

- قامت السلطات آنذاك بفصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية و هذا ابتداء من 29 أوت 1692، ثم أنشأة البنك المركزي في 13 ديسمبر 1962 ومنحته جميع الامتيازات كهيئة إصدار العملة، و لم يكتفي البنك المركزي بالقيام بدور تقليدي في إصدار و مراقبة العملة بل دعمته الحاجة إلى تمويل نشاط لجان التسيير الزراعية².
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في ماي 1963 و كانت مهمة الصندوق جمع و تعبئة الموارد الداخلية و الخارجية (أي المعونات و القروض) لتمويل الاستثمارات العمومية أو المؤسسة الاقتصادية الجديدة منها والقديمة.
- صك العملة الوطنية للدينار الجزائري في 10 ابريل 1964.
- تأمين المصارف و إقامة مصارف تجارية جديدة، حيث بدأت هذه المرحلة في 1966 إذ تم تأمين المصارف الأجنبية، و تم إنشاء نظام مصرفي وطني مؤمم، فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من المصارف لتعوض وتسد الفراغ الناشئ عن الحاجة إلى تمويل التنمية و هي³:

♦ تأسيس البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13/06/1966.

♦ تأسيس البنك الخارجي الجزائري في 19/10/1967.

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 172.

² - احمد هي، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 67.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 174.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وفي 1 نوفمبر 1967 تمت استقلالية النظام المصرفي الجزائري بصورة نهائية عن التبعية إلى الخارج و تم سحب كل اعتمادات المصارف الأجنبية، ومن ثم تمت السيطرة على المبادلات الخارجية وتم إقامة احتكار للمصارف العمومية الجزائرية على كل عمليات الصرف والاقتراض¹، وفي نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، قصد المساهمة في عمليات الادخار وتعبئته فقد ساهم في جمع المدخرات بمختلف أنواعها و في تمويل الإسكان، و في هذه الفترة كان النظام المصرفي يتضمن دائرتين هما²:

★ الدائرة الأولى (مصرفية – مالية): و تشمل البنك المركزي وثلاثة (3) مصارف للودائع وهي:

- بنك الوطني الجزائري.

- القرض الشعبي الجزائري.

- بنك الجزائر الخارجي.

★ الدائرة الثانية (ادخارية – استثمارية) و تشمل ما يلي:

- البنك الجزائري للتنمية كمصرف لتمويل التنمية.

- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، كمصرف للادخار.

و ما يمكن ملاحظته حول النظام المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة ما يلي³:

◀ انه مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة).

◀ انه يسعى باعتباره يتكون من منشآت مالية، ليس للربح و إنما أيضا يهتم بتنفيذ ما تخططه الدولة عليه وفقا لسياستها في التنمية.

◀ انه نظام قائم على التركيز حيث عدد من المصارف يتولى العمليات المصرفية.

◀ واسع الانتشار، فروع عديدة للمصارف تغطي أو تكاد تغطي التراب الوطني.

◀ نظام متقدم بالقياس إلى مثيله من البلدان النامية الأخرى حديثة العهد بالاستقلال، و كان ممكنا أن يغدوا أكثر تقدما بكثير لو بقيت فيه الكوادر المؤهلة و التي جمعت خبرة مصرفية واسعة في عهد الاحتلال بدلا من أن تهجر من الجزائر.

¹ - ABDELKRIM Naas, le système bancaire algérien , INAS, Paris France, 2003, P 40 – 41

² - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

³ - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

ثانيا: عوائق عمل النظام المصرفي في هذه الفترة (1962-1970)

في ظل هذه الفترة التي سبقت الإصلاحات، وجدت المصارف الجزائرية نفسها تابعة لوزارة المالية، لا تمارس عملها كمؤسسة اقتصادية، مما أدى فقدان البنك المركزي سلطته كبنك البنوك و واضع السياسة النقدية، من جانب آخر لم تحترم المصارف التجارية مبدأ التخصص في العمليات المصرفية فمثلا البنك الوطني الجزائري تخصص في عمليات التمويل المحلية، كان يقوم بممارسة نشاطات مع القطاع الخارجي .

ونظرا للعجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية و التي كانت تعاني من إختلالات في بنيتها منذ البداية، فإن مواصلة التمويل يتطلب اللجوء المتزايد إلى سلطات البنك المركزي الجزائري، و إلى الاستدانة الخارجية و لم تمارس المصارف الرقابة الفعلية في استعمال القروض الممنوحة نظراً لضخامة المشاريع وتعقدها¹، و في هذه الظروف بات من الضروري القيام بإصلاحات جذرية وتجلى هذا من خلال إصلاحات (1970 – 1971).

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري وإصلاح 1971م.

جاءت إصلاحات المالية لسنة 1971م نظرا للإختلالات الملاحظة في الفترة السابقة والتي شهدها النظام المصرفي، فكان على السلطات أن تقوم بإصلاحات تسير وضعها الاقتصادي، فجاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973م) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات².

أولا - المبادئ و الأسس العامة للإصلاح :

إن الإصلاح المالي الذي شرع فيه في بداية السبعينات يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية وإعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي للنظام المصرفي حيث ظلت بنية هذا الأخير على حالها، وقد تمثل هذا الإصلاح في اتخاذ عدة إجراءات وقوانين أطلق عليها التخطيط المالي، وارتكز هذا التخطيط على عدة أسس ومبادئ هي:

¹ - محرز جلال، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية إصلاحه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000 – 2001، ص:13.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص:174.

1- مبدأ مركزية الموارد المالية: لقد اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم عليها معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب ذلك حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزانة الدولة والبنوك التجارية للاستعمال الأمثل لها، فقد عملت الخزانة على جمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية البترولية والغير البترولية وكانت الخزانة تجبر المؤسسات العامة على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، على أن تضع المؤسسات العامة فائضها المالي باسمها الخاص في الخزانة العامة، بحيث يمنع التمويل الذاتي للمؤسسات العامة، وبما أن البنوك التجارية هي الأخرى بنوك عامة فإن الدولة هي التي تقوم بتوزيع الموارد المالية التي جمعتها على البنوك.

2- التوزيع المخطط للائتمان: إن نظام التخطيط يحدد الأهداف ويقوم بحصر الموارد المالية و توجيهها إلى تحقيق الأهداف المتبعة في الخطة، بحيث نجد بأن السلطات قامت بتنظيم الوساطة المالية عن طريق التخطيط و توزيع الائتمان، فحددت مهام البنوك والخزانة العامة، وقسمت الاستثمارات إلى استثمارات عامة واستثمارات منتجة.

فنجد الاستثمارات العامة هي الاستثمارات المتعلقة بالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة ضمن ميزانيتها العامة في حساب التجهيز، ويتم تمويلها عن طريق الخزانة العامة للدولة أما بالنسبة للاستثمارات المنتجة فتتدخل الخزانة بصفة غير مباشرة، فإذا كانت هذه الاستثمارات طويلة الأجل يتم تمويلها على حساب الخزانة وإذا كانت هذه الاستثمارات متوسطة أو قصيرة الأجل فيتم تمويلها عن طريق البنوك وبذلك أسندت الوساطة المالية إلى البنوك بالمفهوم الضيق أما بالمفهوم الموسع فإن الخزانة تشارك البنوك في عمليات الوساطة، كما أن البنوك تتولى منح قروض قصيرة الأجل على حساب مواردها الخاصة وتقوم بتمويل قطاعات محددة وهي ملزمة قانونيا باحترام هذا التخصص، ويتم توزيع الموارد بتحديد الخطة لأهداف معينة، وبالموازاة تحدد أيضا الخطة المالية أي توجيه الموارد المالية المتاحة لإنجاز هذه الأهداف، وخاصة أن هذا التخطيط يصادف انطلاق المخطط الرباعي الأول (70-73) والذي حدد له حوالي 30 مليار دينار جزائري.

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: يعتمد هذا المبدأ على الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل إعتمادات و قروض، حيث حاولت السلطات مراقبة استعمال هذه الأموال وتوجيهها حسب الأهداف المسطرة في الخطة وأسندت هذه الوصية إلى البنوك التجارية كونها تمثل قناة بين الخزانة العامة والبنك المركزي من جهة و بين المؤسسات العامة من جهة أخرى، فالبنوك

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

تتمتع بموقع إستراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تمثل القناة التي تمر بها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع، وألزامت هذه الأخيرة على تقديم تقارير تتضمن استعمالات المؤسسات العامة للأموال سواء بالعملية الأجنبية¹ أو المحلية²، ويتم هذا المبدأ من خلال:

أ- التوطين البنكي²:

يتم التمويل البنكي للمؤسسات بأن تقوم هذه الأخيرة بتوطين جميع عملياتها المالية في بنك واحد حيث تمكن هذه الطريقة بمتابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية.

الحساب الأول: يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار، حيث تقوم البنوك بمنح قروض الاستثمار إلى المؤسسات العمومية والتي تحصلت على تسجيل المشروع في الخطة

وبعد أن تقدم المؤسسة خطة التمويل والتي أعدها البنك الجزائري للتنمية ، بحيث تلتزم بموجبها الخزينة بكفالة هذه المؤسسات بالنسبة لهذا النوع من القروض، وتقوم مبدئيا بالتسديد في حالة عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها ، مع العلم بأن هذه القروض مضمونة بحسب نية الدولة .

الحساب الثاني: أما بالنسبة للحساب الثاني فهو خاص بتمويل نشاطات الاستغلال بحيث تقوم البنوك بموجبه بمنح قروض الاستغلال بحيث تقوم هذه الأخيرة بمجد ذاتها بمنح هذا النوع من القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية خطة سنوية تقديرية للتمويل، ويمكن للبنك في هذه الحالة أن يدخل تعديلات على هذه الخطة ، كما له الحق في المصادقة على بداية تنفيذها ، وما يميز هذا النوع من القروض هو أنه غير قابل للتعبئة لدى مؤسسة الإصدار .

ب- إلغاء التمويل الذاتي: يمنع التمويل الذاتي للمؤسسة بمواردها الخاصة بهدف تمكين الدولة من التخطيط المركزي للتحكم في مواردها و توزيعها على المؤسسات التي تراها في حاجة ماسة إلى هذه الموارد، والبنك التجاري هو المسير لحسابات المؤسسة فيما يخص القروض قصيرة الأجل، بينما البنك الجزائري للتنمية هو المسؤول عن منحها قروض طويلة الأجل.

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002-2003، ص: 224-225.

² - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003، ص: 182.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ج- منع التمويل بين المؤسسات: من خلال المادة 22 من قانون المالية لسنة 1972م تمنع أي مؤسسة منح قرض لمؤسسة أخرى، وهذا حتى تتمكن البنوك من مراقبة نشاط المؤسسات ويهدف كذلك إلى مركزية الموارد المالية للدولة.

د- إجبارية التعامل بتحويل أو شيك بنكي: بهدف تقوية مراقبة البنوك للمخطط فإن المؤسسات العمومية مجبرة على أن تتعامل بالشيك إذا فاقت عملياتها 1000 دج، وذلك بهدف تطوير استعمال النقود الكتابية في معاملات المؤسسات من جهة ومن جهة أخرى تحديد حركة النقود الورقية و تسربها.

و- الحصول على تصريح البنك المركزي: لا يمكن للمؤسسات العمومية الحصول على قروض خارجية حتى تحصل على موافقة البنك المركزي، وذلك حتى تتمكن من تخفيض التكاليف لهذا النوع من القروض.

هـ- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة: إضافة إلى إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات وكذا منع التعامل المؤسسات فيما بينها فقد كلفت المؤسسة بالمشاركة بفوائضها المالية وهذا في نهاية كل ثلاثي¹.

كل هذه الإجراءات كانت تتم على أساس مراقبة المؤسسات العمومية ولكنها كانت إجراءات ثقيلة وقائمة على قواعد إدارية غير مالية وغير اقتصادية، مما تسبب في عرقلة السير الحسن، بل حتى الطبيعي للمؤسسات العمومية.

ثانيا: الهيئات الاستشارية الجديدة

جاء إصلاح النظام المصرفي لسنة 1971م بهدف تحسين السياسات المالية و النقدية، حيث أدخلت تعديلات على هاتيه الأخيرة وذلك أمام عجز البنوك عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكذا لتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات وبموجب هذا الإصلاح أنشئت هيئتين لتسيير البنوك هما²:

¹-Abdelkrim harchaoui, analyse dynamique de l'équilibre et des modes de financement de l'entreprise national, édition ,OPU, 1989, p40.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. القانون 1971م المتضمن تنظيم مؤسسات القرض.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

1- مجلس القرض: أنشئ هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 1971/06/30م والذي يُدَث تحت سلطة وزير المالية ويقوم هذا المجلس بالأدوار التالية:

- ◀ تقديم الآراء و التوصيات و الملاحظات فيما يخص النقود و القروض.
- ◀ يقوم مجلس القرض بكل دراسة ترتبط بسياسة القروض و النقود و يبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخطط وبرنامج الاقتصاد الوطني.
- ◀ يبحث في المسائل الكفيلة بإثراء موارد البلاد المالية و القيام برصدها.
- ◀ مجلس القرض يساعد على تعزيز وتكييف علاقات النظام المصرفي مع جميع أعوان النشاط الاقتصادي وذلك بتشجيع تنمية القرض في تمويل الاقتصاد الوطني.
- ◀ يقدم المجلس دوريا إلى وزير المالية تقريرا عن وضع القرض و النقود و تطورها المحتمل، ويجب أن يقدم في تقاريره التدابير الفعلية الكفيلة بمعالجة الأوضاع المرتقبة، وعلاوة على هذه التقارير يضع المجلس تقرير سنوي يشمل وضع وتوازن مجموع النظام المصرفي، مما يحتم على المؤسسات والمكاتب والإدارات أن تبلغ إلى المجلس جميع المعلومات اللازمة لبحث المسائل التي تتجارب مع مهمته.

2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية: أنشئت هذه اللجنة أيضا بموجب الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 1971/06/30م وتُدَث أيضا تحت سلطة وزير المالية وقد كلفت للقيام بالمهام التالية:

- ◀ تقوم اللجنة بتقديم آرائها وتوصياتها بشأن جميع المسائل التي تخص المهنة المصرفية وجميع المهن المرتبطة بها.
- ◀ تقترح بعض التدابير العملية الواجب تطبيقها لضمان تعجيل تنفيذ مخططات التنمية والإنتاج وتحقيق المراقبة على المؤسسات وعملياتها، وكذا توجيه الموارد المتوفرة تبعاً لتوازن النظام المالي وموازن كل مؤسسة من مؤسساته.
- ◀ تقوم اللجنة بالبحث عن وسائل الكفيلة لجعل تسيير المؤسسات المالية يخضع لقواعد عقلية، حيث تدرس اللجنة في هذا الإطار أوضاع وحسابات وميزانيات كل مؤسسة على حدى وتعرضها مصحوبة بملاحظات وتوصياتها على مصادقة وزير المالية و الذي يرخص عند الاقتضاء في نشرها.

ثالثا: طرق التمويل البنكي المستحدثة

قبل إصلاح 1971م كانت الشبكة البنكية تقوم بجمع الودائع وخصم السندات التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ولكن الأمور بدأت تتغير بتأميم البنوك الأجنبية وبامتلاك

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الدولة للبنوك التجارية فظهر البنك الوطني الجزائري وقد تخصص في تسيير حسابات القطاع الصناعي العمومي وقطاع التسيير الذاتي الزراعي، وتخصص القرض الشعبي في تسيير حسابات القطاع الحرفي و السياحي، أما البنك الخارجي فكانت مهمته تسيير العمليات مع الخارج، وكان الهدف من هذا التقسيم هو تسهيل مراقبة نشاط القطاع العام، ولكن بانطلاق المخطط الرباعي الأول (70-73) تبين أن البنوك التجارية لا تستطيع القيام بمهمة تمويل المشاريع وذلك راجع لعدة أسباب منها:

♦ نقصان مواردها الذاتية.

♦ منح القروض من طرف البنوك التجارية يتم عن طريق الودائع الموجودة عندها فهي تخصم أولا السندات التجارية لأجل قصير، ولكن المنشآت الجديدة لم تكن تصدر هذه السندات وهذا لسببين هما:

★ يشترط إصدار السند لأجل قصير استعادة الأموال بعد ثلاثة أو ستة أشهر وبما أن مشاريع المنشآت

كانت في مرحلة نشأتها هذا الأمر الذي لم يمكنها من إصدار سندات لأجل قصير.

★ كانت المنشآت تمتنع عن عمليات الدفع مابين بعضها البعض ويقع الدفع بخضم الحساب لدى البنك فواجهت البنوك هذه المشكلة إذ كان البنك يطلب من المنشآت إنعاش حساباتها وسد حساب المكشوف المترتب عليها ودفع الفوائد المرتبطة بالقروض حتى لا تضيع مواردها، وهذا ما يؤدي إلى عجز أو إفلاس المنشآت، فأما أن تمتنع البنوك عن استخدام مواردها لتمويل المنشآت ويتم تمويل هذه المنشآت عن طريق هيآت أخرى ولتجنب إفلاس البنوك وإفلاس المنشآت العامة والتممكن من تمويل هذه الأخيرة ظهر نظام جديد في التمويل¹.

ظهرت كنتيجة لهذا التمويل الجديد هيئة خاصة متخصصة في تمويل المشاريع و المنشآت الناشئة، تهتم بالقروض طويلة الأجل المقدمة من موارد الادخار المجمع من طرف الخزينة والمسير من طرف هذه الهيئة وهي البنك الجزائري للتنمية في سنة 1971م، والذي كان في ما مضى يسمى الصندوق الجزائري للتنمية، أما في ما يخص القروض البنكية متوسطة الأجل فتتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، وأصبح التمويل عن طريق القروض الخارجية يتم بموافقة وزارة المالية بعد تقديم تصريح مسبق لهذه الأخيرة.

¹ - احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 139-141.

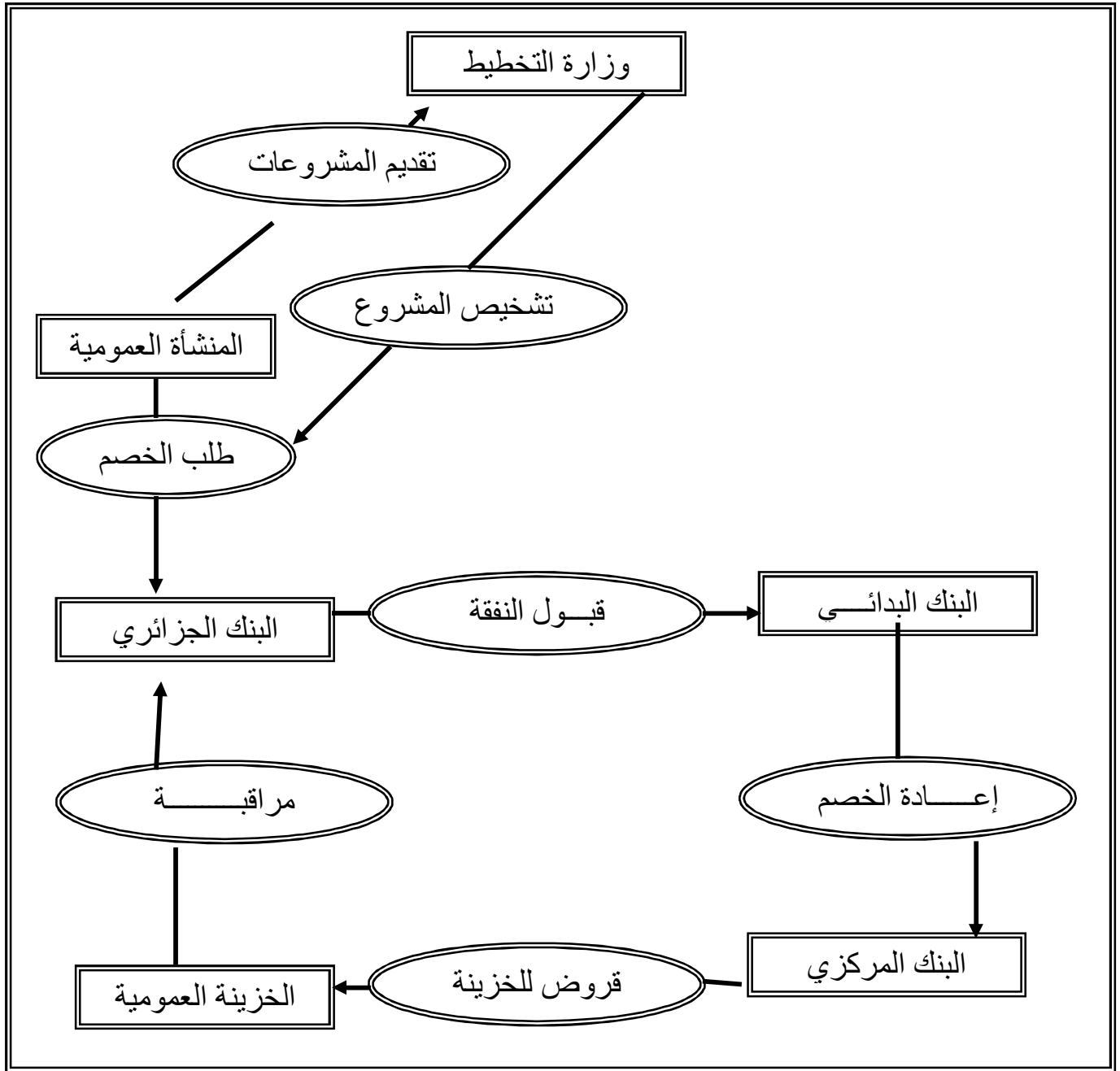
الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ويجتم التنظفم الجءفء على المؤسسات العمومفة مجموعة من الإءراء للءصول على القروض بءفء ءلعب الءزفنة وإءارة ءءطفط ءور مهم ومءءء للقروض من ءلال الإءراء ءالفة¹:

- موافقة الوزارة الوصفة على مشروع المؤسسات العمومفة: فبب أن فءصل مشروع الاسءءمار على موافقة الوزارة الوصفة والفف ءقوم بءراسة ءءنوافءصاءفة (technico-économique)
- قرار الإفراف و ءءسءفل فف مءونة الاسءءماراف: بناء على البراسة ءءنوافءصاءفة والفف قامء بها الوزارة الوصفة لمشروع المؤسسة، ءقوم الهفءاف المراءفة للءءطفط بأءء المشروع وءءءفله وءكمفله، ففصء للمشروع قرار الإفراف و ءءسءفل فف صءءوق الاسءءماراف الءف فءم إعءاءه من طرف وزارة المالفة.
- قرار ءمولف الاسءءماراف: ءمولف مشروع الاسءءمار فرفصه مءلس إءارة البنك الءزافرف للءنمفة ففءطف الإشارة إلى الوزارة المالفة لإعءاء وءفقة رءصة ءءمولف الفف ءءءوف على طبعفة القروض الممنوحة وطبعفة اسءرجاعها.
- اءفاففة القرض: فءم عءء اءفاففة بفن المؤسسة وبنك ءءوففن، وهذا فءص القروض قصفرة الأءل، أما ففما فءص القروض طوفلة الأءل فءءم مع البنك الءزافرف للءنمفة، هذه اءفاففة ءءءء شروط القرض ونوعفة ءءسءفء، وءءءءل البنوك بءلك كممول لاءءفافءاف المؤسسة مءوسطة المءى عن طرف ما ءءمعه من وءائع أو اللءوء إلى البنك المراءف لإعءاءة الءصم بشكل اءوماءفكف لكل القروض مءوسطة المءى ولاءففءف هذه الإءراءاف أكءر سنقوم بسرد هذا المءطط والءف فوضء كفففة هذه الإءراءاف.

¹-Naas Abdelkarim, op, cit, p64-63.

شكل رقم (5-1) : مخطط تمويل الاستثمارات المخطط



المصدر: أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 152.

رابعاً: أهم نتائج إصلاحات 1971

إن الإصلاحات التي تم القيام بها أظهرت عدة عيوب وتناقضات كما انعكست سلباً على المصارف و المؤسسات الاقتصادية.

1- الانعكاسات على المؤسسة العمومية : وتتمثل فيما يلي:

◀ نسبة مرتفعة للاستدانة.

◀ عدم القدرة على الوفاء بالديون.

◀ عجز هيكلي في التسيير.

2- الانعكاسات على مستوى المصارف: فلقد فرض عدم استقلالية المصارف في إدارة القروض ونتيجة عن ذلك ظهرت مخاطر عدم التسديد الخاصة بالقروض القصيرة المدى و هذا راجع إلى نقص معايير منح الائتمان و نقص الخبرة المصرفية و إلى غياب سياسات اقرضية واضحة، كما تجدر الإشارة إلى أن توسع شبكات المصارف كانت على حساب النفقات العمومية .

أما عن الرقابة على القروض الممنوحة فكانت ضعيفة ، فضلا عن إهمال نسبي لتعبئة الموارد المتكونة أساسا من ادخارات قطاعي الأسر و المؤسسات كما أن دور المصارف في الرقابة لم تكن في المستوى المطلوب نظرا لضعف طرق جمع المعلومات، و على العموم فإن هذه الإصلاحات التي عززت مكانة القطاع العام حققت الأهداف المرسومة بشكل جزئي و يتضح ذلك في تحقيق مستوى معين من تعبئة الإدخارات و الرقابة من طرف المصارف بشكل نسبي.

كما تميزت فترة ما بعد الإصلاحات بإعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف تقوية التخصص المصرفي و بالفعل فقد تم إنشاء مصارف جديدة تتكفل بقطاعات معينة، و هذا بغية التقليل من احتكار المصارف الأخرى لمعظم القطاعات الاقتصادية، و في هذا الإطار تم إنشاء مصرفين تجاريين هما¹:

■ بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تم إنشائه في 13 مارس 1982 و أوكلت له مهمة تطوير القطاع الفلاحي و تنمية الريفية بصفة عامة.

■ بنك التنمية المحلية: تم إنشائه في 30 ابريل 1985 و كلف بتمويل المؤسسات العمومية المحلية و هو مصرف ودائع و استثمار حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري و ورث عنه 39 وكالة.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري وإصلاحات الثمانينات.

سجلت فترة السبعينات صعوبات عديدة على المستوى الاقتصادي بشكل عام وخاصة على الجهاز المصرفي الذي عجز بأطره القانونية و المالية عن تعبئة وجمع المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني

¹ ABDELKRIM Naas, op cit, P 65.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وكانت النتيجة حتمية إصلاح المنظومة المصرفية حيث أدخلت تعديلات على هذه الأخيرة وذلك بصدر القانون المصرفي 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986م، ووضع مخطط وطني للقرض، كما شهدت سنة 1988م إصلاحات اقتصادية واسعة بصدر قانون 88-01 في 12 جانفي 1988م والذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.¹

أولاً: أسباب ودوافع الإصلاحات

إن نموذج التسيير الاشتراكي للاقتصاد والذي ارتكز على التخطيط المركزي اظهر عيوبه وعدم فعاليته فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ويمكن إرجاع هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب:

1- الأسباب الداخلية: ونلخصها فيما يلي²:

- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر الصناعة وأهملت الزراعة مما أدى إلى تطور مختل في بنیان الاقتصاد، وتراجعت الفلاحة أمام النمو المتزايد للسكان.
- انتهاج سياسة التخطيط وإهمال قواعد التسيير الاقتصادي، والفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث فضل القطاع العام وأهمل القطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، وذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة والتي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.
- ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل " هذا الشيء صاحبه انخفاض أسعار المحروقات و النتيجة الحتمية هي عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي .
- سياسة التمويل التي اعتمدها الجزائر في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة، وكانت

¹- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

والممارسة التسويقية، يوم 21/20 افريل 2004، بشار، الجزائر، ص: 50.

²- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 177.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الحكومة تقوم بطلب تسبيقات وإعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط وذلك لمعالجة العجز المستمر في الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

2- الأسباب الخارجية: نحدد فيها يلي:

أ- أزمة البترول: إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95% الشيء الذي دفع إلى انهيار مدا خيل الصادرات سنة 1986م بسبب أزمة البترول، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985م انخفض إلى اقل من 14 دولار في 1986م، ونتيجة لذلك انخفضت الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985م إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986م ، أي انخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة. وهو ما اثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات¹، كما أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض 50% من إيرادات الميزانية وعجز الميزانية بـ 13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988م وارتفع معدل خدمات المديونية من 35% إلى 78% بين سنة 1985م وسنة 1988م.²

ب- المديونية الخارجية: لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية والأجنبية والتي فتحة على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرابعي الأول (70-73) والمخطط الرابعي الثاني (74-77) وذلك أمام نقص الموارد الداخلية وأمام نموذج التنمية المتبع والذي كان يقوم على الصناعات المصنعة ، الأمر الذي تطلب رصد أموال ضخمة كان مصدرها الاستدانة الخارجية ، فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة والتي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت. وبهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقى الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية. وإذا تتبعنا مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر فنجد أن هذه الأخيرة قدرت في 1970م حوالي 0.9 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في 1980م، أي تضاعفت بـ 17 مرة خلال عشرية واحدة، أما خدمات الدين فانتقلت من 0.05 مليار دولار في 1970م إلى 3.9 مليار سنة 1980م بمعنى تضاعف بـ 84 مرة وما يبرهن ارتباط المديونية

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق ، ص 178.

² - benmalek Raid , la reformes du secteur bancaire en Algérie, mémoire l'obtention de la maîtrise sciences économiques, option monnaie et finance, université des sciences sociale, Toulouse, France, 1998-1999.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الخارجية بالاستثمارات المخططة هو قيمة المديونية الخارجية في 1985م إذ بلغت 19.8 مليار دولار بعدما كانت حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (74-77)¹.

ثانيا: قانون البنك و القرض لسنة 1986م.

أدت الأسباب الداخلية و الخارجية والتي سبق ذكرها بان تقوم الحكومة الجزائرية بسلسلة من الإجراءات بهدف التحول بالنظام الاقتصادي و مبادئه وأسس إلى أسس وقواعد تلائم اقتصاد السوق ومن بينها إصدار قانون بنكي جديد، هدفه الأساسي هو إصلاح المنظومة المصرفية موضحا من خلاله أهداف البنك المركزي و البنوك التجارية، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة معتمدا على المخطط الوطني للقرض.

ولقد جاء القانون البنكي المؤرخ في 19 أوت 1986م وأريد أن يكون له في تطبيقه بعد شامل². وقد جاء هذا القانون بتجديد جديد للنظام المصرفي الجزائري، وقام بإدخال نوع من استقلالية التسيير في علاقات الجهاز المصرفي مع مختلف القطاعات الاقتصادية و قد ظهر هذا القانون للأسباب التالية:

- إن التشريع المعمول به في مؤسسات القرض قد تجاوزته الأحداث وذلك لأنه محدد بنصوص يرجع تاريخها إلى السنوات الأولى من الاستقلال.
- إن التشريع السابق كان يفتقر إلى رؤية واضحة وشاملة، فتعدد القوانين التشريعية وعدم تجانسها ونقص الانسجام في النصوص وكثرة ثغراتها و تعقيدها، كل ذلك لا يساعد على اتخاذ سياسة مصرفية ناجحة تؤدي إلى تنظيم المؤسسات و مراقبتها.

وبذلك يمكن توضيح أهم النقاط التي جاء بها الإصلاح كما يلي:

- 1-أنواع مؤسسات القرض: لقد بينت المادة 14 من قانون البنك و القرض أن من ضمن مكونات المنظومة المصرفية مؤسسات القرض والتي تتوزع بدورها إلى:
 - أ- مؤسسات القرض ذات الصبغة العامة (البنك).
 - ب- مؤسسات القرض المتخصصة.

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق ، ص: 179-180.

² Benhalima ammour, le système bancaire algérien ,op.cit. p71.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ولقد عرفت المادة 17 من القانون النوع الأول من مؤسسات القرض (البنك)، بأنه كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:

- تجمع عن غيرها الأموال بصفقتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تجمع القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية.
- تتولى تسيير وسائل الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجميع الفوائد المالية.
- تقديم الخدمات لزبائنها.

وإذا تصفحنا هذه المادة وجدنا أن البنوك أصبحت تستطيع منح القروض طويلة الأجل، وبالإضافة إلى العمليات التقليدية للبنوك من جمع موارد ومنح الائتمان فقد دخلت مصطلحات جديدة تتمثل في العمليات على القيم المنقولة و المنتجات المالية، وإدخال مثل هذه المنتجات المالية الجديدة يفتح المجال أمام توجه يذهب نحو تعويض اقتصاد الاستدانة باقتصاد الادخار *l'économie d'épargne*¹، بينما نجد المادة 18 من القانون قد عرفت مؤسسات القرض المتخصصة على أنها كل مؤسسة قرض لا تجمع بمقتضى قوانينها الأساسية إلا أصنافا من الموارد و لا تمنح إلا أصنافا من القروض التابعة لها.

2- استقلالية التمويل البنكي:

لقد رد قانون البنك و القرض الاعتبار للجهاز المصرفي وذلك من خلال إعطائه الاستقلالية في اتخاذ قرارات بمنح القروض، بالرغم من التناقض الذي يظهره هذا القانون بين التخطيط والاستقلالية. وهذا ما يظهر في المادة العاشرة (10) من القانون².

ولقد بينت المادة 11 من القانون إلزامية الجهاز المصرفي على متابعة استخدام القروض التي منحها ومتابعة الوضعية المالية في المؤسسات بغية اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم رد القرض بذلك أبعاداً الجهاز المصرفي من تمويل المؤسسات ذات الوضعية المالية الحرجة والمتدهورة

¹ - لحر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية - واقع وأفاق - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 82.

² - المادة (10) من قانون البنك والقرض "تشكل المنظومة المصرفية، في إطار المخطط الوطني للتنمية، أداة تطبيق للسياسة التي تقرها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار، وتمويل الاقتصاد تماشيا مع القواعد المحددة في المخطط الوطني للقرض..."

وهذا ما تؤكدته المادة 49 من القانون والتي بينت أن المؤسسات القرض تتولى تقييم استثمارات المؤسسات والتحليل المالي للمشاريع قبل اتخاذ أي قرار استثمار، ثم تُبلغ طبقا لتعليمات السلطات المختصة نتائج دراستها، من حيث المر دودية المالية لهذه المشاريع، كما تشعر مؤسسات القرض بالحد الأقصى لمساهمتها في التمويل الإجمالي للمشاريع. كما نجد أن المادة 15 تبرهن الاستقلالية المالية لمؤسسات القرض وذلك باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

3- البنك المركزي ضمن قانون البنك و القرض:

لقد رد القانون الاعتبار للبنك المركزي و وظيفته الأساسية كبنك للبنوك مع تزويده بصلاحيات واسعة تتعلق بتعداد ومتابعة مخططات القرض¹، و قد اعتبر هذا القانون البنك المركزي بأنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي² فهي تتولى في إطار المخطط الوطني للتنمية المهام التالية³:

◀ ممارسة امتياز إصدار العملة.

◀ تساعد الخزينة العمومية.

◀ تسيير و توظيف احتياطات الصرف.

◀ توفير انسب الظروف لاستقرار العملة وحسن تسيير المنظومة المصرفية.

◀ تسيير أدوات السياسة النقدية.

◀ يقوم لحساب الدولة بجميع العمليات.

وبذلك أصبح البنك المركزي يمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي من حيث أنه يقوم بضبط ومراقبة منح القروض وتقديم مساهمته للخزينة العمومية وكذا العمل على استقرار العملة الوطنية، وذلك عن طريق التسيير المحكم و الفعال لوسائل السياسة النقدية.

4- المخطط الوطني للقرض:

إن القروض الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي كانت تتم برمجتها في إطار المخطط الوطني للقرض والذي يتم وضعه ضمن منطلق الانسجام مع المخطط الوطني، وقد تم إنشاء المخطط الوطني

¹ - Mouhoub Salah, l'algerie et le tiers monde face à la crise, ED, ATTARIK, 1990, p 52.

² - المادة (15) من القانون البنك والقرض 12-86.

³ - المادة (19) من القانون البنك والقرض 12-86.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

للقرض بموجب القانون 86-12 و المؤرخ في 19 أوت 1986م والمتعلق بنظام البنك و القرض. إن المخطط الوطني للقرض يعتبر لوحة قيادة 'tableau de bord' لضبط النشاط الاقتصادي عبر الوسائل المالية.¹ ويحدد المخطط الوطني للقرض الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملية وفي مجال الأولويات و القواعد التي ينبغي مراعاتها في توزيع القروض، وضمن هذه الأهداف يقوم المخطط الوطني بما يلي²:

◀ مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.

◀ استدامة الدولة وكيفيات تمويلها.

◀ حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.

بالإضافة إلى ذلك فإن المخطط الوطني للقرض هو نظام يقدم توضيح وقياس إطار التخصيص الأمثل للموارد في إطار أولويات الدولة المعبر عنها في المخطط الوطني ويتم ذلك عن طريق العناصر التالية:

◀ دراسة هيكل الاستعمالات ووسائل التدخل الخاصة بالبنوك ومؤسسات القرض المتخصصة.

◀ التوسع في القرض الداخلي قياسا مع تطور الناتج الداخلي الإجمالي.

◀ معالجة القيد المالي للخزينة و المتمثل خاصة في العجز المطلوب تمويله.

ويمكن أن نحدد بعدين أساسيين للمخطط الوطني للقرض لها علاقة بنشاطات مؤسسات القرض من جهة، و الوضع النقدي العام من جهة أخرى:

● **البعد الأول:** يبين الإطار العام الذي يمثله المخطط الوطني للقرض في برمجة الموارد

والقروض، فهو يحدد المخطط الوطني لتعبئة موارد التمويل من حيث طبيعتها وحجمها ومصدرها كما يحدد من جهة ثانية شروط وقواعد تخصيص هذه الموارد عبر القروض الممنوحة لتمويل النشاط الاقتصادي، ويحدد في الحالتين دور المؤسسات المالية.

● **البعد الثاني:** يقوم المخطط الوطني للقرض بدمج النقود كعامل نشِط في النشاط

الاقتصادي، وانطلاقاً من ذلك فهو أداة لضمان الانسجام بين التخطيط العيني و التخطيط المالي،

¹ - طاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى الاقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص: 312.

² - المادة (26) من قانون البنك و القرض.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

من هذا المنظور يعد المخطط الوطني للقرض إطارا لرسم وتنفيذ السياسة النقدية في غياب وسائل الضبط غير المباشرة في فلسفة الإصلاحات.

ويتضح هذا الأمر على عدة مستويات، أولها يتمثل في أن تمويل المؤسسات البنكية في إطار المخطط الوطني للقرض لا يتم باللجوء التلقائي إلى إعادة الخصم كما جرت العادة، رغم أن هذا المصدر يبقى في الظروف الراهنة هو المصدر الأساسي لإعادة التمويل، كما يسمح المخطط الوطني للقرض بتخفيض الإصدار النقدي وتعويضه تدريجيا باللجوء إلى مصادر أخرى للسيولة عبر تعبئة الادخار بصفة خاصة وثانيا أن المخطط الوطني للقرض يتضمن توقعات لتطور المؤشرات المالية الكلية، وذلك عن طريق التحديد المتسق لمستوى المجاميع النقدية المراد تحقيقها خلال فترة التخطيط. وتعبير آخر فإن المخطط الوطني للقرض يطرح المعايير المتعلقة بتطور الوضع النقدي العام¹. وبغية تحقيق الأهداف التي يرمي إليها المخطط الوطني للقرض قام القانون البنكي رقم 86-12 بوضع إطار قانوني للتنظيم والمراقبة وتأسس بموجبه مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة العمليات المصرفية². ويمكن أن نلخص النقاط التي جاء بها القانون البنك والقرض فيما يلي³:

◀ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

◀ تقلص دور الخزينة المتعاضد في تمويل الاستثمارات، وإشراك النظام المصرفي في عملية التمويل.

◀ بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الشيء الذي سمح بإقامة نظام بنكي على مستويين.

◀ أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطره، خاصة مخاطر عدم السداد.

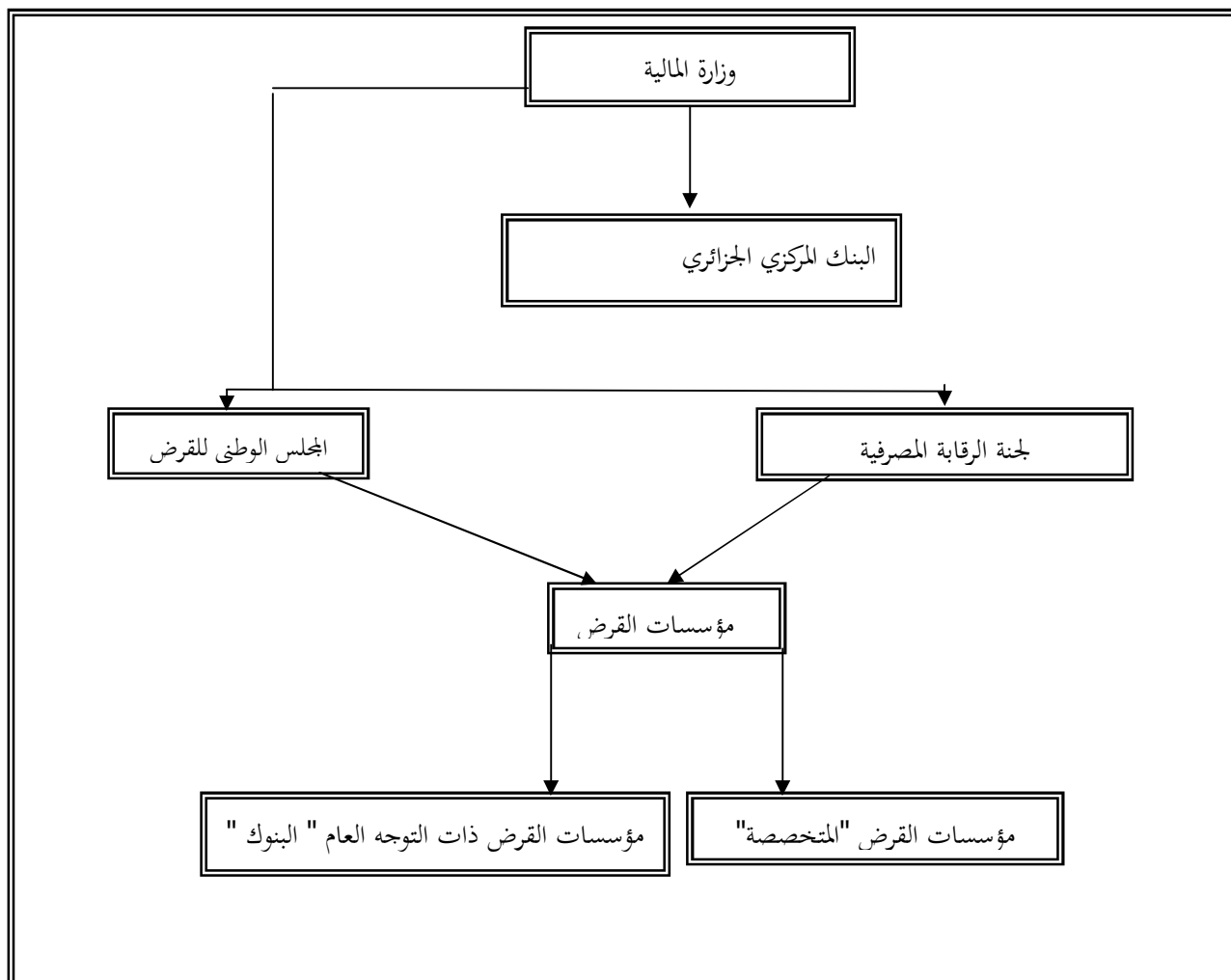
¹ - طاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى الاقتصاد السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص: 312-313.

² - المادة (29) من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19م المتعلق بنظام البنوك و القروض.

³ - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص: 494.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الشكل رقم (5-2): المخطط البنكي وأجهزة الرقابة حسب إصلاح قانون البنك و القرض - 1986 -



Source: Benhalima Ammoure, le système bancaire Algérien, op .cit, p71.

ثالثا: قانون استقلالية البنوك 1988م

لقد حاولت الجزائر رد الاعتبار إلى الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني بطرق أكثر استقلالية فصدر قانون المتعلق بنظام البنوك و القرض رقم 86-12 والذي يعتبر أول قانون بنكي وضع الهياكل الأساسية للنظام المصرفي الجزائري حيث أوكلت من خلاله إلى الجهاز المصرفي وظيفة مراقبة استعمال القروض الممنوحة وأخذ جميع التدابير اللازمة و التي من شأنها التخفيف من خطر عدم التسديد، كما تم تأسيس المخطط الوطني للقرض من خلال قانون البنك و القرض ليقع حد لتدخل البنك المركزي في الاقتصاد وبذلك جعل حد للفوضى التي كانت تتميز عملية الإصدار النقدي، إلا أن هذا القانون أظهر التناقض بين المركزية و الاستقلالية ولم يتمكن من إحداث القطيعة

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

في المعاملات السائدة وذلك لأن أسباب التخطيط المركزي و الإجباري كانت دوما موجودة، ولقد جاء قانون 88-06 المؤرخ في 12 أفريل سنة 1988 يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986م المتعلق بنظام البنوك و القرض¹.

وقد ظهر هذا القانون في وقت شرعت فيه الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحى واسع بين جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، فمنح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988م للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي لمسايرة المستجدات، و التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وأصبح من اللازم أن يتكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون². وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نحدد أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية:-

◀ دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لإعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض³.

◀ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية⁴، والتوازن المحاسبي أي أن نشاط البنك يخضع ابتداءً من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه .

◀ يمكن للمؤسسات الغير مصرفية بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه⁵.

◀ يمكن للمؤسسات القرض و المؤسسات المالية الأخرى أن تلجأ إلى الجمهور على المدى المتوسط والطويل، كما يمكن لها تعبئة المساهمات ذات المصدر الخارجي⁶.

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 02 ، 13 ابريل 1988م ، ص: 55.

² - محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 89.

- المادة (03) من القانون رقم 88-06، الصادر في 12 جانفي 1988م ، المعدل و المتمم لقانون 86-12 ، و المتعلق بالبنك و القرض³

⁴ - المادة (02) من القانون رقم 88-06.

⁵ - بلعوز بن علي، كوش عاشور، مرجع سابق، ص: 495

⁶ - المادة (07) من القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وبذلك يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية و المالية و التي عرفتھا سنة 1988م كانت جد هامة، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية قد أتيح للبنوك باعتبارھا مؤسسات قرض - و التي تدخل ضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية - أن تتعامل بمبدأ المتاجرة والربحية في اتخاذ قراراتھا. هذا الشيء الذي يدعم ويحفز البنوك قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض و المؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية و السوق الخارجية، و تخلت كذلك ضمن هذا القانون الخزينة عن تمويل استثمارات العمومية، لِيُؤْكَل الأمر إلى النظام المصرفي. ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتھا مؤسسات اقتصادية عمومية قد تم فعلا في سنة 1988م.¹ إلا أن إصلاح 1988م واجهته عدة صعوبات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي إذ:-

◀ وصل معدل البطالة 20.1% من السكان النشطين سنة 1988.

◀ انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 87/86 مسجلاً نسبة (-5.8%) و (-7.4%) خلال 88/87.

الانخفاض الإنتاج الحقيقي، إذ سجل في سنة 1988م (-2.9%) بعدما كان (-1.1%) (-2.1%) في السنوات 1986 و 1987 على الترتيب.

هذه الصعوبات جعلت الشارع الجزائري يتفجر يوم 05 أكتوبر 1988م، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة انتقالية اقتصادياً و سياسياً، أما في ما يتعلق بمدىونية الجزائر الخارجية خلال هذه الفترة فنجدھا تتكون أساساً من العملات "الساخنة" بحيث نجد الدولار الأمريكي على قمة العملات التي سجل بها الدين الجزائري، وهذا ما يوحى بتركز الديون الخارجية بشكل كبير في الدولار ذي التغيرات اللاحقة مما سيكون له تأثير على المديونية، والجدول أدناه يبين هيكلية المديونية الجزائرية لسنتي 1988 و 1989.

¹ بلعزوز بن علي، كنوش عاشور، مرجع سابق، ص: 495 - 496.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الجدول رقم (5-1): هيكلية المديونية الجزائرية لسنتي 1988 م- 1989 م

الوحدة: %		
العملات	1988	1989
الدولار الأمريكي	39.70	40.00
الفرنك الفرنسي	14.80	14.60
الين الياباني	19.60	15.60
الدوتش مارك الألماني	06.90	08.90
عملات أخرى	19.00	20.90
المجموع	100	100

المصدر: بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 ، ص: 282.

إن الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات دفعته إلى اللجوء للهيئات النقدية والمالية الدولية للتعاقد معها، إذ اعتبر هذا الفعل نقطة انعطاف بارزة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل وللجهاز المصرفي بشكلٍ أخص، وهذا ما يبرره إصدار القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض¹.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري تحت وطأة قانون النقد و القرض

10-90

لقد صدر قانون النقد و القرض 10-90 بتاريخ 14 افريل 1990م، تماشيا مع التوجه الجديد السياسي و الاقتصادي للبلاد نحو الانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأسمالي خاصة و أن القوانين السابقة أضحت لا تتلاءم مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية مع زيادة عبء المديونية و ظهور المشاكل الاجتماعية .

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 281-282.

المطلب الأول: الرؤية الجديدة للإصلاح.

لقد تم إصدار قانون النقد و القرض 90-10 في 14 افريل 1990م تماشيا مع الوضع الجديد أي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ويعتبر هذا القانون نصاً تشريعياً جاء من أجل إبراز أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، كما حمل مضامين جديدة و مبادئ و أهداف سوف نتعرض لها من خلال هذا المطلب.

أولاً: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10¹:

إن رغبة السلطات في تفادي سلبية المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد و الإجراءات أو على مستوى التعامل و الميكانيزمات فضلا عن تغيير المفاهيم و تجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة و موازنة نشاطها في إطار اقتصاد السوق.

فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، و بعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها

¹ - قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

واسترجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات¹.

ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، و بينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات، و بهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

1- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته.

2- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

3- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

ثانيا: المبادئ العامة لقانون النقد و القرض

1- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: في ظل تبني التخطيط المركزي للاقتصاد كانت رقبك النقدية للنظام السابق تُتخذَ ذ تبعا للقرارات الحقيقية، ولم تكن هناك أهداف نقدية بحته بل الهدف هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، حتى جاء قانون النقد و القرض أين قام بهذا الفصل لتحقيق الأهداف التالية:

➤ استعادة البنك لمركزي لدوره في تسيير السياسة النقدية.

¹ - بلعزوز بن علي ، كنوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-30/10/2004، ص:08.

◀ وضع حد للتمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص.

◀ إعطاء حرية للبنوك التجارية في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة في النظام السابق تلجأ إلى السلطة النقدية و إجبارها على الإصدار النقدي الجديد بدون مقابل، هذا الشيء الذي خلق تداخل بين السلطة النقدية و الخزينة العمومية فجاء قانون النقد و القرض ووضعت حد لهذا التداخل بغية تحقيق الأهداف التالية:

◀ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.

◀ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة.

◀ تهيئة الظروف حتى تلعب السلطة النقدية دورها بشكل فعال¹.

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور المهم في تمويل الاستثمارات، حيث همّش القطاع المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات العمومية، فجاء القانون ليبعد الخزينة ويقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة وبذلك أصبح توزيع القروض يتركز على الجدوى الاقتصادية للمشروع لا للقواعد الإدارية كما في السابق.² كما كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة رغم أن النصوص القانونية أكدت على أن البنك المركزي هو صاحب السلطة، لكن من الناحية العملية كان يتدخل كل من وزير المالية و الخزينة العمومية و يتصرفان و كأنهما السلطة النقدية. لكن صدور قانون النقد و القرض ألغى هذا التعدد باستحداثه مجلس النقد و القرض وأضفى عليه ازدواجية وظيفية. فتارة يتحرك على أساس أنه سلطة إدارية وتارة على أساس أنه سلطة نقدية.³

4- وضع نظام بنكي على مستويين: ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض و بذلك ترأس البنك المركزي النظام النقدي و أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض وان يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي تماشياً مع أهدافه النقدية¹.

1 - الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص: 333-334.

2 - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 188.

3 - حمادي زويير، استقلالية البنك المركزي، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، 2005، ص: 204.

1 - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص: 199.

ثالثا: أهداف قانون النقد و القرض

هدف قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04، 58، 59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنوطة بالبنوك و الهيئات المالية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

رابعا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض:

باعتبار أن القانون هدف للاعتماد على الادخار و السوق المالي في التمويل عوض المديونية والتضخم كما كان عليه الشأن في السابق، فقد تم إنشاء الهيئات و الوسائل و الميكانيزمات الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي و البنكي:

1-البنك المركزي: بموجب القانون وحسب المادة 12 فإن البنك المركزي أصبح يسمى بنك الجزائر. وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹ ولا يخضع للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالحاسبة العامة ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع للقواعد العادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير.¹ وقد خول قانون النقد و القرض للبنك المركزي خمسة مهام رئيسية هي²:

● **مؤسسة إصدار:** فالبنك المركزي يقوم بصك القطع النقدية و الأوراق النقدية، وبواسطة شبكته المتكونة من الوكالات الرئيسية و الجهوية يسهل تداولها و المحافظة عليها.

¹ - المادة (11) من قانون القد والقرض 10-90.

¹ - المادة (13) من قانون القد والقرض 10-90.

² - المادة (44) ، المادة 58 من قانون القد والقرض 10-90.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

- **تسيير احتياطات الصرف:** هذه الوظيفة تتمثل في الاحتفاظ بالذهب وتوظيف المداحيل من العملة الصعبة في استخدامات تجلب الفوائد لا لغرض المضاربة.
- **المشاركة في السياسة النقدية:** في هذا المجال يضمن البنك المركزي هدفين هما جمع وتحليل الإحصائيات النقدية و المالية الضرورية لتعريف ومراقبة السياسة النقدية وتوجيهها بواسطة وسائل وأدوات هذه السياسة.
- **يعتبر البنك المركزي بنك البنوك:** أي كسلطة وصية للنظام المصرفي تفرض وتراقب تطبيق القواعد الاحترازية و التي تحتم على البنوك احترام حدود معينة للقروض، لضمان احتياط وصحة جيدة للقطاع المصرفي.
- **تسيير معدل الصرف:** البنك المركزي يحدد يوميا معدل الصرف للدينار و ينظم سوق الصرف. وتقع مسؤولية تسيير البنك الجزائري على عاتق المحافظ ونوابه ومجلس النقد و القرض.¹
- أ- **المحافظ ونوابه:** يعين محافظ البنك المركزي و نوابه بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية حيث يعين المحافظ لمدة ستة سنوات، ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية²، وتتمثل مهام المحافظ في ما يلي:³
 - ◀ يقوم المحافظ بإدارة البنك المركزي وذلك من خلال اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية والقيام بجميع الأعمال في إطار القانون.
 - ◀ يمثل البنك لدى السلطات العمومية ولدى الهيئات المالية الدولية.
 - ◀ تستشير الحكومة في مسائل النقد و القرض
 - ◀ يحدد مهام و صلاحيات كل واحد من نوابه.
- ب- **مجلس النقد و القرض:** يتكون هذا المجلس من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة¹، ويتصرف مجلس النقد و القرض حسب القانون في الوقت نفسه كمجلس لإدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية.

¹ - المادة (19) من قانون النقد والقرض 90-10.

² - المادة (20)، (21)، (22) من قانون النقد والقرض 9-10.

³ - المادة (28)، (29) من قانون النقد والقرض 9-10.

¹ - المادة (32) من قانون النقد والقرض 90-10.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

● مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية: يُخول لمجلس النقد و القرض صلاحيات كسلطة نقدية يمارسها، ضمن إطار قانون النقد و القرض وذلك بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور التالية¹:

- إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين 04 و 05 من القانون².
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي ولا سيما فيما يخص الخصم وقبول السندات.
- الأهداف المتوخاة بخصوص مختلف تطور عناصر الكتلة النقدية وحجم القرض.
- غرفة المقاصة.
- تحديد شروط البنوك و المؤسسات المالية وشروط إقامة شبكات فروعها.
- شروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات الأجنبية في الجزائر.
- الأسس و النسب التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية ولا سيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر و السيولة و الملاءة.
- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه.
- بالإضافة إلى ذلك يقوم مجلس النقد و القرض بالقرارات الفردية التالية³:

- الترخيص بإنشاء البنوك الأجنبية و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية.
- منح الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية.

● مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة بنك الجزائر: يتمتع مجلس النقد و القرض بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، وذلك بصفته مجلس إدارة البنك المركزي و تتمثل هذه الصلاحيات في¹:

- إحداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها، قواعدها و صلاحياتها.
- التداول في التنظيم العام للبنك المركزي وفي فتح فروع ووكالاته و إقفالها.

¹ - المادة 44 من قانون النقد والقرض 90-10

² - المادة (04) من قانون النقد والقرض 90-10 تنص " يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي..."

المادة (05) من قانون النقد والقرض 90-10 تنص " يحدد البنك المركزي عن طريق التنظيم ما يأتي: إصدار الأوراق النقدية و القطع النقدية المعدنية..."

³ - المادة (45) من قانون النقد والقرض 90-10.

¹ - المادة (42)، (43) من قانون النقد والقرض 90-10.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

«يث في شراء الأموال المنقولة و الغير منقولة.
«تحديد ميزانية المصرف السنوية، وتعديلها إذا اقتضى الأمر.
«توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها وتحديد شروط توظيف الأموال الخاصة
العائدة للبنك المركزي.

وفي علاقة المجلس مع المحافظ، فإن التشريع كان واضحا و لم يستثن أية عملية يختص بها
الحفاظ لنفسه بل هو مجبر بإطلاع المجلس على جميع الأمور المتعلقة بالبنك¹.

2- هيئات الرقابة المصرفية: لقد تم بموجب قانون النقد والقرض إنشاء هيئات تعمل على مراقبة
النظام المصرفي وذلك من أجل الحفاظ على السير الحسن وكذا الحفاظ على أموال الجمهور وتكمن
هذه الهيئات في ما يلي:

أ- لجنة الرقابة المصرفية: هي لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي
تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة. وتتألف هذه اللجنة من²:

- المحافظ أو نائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس.
 - قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحاها الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استطلاع رأي
المجلس الأعلى للقضاء.
 - عضوان يتم اختيارهم ذوي خبرة وكفاءة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية
يقترحاها الوزير المكلف بالمالية.
- يعين الأعضاء لمدة خمس سنوات بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة و يمكن تجديد تعيينهم.
وتتمتع اللجنة المصرفية بمقتضى المواد 147 إلى 152 من قانون النقد و القرض بسلطة تنظيم وتطبيق
الرقابة ومن ثمة تستطيع أن تأمر أي شخص بان يبلغها بأي وثيقة و يدلي أمامها بأي معلومة، ولا
يحتج أمامها بالسر المهني¹، وتتمثل الأدوار المهمة للجنة المصرفية فيما يلي²:

1 - لعشب محفوظ، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعة، الجزائر، 2001، ص: 55.

2 - المادة (143)، المادة (144) من قانون النقد والقرض 90 - 10.

1 - لعشب محفوظ، القانون المصرفي، مرجع سابق، ص 48.

2 - فاروق تشام، أهمية الاصطلاحات الاقتصادية و المالية في تحسين أداء الاقتصاد، بحث منشور على الموقع:

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

تلك دوراً وقائياً حيث لها الحق في التحري حول تسيير و تنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

- ◀ القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق و المستندات أو التنقل إلى عين المكان
- ◀ تنظيم العمل بما يتماشى و التحولات الهيكلية للنظام المالي.
- ◀ الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر و المتمثلة في تقييم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها.
- ◀ للجنة المصرفية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيح الأخطاء المركبة إذا ما وجدت.

وفي حالة مخالفة بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بممارسة نشاطه فيمكن للجنة المصرفية أن تقضي بإحدى العقوبات التالية¹:

- ◀ اللوم، المنع من الممارسة لبعض الأعمال وغيرها من تقييد لنشاطها.
- ◀ إلغاء الترخيص بممارسة العمل.
- ◀ فرض عقوبة مالية لصالح خزانة الدولة حيث لا يجوز أن تتعدى هذه العقوبة الرأسمال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية.
- ◀ يمكن للجنة المصرفية أن تضع قيد التصفية وتعين مصرفياً للبنوك و المؤسسات المالية التي لم يعد مرخصاً لها بممارسة العمل.

ب- مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي، تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض و يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات بغية مساعدة النظام البنكي على التقليل من هذه المخاطر¹، وبناء على ذلك أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 مصلحة مركزية للمخاطر تدعى " مركز المخاطر " تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية. وفي هذا الإطار لا يمكن لأية هيئة مالية أن تمنح قروضا مصرحاً بها لدى مركزية المخاطر على أنها (هذه القروض) ذات مخاطر إلى زبون جد يد إلا بعد استشارتها. فهذا الإجراء من شأنه كشف و دراسة المخاطر المرتبطة بالقرض، ومنح البنوك و المؤسسات المالية

¹ - المادة (156) من قانون النقد والقرض 90 - 10

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ص: 206.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

المعلومات المرتبطة بالقروض و الزبائن التي تشكل مخاطر محتملة¹، وزيادة على الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر فان وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر منها²:

◀ منح البنوك و المؤسسات فرصة القيام بالاختيار ما بين القروض المتاحة بناءً على معطيات سليمة نسبيًا^١.

◀ تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي مما يسمح بتسيير أفضل لسياسة القرض.

◀ مراقبة و متابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل التي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل خاصة فيما يتعلق بقواعد الحذر و التي يحددها بنك الجزائر.

ج-مركزية عوارض الدفع: لعدم الاستقرار و التغيير المستمر في المحيط الاقتصادي، ورغم إنشاء مركز المخاطر قام بنك الجزائر بموجب النظام 92-02 المؤرخ في 22 مارس بإنشاء مركزية عوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين (المصارف، المؤسسات المالية، الخزينة العمومية، وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع وتسييرها) الانضمام إلى مركزية عوارض الدفع³. بحيث أن إنشاء هذه الأخيرة كانت بغية تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، حيث أن البنوك والمؤسسات المالية عند أدائها لمهامها يمكن أن تلقى بعض المشاكل على مستوى استرجاع القروض الممنوحة، وهذا قد يزيد من درجة المخاطر المرتبطة بالقروض التي تواجه المؤسسات المالية، وبالتالي فهي تعتبر من عوامل الفطنة لهذه المؤسسات¹، ويمكن أن نلخص أهم المهام التي تقوم بها هذه الهيئة ضمن العنصرين التاليين²:

■ نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات بطريقة دورية و تبليغها إلى الوسطاء الماليين و إلى أية سلطة أخرى تهتم بهذا الشأن.

¹ - بوخاتم نجيب، نجيب بوخاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 116-117.

² - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، المرجع اعلاه، ص: 207.

³ - جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 81.

¹ - بوخاتم نجيب، مرجع سابق، ص: 117.

² المادة (03) من النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992م، و المتعلق بتنظيم وتسيير مركزية عوارض الدفع.

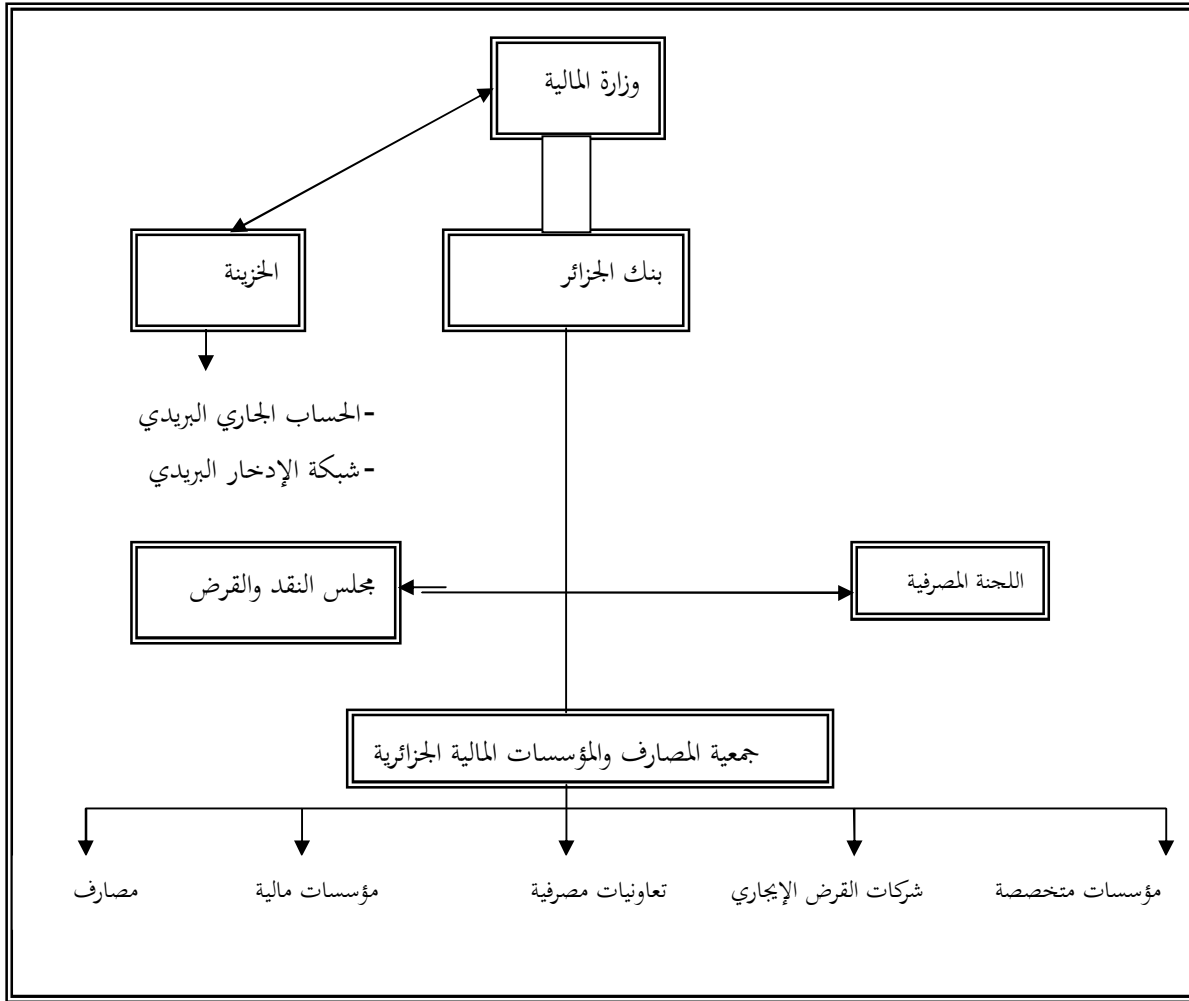
■ تنظيم و تسيير بطاقة مركزية لعوارض الدفع، والتي تتضمن جميع الحوادث المسجلة المرتبطة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض.

د- جهاز مكافحة إصدارات الشيكات بدون رصيد :

يعتبر هذا الجهاز تكملة لبقية الهيئات التي سبق ذكرها، حيث جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أدوات الدفع وهي الشيك وقد تم إنشاؤه بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992م من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين ، ويهدف مركز الوقاية و مكافحة إصدار شيكات بدون رصيد إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش ، وخلق قواعد للتعامل المالي الذي يقوم على مبدأ المعاصرة والاستفادة من مزايا التعامل بها.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الشكل رقم (3-5): هيكل النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990.



Source : Abdelkrim Sadeg , Le système Bancaire, Algérien, La nouvelle réglementation , édition imprmerie A.Ben , ALGER, 2004, P :46.

خامسا: المصارف و المؤسسات المالية في إطار قانون النقد و القرض 10/90

أحدث قانون النقد و القرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية و المؤسسات المالية حيث أتاح إنشاء البنوك و المؤسسات المالية شريطة أن تؤسس بشكل شركات مساهمة¹.

1- المصارف التجارية: يعرف قانون النقد و القرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المحددة في المواد من 110 إلى 113 من

¹ - المادة 118 من قانون النقد والقرض 90 - 10.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

◀ تلقي الأموال من الجمهور.

◀ منح القروض.

◀ وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل .

2- المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور" وهذا يعني أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية ولكن دون أن تستعمل في ذلك أموال الجمهور. وقد قسم قانون النقد و القرض هذه المؤسسات إلى ما يلي¹:

أ- صناديق التوفير و الاحتياط: هذه الصناديق تقوم بعمليات مشابهة لعمليات البنوك، فبإمكانها فتح الشيك لزبائنها ومنحهم قروضاً، ولكن دورها الأساسي يكمن في جمع الادخار السائل بواسطة دفاتر مثل (دفاتر التوفير الشعبي).

ب- صناديق القرض البلدي: هي متخصصة في قرض الاستهلاك مواردها تأتي من قروض وهبات من الجماعات المحلية، وتعتمد على التوظيفات في السندات الصندوق.

ج- الشركات المالية: تنشأ عن طريق قرار البنك أو المؤسسات المتخصصة في التوسع حيث تسلم للشركات المالية أنواع من العمليات تكمن في القروض العقارية و الائتمان الاجاري وقروض الاستهلاك وفي بعض الأحيان يعاد ترتيب المؤسسات المالية المتخصصة في شركات مالية، مواردها تأتي من المؤسسات التي ساهمت في خلقها.

د- المؤسسات المالية المتخصصة: عموماً توجد تحت وصاية الدولة لأنها تعمل للصالح العام وهي بنوك غير تجارية يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري ، الزراعي ، الصناعي و التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسي ، مواردها تأتي من أسواق رؤوس الأموال .

ولقد وضع القانون في مادته 116 العمليات التي تستطيع البنوك و المؤسسات المالية القيام بها وأهمها:

¹ - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 76-77.

◀ عمليات الصرف.

◀ توطين القيم المنقولة.

◀ عمليات الإيجار للأموال المنقولة و الغير المنقولة.

3- المصارف التجارية و المؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية: سمح قانون 90-10 بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية أجنبية شريطة خضوعها للقانون الجزائري، وأن تنشأ هذه الأخيرة في شكل شركات مساهمة. وان تحصل على ترخيص يمنحه مجلس النقد و القرض ممضى عليه من طرف بنك الجزائر ومن أجل الحصول على هذا الترخيص يجب استيفاء بعض الشروط لكي تحصل على هذا الاعتماد ومن بين هذه الشروط¹:

◀ 500 مليون دينار بالنسبة للمصارف.

◀ 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.

◀ تحديد برنامج للنشاط خاصة في مجال الموارد، القروض، الخدمات المقترحة.

◀ المستوى التقديري لأهم نسب التسيير بصفة خاصة نسب السيولة و تغطية الخطر.

◀ احترام نسبة الملاءة " Ratio de solvabilité " .

ويمنح الاعتماد لفروع البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية المرخص لها بعد أن تحقق نفس الشروط.² كما بينت المادة 133 من القانون بأنه يجب على البنوك و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغاً موازياً على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب تأمينه لدى البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري. كما حدد القانون الحالات التي يحق لمجلس النقد و القرض سحب الاعتماد من البنوك أو المؤسسات المالية و هي كالتالي¹:

◀ بناء على طلب من البنك أو المؤسسة.

◀ عندما لم تعد تتوفر الشروط التي منح على أساسها الاعتماد.

◀ لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر شهراً^أ.

¹ - Naas Abdelkarime, le système bancaire Algérien, maisonneuve& larose, France, 2003, p 118.

² - المادة (137) من قانون النقد و القرض 10-90.

¹ - المادة (140) من قانون النقد و القرض 10-90.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

◀ إذا توقف موضوع نشاط الاعتماد لمدة ستة أشهر.

◀ كما يجوز للجنة المصرفية سحب الاعتماد كعقوبة تأديبية.

ونجد بأن التطبيق الفعلي في الجزائر جاء متأخرا نظرا لعدم استيفاء البنوك الوطنية الشروط الضرورية بحيث نال البنك الوطني أول ترخيص في سنة 1995م تقديرا لنشاطه المميز و احترامه قواعد السلامة و الحذر إذ بلغت نسبة الملاءة لديه بـ 12%¹ ومنح الاعتماد في 1997م لكل من القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط.²

ويمكن حصر بعض البنوك التي ظهرت بعد قانون النقد و البنك فيما يلي:

أ - بنوك خاصة برأسمال جزائري مختلطة:

● **بنك البركة:** يعتبر أول بنك مشترك يزاول نشاطه في الجزائر وذلك بعد تأسيسه في شهر ماي 1991م بمبادرة مجموعة " دلة البركة السعودية " و بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، برأسمال مال قدره 500 مليون دج، حيث يعتبر هذا البنك بنك إسلامي يقوم بجمع أعمال البنوك التقليدية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار يقوم البنك بجلب الموارد بصيغ مختلفة (ودائع تحت الطلب حسابات التوفير وحسابات الاستثمار المخصصة و الغير المخصصة و سندات الصندوق و يقوم بتمويل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الأدوات المالية الإسلامية، المضاربة، المشاركة وغيرها. إضافة إلى قيامه بمختلف العمليات المصرفية كفتح الاعتمادات المستندية و التحويلات و التسليمات المستندية وإدارة المحافظ عبر شبكة واسعة من بنوك المراسلة الأجنبية.¹

● **البنك الاتحادي:** هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1999م بمساهمة رؤوس أموال خاصة و أجنبية يركز النشاط الأساسي لهذا البنك في جميع الادخار وتمويل العمليات الدولية وتقديم الاستثمارات و النصائح المالية إلى الزبائن.²

¹ - سليمان قاسي موسى رئيس البنك الوطني الجزائري، البنك الوطني الجزائري - فتح راس المال - مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، الجزائر، نوفمبر 1999، ص: 74.

² - جمعون نوال، مرجع سابق، ص: 84.

¹ - حفيظ محمد الصديق، المدير العام، "بنك البركة الجزائري" في عامه التاسع، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، الجزائر، جويلية 2000، ص: 43.

² - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 204.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

● **البنك المختلط:** أنشئ هذا البنك بتاريخ 11 جوان 1998م بين البنك الخارجي الليبي 50% من رأس مال البنك و بمساهمة أربعة بنوك تجارية بنسبة 50% من مال مجزأة بين البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وأقيمت هذه المؤسسة النقدية من اجل القيام بكل العمليات البنكية المالية ولتجارية بالعملة الصعبة المحولة وترمي من وراء ذلك إلى ترقية الاستثمار و تنمية التجارة في بلدان المغرب العربي.¹

● **البنك التجاري و الصناعي الجزائري:** هي مؤسسة مساهمة ذات رأسمال قدره 1 مليار دج ، متكونة أساسا من مساهمين جزائريين وتحصلت على الاعتماد من طرف بنك الجزائر في 24 سبتمبر 1998م² سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08- 2003 - بتاريخ 2003/08/21 بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

● **بنك الخليفة:** تم اعتماد " الخليفة بك "، كشركة أسهم بتاريخ 25 مارس 1998م ورأسمال تأسيسه قدر ب 500 مليون دينار ،وهو الحد الأدنى المسموح به قانونيا لتأسيس بنك ما ،كان مقره الرئيسي يقع بمدينة الشارقة في الجزائر العاصمة،³ سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 03/2003، الصادرة بتاريخ 2003/05/29.

● **مبنى بنك:** وهو بنك تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/08/08 برأسمال قدره 620 مليون دج، وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

● **الشركة الجزائرية للبنوك:** تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 12 جوان 1999، ويعتبر شركة مساهمة أنشأت بالأغلبية من طرف مشرفين جزائريين برأسمال قدره 700 مليون دينار جزائري ،ولقد تم اكتتابه بمساهمة 83 من شركات جزائرية و 7% من شركات تمويل أوروبية ،ولقد تحصل على أرباح خلال عام 2000 قدرت بـ 51.8 مليار دينار جزائري.

● **البنك الدولي الجزائري:** تحصل على الاعتماد في 2000/04/30م من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال مختلط وطني وأجنبي.

1 - Ammour benhalima, le système bancaire algérien, textes et réalité, Algérie, édition DAHLAB , 1997,p104.

2 - La banque d'Algérie , Média BANK, N067- , Algérie, 2002, P 04. NOTE INFORMATION.

3 - محمود بلحمير وآخرون، إمبراطورية السراب، منشورات الخبر، دار الحكمة ، ص 24.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ب- البنوك الخاصة برأسمال أجنبي:

- المؤسسة العربية المصرفية¹: تحصلت على الاعتماد في 24 سبتمبر 1998م وشرعت في عملها في 02 ديسمبر 1998م، يتشكل رأس مالها من :
 - الشركة العربية للاستثمار (العربية السعودية) بنسبة 10%.
 - المؤسسة العربية المصرفية ABC (دولة البحرين) بنسبة 70%.
 - الشركة الدولية للتمويل IFC (الولايات المتحدة الأمريكية) بنسبة 10%.
 - الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين LA CAAR بنسبة 05%.
 - 06 مستثمرين جزائريين خواص بنسبة 05%.
- ناتيكييس الجزائرية²: فرع خاص من مجموعة ناتيكييس المصرفية الجزائرية، وهي عبارة بنك أعمال يقدر راس ماله بـ 500 مليون دج، تنتمي إلى مجموعة ناتيكييس المصرفية الفرنسية و التي تعتبر ثالث مجموعة مصرفية في فرنسا من خلال رقم الأعمال و الانتشار .
- الشركة العامة الفرنسية: والتي فتحت فرعاً بالجزائر في 15/04/1998 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، حيث ساهمت الشركة العامة بنسبة 45%، و FIBASA للكسمبورغ بنسبة 31%، والمؤسسة المالية الدولية SFI بـ 10%، والبنك الإفريقي للتنمية بـ 10%، وتتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية.
- الريان بنك: أنشئ من طرف مجموعة الفيصل ومقره قطر برأسمال معتمد بـ 30 مليون دولار تاريخ حصوله على الاعتماد هو 2000/10/08م.
- البنك العربي الأردني: يقع مقره في عمان، تحصل على الاعتماد بتاريخ 2000/10/15م من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري
- سيتي بنك الأمريكي: يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في 18/05/1998م¹ من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري ويقع مقره بالأوراسي.

¹ - مصطفى عاشور، استثمار يستقطب الاستثمارات ، مجلة الأعمال و الاقتصاد، عدد خاص، الجزائر، نوفمبر 1999، ص: 81.

² - جريدة الخبر، حوار مع حاج ناصر رئيس فرع الجزائر للبنك الفرنسي - ناتيكييس - الخميس 17 جوان 1999م، ص: 03.

¹ - محمد شكوري، مرجع سابق، ص: 132.

المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة وهي على التوالي في سنتي 2001 و 2003.

أولاً: مدى تطبيق قانون النقد والقرض

لم تستوف البنوك العمومية الشروط المحددة من طرف "بنك الجزائر" والمتمثلة في¹:

■ تحديد رأس المال الأدنى بـ 500 مليون دينار بالنسبة للبنوك، و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.

■ يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر 40% من المال الخاص، تم تخفيضها إلى 25% منذ سنة 1995. وعليه فقد وجدت عدة بنوك بعيدة عن تطبيقها لقانون النقد والقرض، فبعد إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 بحوالي (10) سنوات، لم تحصل كل البنوك العمومية على الاعتماد بمقتضى المادة 203 من هذا القانون، وقد عدل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قانونه العضوي سنة 1998 وفق المادة 202 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: "يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وكذلك البنك الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أن تطابق قوانينها الأساسية مع أحكام هذا القانون وترفع رؤوس أموالها عند الاقتضاء لتصبح موازية للحد الأدنى للرأسمال الذي سيقدر بالنظام المذكور في المادة 201 وذلك خلال أجل ستة أشهر اعتباراً من تاريخ إصداره" لكن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لم يحقق وضعية مالية تثبت فعلاً أن الخصوم تفوق المبلغ الإجمالي للأصول التي تعادل على الأقل الرأسمال الاجتماعي¹.
لم تمنح الاعتمادات المصرفية إلا بعد مضي 7 سنوات من صدور قانون النقد والقرض على النحو التالي:²

- منح الإعتماد لكل من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1997 .
- منح الاعتماد لكل من البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL) سنة 2002 .

¹ - Abdelkrim NAAS, Le systeme bancaire Algérien , op-cit , p189.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، دورة نوفمبر 2000.

² - Abdelkrim NAAS, Le systeme bancaire Algérien , op-cit , p189.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

- تم اعتماد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) في سنة 1997 للقيام بالعمليات المصرفية بما يتناقض مع إحدى مواد القانون المتعلق بالنقد والقرض القاضية بأنه على المصارف أن يكون لها القانون الأساسي لشركات الأسهم ، في حين أن هذا الصندوق هو عبارة عن تعاضدية تدخل قانونا من فئة الجمعيات التي لا تهدف إلى الربح.
- إلى غاية سنة 2002، البنك الجزائري للتنمية (BAD) لم يكن قد اعتمد بعد.
- ضف إلى ذلك ، إنشاء المصارف بامثال القاعدة التي تنص على ضرورة توفير رأسمال أدنى قيمته 500 مليون دينار ، حيث يعد هذا المبلغ جد ضئيل ، مما قد يثير مشاكل مالية خطيرة بالنسبة لهذه المصارف.
- في الوقت الذي يشهد العالم تكتلات كبيرة للمصارف ، فإنه يصعب الحديث عن مصرف يقدر رأسماله ب 500 مليون دينار ، أي ما يعادل 7 ملايين دولار¹.
- أما فيما يخص السوق النقدية في الجزائر ، والتي لا تزال سوقا ضيقة ، تعبر عن مركز لتبادل النقد على الحساب لدى المصرف المركزي ، ويعتمد نشاطه على الأعوان الماليين المتمثلين في المصارف التجارية ، المستثمرون والمؤسسات المالية غير المصرفية ، هذه السوق تعاني من عدة نقائص تتمثل²:
 - عدم الاستجابة لاحتياجات المصارف من السيولة والتي قد تختلف عن الأهداف المحددة في النظام النقدي ككل.
 - اللجوء غير المحدود لإعادة التمويل، ووجود فرق في المعدلات بين المصارف والمصرف المركزي مما يدفع المصارف بالتوجه إلى مصارف أخرى قبل التوجه إلى المصرف المركزي من أجل الحصول على القرض.
 - نظرا لقلّة الأوراق التجارية لدى المصارف لإعادة خصمها، يقوم المصرف المركزي بمنح قروض على المكشوف حتى يسمح للمصارف بمواجهة احتياجاتها
 - محدودية السقوف النقدية الجزائرية بسبب محدودية السندات التي يمكن إقراضها .
 - ضعف فوائد سندات الخزينة العمومية التي تكتتب فيها البنوك.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية ،دورة نوفمبر 2000.

² مامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،

2004-2005، ص: 172-173.

ثانيا: تعديلات سنة 2001

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 م 1 هاماً في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي والمالي وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدا من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموماً بإدارة ومراقبة "بنك الجزائر" والصادر في 27 فيفري سنة 2001. و من بين المواد المعدلة والتي مست محافظ البنك المركزي ونوابه، المادة 02 من الأمر 01-01 يتمم ويعدل المادة 19 من قانون النقد والقرض 90-10 " يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، على التوالي محافظ يساعده ثلاثة (03) نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان".

المادة 03 من الأمر 01-01 تعدل أخطاء الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون رقم 90-10 "لا تخضع وظائف المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية ، لا يمكن للمحافظ ونواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي"¹

لقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01 أساساً إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين²:

- ★ الهيئة الأولى تتمثل في مجلس الإدارة ، والمكلف بإدارة وتوجيه " بنك الجزائر".
- ★ الهيئة الثانية تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

1- مجلس إدارة "بنك الجزائر": يتكون مجلس إدارة "بنك الجزائر" الناتج عن الأمر الصادر سنة 2001 من نفس أعضاء مجلس النقد والقرض المنشأ بموجب القانون رقم 90-10، إذ يتكون من:

- ◀ محافظ البنك المركزي ، يعين من طرف رئيس الجمهورية .
- ◀ ثلاثة (03) نواب يعينون بمرسوم رئاسي .
- ◀ ثلاثة (03) موظفين سامين، يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.

¹ - الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فبراير، 2001، ص:4.

² - Abdelkrim NAAS, Le systeme bancaire Algérien , op-cit , p175.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وقد ألغى الأمر 01-01 مدة التعيين المنصوص عليها في القانون رقم 90-10 والمقدرة بـ 6 سنوات للمحافظ و5 سنوات للنواب مما أدى إلى الحد من استقلالية البنك المركزي.

2- مجلس النقد والقرض: أحدث الأمر رقم 01-01 الصادر في 2001 سلسلتين من التغيرات الطارئة على مجلس النقد والقرض:

أ- على مستوى المهام: لم يعد مجلس النقد والقرض مكلفا بإدارة وتنظيم البنك المركزي.
ب- على مستوى الأعضاء: حسب المادة 10 من الأمر رقم 01-01 الصادر في 2001 يتكون مجلس النقد والقرض من¹:

■ أعضاء مجلس إدارة "بنك الجزائر"

■ ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

يعين الشخصيات الثلاث أعضاء في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يستدعي المحافظ المجلس ويرأسه ، ويعد جدول أعماله ويكون حضور (06) أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد الاجتماعات ، كما تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا كما لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس، ويجتمع هذا الأخير مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه.

ثالثا: تعديلات الأمر 11-03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، يعتبر نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90 ، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث انه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر ، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر .

¹ - الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:5.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

كما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر ، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية، وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديدده للسياسة النقدية والإشراف عليها ، ومتابعتها وتقييمها ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور الجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال، وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي ، وذلك من خلال:

- ◀ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- ◀ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي .
- ◀ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد .
- ◀ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 10/90 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة ، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.

رابعا: الأمر 01/04

الصادر في 04 مارس 2004، والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث ساهم هذا القانون إلى رفع ذلك الحد إلى 2,5 مليار دج، وهذا من أجل تدعيم رأسمالها، غير أن الملاحظ هو خروج كل البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري نتيجة عدم قدرتها على توفير ذلك

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الحد من رأس المال¹، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصناعة المصرفية الجزائرية خالية من البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري.

خامسا: الأمر 04/10

صدر هذا القانون في 26 أوت 2010، حيث كان يهدف أساسا إلى تدعيم نشاط البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية الوطنية، إلى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة الأجنبية، ومن أهم ما تضمنه الأمر ما يلي²:

✓ ضرورة عمل بنك الجزائر على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية، وتوفير الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي،
✓ التأكد من سلامة وملائمة وسائل الدفع الخاصة بالبنوك، ورفض تلك التي لا تتوفر فيها شروط السلامة،

✓ إن أي مساهمة خارجية في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يمكن أن تكون إلا في إطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 في المائة على الأقل من رأس مال الشركة، المساهمة الوطنية المقيمة يمكن أن تكون من قبل عدة شركاء وطنيين مقيمين،
✓ امتلاك الدولة لسهم نوعي في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة يخول لها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت،

✓ إن أي تعديل في القانون الأساسي لأي بنك أو مؤسسة مالية يجب أن يكون بترخيص من محافظ البنك المركزي،

✓ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية الأخطار وتزويدها بأسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض،

¹ هواري معراج، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 180.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 04/10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق ل 26 غشت 2010، المعدل والمتمم للأمر 10/03 والمتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، 2010، ص ص 11-13.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

✓ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد من مدى التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، صحة المعلومات المالية، السير الحسن للمسارات، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004 - 2017)

تنبع أهمية تقييم كفاءة الأداء البنكي من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك أمراً في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن سياسة صانعي السياسة المصرفية في الجزائر (بنك المركزي الجزائري) في تحسين الصناعة المصرفية يعتمد على تحديد مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية وغير المالية ومدى تقليل التكاليف وتوليد الأرباح.

المطلب الأول: مؤشرات نمو القطاع المصرفي الجزائري

يعتمد خبراء المصارف على نوعين أساسيين من المؤشرات لمعرفة حجم نشاط القطاع المصرفي ومدى كفاءته وفاعليته على المستوى الكلي وهما أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين هذان المؤشران الأهمية النسبية للخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد، بالإضافة إلى التفرقة بين الأهمية النسبية لكل نوع وبالتالي هيكل وطبيعة الخدمات المقدمة.

جدول رقم (5-2): مؤشر أصول البنوك الجزائرية إلى PIB

(الوحدة: %)

السنوات	أصول البنوك التجارية / PIB	أصول البنك المركزي / PIB
2004	63,54	57,69
2005	56,44	60,61
2006	61	78,23
2007	69	81,96
2008	78	95,63
2009	66,30	110,98
2010	66,9	102,76

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

95,60	62,1	2011
94,25	61,7	2012
91,70	62,5	2013
91,85	69,8	2014
92,93	75,8	2015
72,92	74,4	2016
59,87	74,9	2017
84,87	67,31	متوسط الفترة

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى تقارير بنك الجزائر: من سنة 2004 إلى 2017

أولاً: مؤشر أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ ارتفاع أصول البنك المركزي للناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة حيث حقق

المؤشر خلال متوسط فترة الدراسة (2004 - 2017) نسبة قدرها 84,74%

حيث يعكس دلالة المؤشر مدى الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي في تحقيق أهداف

التنمية الاقتصادية.

إلا أن الهدف من البنوك المركزية في الدول المتقدمة هو المحافظة على استقرار العملة محليا وخارجيا وتفعيل دورها الرقابي، ولا تقوم بأي عمليات تمويل في مجال التنمية الاقتصادية.

حيث أكدت الدراسات أن الدول ذات النظام المصرفي الكفؤ والدخل المرتفع تقل فيه الأهمية

النسبية للبنك المركزي من حيث التدخل في تمويل مشاريع القطاع العام حيث تستند العملية إلى

الأسواق المالية في تعبئة الفائض من المدخرات وتوجيهها إلى النشاطات الاستثمارية، تجنباً لحدوث

التضخم النقدي الذي يكون سببه إصدارات نقدية جديدة من البنوك المركزية وتؤكد الدراسات أن

النظام المصرفي في الدول المنخفضة الدخل تزداد الأهمية للبنك المركزي في التدخل في تمويل مشاريع

القطاع العام.

كما يفسر معدل ارتفاع متوسط أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الداخلي إلى ارتفاع

في النقود وأشباه النقود والقروض للاقتصاد.

ثانياً: مؤشر أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة لمؤشر أصول البنوك التجارية للناتج المحلي الإجمالي فمتوسطه المقدّر بـ 67,31

% خلال فترة الدراسة (2004 - 2017) يعكس محدودية البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التنمية

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الاقتصادية، على عكس بعض الدول العربية مثل (المغرب وتونس والأردن) حيث الأصول المالية لبنوكها تفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي ب (120 %، 143 %، 222 %) على التوالي و هو ما يعكس أهميتها وقدرتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن صغر حجم الأصول المالية بالنسبة للاقتصاد يعكس مدى قدرة هذه الاقتصاديات على استيعاب مؤسسات مالية جديدة سواء محلية أو أجنبية ويعد هذا عاملا من عوامل انخفاض معدلات الإدخار في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى،¹ إذ بلغت في 2008 حوالي 51 % بينما السعودية 67 % والأردن 110 %

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على صغر المصارف الجزائرية بيانات اتحاد المصارف العربية ومجلة banker the الصادرة في جويلية 2017 والمتضمنة أكبر 1000 مصرف في العالم حسب رأس المال الأساسي (Tier1capital) ومجموع موجودات البنوك حيث لم تستطع أية مؤسسة مصرفية أو بنك جزائري أن يضمن لنفسه مكانا ضمن التصنيف العالمي لأفضل المؤسسات المصرفية في العالم، بالرغم من وجود 88 مؤسسة مالية في التصنيف الصادر عن المجلة البريطانية "دوبانكر" ولن تتمكن البنوك الجزائرية من الاستجابة للمعايير المعتمدة من طرف المجلة البريطانية المتخصصة وعلى رأسها حجم الأنشطة المالية والأعمال، بما فيها البنك الخارجي الجزائري، الذي يعتبر أهم البنوك الممثلة للمجمع الوطني للنفط والمحروقات "سوناطراك" والذي تأثر بتقلص عائدات البلد المالية من المحروقات.

حيث استحوذت المؤسسات البنكية الخليجية على قائمة المؤسسات البنكية العربية الحاضرة في القائمة العالمية، فمن أصل 88 مجموعة بنكية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، نجحت 21 مجموعة بنكية إمارتية في أن تجد لها موطئ قدم في اللائحة، متبوعة بالسعودية التي حضرت ب 12 مؤسسة، ثم قطر والبحرين ب 10 مؤسسات، فالكويت ب 07 مؤسسات بنكية.

وبنفس القائمة حضرت مصر ب 04 مؤسسات وعمان ب 05 مؤسسات بنكية عن كل بلد، ثم المغرب بأربع مؤسسات بنكية ثم الأردن ب 03 مؤسسات بنكية بينما احتلت ليبيا المرتبة الأخيرة بمؤسسة بنكية واحدة ما جعل المغرب البلد الوحيد في شمال إفريقيا الذي نجح في دخول نادي الألف بنك الأكبر في العالم¹

¹ سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2011 - 2012)، ص 147.

¹ [https:// www.echorokonline.com](https://www.echorokonline.com) Consulté le 10/02/2017.

واحتل البنك الأهلي السعودي صدارة المؤسسات البنكية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد تمكنه من احتلال المرتبة 106 عالميا، متبوعا بالبنك الوطني القطري الذي صنف بالمرتبة 141 عالميا خلال السنة الماضية، وسجلت المجلة البريطانية تواضع مستوى القروض رغم توفر السيولة مشيرة إلى أن إنشاء مركزية المخاطر يمكن أن يساهم في تشجيع القروض الخاصة في ظل الحديث عن عزم الحكومة إطلاق مرتقب للقروض الاستهلاكية.

المطلب الثاني: الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري

يتشكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية سنة 2017 من تسعة وعشرون (29) مصرفا ومؤسسة مالية تتمثل فيما يلي:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا، برؤوس أموال أجنبية من بينهم مصرف واحد (01) برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين.
- خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية.
- تعاوضية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الشكل رقم (4-5): البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري - جانفي 2017.



المصدر: من الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz/banque.htm اطلع عليه يوم:

2017/02/10

حقق القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية، وواكب التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية التي شهدتها الجزائر، وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها القطاع

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

المصرفي، لا يزال أمامه الكثير من العمل، فعلى سبيل المثال، يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4,9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8,4% من الاقتصاد العربي، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.

جدول رقم (5-3): بيانات أكبر عشرة مصارف جزائرية.

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف جزائرية

(مليون دولار)

الأرباح			حقوق الملكية			قروض			ودائع			موجودات			
2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	
398	455	268	2,476	1,799	1,998	7,425	7,371	9,614	28,702	23,632	21,491	34,675	29,478	27,018	بنك الجزائر الخارجي
458	348	غ.م.	1,410	1,644	غ.م.	11,841	14,517	غ.م.	12,764	16,963	غ.م.	21,312	26,369	غ.م.	البنك الوطني الجزائري
176	197	غ.م.	901	951	غ.م.	5,784	6,854	غ.م.	9,145	10,457	غ.م.	13,137	14,651	غ.م.	القرض الشعبي الجزائري
133	72	غ.م.	451	809	غ.م.	4,832	5,323	غ.م.	10,364	10,737	غ.م.	12,116	12,606	غ.م.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
25	27	غ.م.	363	379	غ.م.	2,600	3,434	غ.م.	3,744	3,768	غ.م.	5,694	5,779	غ.م.	بنك للتنمية المحلية
50	54	52	272	274	286	775	832	802	1,363	1,481	1,197	1,760	1,917	2,010	بنك البركة الجزائري
34	52	64	131	219	258	587	832	1,040	575	838	1,173	989	1,347	1,778	بنك الخليج الجزائر
12	17	17	147	197	218	426	257	362	283	318	325	552	606	650	بنك المؤسسة العربية المصرفية
14	18	20	132	163	183	130	151	205	159	222	285	398	519	592	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
12	13	18	212	229	234	241	241	341	163	189	235	396	466	524	ترست بنك الجزائر
1,312	1,254	غ.م.	6,495	6,475	غ.م.	34,641	40,039	غ.م.	67,262	68,603	غ.م.	91,029	93,738	غ.م.	المجموع

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة و Bankscope

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة.

ومن الضروري الاستمرار في عملية إصلاح القطاع المصرفي والمالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع ومنها تطوير القوى العاملة، تحسين إدارة المخاطر، تطوير واستعمال بطاقات الائتمان، العمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف، والتوسع في مجالات الإقراض للشركات الخاصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

أولاً: كفاءة النفاذ إلى الخدمات المالية في النظام المصرفي الجزائري

يتسم القطاع المالي المتطور بقدرته على توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجات الأفراد والمؤسسات، وقد أثبتت الدراسات أن زيادة معدلات النفاذ إلى الخدمات المالية تشير إلى مدى عمق النظام المالي وكلما زادت هذه النسبة ترتفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن بيئة العمل، ويلعب النفاذ إلى التمويل والخدمات المصرفية دوراً مهماً في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم التخفيف من تقلبات دورات الأعمال، حيث يتمكن الأفراد والمؤسسات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أي تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري ويمكن قياس مستوى النفاذ للخدمات المالية عن طريق:

أ. **الكثافة المصرفية:** من خلال هذه المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبيرة من السكان وذلك دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، كما يكشف هذا المؤشر عن قدرة البنوك على امتصاص الإدخار العائلي.

جدول رقم (4-5): الكثافة المصرفية

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبايك	1336	1301	1324	1367	1441	1478	1494	1525	1557	1577	1604
عدد الشبايك عدد السكان	25700	26400	26700	26300	25500	25370	25500	25600	25660	25900	26309
نسبة اليد العاملة عدد الشبايك	7870	8300	7900	7700	7400	7200	8000	7500	7600	7680	7667

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2010 و 2012 و 2014 و 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد الشبايك والوكالات البنكية بنسبة 20 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2007 هذا ما أدى إلى تحسن مؤشر الكثافة المصرفية في سنة 2017 بواقع 26309 شخص لكل فرع، إلا أن هذا المؤشر ما يزال ضعيف وبعيد عن المعدل العالمي المحدد بشباك لكل 10000 شخص وهذا وفقاً لنموذج (CAMERON) الذي وضع عام 1967،

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وقد طور هذا النموذج للأخذ بعين الاعتبار اليد العاملة النشطة فقط¹، فنسبة هذه الأخيرة إلى عدد الشبابيك البنكية تحسنت بدورها، وهي مؤشرات تدل على تحسن الصيرفة من هذا المنظور. وللإشارة فقد حصلت لبنان على المرتبة الأولى كأفضل دولة عربية في مجال الكثافة المصرفية بواقع 4600 شخص لكل فرع.

أما بالنسبة للدول المجاورة كالمغرب، فنجد وكالة مصرفية ل 7000 نسمة، فيما تصل النسبة إلى وكالة واحدة لكل 8000 نسمة في تونس، وحتى في السودان فهي متقدمة عن الجزائر بالنسبة للغطية المصرفية أو الكثافة المصرفية، بالرغم من أنها لا تتوفر على نفس الموارد والإمكانيات المالية، إذ نجدها تخصص وكالة مصرفية لكل 15000 نسمة²، وبهذا فإن تأخر الجزائر في توسيع شبكتها المصرفية يبقى يحول دون تحسين العلاقة بين العملاء والبنوك نتيجة للغطية المصرفية الضعيفة التي تجعل من عملية توزيع الخدمات المصرفية أكثر صعوبة.

أما فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر قامت الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM في عام 1996 بوضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، ومن نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية المشتركة RIM التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB التي تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية وذلك من خلال خطوط الربط X25 لشبكة إرسال المعطيات DZ-PAC يهدف هذا النظام إلى تحقيق القبول التام لجميع البطاقات المصدرة في جميع الصرافات الموجودة عبر كامل التراب الوطني، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب المرتبطة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب¹.

الجدول رقم (5-5): التعامل بالصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الدفع الإلكتروني	2897	3047	2965	2986	2737	3035

Source : SATIM

تتوزع هذه الأجهزة على عدد من البنوك يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم (5-6): عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE حسب البنوك خلال الفترة (2010 - 2015).

¹فايدي كمال، دور التسويق المصرفي في تحسين أداء البنوك العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص299.

²جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، 1999، عمان، ص124.

¹سمية عباسية، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعوقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص352.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

البنوك	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA		1491	1554	1622	1647	1654	1686
BDL		575	575	338	188	188	188
BADR		317	317	317	317	319	373
BNA		52	57	57	57	57	65
BEA		329	329	332	332	/	/
سوسيتي جنرال		51	60	71	101	126	243
بريد الجزائر		47	47	47	47	47	47
بنك البركة		09	09	09	09	09	09
BNP باريباس		15	24	76	89	80	111
Natixis		03	05	05	40	41	73
AGB		06	66	89	155	208	232
السلام بنك		02	04	02	04	08	08
المجموع		2897	3047	2965	2986	2737	3035

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا التطور الملحوظ الذي عرفه عدد أجهزة الإلكتروني في الجزائر وذلك على مستوى مجموعة من البنوك الرائدة في المجال حيث ارتفع عددها من 2897 جهاز إلى 3035 جهاز سنة 2015، ويحتل القرض الشعبي الجزائري الصدارة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني ب 1686 جهاز سنة 2015.

كما عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-7): تطور الصرافات الآلية خلال الفترة (2010 - 2015).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصرافات الآلية	636	647	543	475	539	570

Source : SATIM

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أنه بلغ أقصاه سنة 2011 ب 647 صراف آلي، كما تراجع خلال السنتين الموالتين ليعاود الارتفاع مجددا حيث

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

بلغ حوالي 570 جهاز إلى غاية نوفمبر من سنة 2015 واستحوذ كل من (BDL) و (CNEP) على أكبر عدد ممكن من الصرافات الآلية تليهما BNA و BEA بينما تتوزع بقية الموزعات على ما تبقى من بنوك ومؤسسات مالية، هذا التذبذب في عدد أجهزة الصراف الآلي إن دلّ فهو يدل على صعوبة التحكم الجيد في هذه التقنيات الحديثة وعن المعاملات من خلالها.

ب. حسابات الإيداع المصرفي: تشهد حسابات الإيداع المصرفي في الجزائر تطورا ملحوظا وهذا مرتبط بشكل خاص بطرق دفع الرواتب والمعاشات حيث تفرض السلطات العمومية في الجزائر على العمال فتح حسابات جارية لصب الأجور والمعاشات وحتى المنح الموجهة للطلبة أو الطبقة المعوزة.

الجدول رقم (5-8): عدد حسابات الإيداع المفتوحة في الجزائر من (2009 - 2016).

الوحدة: مليون

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد حسابات الإيداع* المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين	1,7	2,5	2,5	2,6	2,71	2,98	2,93	2,95

* : من طرف البنوك التجارية ومؤسسة بريد الجزائر.

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010، 2011، 2014، 2015.

نلاحظ أن عدد حسابات الإيداع المفتوحة عرف تطورا ولكن أغلب هذه الحسابات هي حسابات بريدية جارية مفتوحة على مستوى مؤسسة بريد الجزائر (ليست مصنفة ضمن المؤسسات المصرفية)، فإذا أخذنا مثلا سنة 2011 فقد بلغ عدد الحسابات المفتوحة النشطة بما فيها الحسابات البريدية الجارية، حوالي 24,1 مليون حساب أي 2,5 حساب لكل شخص في سن العمل، أما إذا اقتصرنا على حسابات الإيداع في البنوك التجارية فلم يتعد عددها 9,01 مليون حساب بنكي بواقع 370 حساب لكل 1000 شخص من السكان البالغين سن العمل (أي بمعدل 0,37 حساب لكل شخص بالغ) في الوقت الذي بلغ فيه هذا المؤشر في الإمارات حوالي 1750 حساب لكل 1000

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

شخص من السكان البالغين حيث احتلت المرتبة الأولى مقارنة بمختلف الدول العربية وجاءت لبنان في المركز الثاني بحوالي 1372 حساب لكل 1000 شخص بالغ¹.

ونستنتج أن هناك إقبال ضعيف من طرف الأفراد على التعامل مع البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

✓ عدم تغطية الشبكة البنكية لكامل التراب الوطني وخاصة المناطق النائية.

✓ ضعف جودة الخدمات المصرفية.

✓ ضعف الوعي المصرفي خاصة لدى سكان الأرياف.

ج. حسابات الإقراض المصرفي: بالنسبة لمؤشر النفاذ إلى حسابات الإقراض فقد حققت الجزائر مستويات أكثر انخفاضاً حيث بلغ هذا المؤشر حوالي 29 حساب لكل 1000 شخص من السكان البالغين، وقد صنفت مع الدول الأكثر تخلفاً مثل جيبوتي (23 حساب لكل 1000 شخص) واليمن (8 حساب لكل 1000 شخص) في الوقت الذي بلغ فيه متوسط هذا المؤشر في الدول العربية كمجموعة حوالي 166 حساب لكل 1000 شخص بالغ، وقد حققت لبنان أعلى مستوى بحوالي 519 حساب لكل 1000 شخص بالغ.

ثانياً: التركيز داخل الصناعة المصرفية في الجزائر

إن النشاط المصرفي في الجزائر ومنذ انطلاقه بعد الاستقلال شهد نوعاً من الاحتكار مارسته البنوك العمومية التجارية وذلك سواء في مراحل التخطيط المركزي أو في ظل توجهه إلى اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي.

وبالرجوع إلى النتائج المصوبة عن طريق مؤشر HHI في الجدول فإن البنوك العمومية في الجزائر ظلت مسيطرة على متغير الحصة السوقية من الودائع والقروض.

➤ **بالنسبة للودائع المصرفية:** تشير النتائج في الجدول رقم (5-9) إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يعرف مستويات تركيز مرتفعة في مجال الودائع، إذ نلاحظ أن قيمة مؤشر HHI كانت أكبر من 0,18 وهذا ما يعني أن سوق الودائع في هذه الفترة شهد نوعاً من الاحتكار، حيث تسيطر البنوك العمومية على أكثر من 80% من إجمالي الموارد المجمعة لدى القطاع المصرفي بينما لا تتعدى

¹طرشي محمد وبوفليح نبيل، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 24، العدد 03، سبتمبر 2016، ص47.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

حصة البنوك الخاصة نسبة 10% وتعود هذه المستويات المرتفعة من التركيز لهيمنة البنوك العمومية على معظم ودائع مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات والتي تتميز بأكبر حجم ودائعها، وقد تركزت هذه الهيمنة بعد توقيف بنك الخليفة سنة 2003 إذ فرضت الحكومة على المؤسسات العمومية التعامل حصريا مع البنوك العمومية، ورغم إلغاء هذا الإجراء فيما بعد إلا أن المؤسسات العمومية تواصل عدم السماح للبنوك الخاصة بالتعامل معها، حيث تعتمد هذه الأخيرة أساسا على ودائع الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص فقط، كما أن ضعف حجم الودائع المجمعة من طرف البنوك الخاصة يعود لاهتزاز ثقة الأفراد في هذه الأخيرة خاصة بعد قضية بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي.

➤ **بالنسبة للقروض المصرفية:** من نتائج الجدول رقم (5-9) نلاحظ تذبذب قيمة المؤشر (HHI) الخاصة بالقروض خلال الفترة (2004 – 2013)، حيث تراوحت بشكل عام بين (0,12 - 0,18) مما يعني أن سوق القروض في هذه الفترة كان معتدل التركيز وبالتالي فهو يتميز بظروف المنافسة الاحتكارية، إذ تسيطر البنوك العمومية الستة على القسم الأكبر من إجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد بنسبة تراوحت ما بين 86% إلى 90%، بينما لم تتعد حصة البنوك الخاصة مجتمعة نسبة 14%.

وبالنظر إلى هيكل القروض الموزعة على أساس القطاعات الاقتصادية نجد أن البنوك العمومية تهيمن بشكل كامل على القروض الموجهة لتمويل القطاع العام إذ تحتكر هذه البنوك تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، كما أن حصتها في تمويل القطاع مهمة أيضا إذ بلغت 74,4 % سنة 2013 مقابل 74,6 % سنة 2012 و 73,2 % سنة 2011، في حين تقتصر القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة على تمويل القطاع الخاص والعائلات بنسبة مساهمة ضعيفة، فقد تراوحت هذه النسبة بين 23 % و 25,6 % سنتي 2010 و 2013.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الجدول رقم (5-9): تطور درجة التركيز السوقي للقروض والودائع المصرفية.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات HHI قيمة
0,176	0,166	0,172	0,181	0,176	0,166	0,158	0,160	0,171	0,162	0,170	0,175	0,173	0,143	HHI قيمة بالنسبة للقروض
0,233	0,242	0,265	0,242	0,193	0,221	0,262	0,215	0,282	0,193	0,225	0,293	0,270	0,282	HHI قيمة بالنسبة للودائع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

يحسب مؤشر HHI بجمع مربعات حصص السوق لكل مؤسسة في سوق ما ويمكن توضيحه كما يلي:

$$HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

حيث: S_i : تمثل الحصة السوقية للمؤسسة i .

N : العدد الإجمالي للمؤسسات في السوق.

ثالثا: درجة نشاط الوساطة المالية

يوجد العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأبحاث لقياس تطور نشاط الوساطة المالية إلا أننا اخترنا بينها ما يتناسب مع البيئة الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

أ. نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

لقد أكدت البحوث النظرية والعلمية أن التبعة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفاء للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، ووفقا للنموذج الذي وضعه ماكينون وشو، فإن رصيد الإئتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الاستثمار) وبالتالي عن النمو الاقتصادي، ويقال كذلك أن القروض المقدمة إلى القطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة إلى القطاع العام.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في غاية الأهمية، حيث تظهر قدرة البنوك على منح التمويلات اللازمة لعملية التطور والنمو الاقتصادي، وأن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا يدل على كفاءة البنوك التجارية في منح الإئتمان.

والجدول الآتي يبين تطور هذه النسبة في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2017)

جدول رقم (5-10): تطور نسبة الإئتمان الخاص إلى PIB خلال الفترة (1994 - 2017).

النسبة ب %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CP/PIB	6,5	5,1	5,3	04	4,5	5,3	06	6,8	12,5	11,4	11,2	11,7
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CP/PIB	12,1	13,0	12,8	16,3	15,2	13,7	14,0	16,5	18,4	21,7	23,0	24,4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (5-10) أوضحت النسب ضآلة التمويلات الإئتمانية للبنوك التجارية والبيانات السنوية تشير إلى انخفاض حجم الإئتمان المصرفي (CP) إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، بحيث لم تتجاوز في المتوسط (12,15%) خلال فترة الدراسة، مقارنة بنظيرتها في الدول المتطورة ماليا، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة (53%) ويعزى ذلك استحواذ الحكومة ومؤسساتها على مستويات كبيرة من حجم الإئتمان المصرفي، لتمويل نفقاتها وكذلك يتضح من الجدول أيضا تقارب نسب الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على ضعف الوساطة المالية والدور المحدود للبنوك التجارية الجزائرية في تعبئة المدخرات، وإعادة توزيعها بكفاءة على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالرغم من ذلك فإن هناك أسبابا أيضا ساعدت على انخفاض حجم الإئتمان المصرفي من أبرزها:

- الضعف في العادات المصرفية مما حد من قدرة البنوك التجارية على حشد المدخرات وتوجيهها إلى الأنشطة الاقتصادية المنتجة.
- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الذي لم يحد من قدرة الفرد الجزائري على الادخار فحسب بل حد من قدرته على الاستهلاك.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

- معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة على الودائع، نتيجة لمعدلات التضخم شجعت المدخرين على تحويل مدخراتهم إلى أصول عينية مثل العقارات وغيره بدلا من الاحتفاظ بها لدى البنوك التجارية.
- المعتقدات الدينية أيضا لعبت دورا مهما في هروب الكثير من المدخرين من طرق أبواب البنوك التجارية لأن الدين الإسلامي وبشكل واضح حرّم التعامل بأسعار الفائدة سواء قروضا أو ودائع.

ب. نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB)

تعتبر نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس تطور النظم المصرفية، فهي تعبر عن مدى قدرة المصارف على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتصل هذه النسبة في الدول ذات النظام المالي المتطور إلى حوالي 40%، والجدول الآتي يبين تطور هذه المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2017)

جدول رقم (5-11): تطور نسبة أشباه النقود إلى PIB خلال الفترة (1994 - 2017).

النسبة ب %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
QM/PIB	16,65	14	12,7	14,7	27,3	27,5	23,7	29,1	33,3	32,8	25,7	23
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
QM/PIB	20,8	18,7	18	22,3	21,05	19,1	20,6	69,1	70,2	67,6	68,1	68,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-11) أن نسبة المؤشر (QM/PIB) خلال فترة الدراسة كانت منخفضة ثم بدأت بتحسّن ابتداء من سنة 1999، وهذا راجع للوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات، إلّا أن هذه النسبة تبقى بعيدا عن المعدل السائد في الدول المتطورة، وهذا يعكس ضعف النظام المصرفي في تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب التمويل الطويل والمتوسط الأجل.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ج.نسبة السيولة النقدية (M_1/M_2)

المؤشر الثالث للتطور المالي هو نسبة السيولة النقدية، أي النسبة بين المجمع النقدي (M_1) والمجمع النقدي (M_2)، وتعتبر هذه النسبة عن مدى تقدم النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، ويعني الارتفاع في هذه النسبة أن العملة كأداة لتسوية المعاملات هي أكثر استخداما، وأن هناك وصول محدود إلى الخدمات المصرفية، أما انخفاضها يعني أن هناك ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة الودائع المصرفية و الجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2017)

جدول رقم (5-12): بيانات أكبر عشر مصارف جزائرية

النسبة ب %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M_1/M_2	65,7	64,9	64,3	62,7	51,9	50,6	51,7	50	48,8	48,6	57,8	58,2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M_1/M_2	64,2	70,6	68,9	62,5	69,5	71,9	67,7	69,1	70,2	67,6	68,1	68,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول (5-12) أن نسبة السيولة النقدية (M_1/M_2) كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة وهذا يعني الاستخدام الكبير للعملة في تمويل المعاملات وكذا الاحتفاظ بها بدلا من توظيفها في المصارف خلافا إلى استخدام وسائل الدفع الحديثة، كما يعني هذه النسبة مرتفعة في الجزائر أن جزء كبير الحجم من رصيد النقود بمعناه الواسع محتجزا خارج النظام المصرفي.

المطلب الثالث: تقييم أداء كفاءة البنوك العمومية الجزائرية في تعبئة المدخرات

وتغطية النشاط الائتماني

تشير التقارير الصادرة عن بنك الجزائر إلى أن البنوك العمومية لا تزال تسيطر على الجزء الأكبر من حجم النشاط البنكي، بحيث أنها تؤمن 93% من عمليات التمويل اللازمة للاقتصاد الوطني، وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات التي توضح لنا كيفية توزيع النشاط المصرفي ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، من حيث عملية تجميع الموارد و كذا منح القروض المختلفة الأشكال والآجال.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

أولاً: تقييم كفاءة أداء البنوك العمومية في تعبئة المدخرات

تعتبر القدرة على جذب المدخرات أحد الركائز الأساسية التي ترفع من ربحية المصرف إذ كلما استطاع المصرف جذب أكبر قدر من المدخرات دل ذلك على إمكانية الاستثمار أكثر وبالتالي تحقيق أرباح أكثر، وكلما تنوعت هذه الموارد يكون أفضل للبنك، حيث يستطيع عن طريق التنوع في موارده من التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، لذا فإنه من الضروري معرفة مقدار هذه المدخرات وأنواعها، للوقوف على وضعية المصارف العامة منها والخاصة.

1. تطور حجم الودائع

تعد عملية تعبئة المدخرات وجمع الودائع من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية باعتبارها تشكل المادة الأولية التي تدور حولها كافة أعمال البنوك، والجدول التالي يبين لنا تطور حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي موارد القطاع المصرفي خلال الفترة الممتدة بين (2007 - 2017)

الجدول رقم (5-13): تطور حجم الودائع في النظام المصرفي الجزائري (2007 - 2017).

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	2560,8	2946,9	2502,9	2763,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,8	3891,7	3732,2	4499,0
حصة البنوك العمومية	2369,7	2705,1	2241,9	2462,5	3095,8	2823,3	2942,2	3712,1	3297,7	3060,5	3765,5
حصة البنوك الخاصة	191,1	241,8	261,0	301,2	400,0	533,1	595,3	722,7	594,0	671,7	733,5
الودائع لأجل	1761,0	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5
حصة البنوك العمومية	1671,5	1870,3	2079,0	2333,5	2552,3	3053,6	3380,4	3793,6	4075,7	4010,8	4233,0
حصة البنوك الخاصة	89,5	120,7	149,9	190,8	235,2	280,0	311,3	290,1	367,6	398,5	475,5
الودائع السابقة للاستيراد	195,5	233,9	414,6	424,1	449,7	548,0	558,2	599,0	865,7	938,4	1024,7
حصة البنوك العمومية	162,9	185,1	311,1	323,1	351,7	426,2	419,4	494,4	751,3	833,7	782,1
حصة البنوك الخاصة	32,6	38,8	103,5	101,0	98,0	121,8	138,8	104,6	114,4	104,7	242,6
إجمالي الودائع	4517,3	5161,8	5146,4	5712,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
حصة البنوك العمومية	%93,1	%92,2	%90,0	%89,6	%89,1	%87,1	%86,6	%87,7	%88,3	%87,1	%85,8
حصة البنوك الخاصة	%6,9	%7,8	%10,0	%10,4	%10,9	%12,9	%13,4	%12,3	%11,7	%12,9	%14,2

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2007 - 2017)

بعد الانخفاضات المسجلة في 2015 (- 2,2%) وفي 2016 (- 2,3)، سجل قائم الودائع تحت الطلب ولأجل، الجمعية من طرف المصارف، ارتفاعا محسوسا، بواقع 13,1% منتقلا من 8142

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

مليار دينار في 2016 إلى 9208 مليار دينار في نهاية 2017. بالمثل ارتفع مجموع الودائع المجمعة في نهاية 2017، بما فيها الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي والضمانات والكفالات)، ب 12,7% في 2017، مقابل انخفاض قدره 1,3% في 2016.

من حيث طبيعة الودائع، عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا قدره 20,5% في 2017 (مقابل انخفاضا ب 4,1% في 2016)، حيث تمثل 48,9% من مجمل الودائع تحت الطلب ولأجل، المجموعة من طرف المصارف، مقابل 45,8% في 2016، نجم هذا الارتفاع عن الزيادة المعتبرة في الودائع تحت الطلب المصارف العمومية (23%)، التي انتقلت من 3060,5 مليار دينار في 2016 إلى 3765,5 مليار دينار في 2017، و خاصة عن تضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية، لجزء من ديونها، للمؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدر ب 245 مليار دينار.

عرفت الودائع تحت الطلب لدى المصارف العمومية، باستثناء ودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، ارتفاعا يقدر ب 8,6% في نهاية 2017، مقابل انخفاض ب 8,4% في السنة السابقة، أما فيما يخص الودائع تحت الطلب لدى المصارف الخاصة، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 9,2%، مقابل 13,1% في 2016، منتقلة من 671,7 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 733,5 مليار دينار في نهاية 2017.

أدّت هذه التطورات إلى رفع حصة الودائع تحت الطلب لدى المصارف العمومية ضمن إجمالي الودائع تحت الطلب، من 82% في نهاية 2016، إلى 83,7% في نهاية 2017، أما تلك المتعلقة بالمصارف الخاصة فقد انتقلت من 18% في نهاية 2016 إلى 16,3% في نهاية 2017.

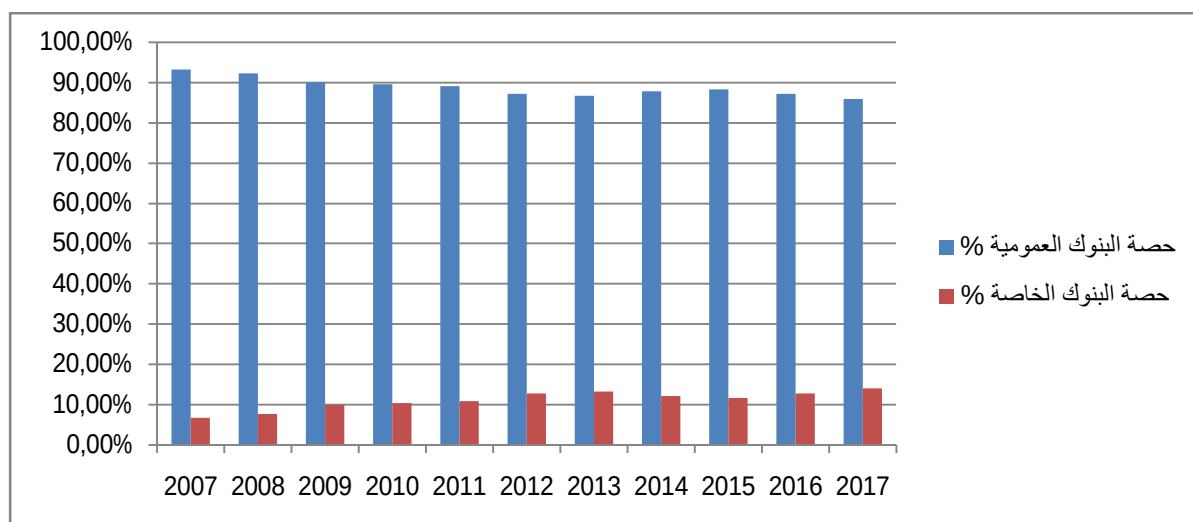
أما فيما يخص الودائع لأجل، فبعد أن عرفت انخفاضا قدره 0,8% في السنة السابقة، سجل قائمها ارتفاعا ب 6,8% في نهاية سنة 2017 كما سجلت الودائع لأجل المجموعة من طرف المصارف الخاصة ارتفاعا قدره 19,3% في حين، لم ترتفع هذه الودائع لدى المصارف العمومية سوى ب 5,5% في نهاية 2017، مقابل انخفاض في نهاية 2016 بالمثل، عرفت الودائع بالعملة الصعبة المدرجة، ضمن فئة الودائع لأجل، ارتفاعا قدره 10,7% في نهاية 2017 (- 3,7% في نهاية 2016) لدى المصارف العمومية و 30% (- 0,9% في نهاية 2016) لدى المصارف الخاصة، إجمالا سجلت الودائع بالعملة الصعبة للمصارف ارتفاعا ب 13,3% في سنة 2017، مقابل انخفاض قدره 3,3% في 2016.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

في نهاية 2017، انخفضت الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية و ضمانات وكفالات) في المصارف العمومية (- 6,2%)، لكنها عرفت ارتفاعا كبيرا في المصارف الخاصة (131,6%) بفعل أساسا، ارتفاع الودائع كضمان للاعتمادات المستندية بنسبة 181%.

أخيرا، وعلى الرغم من انخفاض الموارد من طرف المصارف، ب 1,3% نقطة مئوية مقارنة بسنة 2016 (87,1%) و 1,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015 (88,3%)، لا تزال حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف، أما فيما يخص المصارف الخاصة، فانتقلت حصتها من 11,7% في نهاية 2015 إلى 12,9% في نهاية 2016، لتبلغ 14,2% في نهاية 2017.

شكل رقم (5-5): تطور حجم الودائع خلال الفترة (2007 – 2017).



و حتى يتمكن من الحكم على مدى ايجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية، نربط العلاقة بينهما وبين الناتج المحلي الخام والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الخام، حيث يشير "Tybout" إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير (الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نعتمد على الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

النتائج عن التغير في الناتج الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك.¹

ويبرز مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة²، وهي تعكس الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموماً، ومنها يمكن الحكم على الإيداع المصرفي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن الواحد والعكس إذا قلَّ عن الواحد فتأثير الودائع بالدخل الحقيقي تأثيراً ضعيفاً، وعلى البنوك وهي التي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع أن تجعل ودائعها أكثر مرونة لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد، وهو ما يعني أيضاً مؤشراً لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني.

أ. الميل المتوسط للإيداع المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي³

يعبر الميل المصرفي للإيداع عن نسبة الناتج المحلي التي تذهب إلى الإيداع المصرفي وتقاس بنسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الخام، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج الداخلي الخام، وهو مؤشر مهم لقياس أداء البنوك وإستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع بصفة عامة والودائع الادخارية بشكل خاص، ويمكن توضيح هذه النسبة لدى البنوك الجزائرية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-14): الميل المتوسط للودائع المصرفية وتغيرات الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2017).

النسبة ب %

¹ محمود 2 حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجيات تعبئة الودائع وتقلص الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2000، عمان، ص: 144 - 149.

² عبد اللطيف مصيطفي، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والأفاق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29 - 30 ديسمبر 2004، ص: 02.

³ محمود حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 144 - 149.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

السنة	الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دج	الميل المتوسط		
		لإجمالي الودائع ¹	للودائع الجارية ²	للودائع لأجل ³
2007	9408,3	%48,01	%27,21	%18,71
2008	11043,7	%46,73	%26,68	%18,02
2009	9968,0	%51,62	%25,10	%22,36
2010	11991,6	%47,63	%23,04	%21,05
2011	14519,8	%46,37	%24,07	%19,19
2012	15843,0	%45,68	%21,18	%21,04
2013	16647,9	%46,77	%21,24	%22,17
2014	17228,6	%52,92	%25,74	%23,70
2015	16702,1	%55,08	%23,30	%26,60
2016	17406,8	%52,16	%21,44	%25,33
2017	18906,6	%54,11	%23,79	%24,90
2017 - 2007	---	%49,73	%23,89	%22,09

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2007 - 2017).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميل المتوسط الإجمالي للودائع المصرفية خلال فترة الدراسة بقي محصورا ما بين القيمة %45,68 كحد أدنى و بين %55,08 كحد أقصى، كما يبلغ متوسط الميل خلال هذه الفترة نسبة %49,73 وهو نسبة مقبولة نوعا ما لكنها تبقى غير كافية لأنها تعبر على أن النسبة الأكبر من قيمة الناتج الداخلي الإجمالي لا تمر عبر القنوات البنكية من جهة، كما تبين أن هناك تذبذب في مستوى الميل المتوسط للإيداع، مما يدل على نقص فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية خاصة الادخارية منها، وبالتالي يجب على البنوك تحسين معدلات الفائدة وتنوع أشكال الأوعية الادخارية المعروفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الودائع، من أجل زيادة حصتها السوقية وبالتالي قدراتها التنافسية.

ب. الميل الحدي للإيداع المصرفي وتغيرات الناتج الداخلي الخام

يعبر الميل الحدي للإيداع المصرفي عن مقدار التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج الداخلي الخام، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك التجارية أن تحدد مدى قدرتها على تغيير

¹ الميل المتوسط لإجمالي الودائع يساوي: إجمالي الودائع / الناتج الداخلي الخام.

² الميل المتوسط للودائع الجارية يساوي: الودائع الجارية / الناتج الداخلي الخام.

³ الميل المتوسط للودائع لأجل يساوي: الودائع لأجل / الناتج الداخلي الخام.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، مما يفرض عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة و الإستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية و من خلال الجدول التالي نستعرض الميل الحدي للإيداع المصرفي في البنوك العمومية الجزائرية في الفترة الممتدة من (2007 – 2017).

جدول رقم (5-15): الميل الحدي للودائع المصرفية وتغيرات الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2017).

النسبة ب %

السنة	الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دج	الميل الحدي		
		لإجمالي الودائع ¹	للودائع الجارية ²	للودائع لأجل ³
2007	9408,3	---	---	---
2008	11043,7	0,39	0,23	0,14
2009	9968,0	0,01	0,41	0,22
2010	11991,6	0,27	0,12	0,14
2011	14519,8	0,40	0,28	0,10
2012	15843,0	0,38	0,10	0,41
2013	16647,9	0,68	0,22	0,44
2014	17228,6	2,29	1,54	0,67
2015	16702,1	0,15	1,03	0,68
2016	17406,8	0,17	0,22	0,04
2017	18906,6	0,76	0,51	0,19
2017 - 2007	---	0,55	0,46	0,30

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2007 - 2017).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-15) أن الميل الحدي للإيداع المصرفي سجل معدلات أقل من الواحد الصحيح خلال أغلب فترات الدراسة باستثناء سنة 2014 التي سجل فيها معدل 2,29، وعلى العموم بلغ متوسط الميل الحدي للإيداع المصرفي خلال فترة الدراسة معدل 0,55 موزعة على أساس 0,46 دينار زيادة في الودائع الجارية و 0,30 دينار زيادة في الودائع لأجل، وهو ما يمكن تفسيره بأن كل زيادة مقدارها دينار واحد في قيمة الناتج الداخلي الخام ينتج عنها زيادة في الودائع المصرفية بمقدار 0,55 دينار أغلبها في شكل ودائع جارية وعلى حساب ودائع لأجل،

¹ الميل الحدي لإجمالي الودائع يساوي: Δ إجمالي الودائع / Δ الناتج الداخلي الخام.

² الميل الحدي للودائع الجارية يساوي: Δ الودائع الجارية / Δ الناتج الداخلي الخام.

³ الميل الحدي للودائع لأجل يساوي: Δ الودائع لأجل / Δ الناتج الداخلي الخام.

وبالتالي يمكن أن نقول بأن درجة استجابة الزيادة في حجم الودائع المصرفية ضعيفة مقارنة مع حجم الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام، فضلا على أن تحليل نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تظهر متذبذبة وغير منتظمة عبر السنوات (درجة استجابتها لتغير الناتج الداخلي الخام ضعيفة)، ويمكن تفسير التراجع في نسبة الودائع لأجل مقارنة مع إجمالي الودائع وتذبذب الميل الحدي للإيداع المصرفي بعدم وجود سياسة ادخارية واضحة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، وعدم وجود خدمات متعددة من شأنها تحفيز الأفراد على الإيداع، وبالتالي فلا بد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة من طرف البنوك حتى تستطيع تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية، ولتحقيق ذلك لابد من وجود:

- سياسة ادخارية واضحة على مستوى البنوك.
- سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي.
- تحفيز الودائع المصرفية عن طريق معدلات الفائدة.
- وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

ج. معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية:¹

يبرز مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم أداء البنوك في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج الداخلي الخام باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة، ويمكن حساب معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية بقسمة التغير النسبي في قيمة الودائع المصرفية على التغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام، وتعتبر هذه العلاقة عن الطاقة الإيداعية للاقتصاد الوطني عموما، من خلالها يمكننا الحكم على كفاءة أداء البنوك من ناحية الإيداع المصرفي من حيث كونه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن الواحد الصحيح (1) والعكس إذا قلَّ عن الواحد الصحيح، فنقول بأن تأثر الودائع يتغير الدخل الحقيقي تأثرا ضعيفا، وعليه من واجب البنوك باعتبارها مؤسسات تهدف بالدرجة الأولى إلى جذب المزيد من الودائع بأن تجعل ودائعها أكثر مرونة واستجابة للتغيرات التي تحدث في الدخل عن طريق تنويع وتحسين خدماتها، لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد وهو ما يعني أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 141 - 144.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

للاقتصاد الوطني من جهة، وكذا زيادة الحصة السوقية للبنوك في سوق الموارد، والجدول التالي يبين معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية للبنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2017).
الجدول رقم (5-16): معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 – 2017).

الوحدة: مليار (دج)

السنوات	الناتج المحلي الخام	حجم الودائع	معامل المرونة الدخلية للودائع
2007	9408,3	4517,3	---
2008	11043,7	5161,8	0,82
2009	9968,0	5146,4	0,035
2010	11991,6	5712,1	0,60
2011	14519,8	6733,0	0,82
2012	15843,0	7238,0	0,67
2013	16647,9	7787,4	2,79
2014	17228,6	9117,5	5,06
2015	16702,1	9200,7	0,29
2016	17406,8	9079,9	0,31
2017	18906,6	10232,2	1,44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2007 – 2017).

يبين الجدول رقم (5-16) تذبذبا واضحا في معامل مرونة إجمالي الودائع المصرفية خلال سنوات الدراسة، حيث تجاوز هذا المعدل الواحد الصحيح في بعض السنوات بينما انخفض إلى أقل من الواحد خلال معظم الفترة المدروسة، فبعد الارتفاع المسجل خلال سنتي 2013 و 2014 و 2017 بمعدل 2,79 و 5,06 و 1,44 على التوالي معبرا عن الاستجابة الايجابية للودائع لتغيرات الناتج الداخلي الخام خلال هذه السنوات عاد هذا المعدل لينخفض إلى ما دون الواحد خلال السنوات اللاحقة، وهو ما يبرز الاستجابة الضعيفة للودائع لتغيرات الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، وعرفت سنة 2014 تسجيل أعلى درجة استجابة و قدرها 5,06 في حين سجلت سنة 2009 معدل قدره 0,035 و هو أدنى مستويات الاستجابة.

وعليه يمكن القول، أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة فتارة تكون أقل من (1) مما يعني استجابة ضعيفة وتارة أكبر من (1) مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج الداخلي الخام، وما يمكن أن نستنتجه من ذلك هو ضعف مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام والودائع الإدخارية بشكل خاص، وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع،

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة و ضعف دور البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية، رغم أنه يفترض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك التجارية، كما تعبر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام المصرفي الجزائري بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، وإن نقص الخدمات المصرفية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف ومحدودية البنوك في جذب الودائع وتعبئة المدخرات.

ثانيا: تطور حجم القروض

تمثل عملية منح القروض الوجهة الرئيسية للموارد التي تجمعها البنوك، وتعتبر إحدى أهم مؤشرات قياس حصتها السوقية، و في هذا الإطار سنقوم بدراسة حجم القروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد الوطني وطبيعتها، ومدتها، وكذا حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة منها.

1. هيكل القروض المقدمة حسب القطاع من طرف البنوك

تعتبر القروض من بين أهم الاستعمالات التي تقوم بها البنوك وتضمن لها المردودية، ولكن بقدر ما تطرح عمليات الإقراض للبنوك إمكانيات التوسع في النشاط وتحقيق الأرباح، بقدر ما تطرح لها العديد من الصعوبات في حالة عدم حسن تسيير القروض وعدم منحها وفق المعايير الضرورية التي تركز على مردودية الاستثمار الممول أكثر من قيمة ونوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، وهذا ما تتسم به غالبية البنوك الجزائرية في هذا الجانب إذ تهتم أكثر بالضمانات على حساب كفاءة الاستثمار

وتنقسم القروض بدورها على غرار الودائع إلى عدة أصناف حسب نوع القطاع الممول وحسب المدة، وحسب الجهة المانحة للقرض، والجدول أدناه يبين لنا توزيع القروض في القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول رقم (5-17): توزيع القروض حسب المصارف العمومية (بما فيها صندوق التوفير) والمصارف الخاصة.

الوحدة: مليار (دج)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض للقطاع	989,3	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3	2040,7	2434,3	3382,9	3689,0	3952,8	4311,8

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

											العام
4302,3	3943,3	3679,5	3373,4	2434,3	2040,7	1742,3	1461,3	1484,9	1200,3	987,3	البنوك العمومية
09,5	09,5	09,5	09,5	00,00	00,00	00,00	0,1	1,0	1,9	2,0	البنوك الخاصة
4566,1	3955,0	3586,6	3120,0	2720,2	2244,9	1982,4	1805,3	1599,2	1411,9	1214,4	قروض للقطاع العام
3401,7	2982,0	2687,1	2338,7	2023,2	1675,4	1451,7	1374,5	1227,1	1086,7	964,0	البنوك العمومية
1164,4	973,0	899,5	781,3	697,0	569,5	530,7	430,8	372,1	325,2	250,4	البنوك الخاصة
8877,9	7907,8	7275,6	6502,9	5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	3085,1	2614,1	2203,7	إجمالي القروض الممنوحة
86,8%	87,6%	87,5%	87,8%	86,5%	86,7%	85,7%	86,8%	87,9%	87,5%	88,5%	حصة البنوك العمومية %
13,2%	12,4%	12,5%	12,2%	13,5%	13,3%	14,3%	13,2%	12,1%	12,5%	11,5%	حصة البنوك الخاصة %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2007 - 2017).

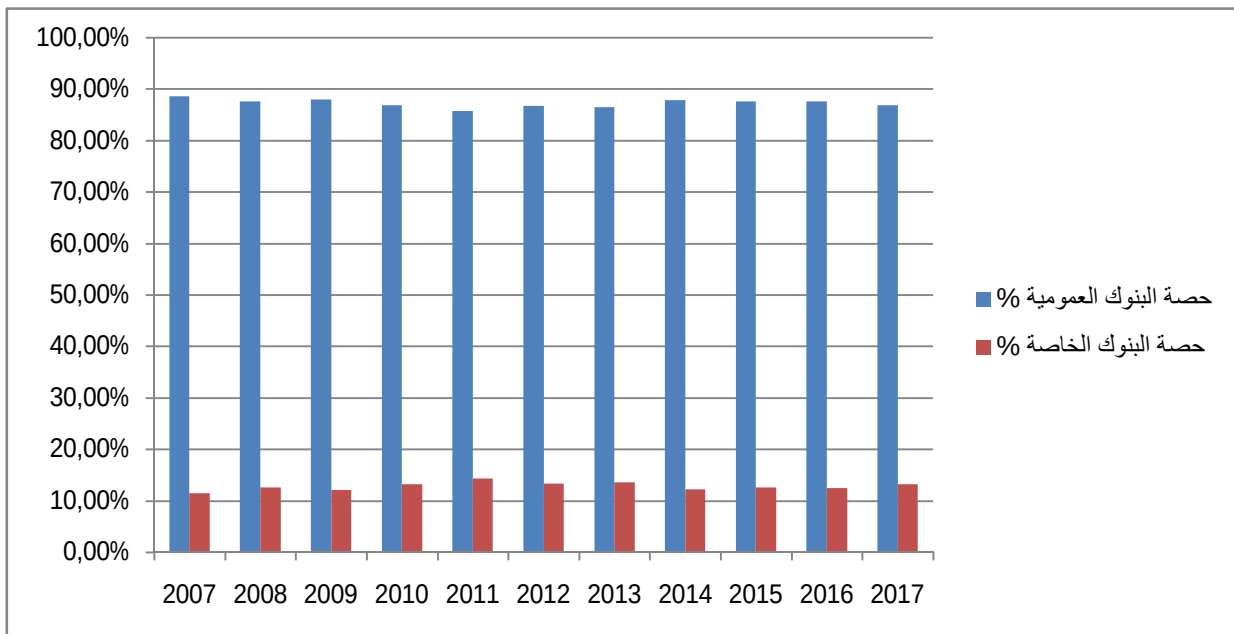
نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية عرف تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث ارتفع إجمالي القروض الممنوحة بنسبة 302,86% سنة 2017 مقارنة مع سنة 2007، إذ تسجل نسبة 335,84% في ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العام و 276% نسبة ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص وهي نسبة معتبرة تعكس اهتمام البنوك بهذا فم منذ سنة 2007 تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ذلك الحجم الممنوح للقطاع العام تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها البنوك العمومية في مجال منح القروض خصوصا تلك الممنوحة للقطاع العام حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 04% على مدار الفترة (2007 - 2017)، و هو مؤشر على

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ضآلة التعاملات بين القطاع العام والبنوك الخاصة خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

أما نصيب البنوك الخاصة من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهي أكبر من تلك التي منحتها للقطاع العام حيث تراوحت النسبة خلال الفترة (2007 - 2011) في حدود 23% لتتجاوز نسبة 24% خلال الفترة (2012 - 2017)

شكل رقم (5-6): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2007 - 2017).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر للفترة (2007 - 2017).

يوضح الشكل أعلاه محدودية مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري نظرا لاهتمامها بتمويل نشاطات الاستيراد واقتصارها على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض القروض القصيرة الأجل دون القيام بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب قروضا طويلة ومتوسطة الآجال.

2. توزيع القروض المقدمة حسب طبيعتها

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

يهدف التعرف على طبيعة القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر وذلك حسب مدتها والهدف منها، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (5-18): توزيع القروض الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2007 – 2017).

الوحدة: مليار (دج)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض قصيرة الأجل	1026,1	1189,4	1320,5	1311,0	1363,0	1361,6	1423,4	1608,7	1710,6	1914,2	2298,0
البنوك العمومية	902,5	1025,8	1141,3	1045,4	999,6	973,9	936,4	1091,0	1152,4	1334,1	1583,7
البنوك الخاصة	123,6	163,6	179,2	265,6	363,4	387,7	487,0	517,7	558,2	580,1	714,3
قروض متوسطة وطويلة الأجل	1177,6	1424,4	1764,6	1955,7	2361,7	2924,0	3731,1	4894,2	5565,0	5993,6	6579,9
البنوك العمومية	1048,8	1261,2	1570,7	1790,4	2194,4	2742,2	3521,0	4621,1	5214,2	5591,2	6120,3
البنوك الخاصة	128,8	163,5	193,9	165,3	167,3	181,8	210,1	273,1	350,8	402,4	459,6
إجمالي القروض	2203,7	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
نسبة القروض قصيرة الأجل %	46,6 %	45,5 %	42,8 %	40,1 %	36,6 %	31,8 %	27,6 %	24,7 %	23,5 %	24,2 %	25,9 %
نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل %	53,4 %	54,4 %	57,2 %	59,9 %	63,4 %	68,2 %	72,4 %	75,3 %	76,5 %	75,8 %	74,1 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2007 – 2017).

وبالنظر لتوزيع حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية والخاصة حسب مدة القرض من الجدول أعلاه يتبين لنا التزايد المطرد لكلا النوعين أي القروض القصيرة أو الطويلة والمتوسطة الأجل من الفترة (2007 - 2017) فتزايدت القروض المتوسطة والطويلة الأجل من مبلغ 1177,6 مليار دج سنة 2007 إلى مبلغ 6579,9 مليار دج سنة 2017 أي بنسبة زيادة قدرها 458,75 %، بينما ارتفعت القروض القصيرة الأجل من مبلغ 1026,1 مليار دج سنة 2007 إلى مبلغ 2298,0 مليار دج سنة 2017 أي بنسبة زيادة قدرها 123,95 % هذه الوضعية نفسرها بتنوع المشاريع التي باشرتها الجزائر في مجال الطاقة والمياه والمشاريع الكبرى الأخرى والتي تتطلب قروض متوسطة وطويلة الأجل، كما يشهد القطاع المصرفي توسع في مجال القروض القصيرة الأجل على غرار القروض الاستهلاكية موجهة أساسا لقطاع العائلات.

إن التوسع في منح القروض بالنسبة للبنوك لا بد أن يتم على أساس قاعدة صلبة تأخذ بعين الاعتبار لعدة عناصر من أهمها حجم الودائع لأجل والتي بناء عليها تمنح القروض ، وحجم المخاطر المرتبطة بالعملاء، ونقتصر في هذا الإطار لدراسة العنصر الأول لمعرفة مدى نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري.

3. معامـل المرونة الداخلية للقروض المصرفية

تشير العلاقة المنطقية الموجودة بين القروض المصرفية والنتائج الداخلي الخام إلى وجود علاقة طردية بينهما، بحيث يفترض أن يكون حجم القروض بمستوى لا يخلق ضغوطا تضخمية أو انكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ويمكن التعرف على ذلك من خلال حساب المرونة الداخلية للقروض المصرفية والتي تعطى وفق العلاقة بين التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام، والمنطق الاقتصادي في هذه العلاقة هو أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح لتتعاقد الزيادة في حجم القروض المصرفية مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام، أما إذا كان المعامل يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح فإنه يعتبر مؤشرا عن وجود حالات تضخمية أو انكماشية حادة أو ضعيفة حسب قرب أو بعد المعامل عن الواحد، ويعود السبب في ذلك إلى أن التوسع في حجم القروض المصرفية يؤدي أساسا إلى الزيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد، وإذا لم يتمشى ذلك التوسع مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس بآثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية، بينما يحدث العكس فيما لو انكمشت القروض المصرفية يؤدي أساسا إلى الزيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد، وإذا لم يتمشى ذلك التوسع

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس بآثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية، بينما يحدث العكس فيما لو انكمشت القروض المصرفية وبشكل لا يتناسب مع النشاط الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن العلاقة بين القروض والنشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام، تتوقف أيضا على البنيان الاقتصادي والمالي للدولة وعلى المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة وحجم السوق النقدية وسوق رأس المال.¹

ولمعرفة أثر التغير في الناتج الداخلي الخام على القروض المصرفية في الجزائر، سنقوم بقياس معامل المرونة الدخلية للقروض في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2007 -

2017).

الوحدة: مليار (دج)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ودائع لأجل	1761	1991	2228,9	2524,3	2787	3333	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5
حجم القروض	2203,7	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
الناتج المحلي الخام	9306,2	10993,8	10234,98	11991,6	14519,8	15843,0	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	18906,6
ع -	0,79	0,76	0,72	0,77	0,74	0,77	0,71	0,62	0,61	0,55	0,53
ع -	23,68 %	23,77 %	30,14%	27,24 %	25,65 %	27,05 %	30,96 %	37,74 %	43,56 %	45,42 %	46,95 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2007 - 2017).

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل / حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه النسبة طوال هذه

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتحويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 282 - 283.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الفترة (2007 - 2017) معدلا أقل من الواحد مبينة في ذلك لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان، ويتبين من الجدول كذلك، أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 47% خلال الفترة (2007 - 2017) وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد والذي يبقى المتعاملون فيه يعتمدون على وسائل تمويلية أخرى وتتفاقم هذه الوضعية في ظل غياب السوق المالي.

المطلب الرابع: بعض مؤشرات الأداء في البنوك العمومية الجزائرية

تقوم باستعمال مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في معدل الملاءة الإجمالية، العائد على حق الملكية، العائد على الأصول، ومضاعف الملكية ومنفعة الأصول وهامش الربح.

أولاً: نسبة الملاءة بالمنظومة المصرفية الجزائرية

من إصدار هذه النسبة ضمن التشريع والتنظيم المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بمعايير لجنة بازل الثانية الصادرة سنة 2004، ويظهر من الجدول أدناه أن البنوك والمؤسسات المالية نجحت في ذلك وبنسب أعلى من الحد الأدنى المحدد ب 8%، مع ملاحظة الفوارق المسجلة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم (5-20): نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2015 - 2017).

نسبة الملاءة	2015	2016	2017
القطاع المصرفي	15,75%	16,33%	15,18%
البنوك العمومية	14,59%	15,52%	14,56%
البنوك الخاصة	20,36%	19,63%	17,91%

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2007 - 2017).

سجلت البنوك الخاصة نسبة ملاءة خلال الفترة (2015 - 2017) أكبر من النسبة المسجلة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة.

وقد يعود تفوق البنوك الخاصة إلى كفاءتها وقدرتها في التحكم في نشاطها المصرفي خصوصا إذا علمنا أنها تعود لرأس مال أجنبي أو عربي من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن البنوك الخاصة لا

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح قروض للمؤسسات العمومية.

إن التزام البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري بنسبة الملاءة المحددة في الاتفاقية الثانية للجنة بازل ونسبة أعلى مما هو محدد (8%) يسمح بالتحكم الجيد في المخاطر، مما يدعم الاستقرار والثقة في القطاع المصرفي الجزائري ويعطي مؤشر على حماية أفضل لأموال المودعين وهي الأهداف المرجوة من الحوكمة المؤسسية الجيدة في البنوك.¹

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية

سنقوم بحساب معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة، ومقارنتها خلال فترة الدراسة، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-21): مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2017).

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%22,70	%27,41	%25,01	%23,64	%17,41	%5,63	%3,38	البنوك العمومية: ROE ¹
%22,70	%27,41	%33,26	%26,42	%42,93	%41,4	%23,11	ROE قبل المؤونات
%1,25	%1,33	%0,99	%0,87	%0,75	%0,30	%0,19	ROA ²
18	21	25	27	23	18	17	الرفع المالي ³
%53,12	%57,00	%60,03	%69,24	%77,14	%92,02	%97,00	نسبة: المصاريف/الإيرادات

¹ جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي - حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² ROE (Retourn On Equity) : résultats / fonds propres moyens.

³ ROA (Retourn On Assets) : résultats / total moyens des actifs.

³ Levier financier : total moyens des actifs / fonds propres moyens.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

البنوك الخاصة:							
ROE	%23,59	%25,43	%23,40	%28,01	%25,60	%21,84	%16,79
ROE قبل المؤونات	%31,37	%29,6	%32,6	%32,7	%30,4	%22,5	%18,3
ROA	%1,72	%2,38	%2,49	%3,21	%3,27	%3,28	%3,49
الرفع المالي	14	11	9	9	8	7	5
نسبة: المصاريف/الإيرادات	%76,00	%62,3	%71,47	%61,60	%61,37	%64,43	%52,40

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة (2011 - 2017).

نلاحظ من الجدول رقم (5-21) أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية عرف تطورا هاما في السنوات الأولى للفترة المدروسة حيث ارتفع ب 14,03 نقطة سنة 2013 مقارنة بسنة 2011 و 6,2 نقطة سنة 2014 واستمر هذا الارتفاع، لكن بوتيرة أقل خلال السنتين الموالتين، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية 25,01% سنة 2015 و 27,41% سنة 2016. لينخفض إلى 22,70% مع نهاية سنة 2017. أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد كان ذات المعدل أكبر مما هو عليه عند البنوك العمومية سنة 2015 ليتراجع سنة 2016 و 2017 و يبلغ 21,84% و 16,7% على الترتيب.

ويرجع السبب في تراجع مردودية البنوك العمومية سنة 2017 إلى استقرار نتائجها (+ 0,2% بما فيها المؤونات ذات الطابع الاحتياطي) الذي تزامن مع الارتفاع الكبير للأموال الخاصة للبنوك العمومية والمقدر ب 20,9% والنتائج عن إدماج جزء هام من النتائج المحققة في 2016 في خانة الاحتياطات، وكذا دفع جزء ضئيل منها في 2017 للدولة باعتبارها صاحبة الملكية في شكل أرباح. بالمقابل فإن البنوك الخاصة عرفت انخفاضا في معدل العائد على الأموال الخاصة بسبب الارتفاع الكبير في رؤوس أموالها الخاصة 79,3%، نتيجة زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك المقرر خلال الثلاثي الأخير لعام 2016.

وفي ذات الوقت، فإن نسبة زيادة الأموال الخاصة سنة 2017 للبنوك العمومية والخاصة كانت أكبر من نسبة زيادة حجم نشاطها، مما تسبب في انخفاض مستوى الرافعة المالية.¹ ويرجع سبب

¹ Banque d'Algérie, rapport 2010, opcit, p 81.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الخاصة إلى استقرار الرافعة المالية حيث تراوحت بين 5 و 14، وارتفاع حجم أموالها الذاتية والتوسع في شبكة البنوك الخاصة الهادفة إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة خارج الوساطة المالية خصوصا تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما يتبين لنا من ذات الجدول، أن معدل العائد على حقوق الملكية قبل المؤونات للبنوك العمومية أكبر من معدل العائد للبنوك الخاصة خلال أغلب فترات الدراسة، وبعد المؤونات الذي تخصصه البنوك الخاصة، حيث أن معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الخاصة متقارب من حيث القيمة قبل وبعد المؤونات، عكس البنوك العمومية التي ينخفض فيها المعدل بشكل كبير بعد المؤونات ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة مخصصات المؤونات الناتجة عن زيادة مخاطر القروض التي تتحملها البنوك العمومية، خاصة ما تعلق منها بتمويل برامج التشغيل المختلفة.

ثالثا: مردودية الأصول

يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول ROA بمكونيه، إلى مؤشر هامش الربح الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك، على مستوى البنوك الجزائرية خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (5-22): معدل العائد على الأصول في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2017).

التعيين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

البنوك العمومية:							
%22,70	%27,41	%25,01	%23,64	%17,41	%5,63	%3,38	أ. ROA
%22,70	%27,41	%33,26	%26,42	%42,93	%41,4	%23,11	ب. الهامش البنكي ¹ :
%1,25	%1,33	%0,99	%0,87	%0,75	%0,30	%0,19	1- هامش الوساطة
18	21	25	27	23	18	17	2- هامش خارج الوساطة
%53,12	%57,00	%60,03	%69,24	%77,14	%92,02	%97,00	ج. هامش الربح ²
البنوك الخاصة:							
%16,79	%21,84	%25,60	%28,01	%23,40	%25,43	%23,59	أ. ROA
%18,3	%22,5	%30,4	%32,7	%32,6	%29,6	%31,37	ب. الهامش البنكي:
%3,49	%3,28	%3,27	%3,21	%2,49	%2,38	%1,72	1- هامش الوساطة
5	7	8	9	9	11	14	2- هامش خارج الوساطة
%52,40	%64,43	%61,37	%61,60	%71,47	%62,3	%76,00	ج. هامش الربح

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة (2011 – 2017).

من الجدول رقم (5-22) يتضح لنا أن معدل العائد على الأصول في البنوك الخاصة أكبر مما هو عليه في البنوك العمومية، حيث أن أعلى قيمة للعائد على الأصول في البنوك العمومية لا تتجاوز أدنى قيمة له عند البنوك الخاصة، حيث عرفت البنوك الخاصة معدلات عائد جيدة مقارنة بالبنوك العمومية، حيث بلغت أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة 1,72 % سنة 2011 وأعلىها 3,49 % سنة 2017، في حين بلغ أعلى معدل عائد على الأصول سجلته البنوك العمومية نسبة 1,33 % سنة 2016، وأدناه 0,19 % سنة 2011.

وبالنسبة للهامش البنكي، نلاحظ أن هذا المعدل شهد تطورا مستمرا بالنسبة للبنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، باستثناء السنتين الأخيرتين التي عرف خلالها تراجعاً طفيفاً. بسبب انخفاض

¹ الهامش البنكي = المنتج البنكي الصافي / إجمالي متوسط الأصول.

² هامش الربح = النتيجة الصافية / المنتج البنكي الصافي.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

هامش الربح خارج الوساطة ب 0,26 نقطة واستقرار هامش الوساطة سنة 2016، الذي عرف انخفاضا ب 0,44 نقطة سنة 2017.

أما البنوك العمومية فقد سجلت هامش بنكي منخفض مقارنة بالبنوك الخاصة، إذ لن تتجاوز فيها معدل الهامش البنكي 2,97 % كأقصى قيمة له مقابل 7,73 % للبنوك الخاصة، و 2,41 % كأدنى قيمة مقابل 4,67 % للبنوك الخاصة. وهذا الفرق في الهامش المحقق بين البنوك العمومية والخاصة ازداد كل سنة، حيث انتقل من 1,85 نقطة سنة 2012 إلى 03 نقاط سنة 2013، ثم انتقل إلى 4,40 نقطة في 2014، ليلغ 5,26 نقطة سنة 2015 و 5,04 سنة 2016 ليصل إلى 4,89 سنة 2017.

أما هامش الربح المحقق من قبل البنوك الخاصة فنلاحظ أنه بالرغم من تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، إلا أنه بقي مرتفعا مقارنة بهامش الربح المحقق من طرف البنوك العمومية، الذي شهد وتيرة متزايدة باستمرار، حيث انتقل من 7,46 % سنة 2011 وهي أدنى قيمة له، إلى أعلى قيمة له 55,15 % حققها سنة 2016 وهو يمثل قفزة نوعية بالنسبة للبنوك العمومية التي تجاوز هامش الربح فيها (في السنتين الأخيرتين) ذلك المحقق من قبل البنوك الخاصة، الذي تراوح بين 42,31 % سنة 2015 كأدنى قيمة و 50,88 % سنة 2012 كأعلى قيمة.

رابعا: تحليل الهامش البنكي

عرف الهامش البنكي للبنوك العمومية والخاصة تطورا متناظرا لكليهما خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2017، لكن بمعدلات متباينة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-23): تفصيل مكونات هامش الوساطة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2017).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

البنوك العمومية:							هامش الوساطة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	العمليات مع المؤسسات المالية
%13,04	%15,32	%25,00	%22,37	%13,95	%4,19	%9,28	العمليات مع الزبائن
%67,00	%68,11	%49,99	%45,87	%59,81	%65,39	%43,52	سندات وأوراق أخرى ذات
%18,38	%15,69	%23,88	%28,37	%23,51	%28,56	%48,19	عائد ثابت
%1,64	%0,97	%1,12	%3,37	%3,24	%2,26	--	سندات وأوراق أخرى ذات
%0,07-	%0,09-	%0,01	%0,02	%0,51-	%0,40-	%0,99-	عائد متغير
							عوائد أخرى ومنتجات
							متشابهة
البنوك الخاصة:							هامش الوساطة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	العمليات مع المؤسسات المالية
%8,48	%8,31	%7,17	%8,33	%10,69	%5,50	%7,21	العمليات مع الزبائن
%83,77	%82,88	%84,02	%80,28	%78,24	%82,17	%79,66	سندات وأوراق أخرى ذات
%0,60	%0,21	%0,12	%2,16	%1,94	%1,08	%3,60	عائد ثابت
%0,00	%0,41	%0,02	%0,30	%0,20	%0,27	--	سندات وأوراق أخرى ذات
%7,14	%8,19	%8,67	%9,20	%8,93	%10,98	%9,53	عائد متغير
							عوائد أخرى ومنتجات
							متشابهة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة (2011 - 2017).

بالنظر إلى الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن مساهمة الوساطة مع الزبائن في تحقيق الهامش البنكي سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبتها 43,52% كأدنى حصة و 68,11% كأعلى حصة في البنوك العمومية. بالمقابل حققت البنوك الخاصة خلال الفترة معدل 78,24% كأدنى حصة و 84,02% كأعلى حصة في البنوك الخاصة. هذا الارتفاع في نصيب الوساطة مع الزبائن أثر على نصيب العمليات مع المؤسسات المالية والعمليات على السندات والأوراق الأخرى ذات العائد الثابت أو المتغير، وكذا العوائد الأخرى، وذلك بانخفاض حصتها أو مساهمتها من إجمالي الهامش المحقق.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

وفيما يتعلق بنصيب الوساطة مع المؤسسات المالية على مستوى البنوك العمومية فنلاحظ أن هذا المعدل شهد تذبذبا على طول فترة التحليل، فبعد الانخفاض الذي عرفته سنة 2012 ارتفع بصورة مستمرة خلال السنوات اللاحقة ليلعب أقصاه سنة 2015 ثم عاود الانخفاض سنتي 2016 و2017 أما البنوك الخاصة فقد سجلت بدورها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة التحليل. كما أن نسبة مساهمة السندات والأوراق الأخرى ذات العائد الثابت مرتفعة نوعا ما في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة حيث بلغت أعلى قيمة لها 48,19% في البنوك العمومية مقابل 3,60% في البنوك الخاصة. وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة السندات والأوراق الأخرى ذات العائد المتغير، إذ بلغت أعلى قيمة لها 3,37% في البنوك العمومية مقابل 0,41% في البنوك الخاصة. بينما بقية العوائد الأخرى والمنتجات المشابهة فقد شهدت تذبذبا على طول فترة الدراسة في كلا من البنوك العمومية والخاصة، غير أنها كانت مرتفعة أكثر في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، حيث بلغت أعلى حصة لها في البنوك الخاصة 10,98% أدناها 7,14%، في حين كانت أعلى حصة في البنوك العمومية تساوي 0,02% وأدناها 0,99%.

وفي ظل ضعف التوظيفات في مجال العمليات مع الزبائن فضلا عن حالة فائض السيولة الهيكلي التي تميز البنوك الجزائرية، لجأت هذه الأخيرة وخاصة العمومية منها إلى إعادة توجيه جزئي لنشاطها نحو العمليات مع المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك المركزي والخزينة العمومية، وهو ما يترجم ارتفاع حصتها من إجمالي الهامش البنكي المحقق من طرف هذه البنوك.¹ غير أن مثل هذه التوظيفات عوائدها ضئيلة إذا ما قورنت بالعوائد المتأتية من العمليات مع الزبائن الذي تركز عليه البنوك الخاصة، ولذا ينبغي على البنوك العمومية أن تقوم بمضاعفة جهودها التسويقية في هذا الاتجاه لاستغلال حالة السيولة الفائضة التي تمتلكها، وذلك بتنويع خدماتها وخاصة القروض المدرة للعوائد، وتيسير إجراءات الحصول عليها.

عموما، يمكن القول أن قدرة الأصول الإنتاجية على تحقيق الناتج البنكي الصافي (PNB) مرتفعة أكثر عند البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية. فضلا على سيطرة العمليات مع الزبائن في تكوين هامش الوساطة بالنسبة للبنوك الخاصة، وهي أكثر مردودية مقارنة بالعمليات مع المؤسسات المالية التي تميز البنوك العمومية. ما يفسر التفاوت الموجود في معدلات الهامش البنكي بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

¹ Banque d'Algérie, rapport 2010 : opcit, p 84.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

خامسا: تحليل هامش الربح

يمثل هامش الربح النسبة التي تحتفظ بها البنوك من الهامش الصافي البنكي بعد استبعاد مصاريف التشغيل المختلفة والجدول الموالي يبين توزيع الناتج الصافي البنكي وتطور هامش الربح في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5-24): توزيع الناتج الصافي البنكي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2017).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنوك العمومية:							
الناتج الصافي البنكي	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
نواتج مختلفة	%3,09-	%0,12-	%0,11-	%0,10-	%0,08	%3,83-	%0,67-
مصاريف عامة	%40,14	%29,93	%24,52	%29,97	%26,50	%38,66	%33,85
مخصصات الإهلاك	%4,10	%2,72	%2,47	%4,51	%3,32	%4,80	%3,77
والمؤونات	%5,20	%16,43	%0,68	%15,74	%3,57	%10,10-	%10,52-
خسائر خارج الاستغلال	%43,56	%71,10	%36,80	%3,92	%13,20	%3,82-	%0,93-
(+)	%2,63	%2,10	%10,53	%12,57	%13,42	%19,14	%20,05
مؤونات الأخطار البنكية	%7,46	%10,70	%25,11	%33,39	%40,07	%55,15	%54,45
الضرب على الأرباح							
هامش الربح							
البنوك الخاصة:							
الناتج الصافي البنكي	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
نواتج مختلفة	%2,13-	%16,84-	%15,21-	%12,03-	%10,38-	%8,07-	%9,48-
مصاريف عامة	%36,56	%36,47	%38,04	%36,56	%36,78	%39,45	%35,78
مخصصات الإهلاك	%8,85-	%8,26	%9,70	%9,26	%11,97	%10,07	%5,00
والمؤونات	%10,10-	%0,41-	%1,11-	%0,74-	%1,10-	%0,40-	%0,41-
خسائر خارج الاستغلال	%17,79	%8,47	%17,19	%7,71	%7,99	%1,49	%4,61

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

(+)	%2,63	%13,17	%7,68	%13,41	%12,43	%13,43	%16,02
مؤونات الأخطار البنكية	%39,74	%50,88	%43,71	%45,83	%42,31	%44,02	%48,48
الضريب على الأرباح							
هامش الربح							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة (2011 – 2017).

من خلال الجدول رقم (5-24) نلاحظ أن معدل هامش الربح المحقق من طرف البنوك العمومية عرف ارتفاعا كبيرا ومستمر خلال سنوات الدراسة، حيث انتقل من 7,46% كأدنى قيمة له سنة 2011 إلى 55,15% كأقصى قيمة سنة 2016 ليستقر بعدها عند معدل 54,45% مع نهاية سنة 2017 وفي ذات الوقت عرف هامش الربح المحقق من طرف البنوك الخاصة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إذ ارتفع من 39,74% كأدنى قيمة له سنة 2011 إلى 50,88% كأقصى قيمة له سنة 2012 ليتراجع بعدها إلى 43,71% سنة 2013 ثم يعاود التحسن ليبلغ معدل 48,48% مع نهاية سنة 2017.

ونتيجة الارتفاع المستمر في هامش الربح لدى البنوك العمومية واستقراره عند البنوك الخاصة خلال فترة التحليل سمح للبنوك العمومية أن تقلص فارق الهوامش بينها وبين البنوك الخاصة. ويعود ذلك لعدة أسباب:

- تراجع مخصصات مؤونات الأخطار البنكية من الناتج الصافي البنكي بالنسبة للبنوك العمومية بصورة كبيرة ومستمرة بحيث انتقت من 71,10% سنة 2012 لتصل إلى معدل -0,93% مع نهاية سنة 2017 بينما لم تنخفض هذه المؤونات بنفس النسبة عند البنوك الخاصة حيث بلغت 4,61% نهاية سنة 2017 بعدما سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 حيث بلغت 17,79%.

- انخفاض حصة المصاريف العامة والإهلاكات و المؤونات التي لم تستهلك سوى 37,62% من الناتج الصافي البنكي سنة 2017 بعدما استهلكت 43,46% منه سنة 2016. في حين أنها أخذت نسبة 40,78% من الناتج الصافي البنكي المحقق من طرف البنوك الخاصة سنة 2017 مقابل 49,52% سنة 2016. وهي نسب مرتفعة مقارنة بما حققته البنوك العمومية في نفس الفترة.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

- تحقيق البنوك العمومية لأرباح خارج الاستغلال قدرها 10,10% و 10,52% من الناتج الصافي البنكي خلال سنة 2016 و 2017 على الترتيب. بعدما حققت ذات البنوك خسائر خارج الاستغلال خلال السنوات السابقة. في حين تراجعت معدلات الأرباح خارج الاستغلال بالنسبة للبنوك الخاصة، حيث انتقلت من 10,10% سنة 2011 لتصل إلى معدل 0,41% مع نهاية سنة 2017.

- وبصفة عامة يعود سبب التحسن والتطور في مردودية البنوك العمومية خلال الفترة 2011 - 2017 بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر، إلى سببين رئيسيين هما:

- يتعلق السبب الأول بالارتفاع الكبير في معدل الرفع المالي نتيجة نمو حجم نشاطها بالمقارنة مع أموالها الخاصة التي بقيت مستقرة. وبدرجة أقل تحسن الهوامش البنكية المحققة وهو ما يعني إنتاجية مرتفعة لأصولها.

- أما السبب الثاني فمرده، انخفاض حصة مؤونات الأخطار البنكية من الناتج الصافي البنكي، وذلك نتيجة انخفاض حجم مخصصات المؤونات نتيجة انخفاض حجم المخاطر البنكية.

وكخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول بأن مردودية النظام المصرفي تعتبر مرضية وتبقى مواتية سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة. بحيث تجسدت مردودية البنوك الخاصة في التطور الإيجابي لأنشطتها في الوساطة وخارجها. حيث بلغ الارتفاع في عائد أصولها 3,49% في 2017 مقابل 3,28% في 2016. وبالنسبة للبنوك العمومية، انخفض عائد الأصول بشكل طفيف ليلعب 1,25% في 2017 مقابل 1,33% في 2016، وذلك بسبب الحجم الهام لعملياتها مع بنك الجزائر، والتي تكتسب من خلالها فوائد أضعف. فيما يخص مردودية الأموال الخاصة للبنوك، فقد انخفضت سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، وهو انخفاض راجع إلى الزيادة الهامة في أموالها الخاصة أي رأس المال مضاف إليه الاحتياطات.

المطلب الخامس: دراسة تحليلية مالية لعينة من المصارف العمومية

تعتمد النماذج في تقييم كفاءة المصارف على البيانات المالية و المحاسبية و تقارير النشاط للمصارف لذا قيدت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع بما هو متوفر من بيانات و معلومات و اقتصر على أربع مصارف هي:

- البنك الوطني الجزائري.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- بنك البركة الجزائري.

أولاً: العائد على حقوق الملكية (RoE)

جدول رقم (5-25): العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال الفترة (2008-2014)

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري BNA	% 24	% 30	% 47	%42.35	%49.07	%32.46	%21.16	%35.14
القرض الشعبي الجزائري CPA	%16.28	%0.6	%14.14	%14.90	%15.95	%6.25	%18.05	%14.61
بنك الفلاحة و الريفية BADR	%33.26	%21.84	%7.95	%2.16	%19.23	%14.41	%8.95	%15.4
بنك البركة الجزائري BARAKA	%55.18	%44.77	%43.28	%25.32	%26.90	%29.35	%29.42	%36.31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنوك العينة

تعتبر مردودية الأموال الخاصة¹ (معدل العائد على حقوق الملكية) أحد مؤشرات كفاءة البنوك و تقاس بقسمة صافي الربح قبل الضرائب على إجمالي الأموال الخاصة و تعكس قيمة RoE نصيب كل دينار من الأموال الخاصة من صافي دخل الفترة و بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول رقم (5-25) أن بنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري حققت معدلات متقاربة في العائد على الأموال الخاصة بمتوسط قدره %36.31 و %35.14 على التوالي يليه بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري بمعدلات منخفضة و متقاربة في متوسط العائد على حقوق الملكية بمتوسط مقداره %15.4 و %14.61

إذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها و هما العائد على الأصول (RoA) و مضاعف حق الملكية (EM)، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول و بدرجة

¹ د. فايق حير النجار، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الأول المجلد الخامس و العشرون، عمان 2006، ص 39.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

أقل إلى مضاعف حق الملكية بخلاف القرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي اعتمدت على مضاعف حق الملكية بدرجة أكبر من العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: العائد على الأصول العينية

جدول رقم (5-26): معدل العائد على الأصول العينية لبنوك العينة خلال الفترة (2008 - 2014).

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري BNA	% 0.6	% 0.9	% 0.7	%1.7	%2.3	%2.1	%1.3	%1.37
القرض الشعبي الجزائري CPA	%1.61	%0.67	%1.39	%1.38	%1.58	%1.33	%1.32	%1.32
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	%2.67	%1.41	%0.55	%0.15	%1.34	%1.10	%0.74	%1.13
بنك البركة الجزائري BARAKA	%2.76	%2.34	%3.70	%2.88	%2.70	%2.84	%2.65	%2.83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنوك العينة.

يعتبر معدل العائد على الأصول أحد مؤشرات الربحية حيث يعكس هذا الأخير مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارد البنك في أفضل البدائل المتاحة و يقاس بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول¹.

تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول في الجدول رقم (5-26) بتحقيق أكبر متوسط عائد على الأصول لبنك البركة الجزائري بمعدل قدره %2.83 ثم يليه بمتوسطات متقاربة كل من البنك الوطني الجزائري بمتوسط %1.37 و القرض الشعبي الجزائري بمتوسط %1.32 و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمتوسط %1.13 و بما أن معدل العائد على الأصول يعكس مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارد البنك في أفضل البدائل المتاحة، فإننا نستنتج أن البنك الخاص (البركة) العامل ب الجزائر تحقق مستويات كفاءة أعلى من البنوك العمومية.

ثالثا: مضاعف حق الملكية

¹ صلاح الدين حسن السبسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة و النشر، بيروت، 1997، ص

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

جدول (5-27): مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) لبنوك العينة خلال الفترة (2008 - 2014).

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري BNA	%39.27	%49.47	%38.59	%24.4	%21.4	%15.11	%16.26	%29.21
القرض الشعبي الجزائري CPA	%10.48	%08.94	%10.12	%10.76	%10.08	%12.16	%13.66	%10.88
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	%12.45	%15.45	%14.36	%14.48	%14.38	%13.12	%12.14	%13.76
بنك البركة الجزائري BARAKA	%19.96	%19.07	%11.70	%08.77	%10	%10.33	%11.08	%12.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنوك العينة.

يشير مضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرفع المالي (Financial leverage) إلى أي مدى يعتمد البنك في تمويل الأصول على الديون مقارنة بحقوق الملكية يعني أن الجانب الأكبر من مصدر تمويل الأصول داخل البنوك يعتمد على الديون مقارنة بحقوق الملكية و من ثم فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من المخاطرة و الربحية¹. و من الجدول رقم (5-27) يتبين أن البنك الوطني الجزائري حقق أكبر متوسط لمضاعف حقوق الملكية ب 29.21 مرة ثم يليه بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمتوسط قدره 13.76 مرة ثم يليه على التوالي بنك البركة الجزائري و القرض الشعبي الجزائري بمتوسط قدره 12.98 مرة و 10.88 مرة على الترتيب.

رابعا: الهامش البنكي (منفعة الأصول)

جدول (5-28) معدل منفعة الأصول لعينة البنوك خلال الفترة (2008 - 2014).

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري BNA	%5	%4	%5	%5	%7	%4	%5	%5
القرض الشعبي الجزائري CPA	%3.50	%3.02	%3.30	%2.88	%2.77	%2.33	%1.93	%2.81
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	%33.26	%21.84	%7.95	%2.16	%11.65	%5.32	%2.65	%10.17
بنك البركة الجزائري BARAKA	%12.45	%7.96	%8.91	%6.32	%6	%5.87	%4.38	%7.41

¹ مركز البحوث المالية و المصرفية، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 8، العدد 3، 2000، ص21.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنوك العينة.

تقيس منفعة الأصول (Assets Utility) مقدار الإيراد الكلي الناتج عن تشغيل كل دينار من إجمالي الأصول، و هو مؤشر يعكس مدى قدرة إدارة البنك على توليد إيرادات مقابل كل دينار من الأصول و يقاس الهامش البنكي بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول¹ حيث يشير الجدول رقم (5-28) أن مؤشر منفعة الأصول (UA) بياناته متقاربة بين جميع البنوك خلال سنوات الدراسة فقد حقق بنك BADR أعلى متوسط مقدر ب 10.17% ثم يليه بنك البركة الجزائري بمتوسط قدره 7.41% ثم يليه البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري بمعدلات 5% و 2.81% على الترتيب.

خامسا: تقييم كفاء التكاليف

نعمد في تقييم التكاليف على مؤشر هامش الربح، و الذي يبين قدرة البنك في التحكم في تكاليفه جدول رقم (5-29): معدل هامش الربح لعينة البنوك خلال الفترة (2008 - 2014).

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البنك الوطني الجزائري BNA	12%	25.8%	14.5%	32.7%	33.7%	54%	28.1%	28.86%
القرض الشعبي الجزائري CPA	46.25%	22.23%	42.31%	48.00%	57.14%	57.32%	68.46%	48.81%
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	26.40%	9.38%	2.90%	2.03%	11.48%	20.64%	27.81%	14.27%
بنك البركة الجزائري BARAKA	22.18%	29.50%	41.48%	45.67%	44.78%	48.41%	60.61%	41.80%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنوك العينة.

هامش الربح:

حيث تتأثر نسبة هامش الربح بشكل كبير بالأرباح التي يحققها البنك وهي تعكس كفاءة البنك في إدارة و مراقبة التكاليف¹ حيث حقق CPA أعلى هامش ربح بمتوسط قدره 41.80% ثم يليه بنك البركة بمتوسط قدره 41.8% و يجب الإشارة إلى أن ارتفاع هامش ربح البنكية يرجع إلى انخفاض مصروفات تشغيل البنك نتيجة تخفيض المرتبات و المزايا العينية الأخرى ثم يليه البنك الوطني

¹Lamfalussy.Alexandra . Risk management and capital Allocation .World of Banking, July – August, 1993, p 11.

¹محمود عبد السلام عمر لجنة بازل بين التوجهات القديمة و الحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 4، العدد 1، يناير 1996، ص 17.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الجزائري بمعدل قدره 28.68% بينما حقق بنك الفلاحة و التنمية الريفية أقل متوسط هامش الربح بمتوسط قدره 14.27%.

تلخيص مؤشرات العائد: من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص التوضيحات التالية:
من حيث الربحية: يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة و تتمثل مؤشرات الربحية في كل من العائد على حقوق الملكية (RoE)، العائد على الأصول (RoA)، منفعة الأصول (AU).

و يعتبر بنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري أفضل بنوك العينة من حيث العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول فقد أبدى هذان البنكان كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح

و يعود تحقيق بنك البركة الجزائري بتحقيقه لأكثر معدل حقوق الملكية نتيجة لاختلاف النشاط الأساسي لبنك عن البنوك الأخرى و اعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية كبيع المراجحة و التأجير التمويلي.

جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة أن القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه و أكثر تحكما و مراقبة و تدنية لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى و قد يعود ذلك إلى قلة الفروع و الوكالات لهذان البنكان و إلى إقبال المتعاملين على طلب منتجات بنك البركة الجزائري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

جانب الإنتاجية: يبين مؤشر منفعة الأصول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري حقق أفضل معدل و هذا يعود إلى جدارة إدارة البنكين في الاستغلال الأمثل لأصولهما بتحقيق أفضل إنتاجية و بقدر أقل من المخاطرة.

جانب المخاطرة: يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مساهمة البنك في تمويل أصوله بأموال الغير و بالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته و تبين الدراسة أن البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة من بين بنوك العينة نظرا لاعتماده على الديون للتمويل.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لكفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية

تميز الدراسات التطبيقية في قياس الكفاءة الاقتصادية بين أسلوبين الأكثر انتشارا واستخداما في البحوث القياسية هما¹ الأساليب التقليدية أو ما يعرف بالمدخل العشوائية المعلوماتية القائمة على أساس تحليل الإنحدار، والأساليب غير العشوائية اللامعلوماتية القائمة على أساس البرمجة الخطية والذي يعد تحليل تطويق البيانات (DEA) أكثر هذه العائلة من نماذج البرمجة الخطية فائدة واستخداما من الناحية التطبيقية ويتسم التحليل التقليدي (SFA) بأنه أكثر شيوعاً وأكثر فهماً وقبولاً، حيث يتم من خلاله توفيق دالة انحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الإنتاج والدالة المقدرة لعينة الوحدات الإنتاجية المجمعة. ولقد تم اختيار في هذه الدراسة نموذج تحليل الحدودي العشوائي (SFA) في قياس كفاءة أداء البنوك العمومية الجزائرية

المطلب الأول: نموذج التقدير الإحصائي

فعلى خلاف دالة الإنتاج كوب دوغلاس ودالة الإنتاج التي تعتبران مرونة الإحلال ثابتة فإن أغلب دوال الإنتاج لا تكون فيها مرونة الإحلال ثابتة، فنسبة التغير في مدخلات الإنتاج على نسبة التغير في المعدل الحدي للإحلال لا تكون ثابتة على طول منحني الناتج المتساوي بل تتغير من نقطة لأخرى

ونظراً للبساطة وعدم الدقة في طريقة التحليل الجدولي والقيود المفروضة في صيغة كوب دوغلاس، فقد اتجهت كثير من الدراسات إلى استخدام دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية في تقدير الكفاءة المصرفية (Translog Cost Function) وذلك لأنها دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تفترض أي قيود على مرونة الإحلال ووفورات الحجم والنطاق ويعتبر نموذج (SFA) حد التكلفة العشوائية من النماذج المعتمدة في تقدير الكفاءة المصرفية الذي يعتمد على دالة كوب دوغلاس ونموذج الدالة اللوغاريتمية المتسامية التي تعتمد في هذه الدراسة.

أولاً: دالة الإنتاج

أ. دالة الإنتاج الحدودية العشوائية (Stochastic Frontier function)

¹ محمد إبراهيم الساقا، مرجع سبق ذكره ص 47.

اقترحها Battese و Coelli (1992) وتأخذ هذه الدالة نفس مواصفات دالة الإنتاج المؤلف من مضافاً إليها الانحراف الذي يعبر عنه بالخطأ العشوائي وتأخذ الدالة الصيغة التالية:¹

$$y_i = X_i\beta + e_i \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

y_i : مخرجات المصرف الناتجة من عوامل الإنتاج.

X_i : عناصر الإنتاج المستخدمة من طرف البنك i

β : متجه المعلومات المطلوب تقديرها

e_i : الانحراف العشوائي

أما عنصر الخطأ العشوائي فيتكون من جزأين:

حيث:

V_i : تمثل التغيرات غير مشروحة من قبل بعض المتغيرات المستقلة غير واردة في النموذج والأخطاء العشوائية الأخرى ويفترض أن V_i تتبع توزيع طبيعي بوسط حسابي يساوي صفراً وتباين Variance ثابت $N(0, \sigma_v^2)$

U_i : هو متغيرة عشوائية غير سالبة ويمثل إنحراف الإنتاج الفعلي عن الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المخطط المعبر عنه بمنحنى الكفاءة الحدودي والمتمثل في اللاكفاءة التقنية.

ب. دالة الإنتاج المتسامية اللوغارتمية (Translog)

لقد شاع استخدام هذه الدالة من قبل الاقتصاديين الزراعيين، نظراً لعدم وضعها لقيود على عوامل الإنتاج، وتأخذ دالة الإنتاج المتسامية اللوغارتمية في حالة مدخلين الشكل التالي:¹

$$y = AX_1^{\beta_1} \cdot X_2^{\beta_2} e^{\frac{\gamma}{2} \ln X_1 \ln X_2} \dots \dots \dots (2)$$

وبإدخال اللوغاريتم النيبيري على أطراف المعادلة (2) نجد:

$$\ln(y) = \ln(A) + \beta_1 \ln(X_1) + \beta_2 \ln(X_2) + \frac{1}{2} \ln(\ln X_1 \ln X_2) \dots \dots \dots (3)$$

¹ محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2008، ص 48 – 49.

¹ بوعراب رابع، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1998 – 2012) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، (2015 – 2016)، ص 83.

و قد وضع الباحثين jorjinSonlau و christensen، الصيغة العامة للدالة المتسامية اللوغارتمية بحيث تشمل أكثر من مدخلين إنتاجيين وهي تعطى على الصيغة التالية:¹

$$\ln(y) = \ln(A) + \sum_{i=1}^n \beta_i \cdot \ln(X_i) + \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \ln X_i \cdot \ln X_j \dots \dots (4)$$

بحيث:

y : تمثل مخرجات عناصر الإنتاج

X_i و X_j : عناصر الإنتاج، مع $\beta_{ij} = \beta_{ji}$

ثانيا: دالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية

تعرف دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية بأنها الدالة التي تجسد نموذج تخفيض التكلفة الكلية إلى الحد الأدنى، كما تتميز هذه الدالة بخصائص تتلائم وطبيعة النشاط المصرفي

والصيغة العامة لدالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية في حالة تعدد المدخلات والمخرجات تأخذ الشكل التالي:²

$$\ln Tc =$$

$$A_0 + \sum_{i=1}^n A_2 \ln y_i + \sum_{i=1}^n B_i \ln P_i + \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n A_{ij} \ln y_i \ln y_j + \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n B_{ij} \ln P_i \ln P_j + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n G_{ij} \ln P_i \ln y_j + V - U \dots \dots (5)$$

حيث تمثل:

Tc : التكلفة الكلية

y_i : تمثل مخرجة البنك

y_j : تمثل مخرجة البنك

P_i : أسعار مدخلات البنك

P_j : أسعار مدخلات البنك

V : تمثل الخطأ العشوائي

U : تمثل مقدار اللاكفاءة

$B_{ij} = B_{ji}$, $A_{ij} = A_{ji}$ بسبب التماثل

¹ Eric Heyer, Florian pelgrin et Arnaud SylVain : « Translog ou cobb-Douglass le rôle des durées d'utilisation des facteur ». Document de travail 2004 – 19 de la Banque du canada Mai 2004, p : 5.

² Andrew.c. Worthington, The Determinants of non-bank financial institution efficiency : A stochastic cost frontier approach, applied financial economics vol 8, N° 3, Austalia, 1998, p: 07.

هي معاملات متغيرات دالة التكاليف ولها أهمية في حساب وقياس المرونات السعرية ومرونات الإحلال بين عناصر الإنتاج، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق وحتى يمكن بناء استنتاجات منطقية من دالة التكاليف يتوجب توفر الشروط التالية في المعادلة رقم (5) وهي:¹

• يتوجب أن تكون هناك علاقة طردية بين إجمالي التكاليف وحجم الإنتاج (حجم المخرجات)

$$\frac{\partial \ln Tc}{\partial \ln y_i} \geq 0 \text{ ويتم التعبير عن هذا الشرط رياضياً:}$$

• يتوجب أن تكون هناك علاقة طردية بين إجمالي التكاليف وحجم المدخلات (عناصر الإنتاج)

$$\frac{\partial \ln Tc}{\partial \ln P_i} \geq 0 \text{ ويتم التعبير عن هذا الشرط رياضياً:}$$

• يجب أن تكون الدالة متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات homogeneous of degree one

• أن تكون دالة مقعرة (concave) بمعنى أن المصفوفة الجاكوبية يجب أن تكون شبه مؤكدة السلبية²

ويترتب على وضع قيد التجانس من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات يفرض وضع القيود التالية على معاملات دالة التكاليف:

$$\sum_i B_i = 1, \sum_i B_{ij} = 0, \sum_i G_{ij} = 0$$

وبالاعتماد على قاعدة شيفرد 'Shephards lemma' يمكن اشتقاق دوال مشاركة عناصر الإنتاج في الدالة الكلية، ويتم ذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية (Tc) في المعادلة (05) بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث أن حصة أو مشاركة المدخلة (i) في التكاليف الكلية هي (S_i) وتكتب وفق المعادلة التالية:

$$S_i = \partial \ln(C) / \partial \ln(P_i) = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum_j G_{ij} \ln y_j \dots \dots \dots (06)$$

اعتماداً على دوال مشاركة عناصر الإنتاج ودالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية يتم تقدير مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية وفقاً للمعادلات التالية:

- مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج:

¹ Michael Koetter and Aljar Meesters, effects of specification choices on efficiency in DEA and SFA, chapter in: Fotior pasiouras, efficiency and productivity Growth Modelling in the financial services industry, John Wiley & Sons, UK, 2013, p:220.

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ومحمود حمدان العصيمي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

$$\sigma = (B_{ij} + S_{ij})/S \dots \dots \dots (07)$$

- مرونة الطلب السعرية:

$$\varepsilon = B_{ij}/S_i + S_i - 1 \dots \dots \dots (08)$$

كما يمكن استخدام دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية في تقدير وفورات الحجم ووفورات التنوع (النطاق) كالتالي:

➤ وفورات الحجم

يعبر عن وفورات الحجم عن طريق العلاقة بين التكاليف الكلية والناتج على خط توسع المنشأة ويتم تقدير وفورات الحجم بمقلوب مرونة التكاليف وذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية إلى إجمالي الإنتاج وفقاً للعلاقة التالية:¹

$$ES = \sum_{i=1}^n \frac{\partial \ln Tc}{\partial \ln y_i} = \sum_{i=1}^n A_i + \sum_{i=1} \sum_{j=1} A_{ij} \ln y_i + \sum_{i=1} \sum_{j=1} G_{ij} \ln p_j \dots \dots \dots (09)$$

ويتم الاعتماد على مرونة التكاليف في تقدير وفورات الحجم على النحو التالي:²

$$ES = (ELS)^{-1}$$

من المعادلة رقم (10) نميز ثلاث حالات لوفورات الحجم:³

• الحالة الأولى: الزيادة في التكاليف الإنتاج أكبر من الزيادة في الإنتاج يتحقق لدينا وفورات

حجم سالبة وبالتالي غلة حجم متناقصة حيث يكون $ES > 1$

• الحالة الثانية: الزيادة في تكاليف الإنتاج أقل من الزيادة في الإنتاج يتحقق لدينا وفورات حجم

موجبة وبالتالي غلة حجم متزايد حيث يكون $ES < 1$

• الحالة الثالثة: الزيادة في تكاليف الإنتاج تكون مساوية لزيادة الإنتاج يتحقق لدينا وفورات

حجم ثابتة وبالتالي غلة حجم ثابتة حيث يكون $ES = 1$

➤ وفورات النطاق

¹ Allen Jason & Liuying, efficiency and economies of large canadian banks, Working paper, bank of canada, May 2005, P 05.

² محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، مرجع سابق ص 134.

³ محمد رضا بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

تتحقق وفورات النطاق كما سبق الإشارة إليها، عندما تكون التكلفة الإجمالية لإنتاج منتجين أو أكثر أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى ويتم قياس وفورات النطاق بحساب تكامل التكاليف لأي منتجين y_i, y_j كالتالي:¹

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial y_i \partial y_j} < 0 \quad ; \quad i \neq j$$

وفي حالة التعبير عنها في شكل لوغاريتمات:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial y_i \partial y_j} = \frac{TC}{y_i y_j} \left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln y_i} \times \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln y_i \partial \ln y_j} \right] \dots \dots \dots (11)$$

حيث أن المقدار المتواجد بين قوسين هو الذي يحدد وفورات النطاق:

✓ إذا كان المقدار سالباً دل ذلك على وجود وفورات نطاق

✓ إذا كان المقدار موجب دل ذلك إلى عدم وجود وفورات نطاق

وتعطى نتيجة المقدار بين الأقواس بالقيمة:² $A_i \times A_j + A_{ij}$ حيث:

A_i معاملات المنتج y_i

A_j معاملات المنتج y_j

A_{ij} المعاملات المشتركة بين y_i و y_j

المطلب الثاني: عينة ومتغيرات المصارف المستخدمة في النموذج

أولاً: عينة المصارف المستخدمة في النموذج

تتكون العينة المدروسة من 13 بنك تجاري، وهي عبارة عن عينة غير احتمالية تعرف بعينة الصدفة، والتي يتم اختيارها بناء على ما هو متوفر من بيانات حول مجتمع الدراسة، وتشمل البنوك التجارية على خمس بنوك العمومية والمؤسسات المالية المكونة لعينة الدراسة والتميز الخاص بها.

جدول رقم (5-31): مكونات عينة الدراسة.

نوع البنك أو المؤسسة المالية	اسم البنك	رمز البنك	البيانات المتوفرة عن البنك

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ومحمود حمدان العصيمي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، مرجع سابق، ص 136.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

2014 - 2003	BEA	• البنك الخارجي الجزائري	البنوك العمومية
2014 - 2003	BNA	• البنك الوطني الجزائري	
2014 - 2003	BADR	• بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
2014 - 2003	CPA	• القرض الشعبي الجزائري	
2014 - 2003	BDL	• بنك التنمية المحلية	
2014 - 2003	BNP	• BNP paribas	البنوك الخاصة
2014 - 2003	SG	• Société Générale Algérie	
2014 - 2003	BARAKA	• بنك البركة الجزائر	
2014 - 2003	GULF	• بنك الخليج الجزائر	
2014 - 2003	NATIXIS	• نتيكسيس الجزائر	
2014 - 2003	ABC	• المؤسسة العربية المصرفية	
2014 - 2003	TRUST	• ترست بنك الجزائر	
2014 - 2003	MaghrabBanque	• مصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة	

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: متغيرات النموذج

تم تحديد متغيرات النموذج من خلال البيانات المجمعة من جداول الميزانيات وحسابات النتائج وتقارير النشاط للبنوك محل الدراسة، وتقارير بنك الجزائر و غيرها من المصادر وتم ذلك وفق طريقة الوساطة (Intermediation Approach)، وليس وفق طريقة الإنتاج (production Approach)، نتيجة عدم توفر البيانات التفصيلية العددية عن نشاط البنوك، مثل عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الاستثمارات أو غيرها من البيانات عبر فترة الدراسة ولكافة البنوك محل الدراسة وعليه فقد تم تحديد متغيرات النموذج الأساسية وفق البيانات النقدية الواردة في ميزانيات وجداول حسابات نتائج البنوك والتي تمثلت في المتغيرات التالية:

1- المتغير التابع: ويمثل التكاليف الكلية للبنك ويرمز له بالرمز (Tc) وتمثل المصاريف التي يتحملها البنك من أجل قيامه بالعملية الإنتاجية.

2- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في ثلاث مخرجات وثلاث أسعار للمدخلات وهي على التوالي:

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

أ. القروض: وهي المخرجة الأولى ويرمز لها بالرمز (Y_1) ، وتمثل القروض الإجمالية التي يمنحها البنك للعملاء وللمؤسسات المالية.

ب. الاستثمارات الأخرى: وهي المخرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (Y_2) ، وتمثل الاستثمارات الأخرى بخلاف القروض.

ج. الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد: وهي المخرجة الثالثة ويرمز لها بالرمز (Y_3) ، وهي الإيرادات التي تحصل عليها البنوك من خلال تقديم خدمات لا ترتبط أساسا بالفوائد مثل: الاستشارات والعمليات خارج الميزانية.

د. سعر العمل: وهو سعر المدخلة الأولى (العمل) و يرمز له بالرمز (P_1) ، ويمثل متوسط أجر العامل في البنك.

هـ. سعر رأس المال النقدي: وهو سعر المدخلة الثانية (رأس المال النقدي) ويرمز له بالرمز (P_2) ، ويمثل تكلفة الموارد المالية المتمثلة في تكلفة الودائع والديون اتجاه البنك.

و. سعر رأس المال العيني: وهو سعر المدخلة الثالثة (رأس المال الثابت) ويرمز له بالرمز (P_3) ، ويتمثل في قيمة اهتلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية

ويمثل الجدول الموالي مكونات متغيرات النموذج، حيث تم توحيد هذه المكونات نظرا لاختلاف التسميات في وثائق البنوك

جدول رقم (5-32): مكونات متغيرات النموذج.

التصنيف	المتغير	الرمز	مكونات متغيرات النموذج
التكاليف الكلية	التكاليف الكلية	T_c	التكاليف الكلية للبنك، وهي مجموع بنود جدول حسابات النتائج التالية: - مصاريف الفوائد والمصاريف المدمجة Intérêts et charge assimilés - مصاريف المستخدمين Frais de personnel - مخصصات الإهلاك و المؤونات للأصول الثابتة
المخرجة الأولى	المخرجة الأولى	Y_1	القروض الإجمالية الممنوحة وتمثل المخرجة الأولى، يتم تحديدها بجمع عناصر أصول الميزانية التالية: - ديون على المؤسسات المالية Créance sur les institutions financières

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

المخرجات		- ديون على العملاء Créance sur la clientèle	
		الاستثمارات الأخرى، وهي مجموع عناصر أصول الميزانية التالية: - سندات الإقراض وسندات ذات عائد ثابت	
	المخرجة الثانية	Y_2	Obligation et autres titres à revenu fixe Participation et activités de portefeuille - مساهمات ونشاطات المحفظة - حصص المؤسسات التابعة Parts dans les entreprises liées - الاعتماد الإيجاري Crédits-bails et opération assimilés
المدخلات	المخرجة الثالثة	Y_3	الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد
	المدخلة الأولى	P_1	يتم تحديده بقسمة مصاريف العمال على عدد عمال البنك
	المدخلة الثانية	P_2	سعر رأس المال النقدي ويتم تحديده بقسمة: - مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة assimilées intérêts et charge على مجموع البنود التالية: - ديون اتجاه المؤسسات المالية Dette envers les institutions financières - حسابات دائنة للزبائن Comptes créditeur de la clientèle - ديون ممثلة بسند Dette représentées par un titre
	المدخلة الثالثة	P_3	سعر رأس المال العيني، يتم تحديده بقسمة: - مخصصات الإهلاك و المؤونات الثابتة على الأصول الثابتة المادية والمعنوية

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج

أولاً: الإحصائيات الوصفية

يبين الملحق رقم (01) التوصيف الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في تقدير التكلفة باستخدام البرنامج SPSS حيث تم حساب المتغيرات الوصفية المتمثلة في كل من : القيمة القصوى، القيمة الدنيا، الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي، لكل بنك وللمشاهدات الكلية حيث عدد العينات 13 بنك وحجم العينة 12، حيث تشير النتائج إلى ما يلي:

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

التكاليف الكلية: تتراوح قيمة التكاليف الكلية بين 11985295 مليون دج كقيمة قصوى بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، و 180766.33 مليون دج كقيمة دنيا لبنك المغرب العربي للإستثمار والتجارة، كما بلغ متوسط القيم 5176045.55 مليون دج، والانحراف المعياري قدر بـ 4470731.43 مليون دج

القروض: وتتراوح ما بين 1868171.3 مليون دج كقيمة دنيا لبنك المغرب العربي للإستثمار والتجارة، و 755128758 مليون دج كقيمة قصوى تعود للبنك الوطني الجزائري BNA، كما بلغ متوسط القيم 194119370 مليون دج، والانحراف المعياري قدره 241389185 مليون دج

الإستثمارات: بلغ الحد الأدنى 213009.17 مليون دج في بنك خليج الجزائر، وحد أقصى بـ 18621579.1 مليون دج في البنك الخارجي الجزائري، كما بلغ متوسط القيم 194638184 مليون دج، والانحراف المعياري 341422371 مليون دج

سعر العمل: يتراوح ما بين 1.4430833 مليون دج كحد أقصى في بنك البركة الجزائري، و 0.85483333 مليون دج كأدنى قيمة في بنك CBA، وقدر المتوسط بـ 1.15405303 مليون دج، وبانحراف معياري قدره 0.19115886 مليون دج

سعر رأس المال النقدي: تراوحت قيمته بين 0.0279167 مليون دج كأقصى قيمة لبنك البركة الجزائري، و 0.0045 مليون دج كأدنى قيمة لبنك ABC وقدر المتوسط بـ 0.01217348 مليون دج، والانحراف المعياري بـ 0.00639549 مليون دج

سعر رأس المال العيني: يتراوح ما بين 3.36216667 مليون دج كأقصى قيمة تعود لبنك التنمية المحلية BDL وكأدنى قيمة 0.46583333 مليون دج لبنك الوطني الجزائري BNA، وقدر المتوسط بـ 1.017913636 مليون دج، والانحراف المعياري بـ 0.852529759 مليون دج

الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد: تتراوح ما بين 18621579.1 مليون دج كأقصى قيمة للبنك الخارجي الجزائري BEA و 342844.5 مليون دج كأدنى قيمة تعود لبنك المغرب العربي للإستثمار والتجارة، وبلغ المتوسط مقدار 4603928.5 مليون دج، وانحراف معياري قدره 5232697.29 مليون دج

ثانيا: تحليل التباين ANOVA

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

في هذه الدراسة لدينا الاختبارين التاليين:

$H_0: u_1 = u_2 = u_3 = \dots u_{13}$ عدم وجود تباين بين متغيرات البنوك المدروسة

H_1 وجود متغير واحد على الأقل مختلف بين متغيرات البنوك المدروسة.

يرتكز اختبار التباين على مقارنة التباين داخل العينات وبينها بتقدير التباين المشترك بطريقتين، فالأولى لا تعتمد على صحة أو عدم صحة الفرض الصفري، بينما تتأثر الطريقة الثانية بالفرض، فإن تبين خلاف معنوي بين الطريقتين في التقدير (أخذنا بعدم صحة الفرض الصفري، لأن عدم تساوي المتوسطات قد أثر على التقدير. الثاني فتسبب في تجاوزه التقدير الأول نرفض H_0 ونقوم بتقدير

σ^2

$$\hat{\sigma}^2 = \sum_{i=1}^k \frac{S_t^2}{K}$$

يعبر عن هذا التقدير بـ S_w^2 وهو يمثل التباين داخل المجموعات (Within Group)

K : عدد العينات، N حجم العينة، $df(N-1), (K-1)$: درجة الحرية

الجدول رقم (5-33): تحليل التباين ANOVA

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
tc	Between Groups	2,629E+15	12	2,190E+14	23,290	,000
	Within Groups	1,345E+15	143	9,405E+12		
	Total	3,973E+15	155			
y1	Between Groups	7,481E+18	12	6,234E+17	23,712	,000
	Within Groups	3,760E+18	143	2,629E+16		
	Total	1,124E+19	155			
y2	Between Groups	1,469E+19	12	1,225E+18	54,770	,000
	Within Groups	3,197E+18	143	2,236E+16		
	Total	1,789E+19	155			
y3	Between Groups	3,452E+15	12	2,877E+14	13,750	,000
	Within Groups	2,992E+15	143	2,092E+13		
	Total	6,443E+15	155			
p1	Between Groups	4,542	12	,378	1,443	,153
	Within Groups	37,511	143	,262		
	Total	42,052	155			
p2	Between Groups	,006	12	,000	7,214	,000
	Within Groups	,010	143	,000		
	Total	,015	155			
p3	Between Groups	101,587	12	8,466	2,824	,002
	Within Groups	428,609	143	2,997		
	Total	530,195	155			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق رقم (01) وباستخدام برنامج spss

يبين الجدول السابق النتائج التالية:

- نقبل الفرضية البديلة بوجود تباين واختلاف بين متغيرات عينة البنوك، لان قيم المحسوبة F لـ y_1 , TC , y_2 , y_3 هي: (23.290، 23.712، 54.770، 13.750) على التوالي، وأقل من قيمة F الجدولة والمقدرة بـ **1,825** مع درجات حرية (12، 143)، وقيم الاحتمال للمتغيرات الثلاثة هي 0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم.
- نرفض الفرضية البديلة باختلاف وتباين بين متغيرات البنوك بالنسبة لسعر العمل (P_1) لأن قيمة F المقدرة بـ **1.443** أقل من القيمة الجدولية، وقيمة الاحتمال قدرت بـ **0.153** وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرضية العدم.
- نقبل الفرضية البديلة بوجود اختلاف بين متغيرات البنوك بالنسبة لتكلفة رأس المال النقدي (P_2) لأن قيمة F المقدرة بـ **7.214** أكبر من القيمة الجدولية، وقيمة الاحتمال قدرت بـ 0.00 وهي أقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم.

- نقبل الفرضية البديلة بوجود إختلاف بين متغيرات البنوك بالنسبة لتكلفة رأس المال العيني (P₃) لأن قيمة F المقدرة بـ 2.824 أكبر من القيمة الجدولية، وقيمة الاحتمال قدرت بـ 0.002 وهي أقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم.

من خلال هذه النتائج يتضح أنه يوجد إختلاف وتباين بين متغيرات البنوك المتمثلة في : التكاليف الكلية، القروض، الإستثمارات، سعر رأس المال النقدي، سعر رأس المال الثابت، كما لا يوجد تباين وإختلاف بين البنوك فيما يخص سعر العمل، وفيما يلي سوف نقوم بتفسير هذه النتائج.

يعود وجود إختلاف وتباين بين متغيرات عينة البنوك فيما يخص التكاليف الكلية والقروض والإستثمارات، إلى إختلاف حجم بنوك العينة محل الدراسة ويتمثل في كل من القروض والإستثمارات، فهناك بنوك كبيرة الحجم وأخرى صغيرة الحجم، كما يعود الإختلاف إلى فترة نشاط البنك فهناك بنوك معمرة كبنك CPA و BNA واللذان أنشأتا منذ الاستقلال، أما البنوك الخاصة فأنشأت بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 أي بعد التسعينات . كما يرجع الإختلاف والتباين بين البنوك فيما يخص التكاليف الكلية إلى مدى تحكم البنك بتكاليفه. كما يعود وجود إختلاف وتباين بين بنوك العينة فيما يخص الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد إلى إختلاف أشكال الإستثمارات الأخرى من غير القروض في كل بنك من بنوك العينة.

ثالثا: تقدير النموذج

بعد تحديد متغيرات النموذج يعاد صياغة المعادلة رقم (2) بفرض التماثل المعياري وقيد التجانس الخطي لأسعار المدخلات بإستخدام آخر سعر للمدخلات (p₃) لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + A_3 \ln Y_3 + B_1 (\ln P_2 - \ln P_3) + B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 \\ & + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 + \frac{1}{2} A_{33} (\ln Y_3)^2 + A_{12} (\ln Y_1)(\ln Y_2) + A_{13} (\ln Y_1)(\ln Y_3) \\ & + A_{23} (\ln Y_2)(\ln Y_3) + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 \\ & + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln P_2 - \ln P_3) + B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)^2 + G_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_1 + G_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_1 \\ & + G_{21} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_2 + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_2 + G_{31} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_3 + G_{32} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_3 \end{aligned}$$

باستخدام قاعدة شيفر يمكن الحصول على دوال مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية كما يلي:

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

$$S_1 = B_1 + B_{11}(\ln P_1 - \ln P_3)^2 + B_{12}(\ln P_2 - \ln P_3) + G_{11} \ln Y_1 + G_{21} \ln Y_2 + G_{31} \ln Y_3$$

$$S_2 = B_2 + B_{12}(\ln P_1 - \ln P_3) + B_{22}(\ln P_2 - \ln P_3) + G_{12} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 + G_{32} \ln Y_3$$

$$S_3 = (1 - B_1 - B_2) + (B_{11} - B_{12})(\ln P_1 - \ln P_3) + (B_{12} - B_{22})(\ln P_2 - \ln P_3) - (G_{11} - G_{12}) \ln Y_1 - (G_{21} - G_{22}) \ln Y_2 - (G_{31} - G_{32}) \ln Y_3$$

نستخدم في تقدير النموذج طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهريا، حيث يتم تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية مع دالة مشاركة عنصر العمل (S_1) ودالة مشاركة عنصر رأس المال (S_2)، وإتباعا لخصائص هذه الطريقة يجب إسقاط إحدى معادلات المشاركة، بحيث يكون مجموع نسب مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية يساوي الواحد الصحيح.

ولتقدير معاملات النموذج يتم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews والذي تم تلخيص نتائجه فيما يلي وذلك بعد عدة محاولات وصولا إلى نقطة الاستقرار بالحصول على أفضل التقديرات.

الجدول (5-34): نتائج عملية تقدير النموذج

Dependent Variable: LTC				
Method: Panel EGLS (SUR)				
Date: 12/13/18 Time: 23:06				
Sample: 2003 2014				
Periods included: 12				
Cross-sections included: 13				
Total panel (balanced) observations: 156				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

LY1	1.977995	0.203975	*9.697227	0.0000
LY2	0.660853	0.103036	*6.413828	0.0000
LY3	0.489466	0.168784	*2.899947	0.0044
LP1_LP3	-3.504856	0.354465	*-9.887747	0.0000
LP2_LP3	1.012580	0.175027	*5.785287	0.0000
LY1PUI2	-0.015179	0.009128	-1.662859	0.0987
LY1LY2	-0.057447	0.009067	*-6.336167	0.0000
LY1LY3	-0.046625	0.009747	*-4.783534	0.0000
LY2PUI2	0.009840	0.002381	*4.132215	0.0001
LY2LY3	0.008242	0.009587	0.859708	0.3915
LY3PUI2	0.034209	0.004783	*7.152483	0.0000
LP1_LP3PUI2	-0.117093	0.019094	*-6.132476	0.0000
LP1_LP3LP2_LP3	-0.182784	0.015660	*-11.67185	0.0000
LP2_LP3PUI2	0.023669	0.003046	*7.769938	0.0000
LP1_LP3LY1	0.292105	0.018159	*16.08616	0.0000
LP2_LP3LY1	-0.171568	0.010942	*-15.67924	0.0000
LP1_LP3LY2	-0.056136	0.012001	*-4.677628	0.0000
LP2_LP3LY2	0.001619	0.009303	0.174056	0.8621
LP1_LP3LY3	-0.114509	0.016159	*-7.086576	0.0000
LP2_LP3LY3	0.150421	0.007876	*19.09819	0.0000
C	-16.05790	1.584647	*-10.13343	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared0.997990				
Adjusted R-squared0.997692				
S.E. of regression0.998315				
F-statistic3351.645				
Prob(F-statistic)0.000000				
Unweighted Statistics				
R-squared0.949190				
Sum squared resid18.99721				

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة والبرنامج الإحصائي Eviews

• دالة التكاليف الكلية

قدر معامل التحديد R^2 لدالة التكاليف الكلية بـ 99.79% وهي تقترب من الواحد الصحيح، ويدل ذلك على وجود علاقة قوية بين التكاليف الكلية والمخرجات وأسعار المدخلات $(TC, Y_1, Y_2, Y_3, P_1, P_2, P_3)$ لعينة البنوك خلال فترة الدراسة، وأن تأثير هذه العوامل (متغيرات على

التكلفة الكلية) تأثير قوي جدا، حيث يشير إلى أن 99.79% من التغير في التكاليف الكلية يفسره التغير في المتغيرات المستقلة، والباقي 0,2% يفسره الخطأ العشوائي

• دالة مشاركة العمل

في دالة مشاركة العمل قدر معامل التحديد R^2 ب 99,77% وهو يشير إلى أن التغير في التكاليف الكلية يفسره التغير في المتغيرات المستقلة والباقي 0,24% يفسره الخطأ العشوائي.

• دالة مشاركة رأس المال العيني

في دالة مشاركة رأس المال العيني قدر معامل التحديد R^2 ب 94,91% وهو يشير إلى أن التغير في التكاليف الكلية يفسر التغير في المتغيرات المستقلة والباقي 5,09% يفسره الخطأ العشوائي.

• إحصائية (t) عن مستوى معنوية (0,05) تظهر أن معظم معاملات النموذج المشار إليها (*) لها دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتسبة ل (t) أكبر من القيم الجدولية، والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا

المعاملات (G_{22}, A_{23}, A_{11}) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن قيمتها المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وقيمها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية، إلا أنه لا يمكن استبعادها من النموذج لأن لها دلالة إحصائية إذا اعتبرنا نسبة 10 % كقيمة معنوية

وسنقوم بتقدير مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية إضافة إلى وفورات الحجم ووفورات النطاق باستخدام معاملات النموذج المقدرة.

رابعا: استخدام نتائج عملية التقدير في قياس كفاءة الأداء البنكي

1- قياس مرونة الإحلال:

تتمثل مرونة الإحلال في درجة إحلال عنصر إنتاجي محل آخر، فإذا كانت هذه الدرجة سالبة فإن هذين العنصرين الإنتاجيين مكملين لبعضهما البعض، ولا يمكن لأحدهما الإحلال مكان الآخر، أما إذا كانت درجة الإحلال موجبة فإن هذين العنصرين بديلين لبعضهما البعض، ويمكن لأحدهما الإحلال مكان الآخر.

يتم قياس مرونة الإحلال بتطبيق المعادلة رقم (04) ، وذلك بعد حساب قيم كل من S_1, S_2, S_3 من خلال المعاملات التي تم تقديرها انطلاقا من النموذج الإحصائي وتطبيق المعادلة رقم (03)،

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

حيث يتم قياس مرونة الإحلال لكل بنك ثم حساب متوسط المرونة لكل بنك، وذلك بقسمة مجموع المرونات على ثلاثة عشر.

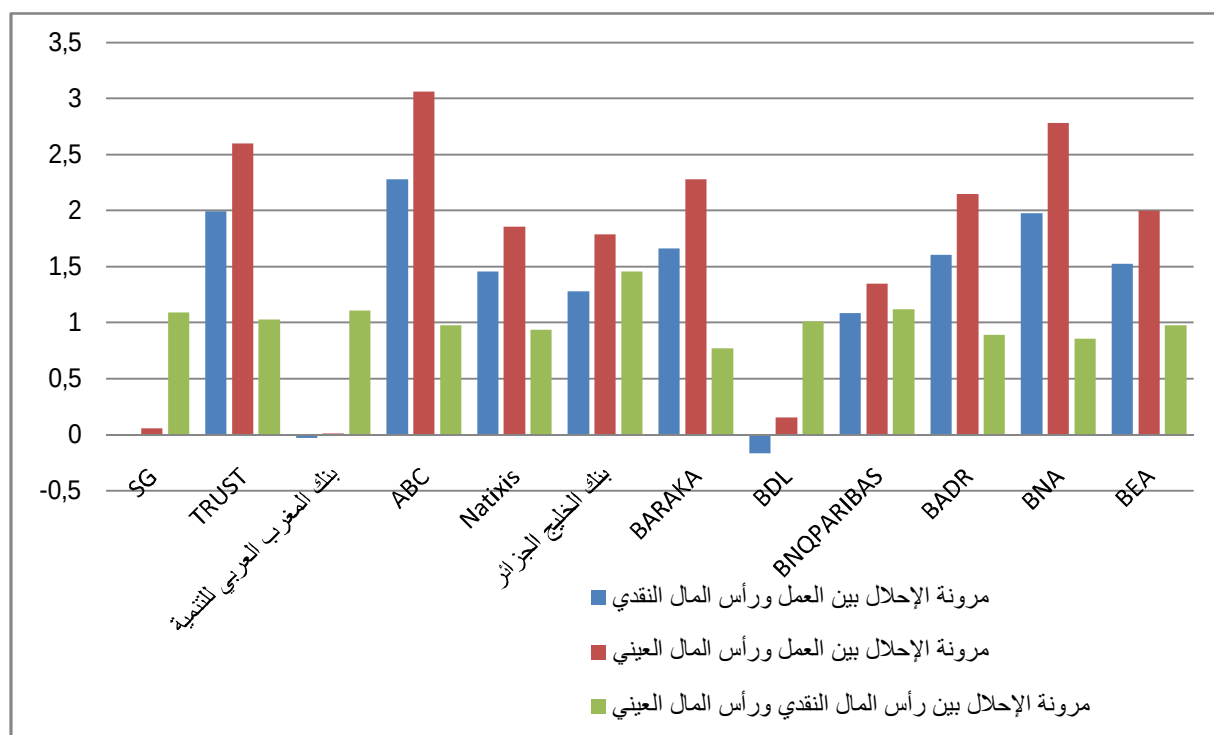
جدول رقم (5-35): نتائج قياس مرونة الإحلال.

البنك	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني	مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني
SG	0,00116747	0,05774806	1,09
TRUST	1,99504045	2,60035819	1,03
بنك المغرب العربي للتنمية	-0,02909042	0,01478942	1,11
ABC	2,27925292	3,06294516	0,98
Natixis	1,45532164	1,85796848	0,94
بنك الخليج الجزائر	1,28186133	1,78535257	1,46
BARAKA	1,66500097	2,27627405	0,77
BDL	-0,16213005	0,15405628	1,01
BNQPARIBAS	1,08382662	1,35042763	1,12
BADR	1,60776373	2,14758247	0,89
BNA	1,97627775	2,78127959	0,86
BEA	1,52602224	1,99814254	0,98
CPA	1,24381309	1,65142785	0,94

المصدر: بالاعتماد على نتائج عملية التقدير والمعادلة رقم (04) وباستعمال برنامج Excel.

الشكل رقم (5-7): متوسط مرونة الإحلال لبنوك العينة.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.



المصدر: استنادا للجدول رقم (5-35) باستخدام برنامج Excel.

يتبين من الجدول رقم (5-35) النتائج التالية:

مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي: أما بالنسبة لمرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي، فقد أظهر أحدا عشر بنكا (11 بنكا) إمكانية الإحلال بينهما، وهذا يدل على أن زيادة حجم رأس المال النقدي لا يستوجب بالضرورة زيادة حجم العمالة نتيجة الاتجاه لزيادة أجهزة الإعلام الآلي، وغيرها من الأجهزة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، أما بالنسبة لبنك المغرب العربي للاستثمار وبنك التنمية المحلية (BDL) فمرونة الإحلال بالنسبة لهما سالبة، مما يعني أن عنصري العمل ورأس المال النقدي هما عنصران متكاملان حيث أن حجم الأصول بالنسبة لهذين البنكين لا يتيح له الاستغناء عن العمل بزيادة رأس المال النقدي (الودائع والموارد المالية) بل إن زيادة رأس المال النقدي قد يتطلب مزيداً من العمل.

مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني: يبين العمود الثالث في الجدول السابق أن مرونة الإحلال بين عنصر العمل وبين عنصر رأس المال الثابت هي موجبة في جميع بنوك العينة المدروسة ومنه نجد أن عنصر العمل وعنصر رأس المال الثابت هما عنصران بديلان في البنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سواء.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى تبني البنوك الجزائرية للنهج القائم على الاستغناء عن جزء من العمالة وتعويضه بأصول وتجهيزات وبرامج حاسوب وغيرها من عناصر رأس المال الثابت وذلك لتقليل التكاليف.

مرونة الإحلال بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني: نلاحظ أنها موجبة بالنسبة لجميع البنوك، أي أن هناك إمكانية الإحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي في جميع البنوك محل الدراسة، وهذا يدل على أن العلاقة بينهما ليس تكاملية، وإنما يمكن زيادة رأس المال النقدي دون الحاجة إلى زيادة التجهيزات الرأسمالية.

2- قياس مرونة الطلب السعرية

تقوم مرونة الطلب السعرية بقياس استجابة الكمية المطلوبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، للتغير في أسعار هذه العناصر وقد حُسبت مرونة الطلب السعرية لمدخلات البنوك محل الدراسة عن طريق تطبيق المعادلة رقم (05) والجدول التالي يبين متوسط مرونة الطلب السعرية لمدخلات البنوك.

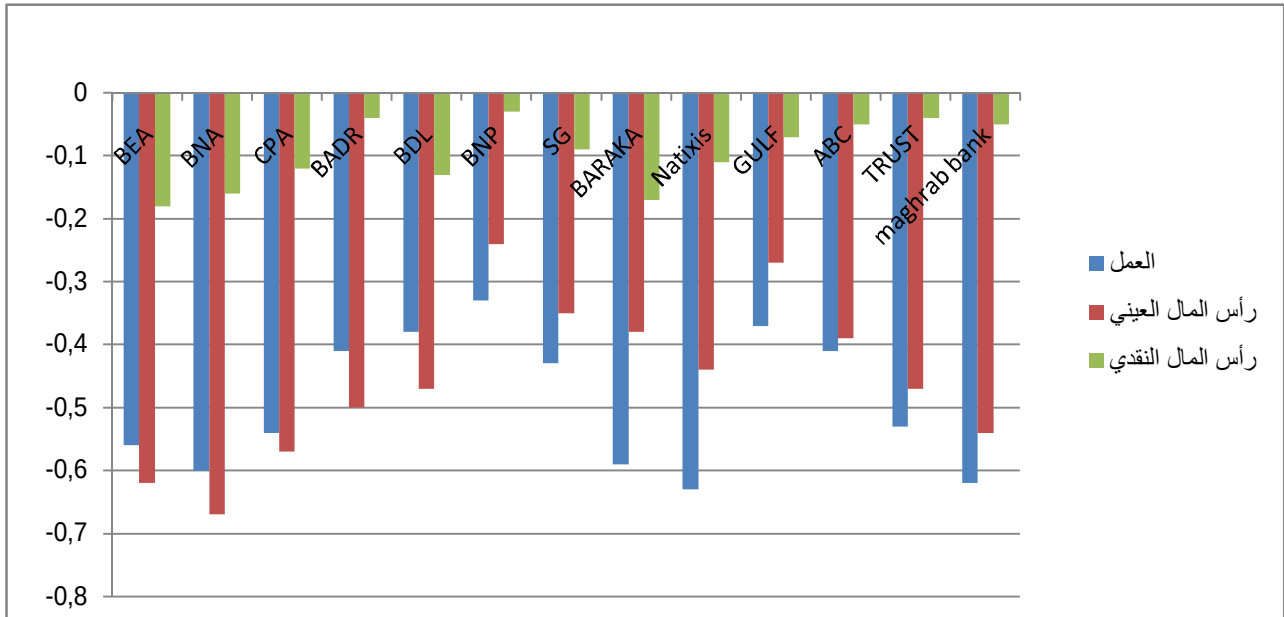
جدول رقم (5-36): مرونة الطلب السعرية.

	البنك	العمل	رأس المال العيني	رأس المال النقدي
البنوك العمومية	BEA	- 0,56	- 0,62	- 0,18
	BNA	- 0,60	- 0,67	- 0,16
	CPA	- 0,54	- 0,57	- 0,12
	BADR	- 0,41	- 0,50	- 0,04
	BDL	- 0,38	- 0,47	- 0,13
البنوك الخاصة	BNP	- 0,33	- 0,24	- 0,03
	SG	- 0,43	- 0,35	- 0,09
	BARAKA	- 0,59	- 0,38	- 0,17
	Natixis	- 0,63	- 0,44	- 0,11
	GULF	- 0,37	- 0,27	- 0,07
	ABC	- 0,41	- 0,39	- 0,05
	TRUST	- 0,53	- 0,47	- 0,04
	maghrab bank	- 0,62	- 0,54	- 0,05

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الشكل رقم (5-8): متوسط مرونة الطلب السعرية لبنوك العينة.



المصدر: استنادا للجدول رقم (5-36) باستخدام برنامج Excel.

يتضح من الجدول السابق:

مرونة الطلب على عناصر الإنتاج الثلاثة العمل ورأس المال النقدي أن جميعها سالبة مما يعني أن الطلب على جميع المدخلات فإن الطلب عليها لا يقل، وهو ما يعني أهمية هذه المدخلات في العملية البنكية.

يعتبر الطلب على عناصر الإنتاج الثلاث بشكل عام غير مرن، وبالرجوع إلى التحليل الإحصائي وتحليل التباين وجدنا أنه لا يوجد تباين واختلاف بين البنوك فيما يتعلق بأسعار العمل (P_1) ورأس المال النقدي (P_3) وهذا ما تؤكد هذه النتيجة بأن الطلب على هذين العنصرين غير مرن نتيجة عدم الاختلاف بشكل عام وكذا عدم الاختلاف في أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين.

كما يمكن توضيح وترتيب عناصر الإنتاج من حيث الأهمية بالنسبة لكل بنك، وذلك اعتمادا على درجات مرونة الطلب السعرية، فكلما قلت درجات المرونة كلما زادت أهمية ذلك العنصر وعليه سيكون ترتيب العناصر من حيث الأهمية على النحو التالي:

رأس المال النقدي في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع البنوك، أما العمل ففي المرتبة الثانية بالنسبة لجميع البنوك العمومية (BNA, BADR, BDL, CPA, BNE) وفي المرتبة الثالثة بالنسبة لجميع البنوك الخاصة (maghrab bank, TRUST, ABC, GULF, Nataxis, BARAKA, SG).

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

(BNP) بينما رأس المال العيني يعتبر في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لجميع البنوك الخاصة، وفي المرتبة الثالثة بالنسبة لجميع البنوك العمومية.

3- قياس وفورات الحجم

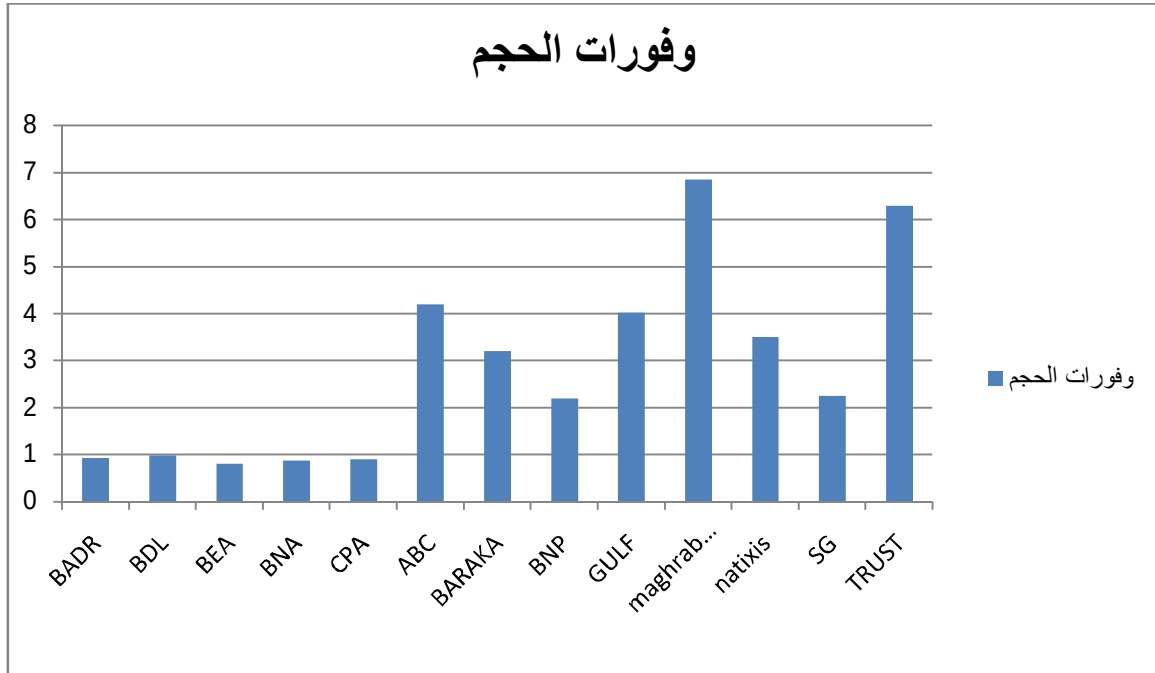
تقيس وفورات الحجم مقدار التغير في التكاليف الكلية عندما تتغير مستويات الناتج النهائي للبنوك حيث تدرس وفورات الحجم العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة، ومعرفة الحجم الأمثل ترشد البنك إلى ضرورة التوسع في الإنتاج طالما تكاليفه متناقصة، ولتقدير وفورات الحجم للبنوك المدروسة تم تطبيق المعادلة رقم (07) وباستخدام المعادلة رقم (06) يتم تقدير مرونة التكاليف، واستخدمت بيانات كل بنك على حدا بالنسبة لمجموع المصارف المدروسة.

جدول رقم (5-37): متوسط وفورات الحجم لبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2003 – 2014)

متوسط وفورات الحجم	وفورات الحجم	مرونة التكاليف	القروض والاستثمارات	البنك
0,89	0,93	1,18	285466242	BADR
	0,98	1,22	103579817	BDL
	0,80	1,20	804747887	BEA
	0,87	1,13	510860438	BNA
	0,90	1,06	308133333	CPA
4,06	4,20	0,35	14136696,5	ABC
	3,20	0,50	24078166,7	BARAKA
	2,19	0,57	46380991,7	BNP
	4,02	0,44	15778126,4	GULF
	6,85	0,19	7477502,38	maghrab bank
	3,50	0,46	17527343,2	natixis
	2,25	0,54	42706570,8	SG
	6,30	0,22	7621305	TRUST

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel.

الشكل رقم (5-9): متوسط وفورات الحجم لبنوك العينة.



المصدر: استنادا للجدول رقم (5-37) باستخدام برنامج Excel.

يبين العمود الرابع من الجدول السابق أن متوسط التكاليف لمستويات الإنتاج في البنوك الخاصة [BNP, SG, BARAKA, Natixis, GULF, ABC, Trust, maghrab bank] بلغت [0,57 ; 0,54 ; 0,50 ; 0,46 ; 0,44 ; 0,22 ; 0,19] على التوالي، وهي أقل من الواحد الصحيح، أي أن التغير في مستويات الإنتاج بنسبة معينة ينتج عنه تغير في التكاليف بنسبة أقل في هذه البنوك، ومعنى ذلك أن البنوك الخاصة تعرف حالة تزايد غلة الحجم التي يترتب عنها وجود وفورات حجم موجبة وهو ما يؤكد العمود الخامس من الجدول السابق حيث بلغت متوسط هذه الوفورات درجة (2,19 ; 2,25 ; 3,20 ; 3,50 ; 4,02 ; 4,20 ; 6,30 ; 6,85) على التوالي في البنوك [BNP, SG, BARAKA, Natixis, GULF, ABC, Trust, maghrab bank].

بينما حققت البنوك العمومية و هي BADR و BDL و BEA و CPA درجات مرونة أكبر من الواحد الصحيح وهي 1,18 ; 1,22 ; 1,20 ; 1,13 ; 1,06 على التوالي، ومعنى ذلك أنه إذا تغير حجم النشاط في البنك بنسبة معينة فإن التكاليف تتغير بنسبة أكبر أي أن هذه البنوك تعرف حالة تناقص غلة الحجم والتي يترتب عنها وفورات حجم سالبة، أي درجات وفورات الحجم تكون أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يؤكد العمود الخامس من الجدول حيث حققت هذه

البنوك في المتوسط الدرجات 0,93 و 0,80 و 0,87 و 0,90 على التوالي، ووبرط معطيات العمود الخامس من الجدول السابق والمتمثلة في متوسط درجات وفورات الحجم ومعطيات العمود الثالث من نفس الجدول المتمثلة في متوسط حجم القروض والاستثمارات الأخرى، يتضح أن درجات وفورات الحجم تنخفض مع زيادة حجم النشاط إلى أن تقارب الواحد الصحيح، حيث يصل حجم النشاط حده الأمثل والذي يعرف ب الحد الأدنى الكفاء والذي يقارب ب 103580000 مليون دينار جزائري والذي يمثل بنك التنمية المحلية (BDL)، ثم تقل عن الواحد الصحيح كلما ارتفع حجم النشاط 103580000 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل كل من BADR و CPA و BNA و BEA.

وباعتبار أن وفورات الحجم مؤشر للكفاءة في التكاليف فإننا نستطيع القول أن البنوك الخاصة تتمتع بكفاءة في إدارة التكاليف لأنها حققت درجات أقل من الواحد الصحيح في وفورات الحجم، أما البنك العمومي المتمثل في بنك التنمية المحلية (BDL) فيمكن اعتبار وفورات الحجم لديه شبه معدومة، حيث قاربت درجتها الواحد الصحيح (0,98) وتجاوز حجم نشاطه الحد الأدنى الكفاء بقليل.

4- قياس وفورات النطاق

لقياس وفورات النطاق أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك، وعن طريقها تستطيع البنوك اتخاذ قرارات التنويع في أنشطتها، ونقول عن بنك أنه يتمتع بوفورات نطاق إذا كانت تكلفة إنتاج منتجاتها معا أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج على حده

وتقاس وفورات النطاق بتطبيق المعادلة (08)، فإذا كانت القيمة أقل من الصفر، فإن البنوك تتمتع بوفورات نطاق أما إذا كانت أكبر أو تساوي الصفر، فإنها لا تتمتع بوفورات نطاق وبشكل عام لمعرفة إشارة وفورات النطاق وبشكل عام لمعرفة إشارة وفورات النطاق حسبنا القيم $(A_{ij} + A_{ji})$ ووجدناها تساوي (-7,500)، وهو ما يعني أن البنوك في عينة الدراسة تتوافر على وفورات النطاق، بعبارة أخرى تعد تكلفة إنتاج القروض والاستثمارات الأخرى معاً في عينة الدراسة أقل من تكلفة التخصيص في إنتاج القروض وإنتاج الاستثمارات الأخرى على كل حدة.

وهو ما يسمح للبنوك الجزائرية من التوسع في نطاق أعمالها، ورفع مجال عملياتها حيث تحقق بذلك ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة، كما

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

يمكنها التوسع في هذا المجال، لأن التنوع في النشاط المصرفي يعد عملية حديثة في البنوك الجزائرية، حيث لم يكن مسموحاً لها القيام بجميع العمليات المصرفية، وفقاً لمبدأ التخصص المصرفي، إلا أن الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري ألغت هذا المبدأ.

5- تقدير الكفاءة التشغيلية

من خلال الاعتماد على نموذج الأثر الفردي الثابت لبيانات البانل، والتي يفترض أن كفاءة كل بنك تكون ثابتة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV، حيث تم استخراج قيمة الأثر الثابت لكل بنك ممثلاً في العمود، U وذلك من خلال طرح قيم الأثر الثابت a_0 (والتي تمثل أدنى أثر ثابت لمجموعة البنوك $(a_0 = \min(a_{i0}))$ من الأثر الثابت a_{i0} لكل بنك أي $(u = a_{i0} - a_0)$ ، وتم طرح أدنى قيمة لـ a_{i0} من بقية القيم بدلا من طرح المتوسط الحسابي لها من أجل تفادي وجود قيم سالبة لـ u ، حيث أخذت a_0 القيمة 1,557465 وهي تمثل قيمة a_{i0} المقابلة للبنك الخارجي للجزائر، ويمكن تلخيص مؤشرات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (5-38): قيم الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة.

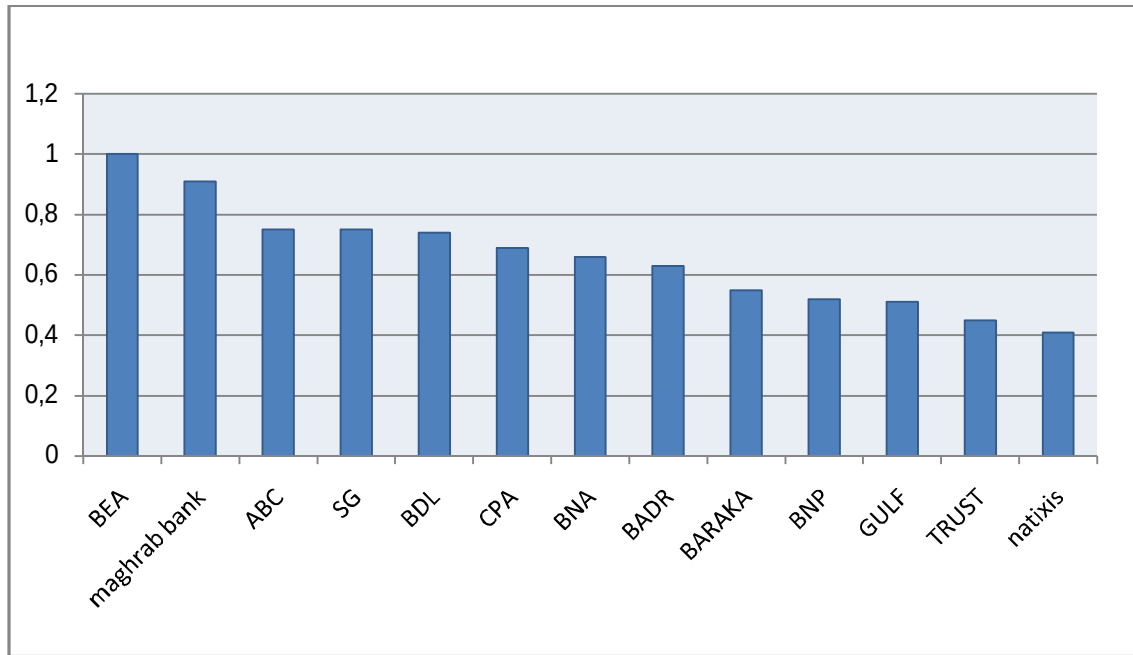
	البنك	a_{i0}	$U = a_{i0} - a_0$	مؤشرات الكفاءة التشغيلية $Eff = \exp(-u)$	الترتيب من حيث الكفاءة	متوسط الكفاءة حسب الملكية
البنوك العمومية	BADR	2,01448	0,457015	0,63	8	0,74
	BDL	1,857762	0,300297	0,74	5	
	BEA	1,557465	0	1	1	
	BNA	1,975555	0,41809	0,66	7	
	CPA	1,931355	0,37389	0,69	6	
البنوك الخاصة	ABC	1,847876	0,290411	0,75	3	0,60
	BARAKA	2,146812	0,589347	0,55	9	
	BNP	2,208659	0,651194	0,52	10	
	GULF	2,237494	0,680029	0,51	11	
	maghrab bank	1,656266	0,098801	0,91	2	
	natixis	2,450115	0,89265	0,41	13	
	SG	1,851469	0,294004	0,75	4	
	TRUST	2,364172	0,806707	0,45	12	

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Eviews 8.

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

ويتضح من الجدول السابق أن مؤشرات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة كانت في الغالب منخفضة وتحت حد 80 في المائة، وهذا يعني أن تلك البنوك تتحمل تكاليف إضافية تفوق 20 في المائة من المستوى الأمثل لتكاليفها، ويوضح العمود السابع من الجدول أن متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية كان أكبر منه بالنسبة للبنوك الخاصة، حيث نجد أن أحسن البنوك كفاءة كان بنك الخارجي للجزائر، والشكل التالي يبين مستويات الكفاءة التشغيلية لكل بنك

شكل رقم (5-10): مستويات الكفاءة التشغيلية لبنوك عينة الدراسة (2003 – 2014).



المصدر: من إعداد الباحث ر بالاعتماد على برنامج Excel.

حيث يتضح من الشكل أن 11 من 13 بنك مكونة لعينة الدراسة لها كفاءة تشغيلية أدنى من 80 في المائة، وأن مستويات الكفاءة لتلك البنوك كانت متقاربة فيما بينها.

خلاصة الفصل:

يشير واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الألفية الثالثة عدة تساؤلات و يفتح الباب واسعا لكثير من النقاش و الجدل، و هذا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كعمول أساسي للاقتصاد الوطني، فغالبا ما اعتبرت البنوك الجزائرية عائقا أمام التنمية التي تنشدها البلاد على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري.

فمن الناحية التاريخية نجد أن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي، و هو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية، و أداة تحت تصرف الخزينة العمومية، الأمر الذي عطل أولم يسمح بالانطلاقة السليمة و الصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية، و بعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، كان لزاما أن تساير هذه الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية، إصلاحات مماثلة على مستوى الجهاز المصرفي بما تتطلبه المرحلة الاقتصادية الجديدة.

و رغم الإصلاحات المصرفية المجسدة في قانون النقد و القرض و تعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات التي اتسمت بالطابع التشريعي لم تكن لها انعكاسات إيجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية، ولم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من اجل تنويع الخدمات المصرفية و تحقيق إشباع رغبات العملاء.

لقد أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى إقصائه من دائرة النشاط المصرفي ويعتبر موضوع إصلاح النظام المصرفي و الإصلاح المالي للجهاز المصرفي الجزائري يعاني العديد من عدة نقائص تحد من أدائه و تضعف من دوره و مكانته التنافسية على المستوى المحلي و الخارجي، فهل المشكلة متعلقة بحجم الإصلاح و وتيرته التي لم تواكب مرحلة تغيير النمط الاقتصادي، أم أن عملية الإصلاح نفسها لم تحقق جميع الأهداف المسطرة، وعليه فإن المحور الذي يجب أن تعمل عليه السلطات العمومية في المرحلة المقبلة هو محور تحديث و عصرنه النظام المصرفي

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة الأداء في البنوك العمومية الجزائرية.

الجزائري وذلك بتعميم استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية ، و عصنة أساليب التسيير وفن إدارة المخاطر التي تتميز النشاط المصرفي بشكل عام.

الخاتمة

خاتمة:

تحتل عملية تقييم كفاءة الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة متمثلة في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ إضافة إلى إظهار المركز الإستراتيجي للمصرف .

التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للمصرف.

وفي ظل التغيرات الإقتصادية وجدت البنوك نفسها أمام وضع يحتم عليها التركيز على أدائها ومستوى كفاءتها في مختلف الميادين والمستويات كشرط لبقائها واستمراريتها بالإضافة إلى تعزيز قدرتها التنافسية .

لذا فقد تم تناول هذه الدراسة في خمسة فصول محاولة لقياس كفاءة أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال عينة تتكون من ثلاثة عشر بنك خلال الفترة الممتدة من (2003-2014) مستخدمين الأدوات والمناهج المشار إليها في المقدمة .

لقد حاولنا من خلال الدراسة النظرية تسليط الضوء على مصطلح الأداء والكفاءة البنكية والمصطلحات الإقتصادية ذات صلة، كما تطرقنا إلى أنواع الكفاءة في المصارف إضافة إلى العوامل المؤثرة عليها ومحدداتها وعرجنا إلى الطرق الكمية والأساليب المالية المستخدمة في قياس كفاءة الأداء البنكي .

أمّا في الجانب التطبيقي فتم تناول فيه دراسة المالية ودراسة قياسية على عينة البنوك العاملة في نظام المصرفي الجزائري سبقتها إعطاء لمحة تاريخية حول مسار وتطور المنظومة المصرفية الجزائرية إنطلاقاً من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد السوق .

من خلال هذه الدراسة تم الجمع بين أدوات التحليل المالي والتحليل الإحصائي، باعتبارهما أهم طرق قياس الكفاءة، حيث تم التحليل المالي باستخدام مجموعة من النسب المالية لقياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح، أما التحليل الإحصائي فقد تم من خلاله تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لعينة البنوك باستخدام طريقة الانحدار المتنوع ظاهرياً (SUR)، وهذا بهدف الحصول على مجموعة من المقدرات الإحصائية لقياس وفورات الحجم والنطاق، وكذا قياس مرونة الإحلال والمرونة السعرية باعتبارها مؤشرات لقياس قدرة البنوك محل الدراسة على إدارة التكاليف بكفاءة.

وتمثلت أهم نتائج الدراستين المالية والقياسية فيما يلي:

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

- يوجد اختلاف وتباين بين متغيرات البنوك المتمثلة في: التكاليف الكلية، القروض، الاستثمارات، ويعود هذا إلى اختلاف حجم بنوك العينة المدروسة فهناك بنوك كبيرة الحجم وأخرى صغيرة، إضافة إلى عامل فترة النشاط فالبنوك التي تم إنشائها خلال فترة الستينات تختلف عن البنوك التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والعرض، كما تساهم إدارة البنك لتكاليفه بشكل جيد في وجود تباين بين البنوك فيما يخص سعر رأس المال العيني ويعود إلى اختلاف الأصول العينية لبنوك العينة، ويوجد اختلاف بين بنوك العينة بالنسبة لرأس المال النقدي ويعود التباين لاختلاف حجم الودائع والقروض الممنوحة لعينة البنوك محل الدراسة، بينما لا يوجد اختلاف بين البنوك محل الدراسة فيما يخص سعر العمل ويعود هذا إلى تقارب أجور العمال في القطاع البنكي.
- وفقا لنتائج الدراسة المالية تعتبر البنوك صغير الحجم أكثر ربحية وإنتاجية وأقل مخاطرة وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، حيث يعتبر بنك البركة هو الأفضل من حيث العائد على حقوق الملكية.
- حققت بنوك العينة مرونة إحلال بين العمل ورأس المال الثابت، أي أنها تتمتع بالكفاءة في إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، وهو ما ينفي جزئيا صحة الفرضية السادسة.
- لا تحقق البنوك محل الدراسة مرونة طلب سعرية، هذا يعني أن الطلب على المدخلات في هذه البنوك غير مرن فيما يخص العمل ورأس المال الثابت ورأس المال النقدي لأن المرونات سالبة، ويعود هذا لعدم وجود اختلاف في أجور ورواتب العمال في هذه البنوك وهذا ما أكدته تحليل التباين، أي أن التغير في سعر العمل لا يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة، بمعنى أن هذه البنوك لا تتمتع بالكفاءة في التحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، وهو ما يثبت جزئيا صحة الفرضية الأولى، ولا يثبت صحتها بشكل مطلق بل بشكل نسبي.
- حققت بنوك العينة (البنوك العمومية والبنوك الخاصة) وفورات حجم تتيح لها مزيد من التوسع في نشاطها و هذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- حققت البنوك محل الدراسة وفورات نطاق تمكنها من تنويع منتجاتها، لأن القيمة $(A_i A_j + A_{ij})$ كانت أقل من الصفر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة بشكل مطلق

- نسب تركيز القروض والودائع كانت مرتفعة خلال الفترة 2017/2003 حيث كانت الحصة السوقية للبنوك العمومية دائما أكبر من 80 في المائة، كما أن مؤشر هرفندالهيرشمان لتركز الصناعة المصرفية في الجزائر كان في الغالب قريبا من 0,2 مما يدل على بقاء سيطرة الدولة على جزء كبير من السوق المصرفية في الجزائر أي وجود تركيز مرتفع داخل الصناعة المصرفية في الجزائر، وهذا يثبت تحقق الفرضية الأولى.
- أغلب معاملات القطاع الحكومي كانت مع البنوك العمومية، وبالتالي فإن ما يمكن أن يفسر التركيز المرتفع في القطاع المصرفي في الجزائر، هاته المعاملات كانت في الغالب بناء على قرارات مركزية ولا تخضع لمبدأ المنافسة، أي أنها لم تكن بناء على كون العروض المقدمة من قبل البنوك الحكومية أحسن من عروض البنوك الخاصة، وهذا ما يمكن أن يؤثر على المستوى الحقيقي للتحرير المصرفي في الجزائر.
- لقد كان لأزمي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري خلال السنة 2003 أثر على تراجع الثقة في البنوك الخاصة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى انسحاب هاته الأخيرة من السوق المصرفي الجزائري خاصة بعد تشديد الرقابة عليها من قبل البنك المركزي الجزائري.
- مؤشرات معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول، ومعدل العائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية كانت في البنوك الخاصة وفق هذا المؤشر أحسن أداء من البنوك العمومية، والسبب في ذلك يمكن رده إلى الحجم الكبير لإجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية في البنوك العمومية، وبالتالي فإن هذا يعبر عن ضعف في استخدام أصول البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.
- الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية أحسن من الكفاءة التشغيلية للبنوك الخاصة، حيث أن متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك العمومية كان 0,74 مقابل 0,6 في البنوك الخاصة، ويمكن رد هذا إلى حجم المخرجات للبنوك العمومية، والذي مكنها من تغطية تكاليفها، على اعتبار أن معاملات البنوك العمومية خاصة مع القطاع العام، سمح لها بتحصيل هوامش ربحية كبيرة وهذا ما يثبت جزئيا صحة الفرضية الأولى.
- يعتبر بنك الخارجي للجزائر البنك الأكثر كفاءة مقارنة بالبنوك الموجودة في عينة الدراسة، حيث أبدى هذا البنك تحكما أفضل في التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، كما أن كفاء الحجم لهذا

البنك كانت قريبة من الواحد مما يدل على أن حجم التكاليف مقارنة بالمخرجات يعتبر جيدا، وليس من صالح البنك التوسع أكثر في الإنتاج، لأن هذا من شأنه زيادة التكاليف المتوسطة للبنك.

- تقارب مستوى الكفاءة في البنوك الناشطة في الجزائر كفاءتها كانت محصورة بين 0,75 و 0,41 مما يدل على تقارب مستوى الكفاءة بينها.

التوصيات المقترحة:

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تخدم هدف البحث وهي كالآتي:

- العمل على رفع المستويات الأداء في البنوك العمومية الجزائرية وهذا يستوجب منها تطويرا و تحديثاً مستمرا للخدمات البنكية والبحث عن حلول تنظيمية أكثر فعالية ضمن مجموعة أكبر من الخدمات المالية وتحسين طرق تقديمها وعدم التقييد بالنظم والاتجاهات التقليدية.
- نوصي بزيادة العمل في اتجاه الإصلاحات المالية وتحرير المالي، والعمل على تحفيز وتحريض الإدارة في البنوك، نحو إتخاذ التدابير اللازمة التي تساعد في إبراز الكفاءة كمطلب إداري مهم يسهم في التخلص من المستويات عدم الكفاءة في الأعمال البنكية.
- العمل على تنويع مصادر الإيرادات بحيث لا يقتصر على الفوائد فقط من شأنه أن يفتح قنوات استثمارية جديدة ترفع من المستوى الكفاءة، وتقلل من مخاطر سعر الفائدة.
- ضرورة توفير الإمكانيات البشرية المدربة والمؤهلة والبنية الأساسية وتضم المعلومات والرقابة الداخلية لي استفتاء ما يطلبه عولمة الصناعة المصرفية.
- تبني الأدوات ونماذج مالية والتي يؤدي استخدامها إلى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري.
- على البنوك العمومية الجزائرية إعطاء أهمية أكبر نحو زيادة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من شأنه أن يضمن سلامة استخدام الائتمان المصرفي في المجالات التي منح من أجلها أصلا ويساهم في تمويل التنمية الاقتصادية بشكل أفضل.

آفاق البحث:

يوصي الباحث بأن تستكمل هذه الدراسة بالدراسات الآتية:

- جودة الموجودات والمطلوبات وأثرها على الكفاءة المصرفية.
- أثر التركيز المصرفي على كفاءة النظام المصرفي.
- محددات كفاءة التكاليف في البنوك العمومية الجزائرية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الآخري Y2	الايادات غير المرتبطة بالقوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2	اجمالي القروض + Y1 الاستثمارات الآخري Y2	مoy Y1 القروض + الاستثمارات الآخري Y2
SG	4152391,7	70445700	14967442	3254941,7	1,2595	0,0155	2,00258333	92218483,3	963750	2885108,3	1366825	85413141,7	42706570,8
TRUST BANK	649530,58	13735435	1507175,2	859999,75	1,2185	0,0043333	0,52166667	10449585,5	42920,75	571694,75	1505432	15242610	7621305
بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة	180766,33	1868171,3	13086834	342844,5	1,2020833	0,0159167	1,72	11571801,1	158949,5	135308,75	88590,333	14955004,8	7477502,38
ABC	776478,5	14570290	13703104	840609,08	1,3364167	0,0045	0,49191667	23130483,3	105473,08	426060,75	790227,75	28273393,1	14136696,5
NATIXIS	1666950	29031852	6022834,5	1258479	1,2726667	0,0115	0,76766667	35226175	335481,75	1600099,7	1890250	35054686,3	17527343,2
بنك الخليج الجزائر	1541391,8	31343244	213009,17	2364054,1	1,2926667	0,0081667	0,9045	36453255,6	387676,42	1222531,9	2425809,1	31556252,8	15778126,4
بنك البركة الجزائري	1625916,7	46855083	1301250	1305916,7	1,4430833	0,0279167	0,66775	61345250	1377500	1314000	1785083,3	48156333,3	24078166,7
BDL	6763914,4	111009550	96150084	4116476,7	0,957	0,0169167	3,36216667	177236218	3134279	4142317,7	6400627	207159634	103579817
BNP PARIBAS	3251341,7	53824542	38937442	3159175	1,2995	0,0070833	0,98391667	92856425	634025	2446700	2674966,7	92761983,3	46380991,7
BADR	11985295	320732269	250200215	6037095,8	1,0573333	0,012825	0,64813333	669092934	7848799,5	8304738	12370955	570932484	285466242
BNA	9586825	755128758	266592117	8271983,6	0,9910833	0,0111667	0,46583333	965848283	10209808	8332600	16894458	1021720875	510860438
BEA	11007621,7	446574309	1162921465	18621579,1	0,98791667	0,00816667	0,605833333	1630533542	11676162,6	9230963,92	15392895,5	1609495773	804747887
CPA	8550000	324375000	291891667	4325000	0,85483333	0,00975	0,579333333	671033333,3	5500000	7258333,33	13825000	616266667	308133333
MOY	5176045,55	194119370	194638184	4603928,5	1,15405303	0,01217348	1,017913636	397666154,6	3760741,38	4037604,91	6776260,27		
ECARTYPE	4470731,43	241389185	341422371	5232697,29	0,19115886	0,00639549	0,852529759	528865619,2	4350564,43	3551009,41	6502616,92		
max	11985295,1	755128758	1162921465	18621579,1	1,44308333	0,02791667	3,362166667	1630533542	11676162,6	9230963,92	16894458,3		
min	180766,333	1868171,25	213009,167	342844,5	0,85483333	0,0045	0,465833333	11571801,08	105473,083	135308,75	88590,3333		

الملحق رقم (02):

البيانات الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري CPA											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الاخرى Y2	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	2900000	11810000 0	16710000 0	500000	0,311	0,023	0,537	327900000	740000 0	2900000	5400000
2004	4900000	13370000 0	16970000 0	3500000	0,311	0,017	0,6	350300000	600000 0	2700000	4500000
2005	6200000	13510000 0	18940000 0	4100000	0,358	0,013	0,755	366200000	460000 0	3700000	4900000
2006	6800000	13770000 0	24750000 0	4300000	0,547	0,009	0,846	407800000	350000 0	4400000	5200000
2007	8700000	15790000 0	25550000 0	4600000	0,687	0,008	0,297	439900000	330000 0	6200000	20900000
2008	7900000	21740000 0	35120000 0	6900000	0,747	0,007	0,246	590100000	410000 0	5100000	20700000
2009	8600000	26770000 0	36840000 0	7100000	0,836	0,006	0,272	656100000	390000 0	5500000	20200000
2010	8500000	33690000 0	27330000 0	7500000	0,984	0,007	0,472	688400000	460000 0	8500000	18000000
2011	9700000	43600000 0	33550000 0	2400000	1,084	0,007	0,561	808800000	540000 0	9700000	17300000
2012	11600000	53890000 0	34230000 0	3700000	1,13	0,006	0,695	958500000	620000 0	11600000	16700000
2013	12600000	65660000 0	40310000 0	2700000	1,471	0,007	0,778	114450000 0	770000 0	12600000	16200000

2014	14200000	75650000 0	39970000 0	4600000	1,792	0,007	0,893	131390000 0	930000 0	14200000	15900000
moy	8550000	32437500 0	29189166 7	4325000	0,8548333 3	0,00975	0,5793333 3	671033333 ,3	550000 0	7258333,3 3	13825000
ecar type	3208369, 74	22313713 7	86577631 ,6	2059622,6 5	0,4647702 9	0,0052936 5	0,2241259 1	327856385 ,8	187374 2	3960591,8 6	6726220,7 4
max	14200000	75650000 0	40310000 0	7500000	1,792	0,023	0,893	131390000 0	930000 0	14200000	20900000
min	2900000	11810000 0	16710000 0	500000	0,311	0,006	0,246	327900000	330000 0	2700000	4500000

الملحق رقم (03):

البيانات الخاصة بالبنك الخارجي للجزائر BEA											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الاخرى Y2	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	6141160	361807604	537061976	11835649	0,377	0,02	0,786	1004718600	14562551	3012367	5360746
2004	4388600	258555200	383795600	8458000	0,45	0,014	0,562	717992700	10406700	2152700	3830900
2005	4874000	224970000	599411000	7242000	0,486	0,005	0,468	880926000	4109000	2490000	5317000
2006	5987000	221412000	1029297000	18739000	0,512	0,005	0,39	1298874000	6859000	2654000	6801000
2007	8610000	266306000	1496188000	908000	0,62	0,004	0,233	1934092000	7405000	5353000	22951000
2008	6846200	384510300	1752715800	8431700	0,87	0,005	0,163	2138818900	9672900	3647000	22337100
2009	21532400	432454300	1401138900	36202100	0,93	0,007	0,82	1735279900	12295800	17750400	21648100
2010	10411800	434608300	1697865500	18036500	1,21	0,006	0,498	2018159200	12411700	10411800	20907500
2011	14385100	564666800	1764867100	25691800	1,35	0,007	0,733	2198064100	14685600	14385100	19626700
2012	18449800	580656900	1354728100	26392200	1,43	0,008	0,964	1861843900	14757100	18449800	19148700
2013	17369000	751291700	851352100	28238300	1,73	0,009	0,929	1680611300	15919100	17369000	18695800
2014	13096400	877652600	1086636500	33283700	1,89	0,008	0,724	2097021900	17029500	13096400	18090200
moy	11007621,7	446574309	1162921465	18621579,1	0,98791667	0,00816667	0,60583333	1630533542	11676162,6	9230963,92	15392895,5
ecar type	5847589,58	210980274	489712026,8	11376638,9	0,52517676	0,00456933	0,26205823	522557211,1	4031695,6	6676863,2	7596466,08
max	21532400	877652600	1764867100	36202100	1,89	0,02	0,964	2198064100	17029500	18449800	22951000
min	4388600	221412000	383795600	908000	0,377	0,004	0,163	717992700	4109000	2152700	3830900

الملحق رقم (04):

البيانات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الاخرى Y2	الايادات غير المرتبطة Y3 بالفوائد	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	553000	275414300	162930800	4211000	0,388	0,023	0,089	407718800	9538000	553000	6235700
2004	6117300	392322700	101725700	37600	0,486	0,016	0,611	455801100	7106600	3314900	5429100
2005	5739000	290999000	50110000	10807	0,489	0,01	0,48	458515000	4590000	2956000	6152000
2006	5898000	353344000	128587000	7825080	0,53	0,009	0,423	560648000	4895000	3120000	7383000
2007	6274200	451043100	194857300	8459216	0,688	0,007	0,158	737671300	5429700	3389100	21402300
2008	7700400	569395200	295619500	14500	0,898	0,009	0,158	914567600	7872100	3898200	21104300
2009	9718900	799698200	207740900	12894400	0,945	0,009	0,446	925048200	7893900	9718900	21768700
2010	10919900	747180400	377790900	14722800	1,154	0,009	0,485	1028853100	9145700	10919900	22494600
2011	13790900	900469000	415950600	13648300	1,329	0,008	0,608	1227749200	9423700	13790900	22677500
2012	15540500	1134166000	528432900	1905500	1,432	0,009	0,674	1436040400	13145000	15540500	23070600
2013	15593600	1315847600	418144500	2250900	1,632	0,012	0,683	1532231600	18889200	15593600	22825600
2014	17196200	1831665600	317215300	33283700	1,922	0,013	0,775	1905335100	24588800	17196200	22190100
moy	9586825	755128758,3	266592117	8271983,58	0,99108333	0,01116667	0,46583333	965848283,3	10209808,3	8332600	16894458,3
ecar type	5094487,46	477278885,8	148340216	9606913,12	0,50440504	0,00446875	0,22596976	481159389	6000312,82	6086713,9	7856124,43
max	17196200	1831665600	528432900	33283700	1,922	0,023	0,775	1905335100	24588800	17196200	23070600
min	553000	275414300	50110000	10807	0,388	0,007	0,089	407718800	4590000	553000	5429100

الملحق رقم (05):

البيانات الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الآخري	الايادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	6464600	202267200	206368000	1003600	0,48	0,0276	0,5838	440701900	12165200	2902000	4970900
2004	6623700	277162900	40339600	2515200	0,543	0,0232	0,3969	470385800	10893300	2576700	6492400
2005	6544150	273834200	39855125,3	2484992,69	0,553	0,0229	0,3921	464736512	10762472	2545754	6414426
2006	8175158	239792518	127946698	1322375,47	0,58	0,0084	0,2417	464320142	4332706	3940269	14645833
2007	9101400	266960900	142443000	1472200	0,697	0,0093	0,269	516927400	4823600	4386700	16305200
2008	9394900	277123100	305580900	4916700	0,78	0,0092	0,2451	646465700	5952400	3796700	15491700
2009	10922200	309244500	280426100	4798000	0,92	0,0093	0,2905	706400500	6596000	4325400	14889200
2010	13849700	254170300	383088500	7885700	0,98	0,0087	1,0006	697030900	6074100	13849700	13840900
2011	16455800	367435200	387891800	12049500	1,02	0,0087	1,2493	807289300	7048700	16455800	13172000
2012	18677400	415708200	351327700	10063300	1,503	0,0084	0,5123	866269300	7298300	7263300	14178700
2013	19427600	498460200	380724300	12361500	1,932	0,0094	1,341	1006429700	9420200	19427600	14487700
2014	18186933	466628015	356410852	11572081,8	2,7	0,0088	1,2553	942158057	8818616	18186933	13562500
moy	11985295,0 8	320732269, 4	250200214, 6	6037095,83	1,05733333 3	0,012825	0,64813333 3	669092934, 3	7848799, 5	8304738	12370954,9 2
ecar type	5059635,74 5	94442332,7 4	133453510, 8	4498743,19 4	0,67251594 6	0,0071767 5	0,43535544 8	201701077	2532928, 2	6642630,1 5	3971525,51 1
max	19427600	498460200	387891800	12361500	2,7	0,0276	1,341	1006429700	12165200	19427600	16305200
min	6464600	202267200	39855125,3	1003600	0,48	0,0084	0,2417	440701900	4332706	2545754	4970900

الملحق رقم (06):

البيانات الخاصة بالصندوق الوطني للاستثمار BAD										
السنة	إجمالي التكاليف TC	إجمالي القروض Y1	الاستثمارات الآخري Y2	الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر الودائع W1	سعر الأصول الثابتة W2	إجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة X2
2003	261200	107354000	6192526	673077	0,186	0,067	26735200	4976200	82500	1237400
2004	284100	103669900	6735439	732087	0,136	0,045	26851800	3648600	85900	1888400
2005	284800	81289400	6752035	733891	0,129	0,052	27292800	3518000	89100	1711400
2006	313000	71681800	7420600	806558	0,458	0,071	4484200	2055300	93300	1312800
2007	359600	104669400	7822000	926640	0,169	0,064	10474500	1774700	125600	1975000
2008	386400	132080800	14611566	995700	0,435	0,061	8693000	3783200	130100	2121300
2009	435300	287509300	16460700	341700	0,018	0,59	285354600	5036000	435300	737200
2010	432000	394571700	13941500	2201400	0,01	0,586	398023500	3832500	432000	736700
2011	617800	509621600	19600600	3500	14,589	0,1	395400	5768400	617800	6166100
2012	824900	550277800	16975700	1431100	14,532	0,136	395400	5746000	824900	6079300
2013	1032000	688430949	21237632	1790393	18,181	0,17	494669	7188595	1032000	7605574
2014	1239100	826584097	25499563	2149686	21,829	0,204	593939	8631190	1239100	9131847
moy	539183,33 33	321478395 ,5	13604155, 08	1065477,6 67	5,8893333 33	0,1788333 33	65815750, 67	4663223,7 5	432300	3391918,4 17
ecar type	324268,56 95	266336422 ,5	6585912,1	690383,38 59	8,6095015 62	0,1974399 03	131514391 ,4	1993246,9 99	411159,15 96	2975490,9 94
max	1239100	826584097	25499563	2201400	21,829	0,59	398023500	8631190	1239100	9131847
min	261200	71681800	6192526	3500	0,01	0,045	395400	1774700	82500	736700

الملحق رقم (07):

البيانات الخاصة ببنك ب.ون.ب باريباس BNP PARIBAS											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	210700	1663400	3099600	479400	0,71	0,008	1,092	5244700	42500	138900	127200
2004	387100	6136000	6987600	880000	0,78	0,004	1,471	11791200	52700	245000	166500
2005	753700	15183300	5734700	1296100	0,86	0,004	0,961	19708900	70700	490000	510000
2006	1383100	22710700	11749000	1632000	1,09	0,003	1,077	30423900	95600	979200	909200
2007	2236800	36409700	14367500	2683900	1,113	0,006	0,939	44709800	283600	1633400	1738800
2008	3343300	50112900	37921100	3741300	1,351	0,014	0,782	84873700	1218300	2272100	2905900
2009	3769200	57216800	55160100	3959100	1,388	0,025	0,71	106414000	2669100	2294900	3234100
2010	4599700	70002500	59665900	5604900	1,586	0,008	0,883	122711100	972400	3033100	3434500
2011	5196800	79542600	57035500	6025600	1,591	0,005	1,008	133406800	625000	3252900	3228500
2012	5497300	81580200	60419900	6675800	1,648	0,003	0,902	156429100	544800	3382500	3750000
2013	5636600	110043100	67334000	3064500	1,705	0,003	1,146	192440100	598200	5636600	4917400
2014	6001800	115293300	87774400	1867500	1,772	0,002	0,836	206123800	435400	6001800	7177500
moy	3251341,667	53824541,67	38937441,67	3159175	1,2995	0,007083333	0,983916667	92856425	634025	2446700	2674966,667
ecar type	2182274,393	38632551,98	29271121,45	2080773,078	0,378501951	0,006542981	0,200355347	70957683,29	742480,9665	1943623,215	2114263,278
max	6001800	115293300	87774400	6675800	1,772	0,025	1,471	206123800	2669100	6001800	7177500
min	210700	1663400	3099600	479400	0,71	0,002	0,71	5244700	42500	138900	127200

الملحق رقم (08):

البيانات الخاصة ببنك التنمية المحلية BDL											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات الاخرى Y2	الايادات غير المرتبطة Y3 بالفوائد	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	3193000	46363000	65664000	1617000	0,34	0,031	0,662	121306000	3749000	1576000	2379000
2004	6094000	59362000	75772000	5124000	0,361	0,022	1,534	134523000	2925000	4158000	2710000
2005	8844006	72482956	91827266	3751000	0,39	0,021	1,804	143532071	3016000	6186039	3428144
2006	9569406	83773446	78849222	7513000	0,56	0,017	1,828	164962487	2735000	6606762	3613739
2007	7246911	95438840	116113676	7521000	0,72	0,025	0,369	189847830	4818000	4241016	11496263
2008	6399577	111096777	139543681	2750000	0,792	0,012	0,278	215334050	2673000	3089485	11127062
2009	11903317	134846040	160507142	8599000	0,845	0,013	0,753	254606988	3197000	8224827	10920024
2010	6878535	153848835	145589694	3143000	1,02	0,033	0,604	148446190	4853000	6350598	10518907
2011	8687233	197877830	159738702	3966000	1,113	0,013	0,365	309958122	4182000	3818361	10463142
2012	9513535	284175041	79539818	4170000	1,443	0,012	0,399	326121389	4010000	4018267	10058599
2013	1287095	31096212	15754041	564163	1,89	0,002	12,75	43902806	539830	656418	51484
2014	1550358	61753623	24901761	679557	2,01	0,002	19	74293683	913518	782039	41160
moy	6763914,41 7	111009550	96150083,5 8	4116476,66 7	0,957	0,01691666 7	3,36216666 7	177236218	3134279	4142317,66 7	6400627
ecar type	3311504,63 6	72653136,1 7	48980135,0 8	2660963,56 2	0,56847003 6	0,00994949 4	6,02070382 2	86771216,3 3	1352716,97 5	2394338,07 9	4697443,30 3
max	11903317	284175041	160507142	8599000	2,01	0,033	19	326121389	4853000	8224827	11496263
min	1287095	31096212	15754041	564163	0,34	0,002	0,278	43902806	539830	656418	41160

الملحق رقم (09):

البيانات الخاصة ببنك البركة الجزائري											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعرالتقديP2	سعر العينيP3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	542000	21921000	949000	37000	0,63	0,036	0,584	18213000	658000	302000	517000
2004	581000	21388000	1346000	63000	0,66	0,04	0,409	20991000	849000	311000	760000
2005	679000	27413000	1354000	70000	0,751	0,049	0,483	21915000	1064000	357000	739000
2006	1118000	29719000	1583000	485000	0,928	0,045	0,591	27618000	1255000	611000	1033000
2007	1190000	37698000	878000	1000000	0,887	0,026	0,632	44600000	1138000	633000	1001000
2008	1564000	51610000	1562000	1624000	1,031	0,028	0,386	55202000	1528000	821000	2126000
2009	2094000	59461000	975000	1335000	1,417	0,025	0,446	76554000	1905000	990000	2219000
2010	1751000	55689000	388000	1821000	1,885	0,014	0,755	89978000	1277000	1751000	2320000
2011	2133000	58584000	459000	2159000	2,159	0,015	0,866	103299000	1582000	2133000	2464000
2012	2406000	57891000	883000	2764000	2,203	0,018	0,948	86397000	1578000	2406000	2538000
2013	2723000	62640000	1185000	1776000	2,248	0,019	0,963	93549000	1746000	2723000	2829000
2014	2730000	78247000	4053000	2537000	2,518	0,02	0,95	97827000	1950000	2730000	2875000
moy	1625916,667	46855083,33	1301250	1305916,667	1,443083333	0,027916667	0,66775	61345250	1377500	1314000	1785083,333
ecar type	805561,1774	18535725,69	947043,4496	972700,4078	0,712675683	0,011912242	0,220766485	33447542,07	407232,0089	967495,7364	895933,8915
max	2730000	78247000	4053000	2764000	2,518	0,049	0,963	103299000	1950000	2730000	2875000
min	542000	21388000	388000	37000	0,63	0,014	0,386	18213000	658000	302000	517000

الملحق رقم (10):

البيانات الخاصة ببنك الخليج الجزائر											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الاياردات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	166184	166724	25610	5549	0,625	0	1,334	3888767	13567	96533	72352
2004	194667	195300	30000	6500	0,655	0	1,334	981000	100	101000	75700
2005	137700	2615400	130400	169500	0,72	0,002	1,334	3556300	7600	46800	35077
2006	197800	5801200	245300	414600	0,811	0,005	1,334	7129000	33000	141800	106280
2007	694250	8880800	509100	523600	0,952	0,01	1,027	11372500	114450	511450	498000
2008	759400	17503900	1083800	1321700	1,08	0,009	0,752	13038100	123700	524000	696800
2009	1682100	22568500	202800	2160400	1,493	0,013	1,049	22891300	293500	1333200	1271400
2010	1643500	26412200	118600	3073300	1,393	0,013	0,636	32952100	421900	1643500	2583200
2011	2018400	44622400	36900	4226100	1,714	0,014	0,713	43961800	610000	2018400	2830000
2012	2931100	64949400	34100	6149800	1,802	0,012	0,697	65595100	781900	2931100	4205100
2013	3580400	81240900	40100	5939500	2,054	0,011	0,346	99963800	1051900	2393100	6915700
2014	4491200	101162200	99400	4378100	2,213	0,009	0,298	132109300	1200500	2929500	9820100
moy	1541391,75	31343243,67	213009,1667	2364054,083	1,292666667	0,008166667	0,9045	36453255,58	387676,4167	1222531,917	2425809,083
ecar type	1472708,933	34228413,77	307078,477	2323684,495	0,563060845	0,005131601	0,38477963	42344518,21	428689,1868	1131999,875	3138975,594
max	4491200	101162200	1083800	6149800	2,213	0,014	1,334	132109300	1200500	2931100	9820100
min	137700	166724	25610	5549	0,625	0	0,298	981000	100	46800	35077

الملحق رقم (11):

البيانات الخاصة ببنك نتكسيس NATIXIS											
السنة	احمالي التكاليف TC	احمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	احمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	200300	1848700	2926300	159300	0,605	0,016	0,304	4520500	71000	150000	492900
2004	293900	3627700	6598700	275900	0,635	0,011	0,359	10614000	115400	183000	509900
2005	413300	4691300	10251700	387987	0,7	0,011	0,428	14201400	154404	413300	966300
2006	752500	13657500	875500	706413	0,791	0,02	0,469	20516600	412200	752500	1603200
2007	1113500	18882700	3746300	1045303	0,932	0,019	0,575	30081700	567700	1113500	1937400
2008	1426600	26413700	575100	1339227	1,06	0,021	0,525	35075300	745800	1426600	2715000
2009	1942600	31098400	309300	1294500	1,473	0,008	0,71	25543900	201200	1942600	2734600
2010	2248700	36715600	190400	1880200	1,373	0,008	0,789	27990600	217400	2248700	2849900
2011	2526100	41015300	121700	2318300	1,694	0,006	0,966	37101200	234700	2526100	2615500
2012	2748900	49796500	6103400	2943500	1,782	0,006	1,167	53706200	315500	2748900	2355900
2013	3044900	57878000	19496400	1321900	2,034	0,006	1,46	72356300	438700	3044900	2086100
2014	3292100	62756822	21079214	1429218	2,193	0,006	1,46	91006400	551777	2651096	1816300
moy	1666950	29031851,8 3	6022834,5	1258479	1,27266666 7	0,0115	0,76766666 7	35226175	335481,75	1600099,66 7	1890250
ecar type	1114829,37 6	21171477,3	7378606,06 5	835119,929 8	0,56306084 5	0,0059160 8	0,40941340 2	25610199, 5	208744,419 2	1062245,02 9	847293,471 2
max	3292100	62756822	21079214	2943500	2,193	0,021	1,46	91006400	745800	3044900	2849900
min	200300	1848700	121700	159300	0,605	0,006	0,304	4520500	71000	150000	492900

الملحق رقم (12):

البيانات الخاصة بالمؤسسة المصرفية العربية ABC											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	98967	4429874	5611243	309178	0,62	0,004	0,144	17323000	83633	98967	555633
2004	106400	4762600	6032700	332400	0,67	0,004	0,154	16773700	71700	106400	688900
2005	102300	6449100	10600900	597000	0,75	0,003	0,172	17962600	58600	102300	595200
2006	88200	7342800	13537500	756100	0,803	0,007	0,23	17232700	120600	88200	382800
2007	102400	12833300	13675400	660200	1,101	0,003	0,123	23715100	77400	102400	835600
2008	966200	11572600	11150000	573300	1,198	0,005	0,685	19307000	98900	569400	831700
2009	826875	15057000	21150800	490631	1,292	0,005	0,685	25113500	128644	585762	855600
2010	990800	17177200	16727500	1050500	1,522	0,005	0,487	24516700	110800	463900	953400
2011	1248100	16318600	17667800	1204600	1,759	0,005	0,615	25119500	125600	607800	988100
2012	1513300	20047400	19451700	1574400	1,922	0,004	0,822	28595100	125600	743800	904900
2013	1587900	28253200	14356000	1353500	2,085	0,004	0,73	30940500	117300	790500	1082700
2014	1686300	30599800	14475700	1185500	2,315	0,005	1,056	30966400	146900	853300	808200
moy	776478,5	14570289,5	13703103,5 8	840609,083 3	1,33641666 7	0,0045	0,49191666 7	23130483,3 3	105473,083 3	426060,75	790227,75
ecar type	648539,150 8	8599512,89 9	4813683,23 2	418945,474	0,58280379 6	0,00108711 5	0,31849716 9	5331359,62 2	27146,6417 3	305958,950 8	200494,542 7
max	1686300	30599800	21150800	1574400	2,315	0,007	1,056	30966400	146900	853300	1082700
min	88200	4429874	5611243	309178	0,62	0,003	0,123	16773700	58600	88200	382800

الملحق رقم (13):

البيانات الخاصة ببنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة											
السنة	اجمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاحرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	164040	1066260	14624166	262464	0,805	0,013	0,687	9115592	257192	89258	110996
2004	145228	943982	12947076	232365	0,864	0,013	0,687	8575713	108921	79875	116182
2005	176112	1357528	12947076	212802	1,036	0,029	0,867	9150474	264168	95394	110070
2006	170780	640424	12947076	192127	1,116	0,041	0,867	9620589	398486	92506	106737
2007	153709	1871240	12947076	167075	1,033	0,049	0,857	8039649	394297	80196	93562
2008	156602	868428	12947076	249139	1,177	0,031	0,917	9381867	291849	78301	85419
2009	181827	1105510	12947076	421839	1,264	0,005	1	9884129	50912	87277	87277
2010	187359	2997748	12947076	389707	1,335	0,002	2,273	11878576	22483	187359	82438
2011	197746	2076337	12947076	425915	1,311	0,003	2,6	14039993	38028	197746	76056
2012	195256	1515188	12947076	421753	1,392	0,002	2,778	15120644	31241	195256	70292
2013	203196	2868193	12947076	523621	1,474	0,001	3,25	16763690	23446	203196	62522
2014	237341	5107217	12947076	615327	1,618	0,002	3,857	17290697	26371	237341	61533
moy	180766,333 3	1868171,25	13086833,5	342844,5	1,20208333 3	0,01591666 7	1,72	11571801,0 8	158949,5	135308,75	88590,3333 3
ecar type	25631,6175	1271426,90 4	484134,181 5	143482,510 6	0,24356162 5	0,01713294 7	1,15225533 8	3347204,48 2	151002,337 2	62109,6924 9	19145,2302 1
max	237341	5107217	14624166	615327	1,618	0,049	3,857	17290697	398486	237341	116182
min	145228	640424	12947076	167075	0,805	0,001	0,687	8039649	22483	78301	61533

الملحق رقم (14):

البيانات الخاصة بترست بنك TRUST BANK											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاحرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر العيني P3	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	156215	3119400	196806	143329	0,807	0,004	0,422	5142900	25788	97572	146888
2004	96608	1929134	121711	88639	0,894	0,004	0,422	3186923	12017	67893	160983
2005	117036	3454595	244385	201687	1,038	0,007	0,574	4950092	35205	78936	137459
2006	255000	7240255	285191	665502	1,119	0,004	1,026	7291684	30141	145887	142222
2007	307254	5760738	883924	590057	1,053	0,005	0,657	4575375	21055	167357	254726
2008	466180	11607659	66018	639892	1,197	0,004	0,59	5154929	21120	222860	377713
2009	755146	17536804	955156	1589856	1,284	0,004	0,43	13334711	49770	438904	1020154
2010	881290	19804396	2937300	2351275	1,355	0,004	0,807	14464919	60434	881290	1092589
2011	1074999	18318826	2934889	2149834	1,331	0,007	0,404	12426707	89703	1074999	2662515
2012	1121582	18826501	2922296	761716	1,412	0,002	0,265	14724747	29424	1121582	4224475
2013	1283260	26666381	2957241	645006	1,494	0,003	0,291	18521677	60139	1283260	4409424
2014	1279797	30560529	3581185	493204	1,638	0,004	0,372	21620362	80253	1279797	3436036
moy	649530,583 3	13735434,8 3	1507175,16 7	859999,75	1,2185	0,00433333 3	0,52166666 7	10449585,5	42920,75	571694,75	1505432
ecar type	467744,189 3	9613425,61 3	1413730,14 9	757497,16 3	0,24677317 5	0,00143548 1	0,22260659 7	6180919,76 8	24935,0862 1	510330,941 6	1692691,87 2
max	1283260	30560529	3581185	2351275	1,638	0,007	1,026	21620362	89703	1283260	4409424
min	96608	1929134	66018	88639	0,807	0,002	0,265	3186923	12017	67893	137459

الملحق رقم (15):

البيانات الخاصة ببنك سوسيتي جنرال Société Générale											
السنة	احمالي التكاليف TC	اجمالي القروض Y1	الاستثمارات Y2 الاخرى	الايرادات غير المرتبطة بالفوائد Y3	سعر العمل P1	سعر النقدي P2	سعر رأس المال P3 العيني	اجمالي الودائع X1	مصاريف الفوائد	مصاريف أخرى	الاصول الثابتة X2
2003	177200	7790500	1433600	263800	0,67	0,019	0,276	13468200	254300	47500	172200
2004	707700	8959300	1905600	459200	0,74	0,029	2,388	15957500	458000	524500	219600
2005	1257800	17607800	6125500	729400	0,82	0,024	2,019	27505300	660800	943400	467200
2006	2446900	33897000	6219400	1115600	1,05	0,02	1,672	47323800	970100	1845100	1103400
2007	4034700	55035300	6526200	1488000	1,073	0,025	1,911	62034400	1528400	2943900	1540100
2008	5763400	85445900	5749000	3421600	1,311	0,031	2,352	75846600	2368700	4257500	1809900
2009	5032800	87117500	14880000	4011500	1,348	0,007	1,413	106960200	712800	3311500	2344200
2010	5941400	104829900	11594100	5049500	1,546	0,008	1,936	109606000	910500	3895900	2012400
2011	6633700	111745700	13415200	6190200	1,551	0,007	2,375	124037900	908000	4393200	1849400
2012	6422700	102966500	39726200	7539700	1,608	0,006	2,211	153540500	926500	3840800	1737200
2013	6724600	112917800	33069600	6356100	1,665	0,004	2,413	175939700	724800	3932200	1617300
2014	4685800	117035200	38964900	2434700	1,732	0,006	3,065	194401700	1142100	4685800	1529000
moy	4152391,667	70445700	14967441,67	3254941,667	1,2595	0,0155	2,002583333	92218483,33	963750	2885108,333	1366825
ecar type	2407417,556	43163920,53	14126306,09	2557089,899	0,378501951	0,01013993	0,687618745	61896505,76	547958,8928	1626299,335	718548,7484
max	6724600	117035200	39726200	7539700	1,732	0,031	3,065	194401700	2368700	4685800	2344200
min	177200	7790500	1433600	263800	0,67	0,004	0,276	13468200	254300	47500	172200

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. قائمة الكتب:

1. أ.س. سيسوييف، المصارف متعددة الجنسيات نموها واتساع نفوذها في الخارج تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
2. إبتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، مصر، دار النهضة العربية، 1998 – 1999.
3. أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .
4. أحمد سعيد باخمزة، إقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994.
5. أحمد سعيد باخمزة، إقتصاديات الصناعة، ط2، دار الزهراء، السعودية، 2001.
6. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
7. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
8. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
9. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنش والتوزيع، عمان، 2005 .
10. امين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
11. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. البشير عبد الكريم، الإقتصاد الجزئي دروس مع تمارين محلولة، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
13. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
14. بن حيتور، عبد العزيز صالح، الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
15. ثابت عبد الرحمن ادريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

16. جمال محمد نواره وآخرون، الإنتاجية، القاهرة، بيمكو للاستثمارات الهندسية، 1989.
17. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
18. جولي مابري، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زامل، مركز البحوث، السعودية، 2004.
19. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
20. حاكم محسن الربيعي وعبد الحسين راضين حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازرد العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
21. حداد أكرم وهذلول مشهور، "النقود والمصارف مدخل تحليلي و نظري" ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
22. حسام علي، داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الجزئي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
23. حسن جهاد فليح، تقييم الأداء في الأنشطة الانتاجية، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1980.
24. حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002.
25. حسين عطاء غنيم، دراسات في إدارة الإنتاج والعمليات، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1993.
26. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2006.
27. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005.
28. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراقة، عمان، 2004.
29. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979.
30. الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
31. دومينيك سلفادور، نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة سعد الدين محمد الشيال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
32. رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، عمان، 2007.
33. زياد علواني، نقود ومصارف، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
34. سالم توفيق النجفي، مورثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
35. سمير الخطيب - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - دار النشر - الإسكندرية - 2005.

36. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997 .
37. سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
38. السيد اليدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة ، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
39. سيد محمد جاد الرب، استراتيجية تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العملية، مطبعة العشري، مصر، 2009.
40. السيبي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
41. شاكركرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
42. شذا جمال خطيب، العولة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، 2002 .
43. صلاح الدين السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، الطبعة الأولى 2003 .
44. صلاح الدين حسن السبسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة و النشر ، بيروت، 1997.
45. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب ،القاهرة، 2002.
46. صلاح الدين حسن السيبي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
47. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دراسة خاصة رقم 05، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.
48. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.
49. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.
50. طه طارق، الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 .
51. عبد الحليم نصار القوارعة، رقابة الكفاءة والأداء، ديوان المحاسبة الأردني، عمان 1982.
52. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001.

53. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.
54. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
55. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
56. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ط2 الدار الجامعية، مصر، 2003.
57. عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
58. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986.
59. عبد المنعم محمد مبارك، النقد والصيرفة والسياسات النقدية، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
60. عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
61. عثمان بن موسى الشيخ - السلامة المصرفية - دار النشر والطباعة - السودان - 2007.
62. عقيل جاسم، عبد الله، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
63. علاء فرحان طالب " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع - الأردن، 2011.
64. علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، ط: 3، مكتبة الغريب، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر.
65. علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي: مدخل التحليل الكمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
66. علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالآزمات ، دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بدون تاريخ.
67. علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 2007.
68. علي يوسف خليفة وأحمد زبير جعاطة، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشأة المعارف، مصر، 2000.
69. عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2004.
70. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
71. عمر محمد حمادي، الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، دار النهضة العربية، مصر، 2009.
72. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك دار لحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

73. عيد جعفر الكرخي، تقويم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000.
74. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1985.
75. فهد محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، 1990.
76. فلاح حسين الحسيني و د. مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
77. فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، منشورات معهد الدراسات المصرفية، الأردن، جانفي 2012.
78. فهد نصر حمود مزان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
79. قباجة عدنان وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2008.
80. كساب علي، النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
81. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسينين، دمشق، 1997.
82. لطفي أمين السيد أحمد، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
83. لعشب محفوظ، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
84. مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية: المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الحزامي، دار الفجر، مصر 2007.
85. محسن الخضير، العولمة الاحتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001.
86. محمد أزهر السماك و عبد العزيز مصطفى، أساسيات الاقتصاد الصناعي، مديرية دار الكتب، الموصل، 1984.
87. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الاسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2005.
88. محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970 - 2000)، دار الرضا للنشر، دمشق، 2005.
89. محمد عبد العزيز عجمية ود. مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2003.

90. محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
91. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
92. محمد علي ابراهيم العامري "الإدارة المالية"، الزوراء للطباعة، بغداد، 2001.
93. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000.
94. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
95. محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
96. محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراقة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
97. محمود عبد الحميد مرسي ود. وهير نعيم الصباغ، الإدارة الاستراتيجية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1990.
98. مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
99. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
100. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
101. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985.
102. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحقيق جودة الأداء المؤسسي، مصر، 2009.
103. منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
104. منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات" ط3، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2000.
105. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
106. منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

107. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
 108. نبيل ابراهيم محمود الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية، دار البداية، عمان، 2007.
 109. النعيمي عدنان تاية والتميمي ارشد، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 110. هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبو زيد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000.
 111. الهواري سيد، "إدارة البنوك"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1983.
 112. ويستون فرد وبرجام يوجين، "التمويل الإداري"، ج1، ترجمة عدنان داغستاني وعبد الفتاح السيد النعماني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
 113. يحيى غني النجار ود. أمال شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.
 114. يوحنا آل آدم و د. ضياء حامد الدباغ، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.
 115. يوحنا عبد آل ادم و د. سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسير للنشر، عمان، 2000.
- ب. الرسائل والأطروحات:**
1. أثمار عبد الرزاق محمد، انعكاسات تنفيذ استراتيجية التكامل وإعادة هندسة الأعمال على الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.
 2. أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي_المالي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003.
 3. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
 4. بوحاتم نجيب، نجيب بوحاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

5. جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. حبار عبد الرزاق، الإلتزامات بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.
7. حمزة عباس صباح، تقدير وتحليل دوال الإنتاج للصناعات التحويلية في بعض دول الخليج العربي للفترة (1974-1995)، رسالة دكتوراه غير منشورة، العراق، جامعة الموصل، 1996.
8. خالد العمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005.
9. زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
10. سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005.
11. سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2011 - 2012).
12. سهام سهولي، الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء المنظمة حالة: الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006/2005.
13. سيد محمد علي جبارة، تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد لسنوات 1995 - 2000، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
14. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
15. طاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى الاقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
16. عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

17. علي بن صالح بن علي الشايع، قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى السعودية، 2008.
18. فايدى كمال، دور التسويق المصرفي في تحسين أداء البنوك العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.
19. كمال ديب، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
20. لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية - واقع وأفاق - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
21. محرزى جلال، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية إصلاحه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000 - 2001.
22. محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
23. محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
24. محمود محمد داغر، دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعة التحويلية في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1990.
25. نوي فاطمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.
26. نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016.
27. هوارى معراج، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

ج. التقارير والمجلات:

1. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "الإصلاح المصرفي"، العدد السابع عشر، مايو 2003 السنة الثانية.

2. أبو سليم خليل، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الإستثمارات الأجنبية، مجلة جامعة جازان فرع العلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، المجلد 03، العدد 01، صفر 1435، جانفي 2014.
3. إتحاد المصارف العربية، الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي ومتطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية، العدد 267، بيروت، لبنان، 2003.
4. إتحاد المصارف العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)، فيفري 2000 .
5. أحمد طلفاح - مؤشرات الحیطة الجزئية - مجلة المعهد العربي للتخطيط - أبريل 2005 .
6. أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الأردن، 2009، المجلد التاسع، العدد الثاني.
7. إسراء خضر العبيدي، المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (14) لسنة 2010، مجلة العلوم القانونية السياسية، جامعة ديالى، العراق، 2010.
8. بركان زهية، الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، 2005.
9. بريس عبد القادر، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية - مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006.
10. البشير عبد الكريم وسراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الإقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد، 11، 2013،
11. البنك الدولي، التجارة والاستثمار في الشرق الوسط وشمال إفريقيا، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقى، بيروت، 2004.
12. بنك مصر، عمليات الدمج و الاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي و الإقتصاد القومي، أوراق بنك مصر البحثية، مركز البحوث، العدد 5، 1999 .
13. بنوك الأفشور، النشرة الإقتصادية لبنك الاسكندرية، العدد 35، 2003 .
14. بهاء عواد، العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 14، العدد 1.
15. توماس باليتور وآخرون، استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 1، 1996.

16. جبر ابراهيم الداعور، أثر تطبيق الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح، دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 21، العدد 02، غزة 2013.
17. الجميل سرمد كوكب، تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1965-1983، تنمية الرافدين، العدد 26، العراق، 1989.
18. جبردها وسلي، "عولمة التمويل" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002 .
19. حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004 - 2008)-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، الأردن، 2012.
20. حفيظ محمد الصديق، المدير العام ، "بنك البركة الجزائري "في عامه التاسع ، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، الجزائر ، جويلية 2000.
21. حمادي زويير، استقلالية البنك المركزي ، مجلة العلوم القانونية والإدارية ، العدد الأول ، جامعة سيدي بلعباس، 2005.
22. حياة النجار، إتفاقية بازل3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2014.
23. خالد طه عبد الكريم، الأمثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 85، العراق، 2010.
24. سرمد كوكب الجميل، مؤشرات الكلفة في تقويم أداء وهيكله المصارف التجارية، المجلة العربية للإدارة، العددان الثالث والرابع، 1989.
25. السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، دراسة حالة ملبنة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة (الجزائر)، جامعة ورقلة، 2011 - 2012.
26. سليمان قاسي موسى رئيس البنك الوطني الجزائري، البنك الوطني الجزائري - فتح راس المال - مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، الجزائر، نوفمبر 1999.
27. سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل3 المزاي والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 20 ، العدد الأول، عمان، الأردن، 2012.
28. سمية عباسية، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعوقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، ديسمبر 2016.

29. سنان زهير محمد جميل و د. سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على كصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002 – 2004)، مجلة تنمية الرافدين العدد 85.
30. سيم كارادج ومايكل تايلور، " نحو معيار مصرفي عالمي جديد"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000 .
31. شاكر فؤاد، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، مارس، 2005.
32. صالح عيد الرضا رشيد، مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق، دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3 ، العدد 1 ، جامعة القادسية، 2000.
33. طرشي محمد وبوفليح نبيل، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 24، العدد 03، سبتمبر 2016.
34. عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.
35. عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة، على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 03، الأردن، 2007.
36. عزت عبد الحليم، أسباب العوالة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 236، المجلة 20، أب 2000.
37. عزت عبد الله عبد الحليم، دور البنوك الشاملة في تحقيق التطور الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال، جويلية 1998.
38. علاء أحمد حسن، ميسون عبد الله أحمد، " قياس أداء جامعة الموصل وتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن " ، دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 07، العدد 28، 2011.
39. فايق جبر النجار، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006.
40. فايق حير النجار، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الأول المجلد الخامس و العشرون، عمان 2006.
41. فتحي عبد الواسع هائل، حوكمة البنوك، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، اليمن، ديسمبر 2008، العدد:3.

42. فريد بت ختو و محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2013.
43. فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012.
44. فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مملكوست: دراسة حالة البنوك الإسلامية الفترة 2003 – 2009، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2012.
45. لطيف زيود وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي ، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، سوريا، 2005.
46. مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري و كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.
47. مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري و كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.
48. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية ،دورة نوفمبر 2000.
49. محسن أحمد الخضري، " مفهوم العملة المصرفية" مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 222، المجلد 19، حزيران 1999.
50. محفوظ جبار، العملة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر والعملة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
51. محمد ابراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت، جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22 العدد 02، السعودية، 2008.
52. محمد ابراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، جامعة عين الشمس، مصر، 2002.
53. محمد ابراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة المجلد 26، العدد 2، جدة، السعودية، 2008.
54. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 – 2000، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004.

55. محمود صديق زين وأحمد سعيد با مخزومة، قياس التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، العدد 02، 1979.
56. محمود عبد السلام عمر لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 4، العدد 1، يناير 1996.
57. محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 4، العدد 1، جانفي، 1996.
58. مراد كواشي، بطاقة الأداء المتوازن وأهميتها في تقويم أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 34، ديسمبر 2010.
59. مركز البحوث المالية و المصرفية، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 8، العدد 3، 2000.
60. مزاحم محمد يحيى، استخدام طريقة (sure) في تقدير منظومة المعادلات غير مرتبة ظاهريا لعينة من الشركات في سوق بغداد للأوراق المالية للفترة من 1986 – 2000، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 92 مجلد 30، 2008.
61. المستقبل، إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية، العدد 1639، لبنان، 2004.
62. المصارف أمام استحقاق جديد " مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 254، فيفري 2001 .
63. مصطفى عاشور، استثمار يستقطب الاستثمارات ، مجلة الأعمال و الاقتصاد، عدد خاص، الجزائر، نوفمبر 1999.
64. المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، الكويت، 2009.
65. المعهد المصري المصري، نظام الحوكمة في البنوك - مفاهيم مالية، العدد 06، القاهرة، مصر، 2015.
66. ممدوح الخطيب الكسواني، محددات التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، مصر العدد 15، 1999.
67. ناجي ديب معلا، قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في الأردن، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، 1998.
68. نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيني في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 2
69. نادية مكاوي أبو فخرة، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، عين الشمس، 1997.

70. نجاح رسول وحسين علي عبد الله، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام 1997 باستخدام طريقة المركبات الرئيسية، مجلة علوم ذي قار، جامعة ذي قار، العراق، العدد 02، 2008.
71. نضال الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرفية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2007.
72. هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، بنك الكويت الصناعي، 1999.
73. هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، (ترجمة د. عدنان علي)، فح العولمة، سلسلة عالم المعارف (238) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
74. هايزو هوانج وس، كال واجيد "الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.
- د. الملتقيات والمؤتمرات:**
 1. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2006.
 2. أحمد بوراس، الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان - 2003.
 3. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-30/10/2004.
 4. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف.
 5. بوبكر خوالد، أمال عياري، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر - الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كأحد آليات الحد من الفساد المالي والإداري"، 07/06 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
 6. جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005.

7. حسين سعيد ، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.
8. حسين سعيد، علي أبو العز، 2014 كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.
9. خليل، عطا الله ورا، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية 24-26/سبتمبر/2005.
10. رشدي صالح، "العولمة والبنوك"، مجلة البنوك، إتحاد بنوك مصر، العدد الثالث والثلاثون، أبريل-ماي 2002.
11. الطعمانة محمد "معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها" (دراسة تطبيقية على وحدات الحكم المحلي) ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس، 2006.
12. الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12/03/2008.
13. عبد الحليم، محمد فرج، المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 04-26/ سبتمبر 2005.
14. عبد اللطيف مصيطفى، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والأفاق، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29 - 30 ديسمبر 2004.
15. عبد الله خلف العبد الله، التجارة الخارجية ومستقبل التنمية، مؤتمر الاقتصاد السادس، جامعة اليرموك، أريد، 2001.
16. عبد المنعم محمد الطيب أحمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الشلف: 14-15/12/2004 .
17. عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثانية، ليبيا، 27-28 أبريل 2010.
18. القشي، ظاهر، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 04-26/ سبتمبر/ 2005.

19. مازن، شريف عبد الحميد، "مؤشرات الأداء الأساسية" ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس، 2007.
20. محسن زوييدة وبوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة و العمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006 .
21. مرابط آسيا، العولمة و أثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مجمع النصوص العلمية الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الشلف: 14-15/12/2004.
22. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، يوم 20/21 افريل 2004، بشار، الجزائر .
23. مطر محمد، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي الكهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن، سبتمبر 2003.
24. مفتاح صالح ورحال فاطمة، مداخله بعنوان: تأثير مقررات بازل3 على النظام البنكي الإسلامي، مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، المنعقد يوم 09 و 10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.
25. الوردات خلف عبد الله، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية، 24 - 26 / سبتمبر 2005.
26. وهبة مقدم، "استخدام بطاقة الأداء المتوازن في صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجية المؤسسة" الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية في المؤسسات خارج قطاع الخروقات بالدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 08 و 09 نوفمبر 2010.

هـ - القوانين والمواد:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. القانون 1971م المتضمن تنظيم مؤسسات القرض.
- المادة (10) من قانون البنك والقرض " تشكل المنظومة المصرفية، في إطار المخطط الوطني للتنمية، أداة تطبيق للسياسة التي تقرها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار، وتمويل الاقتصاد تماشيا مع القواعد المحددة في المخطط الوطني للقرض..."
- المادة (15) من القانون البنك والقرض 86-12.
- المادة (19) من القانون البنك والقرض 86-12.

- المادة (26) من قانون البنك و القرض.
- المادة (29) من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986م المتعلق بنظام البنوك و القروض.
- الجريدة الرسمية، العدد 02 ، 13 ابريل 1988م.
- المادة (03) من القانون رقم 88-06، الصادر في 12 جانفي 1988م ، المعدل و المتمم لقانون 86-12 ، و المتعلق بالبنك و القرض .
- المادة (02) من القانون رقم 88-06.
- المادة (07) من القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988.
- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.
- المادة (11) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (13) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (44) ، المادة 58 من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (19) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (20)، (21)، (22) من قانون القد والقرض 9-10.
- المادة (28)، (29) من قانون القد والقرض 9-10.
- المادة (32) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة 44 من قانون القد والقرض 90-10
- المادة (04) من قانون القد والقرض 90-10 تنص " يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي..."
- المادة (05) من قانون القد والقرض 90-10 تنص " يحدد البنك المركزي عن طريق التنظيم ما يأتي: إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية..."
- المادة (45) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (42)، (43) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (143)، المادة (144) من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (156) من قانون القد والقرض 90-10
- المادة (03) من النظام رقم 92/03 المؤرخ في 22 مارس 1992م، و المتعلق بتنظيم وتسيير مركزية عوارض الدفع.
- المادة 118 من قانون القد والقرض 90-10.
- المادة (137) من قانون النقد و القرض 90-10.

- المادة (140) من قانون النقد و القرض 90-10.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فبراير، 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 04/10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق ل 26 غشت 2010، المعدل والمتمم للأمر 10/03 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، 2010.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelilah EL ATTAR , Mohammed Amine ATMANI, L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamique, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Dossier Spécial, Université M. Premier Oujda, Maroc, 2013.
2. Abdelkrim harchaoui, analyse dynamique de l'équilibre et des modes de financement de l'entreprise national, édition ,OPU, 1989.
3. ABDELKRIM Naas, le système bancaire algérien , INAS, Paris France, 2003.
4. Ahmad Mokhtar, Naziruddin Abdallah, Sayed Al habshi, Efficiency of Islamic banking in Malaysia: A stochastic Frontier Approach, Journal of economic cooperation, N° 27, 2006..
5. Allen jason & liuying, Efficiency and economies of large canadian banks, working paper, bank of Canada, may 2005.
6. Allen N. Berger and david B. Humphery, Measurement and efficiency issues in commercial Banking, chapter in: output Measurement in the service sectors, university of Chicago press, USA, January 1992.
7. Ammour benhalima, le système bancaire algérien, textes et réalité, Algérie, édition DAHLAB , 1997.
8. Andrew.c. Worthington, The Determinants of non-bank financial institution efficiency : A stochastic cost frontier approach, applied financial economics vol 8, N° 3, Australia, 1998.
9. ARNAUD DE SERVIGNY, le risque de crédit nouveaux enjeux bancaires, édition dunod, paris, 2001
10. Bank for international settlements, Basel committee on Banking Supervision, **Basel III : A global regulatory Framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010.
11. Banker.R.D, H.H.Chang, and S.K..majumdar.S.K. **Economies of scope in the U.S Telecommunications industry**, information economics and policy, US legal. Inc , USA, june 1998.
12. Basel committee on Banking Supervision, Basel III leverage ratio Framework and disclosure requirements, Bank for international settlements, Switzerland, January 2014.
13. Basel committee on banking supervision, principles for enhancing corporate governance, bank for international settlements, switzerland, october 2010.
14. Basel Committee on Banking Supervision. **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems** , Bank for International Settlements Basel, Switzerland, 2011.
15. Bauer ,P.W.,A.N.Berger ,and D.B.Humphrey.Efficiency and Productivity Growth in U.S Banking .In H. Fried ,C.A..K . lovell , and P .schmidt (Eds) ,The measurement

- of productive Efficiency : techniques and application. 386- 413. Oxford University Press, 1993.
16. Behn. Bruce K. and J. R. Richard A. Rihey. Using NON Financial information to predict Financial performance: the case of the U.S Airline Industry journal of accounting, Auditing and Finance. Fall 1998.
 17. ben kahlakarim et al, systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du nord : états des lieux et conditions de réussite des réformes, forum pour le développement en Afrique du nord, Marrakech, 19/20 février 2007.
 18. benmalek Raid , la reformes du secteur bancaire en Algérie, mémoire l'obtention de la maîtrise sciences économiques, option monnaie et finance, université des sciences sociale, Toulouse, France, 1998-1999.
 19. Channon. D. Bank strategic Management and Marketing, Manchester University. John and sons ltd, 1992.
 20. Charles Thorngren, Walter T Harrison jr, M Suzanne oliver, Financial and Managerial Accounting, third edition, USA, pearson, 2012.
 21. Charnes A, Cooper W. W. and Rhodes E. Measurement the Efficiency of Decision Units, European Journal of Operation Research, N° 2/, 1978.
 22. Christophe Godowski, Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire, CERMAT, IAE de Tours, France, 2003.
 23. Claud dufloux, Laurent margulici, finance international et marchés de gré a gré, édition economica, Paris, 1997.
 24. claude j.simon, les banques, édition de la découverte.paris.1994.
 25. Coelli , T. , Rao, D. and Battese, G. An Introduction to Efficiency and productivity Analysis.Springer science+Bussnes Media ,Inc.New York , 2005.
 26. Daraio cinzia and Simar léopold, advanced Robust and Nonparametric, Methods in efficiency Analysis: Methodology and applications, springer, USA, 2007.
 27. David A. Grigorian and Vald Manole, Determinants of commercial bank performance in transition, an application of data envelopment analysis, World Bank policy research working paper 2850, June, 2002.
 28. David C . Wheelock & paul W. Wilson, evaluation the efficiency of commercial bank : does our view of what banks do matter ? Federal Reserve bank of ST-Louis, vol 77, jul/Aug 1995.
 29. David C . Wheelock & paul W. Wilson, evaluation the efficiency of commercial bank : does our view of what banks do matter ? Federal Reserve bank of ST-Louis, vol 77, jul/Aug 1995,
 30. David. F. Concepts of Strategie Management. Thed.Prentice-Hall. 2001.
 31. Dhafer saidane, **L'impact de la réglementation de bale3 sur les métiers des salaires des banques**, 1ere partie : bale3, explication du dispositif, les études de l'observatoire, septembre, 2012.
 32. Dominick S, and Derrick R. Statistics and Econometrics, McGraw-Hill, New York. USA. 2002.
 33. E.Lisabetta, Alexander.K, The cost efficiency ofgerman banks: a comparison of SFA and DEA, Discussion paper, series2: banking and financiaol studies N° 10/2006.
 34. ElisabettaFioiorentino, Alexander Karmann, and Michael Koetter, the cost efficiency of German banks: a comparison of SFA and DEA, Deutsche Bundesbank, Discussion paper, series2: Banking and Financial Studdies N° 10/2006, 2006.

35. Ellinor Johansson, The development of the sweish banking industry during the implementation of basel II, undrdergraduate businness thesis industrial and financial managemente, Goteborg's university handelshogskolan, 2011.
36. ERICLAMARQUE, gestion bancaire, person éducation France, paris, 2002.
37. Estrin, S, « corporategovernance, estateownedenyerprises and privatization, in paris, oecd, proceeding, 1998.
38. European Central Bank , Beyond ROE – How to measure bank performance, septembre, 2010.
39. Fabozzi Frank and G.Zarb, handbook of financial Markets Momewood, Business one Irwin, Illinois, USA, 1986.
40. financial practice and education review, USA, spring/summer 1997.
41. Fraser, Donald R. & Gup, Benton E, & Kolari, james – commercial Banking (the management of Risk) – South Western college publishing, 2nd.ed, U.S.A, 2001.
42. Freeman. R. E, Strategic management, pitman public Inc, Boston, 1984.
43. Gary Wolff , **Economies of scale & scope in River Basin Management**, final paper for IDE, the Pacific Institute, Oakland california, 15 november 2004.
44. Gilbert Angenieux, les fusions et l'évaluation des entre prises, Dunod, paris 1970.
45. H. binswanger, cost function approach to the measurement elasticitives of substituion, American journal of agricultural economics, May 1974.
46. Hanna Heinrichs, Barings ; leçons pour la réglementation prudentielle des banques, éditions de l'université de Bruxelles, Belgique, 1999.
47. Harrington.J.W& Warf, industrial location : principle, practice and policy, routledge, london , 1995.
48. HORTZ.P, Monetary policy and the Financial system, prentice_Hall, 1985.
49. Jacques splinder, contrôle des activités bancaires et risques financières, édition economica, paris 1998.
50. Jean Claude prager, la politique économique aujourd'hui, édition ellipses, paris, 2002 .
51. jean- pierre patat, la stabilité financière, nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N°84, décembre 2000
52. jean tirole, the theory of industrial organization, seventh, the Mitpress, england, 1994.
53. Jean-Pierre faugère, collette voisin, le système financière et monétaire internationale, crises et mutations édition NATHAN, 5^{ème} édition, paris, 2000.
54. jhn D. murray, robertW.White, **Economies of scale and economies of scope in multiproduct Financial institutions : a study of britishcolumbia credit unions**, the journal of finance, No.3.june 1983.
55. Jill. L. Wetmore and John. R. Brick. The BasiRisk component of commercial Bank stock Rituns.Journal of economics and business. 1998.
56. joaquinmaudos, **Market structure and performance in spanish banking using a direct measure of efficiency**, Applied Financial Econmics, No : 8, Routledge, UK, 1998.
57. Kaplan Robert and Norton David, The Balanced Measures that Drive performance Harvard Business Review, January – February, 1992.
58. Karine chapelle, économie industrielle, librairie vuibert, France, 2008..
59. Kramo N'guessam, Rapport de mission sur l'analyse des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 04 – 10 décembre 2004.
60. La banque d'Algérie , Média BANK, N067- , Algérie, 2002.

61. Lamence Scialon, économie bancaire édition la découverte, paris, 1999.
62. Lamfalussy.Alexandra . Risk management and capital Allocation .World of Banking, July – August, 1993.
63. Lynch. Richard, corporate strategy. Pearson education limited, New york, 2000.
64. M. Balloul, structure competitiveness and efficiency Aspects of jordanian banking indudtry, 2005.
65. madura jeff, financial markets and institution, (6th), south western, ohio, 2003.
66. Majed Abdel Majid Kabajeh and others, the Relationship between the RoA, RoE and RoI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, International Journal of Humanties and Social Science, Vol 2 No 11, Centre for Promoting Ideas, USA, June 2012.
67. Malcolm c. Sawyer ; the economics of industries and firms : theories, evidence and policy, second edition, routledge, UK, 1985.
68. Malhotra K and Rashmi M ,Analyzing Financial Statements Using DataEnvlopment Analysis, Commercial Lending Review, september- October, 2008.
69. marcuzzo, mariacaristine, monetary standards and exchange rates, second ed, london, 1997.
70. Maria Kopsakangas- Savolainen. Parametric Versus Non-Parametric Effeciency Measures : A Consistency Conditions Analysis of the Finnish Electricity Distribution Industry, SSRN Working Paper Series. Rochester. Dec. 2010.
71. Maurice Baudoux, Les economies d'échelle et leur degree d'exploitation, editioncujas, paris, 1972.
72. Meeuse, W. and J. Van den Broek. Efficiency Estimation from Cobb-Douglas Production Function with Composite Errors. Journal International Economic Riview vol.18, 1977.
73. Michel Dietsch et Joël Petey, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, Revue Banque Edition, Paris, 2003.
74. Michel porter, l'avantage concurrentielle, Dunod, paris, France, 1997.
75. Mikulas L. Mathematical Optimization and Econometric Analysis, Springer, New York. 2010.
76. Mouhoub Salah, l'algerie et le tiers monde face à la crise, ED, ATTARIK, 1990.
77. Naas Abdelkarime, le système bancaire Algérien, maisonneuve& larose, France, 2003.
78. Newing R, Wake up to the Balanced scorcard, Management accounting, vol 73, 1995.
79. Ngo Dang- Thanh, Effectiveness of the Global Banking System in 2010- A Data EnvlopmentAnalysis Approach, SSRN, Working Paper Series. Rochester. April, 2011.
80. OCDE, Moderniser d'état: la route à suivre, édition OCDE, paris, 2005.
81. olivioez jery ; le blanchiment d l'argent, édition banque éditeur, paris, 1998.
82. Organisation de cooperation et développement économiques (OECD), Glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axe sur les résultats, paris, France, 2002.
83. P.C Ensign, value Chain Analysis and Competitive Advantage: Assesing Strategic Linkages and Interrelationships, Journal of Genaral Management, 2001.
84. Panayiotis P.Athana Soglou, evangelia A.Georgiou and christosc. Staikouras, Assesing output and productivity growth in the banking industry, the quarterly Review of economics and finance, vol 49, N° 4, 2009.

85. Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006.
86. Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006, P 04. Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006.
87. Patricky. Trautmann, camels, United states agency international development (USAID), 2006.
88. PeterBogetoft, and Lars Otto Benchmarking with DEA, SFA, and R, Spiringer, New York, 2011.
89. Peters. Rose. Commercial Bank management. IRWIN MC Graw-HILL. London. 1999.
90. Philippe d'arvisenet, jean pierre petit, économie internationale, la place des banques, édition dunod, France, 1999.
91. Philippe lorino, Méthodes et pratiques de la performance, édition d'organisation, paris, 1998.
92. Pierre Georg, **Basel III and Systemic Risk Regulation - What Way Forward?**, Working Papers on Global Financial Markets, University Jena, 2011.
93. pratten.C, economies of scale in manufacturing industries, cambridge university press, 1971.
94. R. Sims, Organizationl Succes through Effective Human Resources Management, greenwood publishing groupe, california, 2002.
95. Reed, D, « corporategouvernancereforms in developing countries », journal of business ethics.No. 37, 2005.
96. Richard.L. corporate strategy. Pearson education limited, New york, 2000.
97. Robert Simons. Performance Measurement et control systems for implementing strategy. Prentice-Hall. Washington. 2000.
98. Rose Peters, " Commercial Bank Management : producing and selling Financial Services", Boston, IRWIN, 1991.
99. Rose Peters, " Commercial Bank Management : producing and selling Financial Services", Boston, IRWIN, 1991.
- 100.Rowena Jacobs, Peter C. Smith and Andrew Street Measuring Efficiency in Health Care :Analytic Techniques and Health Policy , Cambridge University Press, New York. 2006.
- 101.Ryan, M.J, **The Distribuition problem, the more for less (Nothing) paradox and economies of scale and scope**, European journal of Operational Research, February 2000.
102. S. Miller, Bank concentration and performance, Departement of economics Working paper, university of connecticut, 2002.
- 103.saeed al- muharrami, market structure and competitive conditions in the GCC banking system, journal of banking & finance, N : 30, 2006,
- 104.Samech charafeddine karray and jameleddine chichti, Bank size and efficiency in developing countries: inter-Mediation approach versus value added approach and impact of NON-Traditional activities, a sian economic and financial Review, vol 3, N° 5, 2013.
- 105.Sarafidis, V. An assessment of comparative Efficiency Measurement techniques , Europe Economics , office of water services ,UK, 2002.
- 106.Sinkey J. commercial Bank Financial Management : in the Financial services Industry, University of Georgia Athers, prentice Hall, 1999.

107. Stivers Bonnie P. Teresa Joyce covin. Nancy Green H. and Steven W. Small How, Non Financial performance Measures are Used. Management accounting. Feb. 1998.
108. Sung –K Li and YukShing cheng, modeling heterogeneity in the measurement of structural efficiency, working paper, department of economics, Baptist university, Hong Kong, July 2005.
109. Sylvie decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris 2002.
110. Sylvie decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris 2002.
111. Vincent plnachet, Mesure et amelioration des performances industrielles, tome 2, UPMF, France, 2006.
112. W. Erwin Diewert, "A iterative approach to measuring productivity and efficiency" New York: North American productivity workshop union college, 2000.
113. Williams. M.R. performance Appraisal in Management. Heineman. London. 1975.
114. Xavier Freixas and Jean – Charles Rochet, Microeconomics of banking, 1 st edition, Massachusetts institute of technology, USA, 1997.
115. Xiaoqing Fu & Shelaghheffernan, **Economies of scale and scope in chin's banking sector**, working paper, Cass business school, City university, London, January, 2006.
116. Zuhayr mikdashi : les banques à l'ère de la mondialisation, édition economica, Paris, 1998.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

<http://www.nber.org/chapters/c7237>
<http://www.ahram.org.eg/archive/2004/9/13/face5.htm>
<http://www.wto.org/english/nws-e/pr472-eh.htm>
www.arab-api.org/develop-bridge17.pdf
http://www.bis.org/bcbs/basel3_fr.htm
http://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html
<http://www.bis.org/publ/bcbs286/comments.htm>
www.albayan.co.ae/albayan/203/05/26eqt/2.htm
<http://Site.iugaza.edu>
<https://drnabil4362.Wordpress.com>
<http://www.tra.gov.eg/ar/regulation>
<http://kda.com.kw/masareef/ar/category.detail.php?issueid>
<http://www.bawkama.net/files/pdf/>
<http://www.sironline.org/alabwab/edare>
<http://financialmanger.wordpress/pdf/>
<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid>
<http://www.hawkamah.net/file/pdf/art/107.pdf>
<http://USinfo.state.gov/journals/ites/0205/oman.htm>
<http://kda.com.kw/masareef/ar/category.detail.php?issueid>
www.sarambait.Net
<https://www.echorokonline.com>